حوارات ومقـــالات سياسيـــــة!

الدكتور علي السلمي

الإسكندرية الجميلة

أغسطس 2024

أيام ثورة 25 يناير 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

قائمة الموضوعات

رقم الفصل	محتوى الفصل	الصفحة
الأول	رؤية صريحة للمشهد الوطني في مصر بعد يوليو 1952 !	5
الثاني	حوارات حول المشهد السياسي المصري !	14
الثالث	جديد المشهد السياسي في مصر 2024/2023	129
الرابع	مختارات من مقالاتي في صحيفة "الوفـــــــــد"	159
الخامس	رؤية لمصر المستقبـــــــــــــــــــــل	480

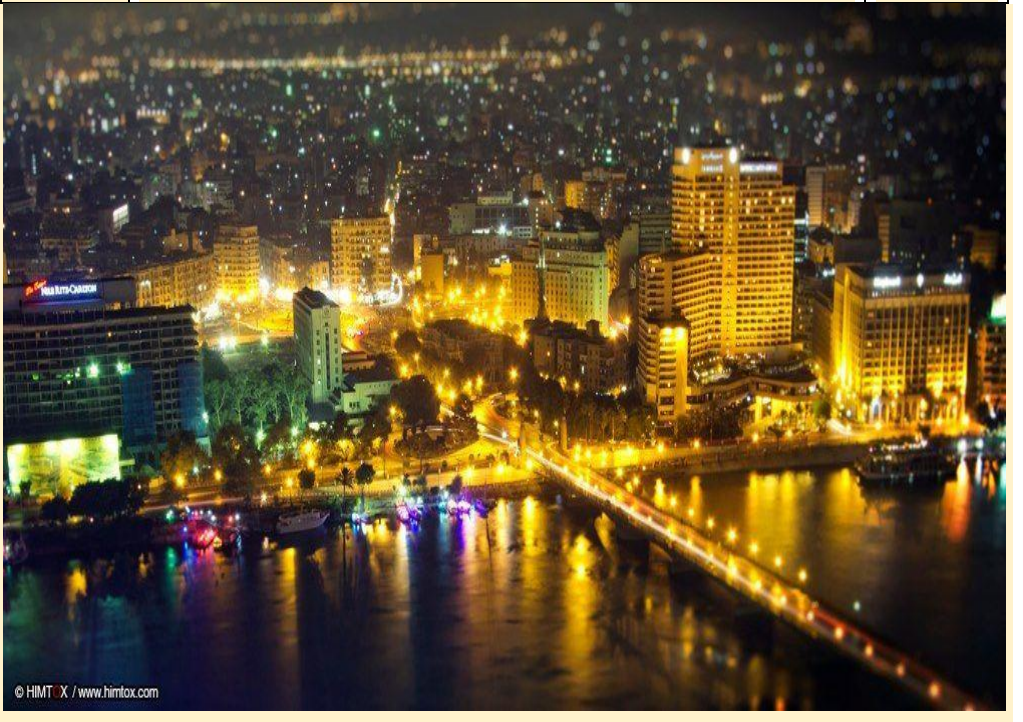

مصر جميلة

الفصل الأول

رؤية صريحة للمشهد الوطني في مصر بعد يوليو 1952 !

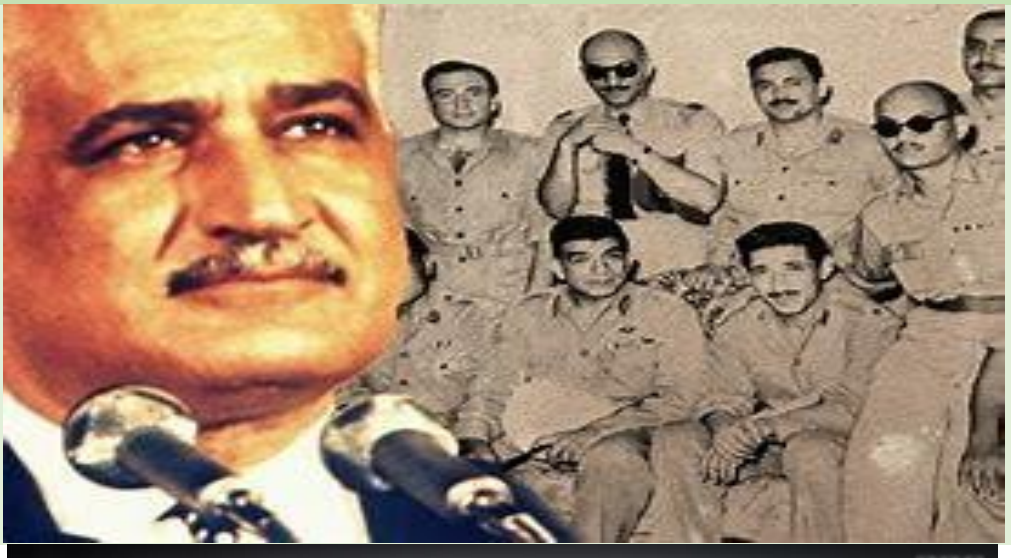

https://youtu.be/bGGVdTrCg3Q?si=BKK75Tn_vCMi5RXN

ملحوظة مهمة:

كل المعلومات في هذا الكتاب هي من مصادر إعلامية ومواقع إخبارية ومواقع للتواصل الاجتماعي مصرية وإقليمية ودولية، دون تدخل من جانبي في المادة التحريرية، لذا يرجى حين الاطلاع على تلك المعلومات ألا يتم التعامل معها بدون تأمل وتحليل لمدى مصداقيتها ! ولا يعني إدراج أي مقال، أو رأي، أو معلومات الموافقة، أو القبول بها من جانبي، بل إن أمانة التوثيق تقتضي عرض كل الآراء والمعلومات المتاحة بغض النظر عن رأي الشخصي.

والأمر متروك في النهاية للقارئ لتقرير ما يوافق عليه أو ما يرفضه وعلى الله قصد السبيل.

https://youtu.be/-Wh6t4THhz8?si=cMFiq0g51M67hsC0

لقراءة وتحميل الكتاب اضغط الرابط

مصر المحروسة ثورة حتى النصر – موقع الدكتور علي السلمي

(alisalmi.com)

يوم 23 يوليو 1952

https://youtu.be/ELtS2TLYIJM?si=yZZ8E6iG2JFUAcU

يوم 25 يناير 2011

https://youtu.be/ql012rfUdf0?si=YOAjT9VrQZfSWttl

يوم 30 يونيو 2013

https://youtu.be/dd8H-PbBcLw?si=k954TiF09lAsqOh6

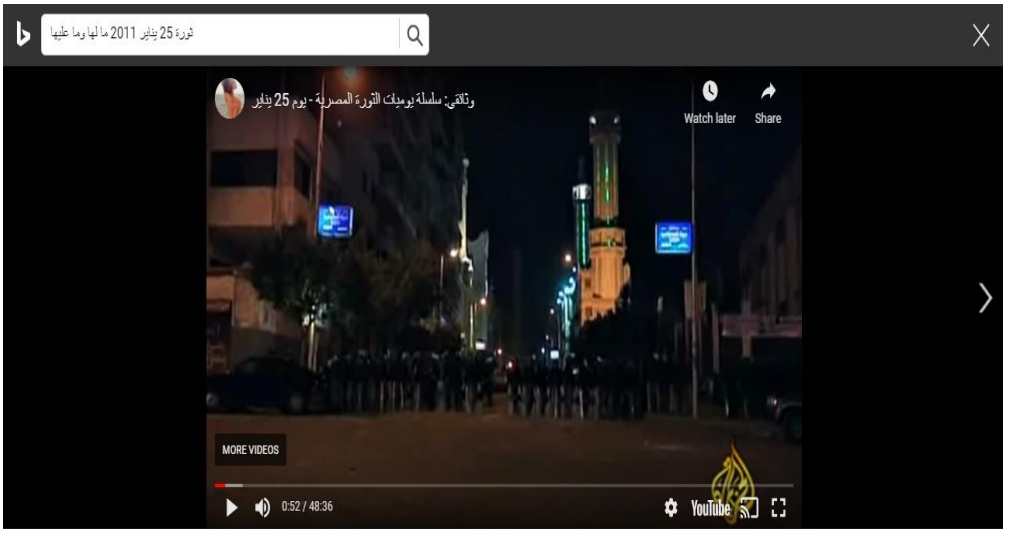

https://youtu.be/mlBGIYf4hvE

https://youtu.be/Qv7BB-jR9VE

مبارك　　مرسي　　السيسي

https://youtu.be/RZc0df0g-Bc?si=8sdxTgtrySzt25Zy

https://youtu.be/YvZ_ngOvsgk?si=HlrhkE9zW72yqrvD

https://youtu.be/WUIjU4foPsM?si=hbbM1afIPdL3CCpU

https://youtu.be/t3XXF9TIkDs?si=abmWSyvSBVfI8xsD

https://youtu.be/GvnlKPj2MT4?si=BKtnXG3otMwgZ7bO

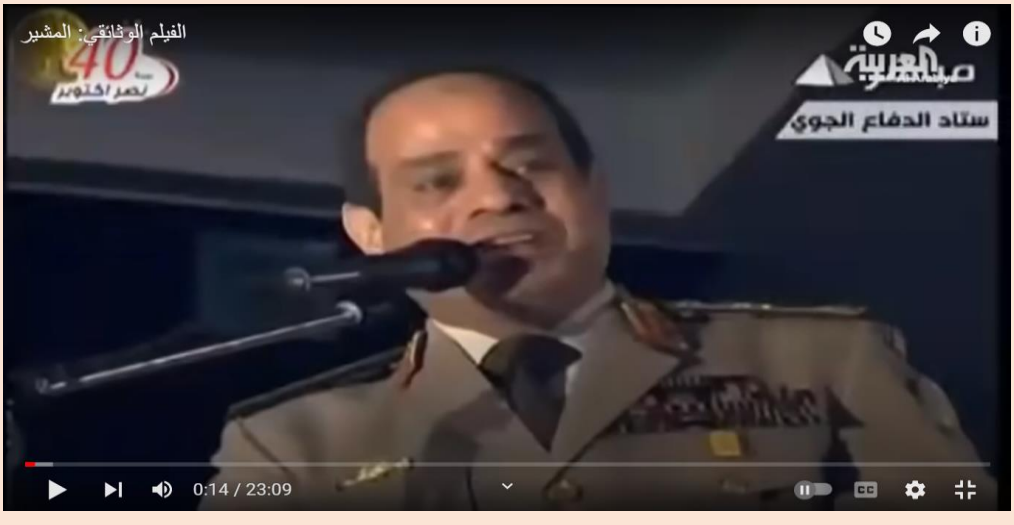

https://youtu.be/oOQEGZkkwTI?si=5Gd3xDJp1dfespLV

https://youtu.be/lq5wTPN9VWg?si=qxzH3GegfJYpHLeq

https://youtu.be/zlRvG4Q3ZcY?si=k31S4VTWUXxXh_GJ

https://youtu.be/hzD2wkEN7BE?si=d2jj08oiUDWacsXx

كتاب أنور السادات وجمال عبد الناص . . أسرار الثورة المصرية

لقراءة الكتاب اضغط الرابط

أسرار الثورة المصرية - أنور السادات - موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

الفصل الثاني

حوارات حول المشهد السياسي في مصر !

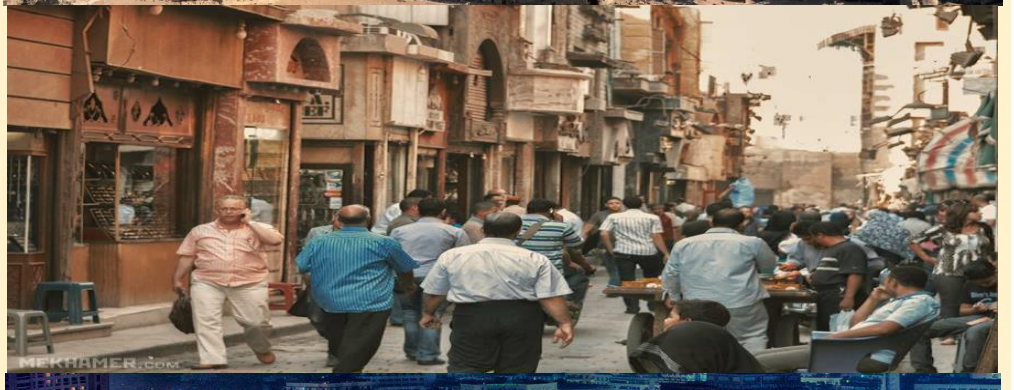

1.

عن "التغيير الديمقراطي" في كتابي "

"مصر المحروسة.. رؤية ومنهاج للتغيير الديمقراطي وإعادة البناء"

علي السلمي في كتابه عن «التغيير الديمقراطي»: الحاكم يقاوم التطوير الديمقراطي.. والوطن وصل إلى طريق مسدود[1]

الخميس 20-12-2007 | كتب: أيمن حمزة |

«مصر تواجه اختبارا مصيريا ينشأ من ضرورة تعاملها مع المتغيرات الداعية إلي الديمقراطية ونظم الحكم الرشيد القائمة علي التعددية الحزبية والانتخابات الشفافة من ناحية ومقاومة حكامها لفكرة التطوير الديمقراطي الحقيقي ورغبتهم في الاستمرار علي نفس الوتيرة غير الديمقراطية من ناحية أخري»..

هذه الكلمات قدم الدكتور علي السلمي الوزير السابق ورئيس الجمعية العربية للإدارة والقيادي السابق كتابه "مصر المحروسة.. رؤية ومنهاج للتغيير الديمقراطي وإعادة البناء"، والكتاب الذي يقع في 333 ورقة من القطع المتوسط يتناول في الجزء الأول إشكاليات التقدم والتغيير الديمقراطي في مصر المحروسة، يقول فيه إن النظام يقدم تنازلات للخارج للالتفاف حول عملية الإصلاح، بالإضافة إلي 12 برنامجا لإعادة البناء والتطوير الإداري في الجزء الثاني، ثم تختتم الكتاب بالجزء الثالث وهو

[1] علي السلمي في كتابه عن «التغيير الديمقراطي»: الحاكم يقاوم التطوير الديمقراطي.. والوطن وصل إلى طريق مسدود (almasryalyoum.com)

عبارة عن 11 رسالة في حب المحروسة وكلمة أخيرة لمصر وللمصريين، قال فيها " الوطن قد وصل إلي طريق مسدود لا مخرج منه سوي بتغيير ديمقراطي شامل على جميع الأصعدة يضع اتخاذ القرارات المصيرية في أيدي أبناء الوطن المهمومين بمشكلاته، ويفتح الطريق لمجتمع يقوم علي التعددية الحزبية الحقيقية، ويسوده القانون والالتزام بتداول السلطة".

وتختم السلمي كتابه بأشعار لصلاح جاهين وفاروق جويدة وبيرم التونسي منها ما قاله بيرم «يا مصري ليه ترخي ذراعك.. والكون ساعك.. ونيل جيل حلو بناعك.. لكن قعادك منخبي عند جروبي.. جعل جميع جرابيع ربي تمد الكلاليب.. ما تحط نفسك في العالي وتباع غالي.. وتتف ليه ع اللي في بالي من غير متعيب".

المواطنون أصحاب القرار الحقيقيون مهمشون غائبون يسيطر على مقدراتهم رأي الحاكم الأوحد.. وحقهم معطل لاختيار ممثليهم الشرعيين

" النظام الحاكم يتهرب من الإصلاح بتنازلات للخارج وإصلاحات شكلية تبدو في ظاهرها محاولات للتغيير الديمقراطي".. يقول السلمي في بداية الجزء الخاص بإشكاليات التغيير الديمقراطي مشيرا إلى أن "مصر المحروسة تعاني من قضايا ومشكلات خطيرة تعوق تقدمها وتصنع همومها وأحزانها".

وحدد الكتاب هذه المشكلات في افتقاد المواطنين للحرية وتهميش دورهم في تقرير مصير الوطن برغم أنهم أصحاب المصلحة الحقيقية وأصحاب القرار الأصيل في

كل ما يمس حاضرهم ومستقبلهم إضافة إلى احتكار السلطة وغياب الديمقراطية وسيطرة الحزب الواحد والرأي الأوحد للحاكم على مقدرات البلاد وامتاع فرص وآليات تداولها علي أسس ديمقراطية وتباطؤ التطوير الدستوري والسياسي واستمرار الحكم بقانون الطوارئ وتقديم تنازلات للغرب من أجل الالتفاف علي عملية الإصلاح.

وقال السلمي حق الجماهير معطل في اختيار ممثليهما الشرعيين في المجالس بجانب تحكم السلطة في تكوين الأحزاب والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني، واستمرار الإعلام الموجه واستشراء الفساد في المؤسسات الصحفية والإعلامية المملوكة للدولة واختلال الهوية الاقتصادية والسياسية للوطن وتراجع دور الدولة في إدارة المجتمع وتخليها عن مسؤوليتها ووظائفها الأساسية.

وأكد الكتاب تراجع الأثر المصري في معظم المجالات الحياتية حتى الرياضة والفن والخسارة الريادة الثقافية والعلمية والانحراف ببرامج الخصخصة عن المصلحة الوطنية لجماهير الشعب الملاك الحقيقيين، كذلك التفكك المجتمعي وظهور تيارات فكرية وممارسات اجتماعية متعارضة مع قيم المجتمع المصري وتقاليده، وإهدار الطاقات والموارد الوطنية في مشروعات ومغامرات سياسية واقتصادية غير مدروسة، وتبديد مدخرات المواطنين في هيئتي التأمينات الاجتماعية والمعاشات بما يصل ل"219 مليار جنيه "وإخفاء المشكلة بدمج وزارة التأمينات في وزارة المالية، والاتجاه إلي سداد المعاشات للمستحقين من خلال طباعة البنكنوت بواسطة البنك

المركزي، مما يضاعف مشكلات التضخم ويفاقم من مشكلة زيادة الدين المحلي العام كذلك.

ويضيف السلمي "هناك أيضا التخلف الإداري وتباعد كثير من منظمات الإدارة العامة والخاصة عن نماذج الإدارة المعاصرة، وتعاظم مشكلات الفساد علي كل المستويات في جميع مرافق العمل الوطني. كذلك التباعد عن منهج العلم وآليات البحث العلمي ونظم وتقنيات المعلومات الحديثة".

ويري السلمي أن قدرا من إشكاليات مصر لا يمكن نسبته إلى قوي ومتغيرات خارجية فقط، ويؤكد أن الأوضاع الداخلية وأنماط السلوك العام، وتوزيع القوي والمصالح داخل الوطن هي ذاتها مصادر للخطر والتأثير السالب على مسيرة البلاد وفرصتها في التقدم والمشاركة الفاعلة في حركة المجتمع العالمي المعاصر".

وتابع: إن تشرذم فئات وقوي المجتمع المنادية بالإصلاح والتطوير وافتقاد المشروع الوطني الذي تجتمع أطراف الأمة على كلمة سواء، و"الخلاف هو النغمة السائدة في البلاد بين طبقة أصحاب السلطة من جانب وبين جماعات أخري في المجتمع تري ضرورة التغيير والخروج من دائرة نفوذ الحكام الحاليين والانتقال إلى نظم يرونها أفضل في الحكم وإدارة المجتمع".

وتحدد السلمي القضايا الملحة للتطوير الديمقراطي في مصر من خلال سبعة عناصر هي أهمية التطوير السياسي والانفتاح الديمقراطي وإتاحة المشاركة في العمل السياسي وإلغاء القوانين والممارسات المقيدة للحريات والقوانين سيئة السمعة

وأعمال الاعتقالات للمعارضين من دون أحكام قضائية، وكذلك تحرير وإطلاق حركة منظمات المجتمع المدني وإطلاق فرص التعبير عن الرأي وإلغاء السيطرة الحكومية على منافذ ووسائل الإعلام ومحاكمة أصحاب الرأي.

وفي نفس الوقت تأكيد مسؤولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان الحد اللازم من الخدمات والضمانات الاجتماعية والاقتصادية لمحدودي الدخل وتأمين المعايير والآليات المناهضة للفساد في مختلف العمل المجتمعي.

أما عن إشكالية التقدم والتغيير الديمقراطي في مصر فيلخصها السلمي في عشرة أسئلة يبدؤوها بسؤال هو: كيف نحقق قول الحق تبارك وتعالي "إن الله لا يغير ما بقوم حتي ما يغيروا ما بأنفسهم" وأسئلة أخري منها: كيف يكون التغيير الديمقراطي تحولا ناضجا سلميا حضاريا، وكيف تتبدل أحوالنا مما نحن فيه إلي الأحسن والأفضل، وما السبيل إلي الخروج من مأزق التخلف الاقتصادي والتفكك الاجتماعي والتبعية السياسية، ومن يتحمل مسؤولية قيادة التغير الديمقراطي، وما هي معايير وأساليب اختيار القيادة وأسس ووسائل محاسبتهم ومساءلتهم عن نتائج قيادتهم، وكيف تشارك الأغلبية من أبناء المحروسة في إحداث التغيير الديمقراطي بحيث يتحولون من أغلبية صامتة غير مؤثرة إلي قوة إيجابية تدفع حركة التغيير وتدافع عن منجزاتها، وكيف يتم التخطيط والإعداد لحركة التغيير الديمقراطي المجتمعي الشاملة، بحيث تتحقق أهدافها مع الأخذ في الاعتبار الظروف المحيطة وتقدير فرص النجاح ومصادر الخطر واحتمالات الفشل، وكيف يتم اختبار مجالات التغيير الديمقراطي وأولوياته، وكيف

تعاد صياغة هياكل المجتمع وعناصره الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتصبح أكثر قبولا ومحاباة لفكر الغير، وكيف يتم تحقيق التغير الديمقراطي بالاندماج في عالم اليوم والتفاعل الإيجابي مع مقومات التقدم وآلياته في المجتمعات الأخرى والنهوض ضد ما لا يفيد في تلك المجتمعات، وكيف تتحقق عدالة توزيع عوائد التغيير الديمقراطي، وتجنب تكرار مشكلات تاريخية حين تستحوذ فئة قليلة علي النصيب الأكبر مما يتحقق عن التغيير من فوائد،، ويصير الارتداد إلي مواقف ليست أحسن كثيرا مما تم التغيير الديمقراطي عنها ؟

ويؤكد السلمي أن المصارحة الوطنية أساس لتطوير الواقع المصري وتحقيق التغيير الديمقراطي فيه من خلال الاقتناع بأننا جميعا مسؤولون عن حل تلك المشكلات ومنع تكرارها أو نشأة مشكلات أخري غير قائمة حاليا، ومن ثم لابد من أن ينزع المصريون عن أنفسهم ثوب اللامبالاة والسلبية وينهضوا للعمل الجاد من أجل تغيير وجه الحياة في وطنهم بما تحقق آمالهم في وطن عزيز مستقر وناهض، ويؤمنوا مستقبل الأجيال القادمة من أبناء المحروسة والإيمان بأن المشكلات التي تراكمت يمكن علاجها والتخلص منها، مشيرا إلي أن الغاية من برنامج التغيير الديمقراطي وإعادة البناء هي إقامة مجتمع ديمقراطي يوفر الحرية والمساواة والعدالة لجميع المواطنين من دون تمييز، ويفتح مجالات العمل الوطني وفرص المشاركة في الحياة السياسية والمجالات الاقتصادية.

وتحدد السلمي محاور التغيير الديمقراطي في 15 نقطة أهمها ضرورة تغيير وتطوير الفكر والتوجهات من خلال إتاحة الفرص الكاملة لجميع الاتجاهات الفكرية لكي تعبر عن نفسها بحرية، وكذلك الالتزام الكامل بمنطق تداول السلطة وعدم البقاء في المناصب لفترات طويلة، وتطوير الأهداف والغايات وذلك بالتطلع إلي أهداف وغايات تتناسب مع عظمة مصر وتاريخها وإمكانياتها، وتغيير وتطوير الهياكل والتنظيمات سواء كانت متعلقة بمؤسسات الدولة وأجهزتها الإدارية أو كانت متعلقة بمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتحديث وتطوير الهياكل والنظم التشريعية والقوانين واللوائح المنظمة لأمور الحياة والمجتمع وتغيير وتطوير الوسائل والتقنيات.

وتابع: من المتصور أن تشترك الدولة ممثلة في أجهزتها المتخصصة مع منظمات المجتمع المعنية وفي مقدمتها الأحزاب السياسية في تخطيط وبرمجة التغيير الديمقراطي وفق رؤية شاملة تكون محل الاتفاق المجتمعي، وتتحدد في ضوئها الأدوار والمسؤوليات في عملية التغيير الديمقراطي، وهنا يقع علي الدولة ممثلة في سلطتها التنفيذية والتشريعية والقضائية مسؤولية كبري في تهيئة الظروف الملائمة والداعمة لتحقيق التغيير الديمقراطي، مع الالتزام بالديمقراطية المستندة إلي إرادة المواطنين واختيارهم الحر من بين البدائل التي تطرحها الدولة عليهم.

أما عن دور منظمات المجتمع المدني في إدارة التغيير الديمقراطي فقال "تمثل منظمات المجتمع المدني ركيزة أساسية في المجتمع الديمقراطي ويقع عليها عبء تحريك القوي المجتمعية المختلفة".

كما تحدد السلمي دور المواطن في إدارة التغيير الديمقراطي من خلال الالتزام بالواجبات المفروضة على المواطن، والحرص علي الحق العام والمشاركة في تنفيذ مهام التحديث، والمشاركة في الاختيار وإبداء الرأي.

أما عن المتطلبات الرئيسية لإدارة التغيير الديمقراطي، فهي بناء استراتيجي متكامل يعبر عن التوجهات الرئيسية للدولة ورؤيتها المستقبلية في شكل مشروع وطني شامل يعادل ما ذهبت إليه دول أخري، وصنع منظومة متكاملة من السياسات التي تحكم وتنظم عمل الدولة.

مصر المحروسة رؤية ومنهاج للتغيير الديمقراطي وإعادة البناء – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

.2

دكتور علي السلمي في جماعة الإدارة العليا: السكان هم ثروة مص[2]

افتتح د. عمرو موسى المدير التنفيذي لجماعة الإدارة العليا في مص الصالون الثقافي للجماعة مساء الأحد الخامس من شهر يونيو 2011؛ بطرحه تساؤلات حول رؤية الإدارة المصرية بعد ثورة يناير 2011، وتحدث عن أهمية هذه الرؤية، ثم قدم د. على السلمي، عضو مجلس إدارة الجماعة، ليلقي محاضرة حول هذا الموضوع أمام كوكبة من أعضاء جماعة الإدارة العليا في مقر الجماعة بوسط القاهرة.

بدأ د. السلمي محاضرته بتوضيح مفهوم الرؤية، وبالتأكيد على ضرورة استحضار دروس الماضي لنبني على الصحيح منها ونقوم الأخطاء. وأوضح الحاجة إلى وجود دولة مدنية تفصل بين الدين والدولة وتحترم الأديان. كما أكد على ضرورة سيادة القانون، وعلى أهمية تحقيق المواطنة بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العرق.

كما شدد السلمي على حق العلاج للجميع، وعلى استقلالية القرار الوطني، وعلى ضرورة أن يكون العلم والبحث العلمي والتقنية الحديثة والمعلومات الصحيحة هم أسس القرار في الدولة، وأشار في هذا الصدد إلى ضرورة مراجعة مشروع ممر التنمية قبل الشروع في تطبيقه.

---

[2] د. على السلمي في جماعة الإدارة العليا: السكان هم ثروة مص – The Executives Forum

واختتم السلمي محاضرته؛ بالتأكيد على وجوب إلغاء الكلام عن وجود مشكلة سكانية في مصر؛ حيث إنها ثروة بشرية وهي أساس التطور، وبالتأكيد على ضرورة أن تكون رؤيتنا رؤية إيجابية لمصر، وعلى أن المصريين يستطيعون تحقيق هذه الرؤية.

ثم دارت المناقشات بين أعضاء جماعة الإدارة العليا حول عدة أفكار لتوفير الملايين والمليارات لمصر، مثل تعمير الصحاري، وإحلال شركات وطنية للقمامة بدلا من الشركات الأجنبية، وإعادة قانون الخدمة العامة في مصر.

كما أكد عبد العظيم حماد، رئيس تحرير الأهرام والذي حضر الصالون الثقافي للجماعة، على استمرار الصحافة المطبوعة لسنوات مقبلة؛ بسبب التحديات التي تواجه الصحافة الإلكترونية. واختتم الصالون فعالياته؛ بحديث السلمي عن أن المصريين يملكون كفاءات في جميع التخصصات، وعن أن هذه الكفاءات تلعب دورا هاما في مختلف دول العالم سواء دول الخليج العربي أو أوروبا أو أمريكا.

https://youtu.be/WM7gOwA1x1c?si=FDHPbsoH5cVT-nPP

.3

علي السلمي رئيس "حكومة الظل": مص مقبلة على 5 سنوات "عجاف".[3]

لا تحمل الحديث مع د. على السلمي وجه الخبير الهادئ المنتمي لصفوف المعارضة فقط، أو وجه وزير الدولة للتنمية الإدارية الأسبق وحسب، ولكنه تحمل وجها آخر أضافه فى الأيام الماضية حينما أعلن تشكيل حكومة ظل حزب الوفد برئاسته وعضوية 44 وزيرا. فى خطوة وصفها البعض بتحدي النظام المصري بعدما حدث فى الانتخابات الماضية، للتدليل على فشل حكوماته على مدار عقود مثالية، ووصفها آخرون بأنها محاولة للإبقاء على الروح التي بثها حزب الوفد فى الشارع المصري منذ إجراء انتخابات رئاسته، ونظر لها فريق ثالث نظرة تجمع بين التعجب وعدم اليقين مما يمكن أن تقوم به، ولذا وجب الحوار مع الدكتور على السلمي.

عند ذهابنا لم يكن قد انتهي بعد من اجتماع حكومته لوضع خطط شاملة فى جميع الوزارات وتحديد أولوياتها. بعدها سُمح لنا بلقائه فى مكتبه المتواضع، يزيح من أمامه كوب الشاي من أجل التصوير، ثم يبتسم قائلا: "سأتركه ليرى الناس رئيس الوزارة يشرب الشاي"، ثم يدخل فى الحوار مباشرة دون سؤال قائلا: "مص جميلة

[3] علي السلمي رئيس «حكومة الظل»: مص مقبلة على 5 سنوات «عجاف» (almasryalyoum.com)

ويمكن أن يكون واقعها أجمل أضعاف المرات فقط لو صدقت النية وخلص العمل"، وهكذا بدأ حوار "المصري اليوم" معه، فإلى نصه:

- لماذا إعلان حكومة الظل الآن؟
- لأنه لم يعد فى الإمكان تحمل المزيد من الإخفاقات، لابد أن تكون هناك بدائل للخروج من الأزمات التي تحيط بنا، ولإثبات أن فى مصر خبرات قادرة على انتشالها مما باتت فيه، لدينا 80 مليونا محشورون فى 6% من مساحة مصر، و6% من مساحة سيناء تحيا بها 350 ألف فقط، تترك الوادي الجديد وهو نصف مساحة مصر بلا تعمير ولا سكان، لدينا شواطئ بآلاف الكيلو مترات ونستورد الأسماك، لدينا خيرات نردمها ونبنى عليها، الصحراء غربية وشرقية كلها خيرات ومازلنا نحلم بمنخفض القطارة، وأهم ثروة لدينا وهم البشر يراهم الخطاب الرسمي للدولة عائقين التنمية، وينهمهم بأنهم سبب المشاكل كلها، فى الوقت الذي بنى فيه الفاعل الصعيدي دول الخليج كله، وفى كل العالم لا تجدين دولة إلا وفيها مصري نجح وترك بها أثرا، ولذا فمشكلة هذا البلد ليست نقص الإمكانيات ولا زيادة سكان، لكنها سوء إدارة وفشل فى التنمية وكل الحكومات التي تعاقبت منذ 58 سنة، وأضاعت الفرص من أيدينا، وبددت الموارد والآمال، ونجحت فى تسويد الحياة كما يسودون بطاقات الانتخاب.
- الكثير من تجارب حكومات الظل تنجح فى التواصل مع الشعوب لتتحول لوزارات فعلية فى أول انتخابات بعد تشكيلها، هل تتوقع ذلك فى شعب لم تتعد

نسبة مشاركته 10%، وفقا لآراء المراقبين، و35% وفقا لآراء لجنة الانتخابات؟

ويعود توقعي بعدم وصول حكومة ظل حزبية إلى الحكم عن طريق الانتخابات إلى أمرين:

الأمر الأول

تدني نسبة المشاركة في الحياة السياسية في مصر له أسبابه المعروفة لأن المصري سياسي بطبعه، وعبر سنوات عديدة لم يكن هناك بيت في مصر إلا وله هوية سياسية، لكنه اكتشف أن صوته لم يعد له قيمة وأنه يُهدر لصالح من يريده النظام ففضل الابتعاد، بجانب ما يشوب العملية الانتخابية من عنف وبلطجة، وبالتالي انصرف الناس لعيب الجهة التي تدير الانتخابات لا لعيب فيهم،

الأمر الثاني

أننا شكلنا حكومة الظل كتجربة جديدة للمواطن المصري من خلال حزب معارض، لا يسعى للأغلبية لأن قياداته كانت تعلم مسبقا أن تلك الانتخابات سيتم تزويرها، ولذا رشح 210 أفراد، ولكن أن تتحول حكومة الظل لحكومة تحت الشمس فهذا أمر لا يعترف به النظام الحاكم في مصر، الذي لا يعترف بالمعارضة ككل ولا بفكرة حكومة ائتلافية، وطالما بقي النظام الحزبي الحاكم في مصر الآن، فلا أمل في ذلك لأن مبدأ تبادل السلطة مرفوض، وإذا لم يكن هذا المبدأ محلا للقبول المجتمعي ويقبل أهل السلطة بفكرة وجودهم في السلطة اليوم وخروجهم منها في الغد، فلن تتحول حكومة الظل لحكومة فعلية.

? إذا كنتم لا تتوقعون فكرة التحول من حكومة ظل لحكومة فعلية، فلماذا أقدمتم على تلك الخطوة؟

أصررنا تلك المرة على المحاولة لتوضيح الصورة للناس والبدء فى العمل، وليس كما اتهمنا الحزب الوطني، بأن ما قمنا به مجرد استعراض أو مناورة، وقبل هذا الحوار كان هناك اجتماع لوزراء الحكومة وعرض فيه كل وزير ما يمكن لوزارته القيام به، وسجلنا كل ما تم فيه لنقول للمصريين بلدكم خير، ولكن فيها فرصاً مهدرة.

? يظل الأمر مجرد كلام حبيس أوراقه فالناس تعلم أن بمصر فرصاً مهدرة، فما الفارق بين حكومة الظل والحكومة الرسمية؟

الفارق أننا سنختار نماذج من تلك الرؤية قابلة للتنفيذ، وسننفذها عبر لجان الوفد بالمحافظات حتى لو بدأت بنموذج فكرة، على سبيل المثال طاهر أبوزيد، وزير الشباب والرياضة يضع أفكاراً للنهوض بالرياضة على مستوى مصر كلها ومحافظاتها سنقوم بتنفيذها، وفى مجال الزراعة سندرب الفلاحين على أحسن طرق للزراعة، كما سيتم عبر الوفديين فى كل محافظات مصر، اختيار قطع أراض لزراعتها بالشكل الأمثل لتعليم الناس وزيادة الإنتاج، كما سنقوم بتغيير التركيب المحصولي لمصر، ونبحث حالياً كيفية تجميع الحيازات المفتتة التي لا تعود على أصحابها بأي شيء فى كيانات زراعية صغيرة ومتوسطة، وهو أسلوب جربته الهند وباكستان ونجح، وأخذنا قطعة أرض فى السودان سنُهجر لها مصريين

لزراعتها فتكون أرضاً سودانية تُزرع بأيد مصرية، وقد تبرع الأخ الوفدي مصطفى الجندي بألف فدان هناك، وتجرى الحديث عن مليون فدان فى المستقبل، الدكتور سلامة عبد الهادي، وزير الطاقة المتجددة، وضع بدائل يمكن استخدامها لأن مشكلة مصر أن البترول ينضب، وتبدد الغاز ولا توليد للمياه من المساقط، ولذا طرح مشروع تحلية مياه البحر عبر الطاقة الشمسية. بمعنى أن عقول 44 وزيراً تمثل أعضاء حكومة الظل، باتت مُجندة لطرح رؤى وأفكار لإنقاذ مستقبل مصر من خلال نماذج صغيرة تكبر يوما بعد يوم وتنتشر.

? هل يمكن أن تدفع تلك المشروعات التي تتحدث عنها، الناس للإيمان بضرورة التغيير أو اختياركم كحكومة فعلية دون حاجة لتغيير نظام الحكم لفكرة؟

نعم لو نجحنا فى منح المصريين نموذجاً آمناً للنمو والتغيير يُعرفهم بوجود نظام وأسلوب حكم آخر يمكنه العبور بهم لمستقبل مختلف، سيُقدمون على المشاركة فى الانتخابات وسيحمون صناديق التصويت بحياتهم منعاً للتزوير ويمكن لمصر وقتها عبور واقعها المؤلم لمستقبل تبنيه أجيال قادمة.

? تتحدث عن ثورة ديمقراطية؟

لا أحبذ استخدام كلمة ثورة، ولكنني أتحدث عن تغيير يعيد للمصريين تملك وطنهم وتحديد المصير الذي يريدونه، ليكتشفوا أنهم أصحاب البلد الفعليين، وأن عليهم جميعا التصرف بمنطق أصحاب البلد، فيحافظوا عليها ويؤدوا واجبهم نحوها ويحصلوا على جميع حقوقهم منها.

? هناك تناقض بين ما ناديت به مسبقا بتخفيض عدد وزراء الحكومة إلى 17 وزيراً، وبين عدد وزراء حكومة الظل التي شكلتها ويبلغ 44 وزيراً، كيف ذلك؟

الحكومة الفعلية لها عدة مسئوليات رئيس وزراء، ووزراء له كل فى مجال تخصصه، ونواب للوزراء ومساعدين لهم، فضلاً عن أجهزة وهيئات عامة وقومية وهيئات محلية تساعد فى تنفيذ المهام المسندة لكل وزير، ودائما ما أنادى بتقليص عدد الوزارات فى مصر لأن لدينا أجهزة لتنفيذ السياسة العامة للدولة، لكن كحكومة ظل لم نكتف فقط بزيادة عدد الوزارات، ولكن استحدثنا وزارات ومسميات جديدة، لأننا لا نمتلك أجهزة لتنفيذ الرؤية العامة للحكومة وكل وزير يعمل بذاته، ويقوم بتفاصيل كثيرة يقوم بها العديد من الجهات فى الحكومة الفعلية.

? دعني أنقل لك بعض الشائعات التي يلوكها الشارع السياسي عن حقيقة صفقة الوفد والحزب الوطني فى وراثة مقاعد الإخوان، والتي أفشلها الصراع بين الحرس القديم والجديد فى الحزب الوطني، كما تقول الشائعة، كيف تقرأ تلك القصة؟

مبدئياً لا يعنيني الصراع بين الحرس القديم والجديد فى الحزب الوطني، كفانا حزباً وطنياً قديماً وجديداً، ما يعنيني هو التعليق على ما يُقال منذ عدة أشهر حول وجود صفقة بشكل ما مع أحد رموز الحزب الوطني. لم تحدث أن تم الاتفاق بيننا وبين الحزب الوطني على أي صفقات لأن حزب الوفد، رغم كل ما مر به، ما زال يحترم قيمه وثوابته، ولذا نرفض مقولة الصفقة ولو كانت قد حدثت لتركت

الوفد فورا، شيء آخر أدلل به على عدم دقة ادعاء وجود صفقة، أنه في انتخابات 2005، وبعد فوز الإخوان في الجولة الأولى بـ 88 مقعداً، كان الأولى بالوطني أن يدعم مرشحي الوفد، خاصة أن الوفد وقتها كان كما يقولون "معارضة مستأنسة"، ولكنه لم تحدث.

- أما قصة الانسحاب من الانتخابات فلم تتم بإيعاز من أحد، ولكن تم الاتفاق عليه يوم الأحد 28 نوفمبر 2010 أي يوم الانتخابات نفسه بعد أن سجلت غرفة العمليات ما كان تحدث من انتهاكات، وكتب بيان الوفد على البوابة الإلكترونية للموقع في الساعة الرابعة، وكذلك ما نشيت الجريدة بالانسحاب.

? ثم حدث التراجع؟

- لم تحدث تراجع، ولكن مورست ضغوطاً ليس على الوفد فقط، ولكن على كل الصحف المصرية، ويوم الخميس أصبحت ساحة الوفد هنا مزدحمة بين أصوات تؤيد الانسحاب، وآخرون يرفضونه ولا يمكن لمن عارضوا الانسحاب أن يكونوا وفديين، ولكن فقط يعبرون عن مصلحة شخصية لمن نجح في الانتخابات، ولكن تقرر الانسحاب بأغلبية 13 ضد 1 في المجلس التنفيذي، وبالتالي فقرار الوفد مستقل ونابع من إرادة أعضائه.

? هل يُعقل أن يتمتع حزب يديره رجل أعمال وصاحب قنوات تليفزيونية، يأخذ تصريحها من حكومة الوطني، باستقلالية قرار؟

ما رأيناه وما قاله البدوي أنه فى سبيل الوفد سيتحمل كل شيء، وقد قيل ضده هذا الكلام وقت ترشحه لرئاسة الوفد، وكيف أنه عندما تتعارض مصالح الحزب مع مصالحه سيفضل مصالحه، لكنه نفى ولم تحدث منه ذلك حتى اليوم، والدليل أن قنوات الحياة لا تذيع أي شيء عن حزب الوفد.

? ولكن هذا ليس دليلاً على حرية القرار واستقلاليته؟

لو حدث أي شيء من جانب الدكتور السيد البدوي، أو تأثر قراره بعلاقات عمله ومصالحه، لكنا شعرنا به وكنا نبهناه لما هو مقدم عليه وعارضناه، ولكن لم تحدث، بل على العكس ينسب له أنه حرك الحزب وأنفق على كثير من أنشطة الحزب من ماله الخاص، وهو على وعى كامل بما يترتب على أفعاله من نتائج، ونموذج السيد البدوي لا يمكن تعميمه.

? ماذا تعنى أنه لا يمكن تكراره؟

يعنى أنه ليس بالضرورة أن كل رجل أعمال مثل السيد البدوي يقدم مصالح الحزب على مصالحه الشخصية، وأنه يمكنه ممارسة عمله السياسي بهذا الإخلاص، وهناك رجال أعمال آخرون فى أحزاب أخرى، لا يلتزمون بذلك ويبدون مصالحهم الشخصية ويقدمونها، حتى فى سن القوانين التي تخدمهم. كما أن السيد البدوي ابن الحزب وخرج منه، ولكن هناك شخصيات أخرى قفزت على أحزابها بالبراشوت وجنت من ورائها مكاسب لا تعد.

? حكومتك كلها أكاديميون، والخبراء يتحدثون عن فشل الوزراء " الدكاترة والمهندسين" الذين لا علاقة لهم بالسياسة؟

هذا صحيح، ولكن وزراء حكومة الظل فى الوفد، أكاديميون مارسوا السياسة وكلهم وفديين أبناء وفديين، وبالتالي هم على صلة عميقة بالسياسة. مثال على ذلك الدكتور أحمد خضر الشناوي وفدى ابن وفدى وابتعد عن الوفد لفترة لأنه لم يكن يفعل شيئاً، وعندما وجد أن الحزب بات له دور اقترب منا مرة أخرى.

? وهل تكفي عضوية حزب كي أكون متمرسا سياسياً؟

لا ولكن هؤلاء الوزراء فى حكومة الظل مارسوا السياسة عبر سنوات من خلال الحزب قبل انضمامهم لحكومة الظل.

? طالت شائعات فكرة حل البرلمان بسبب ما يشعر به النظام من حرج دولي، ولكن هذا لم يحدث. كيف ترى السنوات الخمس المقبلة؟

تراجع للوراء، لقد عدنا لعهد الاتحاد الاشتراكي والمعارضة من داخل النظام، كما كانوا يقولون فى السبعينيات تحت شعار "النقد في إطار الميثاق"، لقد قضت تلك الانتخابات على أي فكرة للتعددية الحزبية، لذا فنحن مقبلون على سنوات 5 عجاف سياسيا، وأتوقع تمرير العديد من القوانين التي لن تخدم المواطنين دون معارضة واعية أو حقيقية.

? وانتخابات الرئاسة؟

- ما حدث فى الانتخابات الماضية كلها لم تجر إلا لتأمين انتخابات الرئاسة، من خلال وجود عدد من الأحزاب فى المجلس، لكل منها مندوب أو مرشح بما يسمح لعضو الهيئة العليا للحزب بالترشح وفقا للمادة 76، وهكذا يتحقق الديكور الانتخابي مع منع المستقلين تماما من الترشح لأنه لن يستطيع أي مرشح مستقل جمع 250 تزكية، ولا أريد أن أمنح الصورة المزيد من القتامة، ولكن التغيير سيأتي بأي حال، حيث إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، ولابد أن تتغير المواد 76 و77 و88[4].
- فى أي دولة من دول العالم تعاني من نظام ديكتاتوري، تتحالف المعارضة بشتى أطيافها، لماذا فشلنا فى ذلك؟
- معظم المعارضة الموجودة فى مصر نشأت فى حضن السلطة... أحزاب قامت بقرار من لجنة شؤون الأحزاب التي يسيطر عليها الحزب الحاكم، فكيف تكون مخلصة مع بعضها؟ ولا يمكن للمعارضة الاتحاد إلا عندما تكون نابعة من الناس، ولا أحد يكسر عينها بمعونة سنوية، والحزب الوحيد الذي لا تحصل على معونة هو الوفد.
- ومتى تعلن استقالة حكومة الظل؟

[4] الحمد لله لقد وقع التغيير بعد شهور من ذلك الحوار وانفجرت ثورة 25 يناير 2011 !

. . . أُعلن استقالتي كرئيس لحكومة الظل لحزب الوفد يوم أرى الحزب وقد خرج عن ثوابته وتقاليده وقيمه التي عاهد عليها الناس، ولن تحدث هذا فى اعتقادي إلا بسيناريو يُدبر من الخارج لحزب الوفد.

https://youtu.be/-TgldvSCpZI

https://youtu.be/94aeoRpqnPE

https://youtu.be/d3Y-FJOPehU

https://youtu.be/E28KOf08mMA

.4

د. علي السلمي: صمود أعضاء الهيئات القضائية والنيابة العامة موقف تاريخي[5]

18ديسمبر، 2012 - (10:48 مساء)

أشاد الدكتور علي السلمي عضو المجلس الرئاسي لحزب الجبهة الديموقراطية بموقف قضاة مصر وأعضاء النيابة العامة مؤكدا أن الحزب بجميع قياداته وأعضاءه يحيون وقفة الصمود الصلبة لأعضاء الهيئات القضائية والنيابة العامة دفاعاً عن كرامة القضاء وانتصاراً لسدنة العدالة ومصدر الأمن والأمان للمواطنين في مصر، منددا في ذات الوقت بما شهدته البلاد خلال الأسابيع الماضية من تغول على القانون ورجاله، ومن محاولة تحطيم الديموقراطية الوليدة، ومن ترويع المواطنين وإطلاق الفرص لعناصر البلطجة وميليشيات المنظمات والأحزاب المتخفية وراء الإسلام، والإسلام منهم بريئ ، وتحمل رئيس الجمهورية مسئولية دماء الشهداء والمصابين من المواطنين الشرفاء ورجال الإعلام والمؤسسات الصحفية والحزبية التي تطاردها تلك العناصر غير المسئولة.

وقال السلمي، كانت وقفة القضاة في الجمعية العمومية لناديهم حين أعلنوا رفضهم القاطع للإعلان غير الدستوري الذي صدر بليل ليجمع به رئيس الجمهورية إلى جانب

---

[5] د. علي السلمي: صمود أعضاء الهيئات القضائية والنيابة العامة موقف تاريخي – وطني (watanineet.com)

سلطاته التنفيذية السلطة التشريعية ويعطل السلطة القضائية بتحصين إعلاناته الدستورية وقراراته السابقة واللاحقة، ويقيل النائب العام ويعين آخر عن غير الطريق الذي رسمه الدستور والقانون. وما كان أمام رئيس الجمهورية إزاء موقف القضاة الشامخ إلا الانصياع، ولو ظاهريا، ويلغي الإعلان الدستوري الباطل، ويستبدله بآخر، مع الاحتفاظ بآثار الإعلان الأول نافذة ! إلا أن أعضاء النيابة العامة كانوا بالمرصاد للانقلاب على الشرعية والنزول على القانون، وأصروا على استقالة النائب العام وكان لهم ما أرادوا قبل أن ينعم شهراً في منصبه. وكان موقف الهيئات القضائية رائعا في دفاعهم عن المحكمة الدستورية وقضاتها ورفضهم آليات المشاركة في الإشراف على الاستفتاء، على الدستور المرفوض شعبياً، قبل أن ينفض الاعتصام الهمجي حول مبنى المحكمة وينوقف المشهد العبثي وغير القانوني بمنع قضاتها من الدخول ومزاولة أعمالهم في خدمة الوطن وإعلاء كلمة الحق القانون.

كما دعا الحزب كل المواطنين الشرفاء أن يصوتوا "بلا" في الجولة الثانية من الاستفتاء على دستور يقسم الوطن ويؤسس لمرحلة ظلامية تعادي الدولة المدنية وتقوض سيادة القانون وتهدم قيم المواطنة في مصر.

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

عام من الإخفاق – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

"المصري" تحاور سعد الكتاتني - video Dailymotion

https://youtu.be/oqRcI-3ORIY

https://youtu.be/DoZ48oT55Ho

.5

السلمى: سأمارس عملي عقب أداء اليمين الدستورية[6]

قال الدكتور على السلمي المرشح نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزير قطاع الأعمال العام، إن لديه خطة لزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية فى الفترة القادمة، إلا أنه لن يكشف عنها إلا بعد تشكيل الحكومة الجديدة وأداء اليمين الدستورية أمام المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة القائد الأعلى للقوات المسلحة، مضيفاً أن أولويات المواطن المصري ستكون دائماً نصب أعيننا وسنتفادى ما تسببت فيه الخصخصة من دمار للاقتصاد الوطني.وأكد السلمي فى تصريحات خاصة لـ "اليوم السابع"، أنه سيعمل على خدمة المواطن المصري من خلال المنصبين الجديدين، كما أنه سوف يضع خطط جديدة واستكمال لما سبق الاتفاق عليه لزيادة الاستثمارات، مما تحقق فرص عمل إضافية لشباب ثورة 25 يناير لما قاموا به من إنجازات.

https://youtu.be/9AupGesvpBU

السلمي: سأمارس عملي عقب أداء اليمين الدستورية | عرب نت 5(arabnet5.com)

.6

المصريين الأحرار: نرفض الضغوط على "السلمي" وإرهابه والمطالبة بإقالته[7]

السبت، 05 نوفمبر، 2011

أكد أحمد خيري، عضو المكتب السياسي لحزب المصريين الأحرار، أن الحزب في حالة نقاش حول التعديلات التي تمت على وثيقة السلمي، وخاصة ما يتعلق بالمادة التاسعة، مشيرا إلى أن الحزب مع ترسيخ مفهوم مدنية الدولة، بحيث لا تكون دينية ولا عسكرية، لكي يعيش المواطن بحرية دون تقيد وفي "جو" ديمقراطي.

وأكد خيري، أن الحزب يرفض بشدة ما يمارس على الدكتور على السلمي من ضغوط من قبل التيارات الرافضة للوثيقة، وحالة الإرهاب التي تمارس عليه، والاتهامات بالتخوين والتلويح بإقالته من المجلس.

كما انتقد خيري تصريحات حزب النور السلفي حول الوثيقة، وتهديده بالاحتجاج السلمي ثم تصعيد الموقف، قائلا: ما المقصود بالتصعيد؟ هل تريد هذه الأحزاب الرجوع إلى العنف؟

مع الشكر للأخ الكريم أحمد خيري.. الذي كان
حزباً واعداً، ولكن لم يعد كما كان!!!

[7] المصريين الأحرار: نرفض الضغوط على "السلمي" وإرهابه والمطالبة بإقالته | عرب نت 5

7. السلمي يتمسك بوثيقة المبادئ الدستورية، والشعب لن يطالب بإقالتي لاتفاقه معي ومع وثيقتي ؟ ! !

السلمي يتمسك بوثيقة المبادئ الدستورية ويؤكد أنه ليس هناك أحد يتمسك بالثورة حتى الآن سوى القوات المسلحة ويتحفظ على أداء الصحف القومية التي انقلبت على النظام السابق وأصبحت من المؤيدين للثورة ؟ ! !

قد يكون هناك مرشحون كانوا ينتمون للمؤسسة العسكرية فى السابق، ولكنهم ليسوا من المجلس العسكري ولا حتى يدعمونه وقواتنا المسلحة المصرية ليست القوات المسلحة السورية. . . . نفى الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي اليوم السبت تقديمه لاستقالته، مجددا تمسكه بوثيقة المبادئ الدستورية باعتبارها ليست جديدة أو بدعة، وأن كل المعارضين سبق أن أشادوا بها .

وقال السلمي في حوار تليفزيوني لبرنامج "مصر تقرر" على قناة "الحياة 2" الفضائية بثته مساء اليوم: إن "الإخوان المسلمين" شاركوا في صنع الوثيقة وكان لهم اعتراض بسيط عليها وهو ألا تصدر في شكل إعلان دستوري، مؤكدًا أن فريق عمل الوثيقة راعى الاطلاع على كل الوثائق السابقة عليها . وحول الدعوة إلى مليونية 18 نوفمبر والمطالبة بإقالته من منصبه، قال السلمي: إن إقالته تأتي فى حالتين، إما أن يقرر هو بنفسه الاستقالة، وإما أن يطالب الشعب بإقالته، معربًا عن اعتقاده بأن الأمر

الثاني لا يمكن أن تحدث، لأن الشعب يتفق معه ومع وثيقته التي أيدتها "الجمعية الوطنية للتغيير" وأحزاب "الكتلة المصرية" و125 حزبا ومنظمة من منظمات المجتمع المدني.

ودعا نائب رئيس الوزراء جماعة الإخوان المسلمين إلى مواصلة الحوار بشأن وثيقة المبادئ الدستورية، موضحًا أن وثيقة المبادئ الدستورية تم إقرارها في اجتماع عقد في 21 يوليو 2011 وكانت تحتوي على كل بنودها الحالية ما عدا المادتين 9 و10، وأن الدكتور السيد البدوي رئيس حزب الوفد والدكتور محمد مرسي، رئيس حزب الحرية والعدالة، قد وافقا على الوثيقة بشكلها الأخير دون المادة 9 و10 في مكتبي بمجلس الوزراء،" وكان ذلك في شهر أغسطس قبل الأحداث الصحية التي مررت بها."

ودافع نائب رئيس الوزراء عن المادتين 9 و10 المثيرتين للجدل، وقال: إن المادة 10 لها شبيه في المادة 182 من دستور 1971 ولم يعترض عليها جهابذة القانون الدستوري، حيث إن حماية الوطن من أولى مهام القوات المسلحة وحماية معلوماتها وتسليحها فضلا عن أن مناقشة الموازنة جلة واحدة هو لحماية القوات المسلحة باعتبارها الحامية للوطن.

وقال الدكتور على السلمي في حواره، إن قواتنا المسلحة المصرية ليست القوات المسلحة السورية، حيث قامت بحماية الثورة وانحازت للشعب من أول يوم وتضامنت مع المطالب المشروعة للشعب، وليس هناك أحد يتمسك بالثورة حتي الآن

سوى القوات المسلحة "فقد رفضت المحاكمات الاستثنائية، وحتي مبارك يتم محاكمته أمام القاضي الطبيعي. وأوضح أن الوقت الحالي هو المناسب لصدور لوثيقة حيث إن أول مهام مجلس الشعب والشورى هي اختيار اللجنة التأسيسية، والدليل على أهمية الشخصيات التي يتم اختيارها هي أن الإعلان الدستوري حدد مدة اختيار اللجنة التأسيسية 6 أشهر، وهي نفس المدة التي حددها لوضع الدستور، "فلو كان المشرع يقصد اختيار أعضاء اللجنة من مجلسي الشعب والشورى ما كان يستغرق الأمر أكثر من أسبوع.

وأكد السلمي أن الدولة المدنية هي صمام الأمان لمصر وأن قيام دولة عسكرية لن تحدث، مشيرا إلى أن المجلس العسكري وعد أكثر من مرة أنه لن يسيطر على السلطة، وليس هناك أي فرصة لاستمرار الحكم العسكري، لأن المجلس لا يريد أن يلتف على المرحلة الحالية ولا يوجد مرشح له فى انتخابات الرئاسة، مستدركا بالقول:" قد يكون هناك مرشحون كانوا ينتمون للمؤسسة العسكرية فى السابق، ولكنهم ليسوا من المجلس العسكري ولا حتى يدعمونه".

وحول عدم ترشح أحد من الوزراء فى انتخابات مجلس الشعب، قال السلمي: إنه تم التوافق على أن الحكومة الحالية منشغلة بالكثير من الأمور وعليها أن تدير العملية الانتخابية لتخرج بالنزاهة المرجوة، ولذلك لم يترشح أحد من الوزراء سواء كان حزبيا أو غير حزبي. وتوقع السلمي مرور الانتخابات بسلام لأن الرهان على الشعب المصري وعلي ذكائه ورغبته فى استعادة ثمكه للوطن، وقال إنه إذا

جرت الانتخابات بالشفافية المتوقعة، فإن الشعب يريد ديمقراطية وسيتم التخلص من بقايا النظام السابق، والاحتمال الأكبر هو أن يصل الشعب لهذا الهدف. وحول حكم تصويت المصريين في الخارج وعدم طعن الحكومة على هذا الحكم، قال السلمي إن الحكم صدر تعبيراً عن إرادة المصريين في الخارج، وأنهم متساوون أمام القانون الذي لا يفرق بين مصري وآخر سواء في الداخل أو الخارج، والحكومة رأت عدم الطعن على الحكم وسارعت في إيجاد الحلول للعقبات التي كانت تقف أمام تنفيذ هذا الحكم وكيفية حماية تصويتهم.

وكشف الدكتور علي السلمي النقاب عن أن مشروع "قانون الغدر" قد أعيد من المجلس العسكري بغرض عرضه على اللجنة التشريعية في مجلس الوزراء لإقراره في صورته النهائية، وأن الحوار مستمر ومتصل بشأنه، وأن المسودة الأخيرة هي الآن لدي وزير العدل، وعطلة عيد الأضحى هي التي أخرت إصداره. وأوضح أن قانون الغدر سيتم إقراره في أول اجتماع للجنة التشريعية بمجلس الوزراء ثم يقره مجلس الوزراء، ويتم إرساله مرة أخري للمجلس العسكري ليصدر به القانون.

وحول تشكيل المجلس الأعلى للصحافة، قال السلمي: إنه تم مراعاة أمرين في هذا التشكيل، وهو اختصار عدد الشخصيات العامة والذي كان يبلغ 40 شخصية وأصبح 11 فقط الآن، بالإضافة إلى رؤساء تحرير الصحف القومية والحزبية ولم يرد في نص القانون الصحف المستقلة، ولذلك لم يعين منها أحد، مشيرا إلى أنه مع وجود أحزاب كثيرة رأينا الاقتصار على 5 صحف حزبية فقط، وتمت مراعاة الأقدمية في الاختيار،

بينما تم مراعاة الاعتبارات الموضوعية فى اختيار الشخصيات العامة من مفكرين وأدباء مصريين نفتخر بهم جميعا . وحول ما إذا كان هناك تغييرات مرتقبة فى قيادات الصحف القومية قال السلمي إنها ستكون فيمن يتجاوز السن القانوني (60 عاما) وسنري إذا كان سيتم مد السن حتى 65 عاما أم لا، ونحن لا نحتاج لحركة تغيير عامة فى القيادات الصحفية حاليا .

وكشف نائب رئيس الوزراء للتحول الديمقراطي أن أول اجتماع للمجلس الأعلى للصحافة سيناقش إمكانية عقد مؤتمر كبير الصحافة القومية تناقش فيه أشكال الملكية والإدارة والتخطيط والهدف من وجودها، وأوضاع الصحافة الورقية فى ضوء انتشار الصحافة الإلكترونية. وأوضح السلمي أن لديه تحفظات كثيرة على الصحف القومية "التي انقلبت على عقبيها فى يوم وليلة، مما أفقد القائمين عليها مصداقيتهم، فقد كانوا من أشد المحبين للنظام السابق وفجأة أصبحوا من أشد المعارضين له".

https://youtu.be/KzrdWc82HzM

.8

السلمي: المادتان 9 و10 بـ "الوثيقة" من اقتراح "العسكري"[8]

كشف الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء السابق، أن المادتين 9 و10 من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، المتعلقتين بالقوات المسلحة، كانتا " اقتراحًا من المجلس العسكري ووافق هو عليهما"، مؤكدًا أنه "لم يكن محتاج إلى مجاملة المجلس"، وأن دفاعه عن هاتين المادتين كان عن "اقتناع" بضرورتهما .

وقال في حديثه لبرنامج "مصر تقرر" مع الإعلامي محمود مسلم: "ما تضمنته المادتان عن مجلس الدفاع الوطني كان منصوصًا عليه في دستور 71، واقتراح عرض ميزانية الجيش كرقم واحد على البرلمان لم تكن أمورًا جديدة"، موضحًا أن "وضع هذه الأمور في الدستور بسبب حالة التهديد للأمن الوطني وحفاظًا على المعلومات السرية للقوات المسلحة، ورغم ذلك عدل الأمر في المادة 9 لتناقش ميزانية الجيش في مجلس الدفاع الوطني" .

وأكد: " ليس مهمًا تسمية وثيقة المبادئ الدستورية، فالمهم فيها هو اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور، وهذا الأمر غير محدد حتى الآن، وهناك خلاف شديد بين القوى السياسية حوله" .

وأكد أن الوثيقة كانت حلًا لأزمة "الدستور أو الانتخابات أولًا" وذلك باعتراف من حزب " الحرية والعدالة" نفسه، معلنًا أن الأخير كان معترضًا على المادتين 9 و10

---

[8] السلمي: المادتان 9 و10 بـ"الوثيقة" من اقتراح "العسكري" | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، لكنه وافق عليها مؤخرًا في تصريحات منسوبة لقيادات الحزب.

وأشار إلى أنه تعرض لهجوم من الإخوان أثناء اقتراح هاتين المادتين، حيث اعتبرت الجماعة أن المادتين ستجعلان القوات المسلحة " دولة فوق دولة"، لكن الآن المتحدث باسم جماعة الإخوان وآخرين يقترحون منح حصانة قضائية لقيادات العسكري فور خروجهم من السلطة بما يسمى " الخروج الآمن". وأضاف: "هذا في رأيي إهانة للمجلس العسكري الذي دافع عن الثورة والوطن، فمع التسليم بوقوع أخطاء وسلبيات في الممارسة، لا يصل الأمر لاحتياج المجلس العسكري لمن تحصنه قضائيًا"، حسب قوله.

وأكد " السلمي" أن " العسكري لم يكن راغبًا في الصدام مع مؤسسات الدولة والقوى السياسية المختلفة، وكان صبورًا إلى حد كبير مع الإخوان، لرفض " الحرية والعدالة" المقترحات الخاصة بالوثيقة والجمعية التأسيسية للدستور وانتهاء بانسحابهم من المجلس الاستشاري"، مشيرًا إلى أن هذا يعبر عن " الطبطبة" للإخوان.

كما اعتبر " السلمي" أن لجنة التعديلات الدستورية "أخطأت في أنها أغفلت عن عمد معايير اختيار الجمعية التأسيسية لوضع الدستور"، وأوضح أنه " لا يعرف مستقبل الوثيقة، وأنها كانت محاولة جادة لعمل وطني مهم"، مشددًا على أن "مدنية الدولة في خطر جسيم إذا لم تحافظ الشعب عليها". وتابع: "الإخوان لم يقيلوني من منصب نائب رئيس الوزراء، والاستقالة كانت برغبة جماعية من الوزارة"، مؤكدا أنه " لم

تنم دعوتي للاشتراك في حكومة الدكتور الجنزوري، وإذا دُعيت كنت سأرفض"، وأضاف أن: " الجنزوري أخذ حكومة شرف جاهزة، وكانت هناك قوانين معدة سلفاً كقانون الحد الأدنى والأقصى للأجور، وإلغاء الدعم عن الصناعات الكثيفة".

واعتبر السلمي أن "عيسوي وشرف تعرضا للظلم إلى حد كبير"، وأكد أن "أحداث ماسبيرو كان فيها افتئات على القوات المسلحة حيث تم الاعتداء على أفراد تأمين مبنى التليفزيون".

وأوضح "السلمي" شكه في حصول الجنزوري على صلاحيات، وما حصل عليه "لم يستخدم حتى الآن"، حيث " لم تحدث أي قرارات ثورية تشير لحصوله على صلاحيات كبيرة، كما لم نلاحظ نقل صلاحيات من المجلس العسكري إليه".

https://youtu.be/wU_fkFpGoLY

https://youtu.be/77MGUrNAwgA

الحقيقية في مصر، تنظر إلى الجيش على أنه مؤسسة وطنية وجزء من السلطة التنفيذية، ولكن ليس له صفة تشريعية أو سياسية. أما المجلس العسكري، فهو الذي تطوع بحمل الأمانة وقام بهذه المهمة، على أساس تنفيذ أهداف الثورة. لكن أداءه خلال المدة المنقضية أعطى انطباعا قويا بأنه يحمي النظام القديم ويعرقل خُطى النظام الجديد، رغم أنه يتظاهر بأنه حمَى الثورة"، متسائلا "حماها مِمَن؟ فلم يكن هناك عَدو للثورة لكي يحميها الجيش."

9.

السلمي: الجيش لا تحاول السطو على السلطة.. وسأدعو للتحاور حول "الوثيقة" بعد العيد[9].

قال الدكتور على السلمي، نائب رئيس الوزراء، إنه سيوجه الدعوة لجميع القوى والفصائل السياسية والحزبية لاجتماع للتحاور حول وثيقة المبادئ الأساسية للدستور عقب عيد الأضحى مباشرة، وإنه ستتم دعوة الرافضين قبل المؤيدين للوثيقة.

وأضاف فى تصريحات خاصة لـ "المصري اليوم" أنه لا يصنف الرافضين بالإسلاميين وغير الإسلاميين أو إخوان وغير إخوان، لأن الجميع فى مركب واحد، وعلينا أن نتفق من أجل الوصول للمسار الديمقراطي الصحيح، وأي خلاف يمكن حله بالتفاهم بالرأي والرأي الآخر، وطالب كل من يعترض على الوثيقة بالمشاركة فى الاجتماع للدفاع عن موقفه، فإذا اقتنع الآخرون بموقفه يكون قد حقق هدفه وإذا لم يقتنعوا يكون كسب شرف المحاولة، وعليه أن يلتزم بقرار الأغلبية.

وأوضح "السلمى" أن موعد طرح الوثيقة مناسب جداً لأنه يسبق إجراء الانتخابات البرلمانية، لأنه يجب التوافق على معايير اختيار الجمعية التأسيسية التي ستضم 100 عضو، سواء من حيث اختيارهم، أو كيفية تمثيلهم، وكل هذا يحتاج إلى توافق عام قبل الانتخابات، ومن هنا جاءت الرغبة فى إتمام الوثيقة، حتى تكون ضمانة لكل

---

[9] السلمي: الجيش لا تحاول السطو على السلطة.. وسأدعو للتحاور حول «الوثيقة» بعد العيد | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

الشعب المصري ليطمئن قلب كل المصريين فى الداخل والخارج وجميع الأطياف السياسية أن الدستور سيحدد الحقوق والواجبات العامة، التي تجب احترامها عند وضع الدستور، بغض النظر عن الفصيل أو القوى السياسية التي ستكون لها الأغلبية فى البرلمان.

وأضاف: إن الدستور هو الدائم الذي لا يتغير بتغير الأحزاب أو القوى التي تفوز أو تخسر الانتخابات البرلمانية.

وفيما يتعلق بالمادة التاسعة ووصف البعض لها بأنها تخدم الجيش، وأن الوثيقة تأتى فى صالح القوات المسلحة، قال نائب رئيس الوزراء. "نحن لا نتحدث عن جيش إسرائيل" وحماية الجيش جزء من أمن مصر القومي، لأن القوات المسلحة هي الضمانة الوحيدة التي حافظت على ثورة 25 يناير بعد قيامها، فقد كانت لها وقفة مشرفة مع الثورة، وقادت خطة للتحول الديمقراطي".

وأشار إلى أن الجيش لا تحاول الحصول على ميزات أو السطو على السلطة، لأن جميع جيوش العالم تجب أن تحافظ على سرية معلوماتها وتسليحها وغيرهما من هذه الأمور التي تجب ألا تكون مشاعاً لوسائل الإعلام أو حتى الإعلان عنها، حتى لا تكون متاحة لأجهزة الاستخبارات الخارجية، فالشعب تجب أن يكون مطمئناً على جيشه، لأنه ضمانة أمنه القومي، وكان الشعار فى ميدان التحرير "الجيش والشعب إيد واحدة" فلماذا يتناسى البعض هذه الحقيقة.

ولفت " السلمي" إلى أنه تم تعديل المادة المتعلقة بالجيش بحذف عبارة " دون غيره" الواردة فى اختصاص المجلس العسكري للنظر فى الشؤون الخاصة بالقوات المسلحة، وأن مجلس الشعب هو الجهة التي سيتم عرض ما تخص القوات المسلحة عليه.

وأكد نائب رئيس الوزراء، أن وثيقة المبادئ الدستورية نبعت من حزب" الوفد" وشارك فيها حزب "الحرية والعدالة"، وتم اعتمادها في اجتماعات "التحالف الديمقراطي"، الذي كان يضم وقتها عدداً كبيراً من الأحزاب، مشيراً إلى أن أي اعتراض من حزب " الحرية والعدالة " تجب معرفة أسبابه، لأنهم شاركوا فى صياغة الوثيقة.ونفى " السلمي" قوله إنه من الضروري أن تصدر الوثيقة فى إعلان دستوري، مؤكداً أنه بعد التوافق على الوثيقة سيبحث وضعها من حيث الإلزام، بناء على ما يتوافق عليه المجتمعون سواء كان إعلاناً دستورياً أو التزاماً شرفياً.

https://youtu.be/GiDarHnm1Ew

https://youtu.be/aWEFxNMSvCc

https://youtu.be/3qtedo5D8ds

.10

السلمي يعدل وثيقته لجعلها "استرشادية" . . .

و"القوات المسلحة تلتزم بالضوابط الدستورية"[10]

أعلن الدكتور علي السلمي، نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون التحول الديمقراطي، السبت، وثيقته للمبادئ الدستورية للدولة المصرية الحديثة، بعد تعديل البنود التي كانت محل خلاف بين القوى السياسية، والتي خرجت في مليونية "18 نوفمبر"، للمطالبة بتعديلها.

وأكد الدكتور علي السلمي، أثناء أولى جلسات انعقاد المجلس الأعلى للصحافة الجديد، أن الوثيقة كغيرها من الوثائق السابقة مثل وثيقة الأزهر " استرشادية"، وغير ملزمة للهيئة التي ستصوغ الدستور الجديد لمصر، كما أكد أن "القوات المسلحة كباقي مؤسسات الدولة تلتزم بالضوابط الدستورية والتشريعية".

وأكدت " الوثيقة" في شكلها الجديد، أن " الشعب هو مصدر السلطات"، وأن الإعلان الدستوري المستفتى عليه في مارس الماضي فيه ما يكفي لإدارة المرحلة الانتقالية. وقال" السلمي"، إنه تم الاتفاق على النص في المادة الأولى للوثيقة، أن تكون جمهورية مصر العربية " دولة ديمقراطية" تقوم على " المواطنة وسيادة القانون"، وحذف كلمة "مدنية" بناء على طلب أحزاب "التحالف الديمقراطي"، وغيره

[10] السلمي يعدل وثيقته لجعلها "استرشادية".. و"القوات المسلحة تلتزم بالضوابط الدستورية" | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

من القوى السياسية، واستخدام كلمة دولة " ديمقراطية"، التي وردت في وثيقة الأزهر الشريف. وأضاف " السلمي" الوثيقة في صورتها الجديدة مطروحة للنقاش مع كل القوى السياسية للوصول إلى توافق بشأنها .

https://youtu.be/XcYdGyjQEI4

https://youtu.be/b61RuTj4nds?si=FFxouYkw_o5WHbPR

11.

وثيقة "السلمي" لتمكين الجيش المصري . .

ضمانة دستورية أم خطة عسكرية؟[11]

في 28 أكتوبر 2011، عاد المصريون للتظاهر في ميدان التظاهر والتهديد بأن "الحل في ثورة 25 يناير 2012" مثلما جاء في بعض اللافتات المرفوعة .

عاد الجدل في مصر مجددا، بعدما ظن الجميع أنه قد ولّى بلا رجعة، حول مُقترحات تُعفي الجيش من الرقابة المدنية وتمنحه صلاحيات سياسية في الدستور القادم، تضمن استمرار تدخله في الحياة السياسية، حتى بعد استقرار الأوضاع وانتخاب البرلمان وتشكيل حكومة وطنية وانتخاب رئيس مدني للبلاد..

---

[11] وثيقة "السلمي "لتمكين الجيش المصري . . ضمانة دستورية أم خطة عسكرية؟ SWI - swissinfo.ch

وجاء ذلك من خلال "وثيقة المبادئ الدستورية"، التي اقترحها الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء، ورفضتها كل الأحزاب والقِوى والحركات والائتلافات السياسية، عدا أحزاب التجمع والوفد والجبهة.

وفيما يرى خبراء ولاعبون أساسيون في العملية السياسية بمصر أن هدف هذه الوثيقة يتلخص في تقليص دور وحق البرلمان القادم في اختيار أعضاء اللجنة التأسيسية، التي سيوكل إليها مهمة وضع دستور جديد للبلاد، فإن مراقبين يرون أن الجيش يعتزِم الحفاظ على المزايا التي كان يتمتع بها في ظل نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك، خاصة فيما يتعلق بمنع البرلمان من مناقشة تفاصيل ميزانية الدفاع.

وفي المقابل، هدد حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وخلفه كل القوى والأحزاب والائتلافات والحركات السياسية، بأنه في حال إصرار المجلس العسكري على الأخذ بوثيقة السلمي، فإنه سيقوم بتنظيم احتجاجات شعبية واسعة، تصل إلى مليونيات حقيقية وتاريخية، تبدأ بمليونية الجمعة 18 نوفمبر الجاري، على أن تزيد الاحتجاجات وتتصاعد، لتصل إلى إعلان ثورة جديدة لإسقاط المجلس العسكري في 25 يناير 2012 المقبل.

فارق بين الجيش والمجلس العسكري

يستهل السفير الدكتور عبد الله الأشعل، المساعد الأسبق لوزير الخارجية حديثه قائلا: "لابد أن نفرِق بداية بين الجيش والمجلس الأعلى للقوات المسلحة. فالجيش، هو المؤسسة العسكرية الوطنية التي تحمي حدود البلاد ولا تتدخل في شؤون السياسة. أما المجلس العسكري، فهو الذي يُدير شؤون البلاد في هذه المرحلة الانتقالية من تاريخ مصر، ما بين إسقاط الثورة للنظام المباركي البائد وانتخاب رئيس مدني لمصر."

وأوضح الأشعل، المرشح المحتمل لرئاسة الجمهورية في تصريح خاص لـswissinfo.ch ، أن "كل القوة السياسية مع الشعب المصري، لأنه يراه صمام الأمان للولايات المتحدة وإسرائيل، من حيث إنهما لا يستطيعان التعامل المباشر مع الشعب المصري، الذي صنع الثورة، فقام المجلس العسكري بدور الوسيط. كما أن مشكلة المجلس أنه لا يرى أحدا أمامه ويراهن على أنه لا يمكن للشعب أن يقوم بثورة جديدة". معتبرا أن "المجلس قام بعملية تبريد الثورة والحفاظ للنظام السابق."

وقال: "قد كشفَت وثيقة السِلمي عن مخطط مرسوم لفرض سيطرة وتغلغل المجلس العسكري في شؤون البلاد. فهناك فرق بين أن ينفرِد الرئيس استثناءا بإجراء صفقات التسليح، وأن يقوم بأخذ العمولات على هذه الصفقات، وليس هناك بالدستور ما يعطيه هذا الحق"، مشيرا إلى أن "وثيقة السلمي تلزم رئيس الدولة بعدم أخذ قرار الحرب، إلا بعد موافقة المجلس العسكري."

مخاوف من وصول الإسلاميين للسلطة!

وأضاف الأشعل: "كما تكشف وثيقة السِلمي أيضا عن دور المجلس العسكري في إدارة الجيش والميزانية، بل وتجعله فوق البرلمان، فضلًا عن إثباتها دورا له في وضع الدستور، وهو ما يعني أنه إذا اتفقت لجنة وضع الدستور على إضافة أو حذف أو تعديل مادة معينة، وكان هذا العمل لا يروق للمجلس العسكري، فمن حقه أن يشكل لجنة أخرى غيرها لوضع الدستور"، موضحا أنه "باختصار شديد، فإن المجلس العسكري يخشى أن يصل الإسلاميون إلى السلطة فيقومون بتشكيل لجنة لوضع الدستور على هَواهُم، فيريد أن يعطي لنفسه سلطة سحْب هذا الحق منهم في أي وقت."

وكشف الأشعل عن أن "الرسالة التي أراد المجلس العسكري أن يوصِلها إلى الشعب من خلال وثيقة السلمي، مفادُها أن الشعب لا يستطيع أن يحكُم نفسه بنفسه، وأنه لابد من أن يقوم الجيش بالوصاية عليه، وهو ما يعني أنهم (أي المجلس العسكري) يريدون أن يعيدوا إنتاج نظام وصاية الجيش على الشعب، التي طُبِّقَت في البلاد عقب ثورة 23 يوليو 1952."

وقال: "كنا في اجتماع موسع حضره ممثلون عن مختلف الأحزاب والقِوى السياسية وعدد من المرشحين المُحتملين للرئاسة، لمناقشة الخطوات الإجرائية للرد على وثيقة السِلمي، وقد اتفقنا على: رفض وصاية المجلس العسكري على الشعب والجيش

والميزانية والبرلمان ووضع الدستور. ورفض أن يقوم السِلمي في هذه المرحلة بدور المُحَلِل للمجلس العسكري."

وأضاف: "أبلغنا المجلس العسكري بموقفنا، وسننظُر، فإذا وافق المجلس على قرار القوى الوطنية وألغى وثيقة السلمي أو أقاله، فسينتهي الأمر، وإلا سيتم التصعيد من خلال الدعوة لمليونية 18 نوفمبر، فإن لم تُفلح، فستكون الثورة الثانية في 25 يناير 2012 لإسقاط المجلس العسكري."

مليونية تاريخية ثم ثورة جديدة ؟!

من جهته، يرى صبحي صالح، القيادي الإخواني والمحامي السكندري أن: "المجلس العسكري يحاول أن ينسخ لنفسه نسخة من النظام التركي العِلماني، رغم أن الشعب التركي نفسه عدل من أوضاعه. ومشكلة المجلس العسكري، أنه يصادر على الشعب حقه. وفي حال قبوله بما قدمه الدكتور علي السلمي، فإنه سيرجع بمصر إلى ما قبل عام 1924، أيام دستور مصطفى كمال أتاتورك، الذي كَفَرَ بِهِ شعبُه."

واعتبر الخبير القانوني صبحي صالح، عضو لجنة تعديل الدستور التي عينها المجلس العسكري برئاسة المستشار طارق البشري في تصريح خاص لـ swissinfo.ch أن: "ما يقوم به المجلس الأعلى للقوات المسلحة، هو محاولة للعودة إلى الاستبداد بشكل غير مسبوق"، مشيرا إلى أن "القوى السياسية بمختلف تياراتها الفكرية، أعلنت بمنتهى الوضوح رفضها القاطع لوثيقة السِلمي."

وقال صالح، النائب الأسبق في مجلس الشعب في دورة عام 2005: "المجلس العسكري في نظرنا لا يقف خلف وثيقة السِلمي ولا يساندها، خاصة وأنه أعلَن أنه لم يطلب منه كتابة مثل هذه الوثيقة، بل إن المجلس العسكري أعلن رفضه للمادتيْن (التاسعة والعاشرة)، اللتين كان يريد السلمي أن يغري بهما المجلس"، معتبرا أن "وثيقة السلمي مرفوضة من الشعب بكل عناصره وقواه، ومن المجلس العسكري أيضا." وأضاف صبحي صالح أن "السلمي أبى إلا أن يفضح نفسه ويُلوِث اسمه، بعدما كان يُقدم نفسه للشعب على أنه رمز من رموز الثورة، وظل لسنوات في فترة حُكم المخلوع حسني مبارك يلعب دور المعارض، من خلال منصبه كنائب لرئيس حزب الوفد، بل ورئيس حكومة الظل التي شكّلها حزب الوفد"، كاشفا أنه "قد انكشف أمره، بعدما تبنّى موضوع هذه الوثيقة المُسيئة، وظهر للعِيان أنه يلتَف على الثورة وعلى إرادة الشعب."

ولحن جاذون، يُكمل صالح، فيما قررناه مع القِوى والأحزاب السياسية، من النزول إلى الشارع في مليونيات حقيقية وتاريخية، تبدأ من الجمعة 18 نوفمبر الجاري، تُعيد للذاكرة المصرية مشهد مليونية الثورة في ميدان التحرير، والتي هزّت مصر وأسقطت النظام الفاسد، ينمو التصعيد بعدها حتى نصل إلى إعلان ثورة ثانية في 25 يناير 2012 المقبل لإسقاط المجلس العسكري، ما لم يعلن صراحة رفضه لوثيقة السلمي والقبول بما أجمعت عليه القوى والأحزاب والائتلافات والحركات الشعبية.

وتختتم صالح، القيادي بحزب الحرية والعدالة (الذراع السياسي لجماعة الإخوان المسلمين) ومرشح الحزب على رأس قائمة شرق الإسكندرية بالقول بأن: "المَخرَج من هذا المأزق الذي وضعنا فيه السلمي، يكون بالكف عن حديث الفِتنة. فإذا أصرّ السلمي على وثيقته، فإننا جميعا سنطالِب بإقالته"، ولم يستبعد صالح "أن تكون هناك ضغوط على المجلس العسكري، سواء من الداخل أو الخارج، وأقصد بالداخل القِوى العلمانية المرتبطة بالخارج، ويكفي أن تعلم أن أمام النائب العام تقرير كامل بالمستندات، يوضح مَن دَفَع ولِمَن دفَع ولماذا ؟."

خلافٌ على تفسير دور الجيش

وفي تعليقه على الموضوع، قال المحلل السياسي المصري أحمد تهامي، الخبير بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية: "هناك اختلاف في تفسير دور الجيش المصري في المرحلة الانتقالية ومصادر شرعية هذا الدور، ولكن هناك على الأقل اتّجاهان، أحدهما: يعتبر أن دور المجلس الأعلى للقوات المسلحة، هو مجرّد إدارة العملية الانتقالية، وصولاً إلى تسليم السلطة إلى حُكم مدني ديمقراطي، واتجاه آخر: يرى أن الجيش يتمتّع بشرعية سياسية وشعبية تؤهِّله لأن يكون حامياً للشرعية الدستورية والدولة المدنية، حتى بعد إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية."

وأضاف تهامي، الباحث الملتحق ببرنامج الدكتوراه في كلية الحكومات والعلاقات الدولية بجامعة درهام بالمملكة المتحدة في تصريح خاص لـ" swissinfo.ch: "الرؤية الأخيرة تستلهم النموذج التركي، حينما كان الدستور التركي يؤكِّد على الجيش

باعتباره حارس الدولة العلمانية، وذلك قبل أن ينجح أردوغان في تقليص نفوذه في الحياة السياسية."

وتابع هامي: "وفي ظل اختلال موازين القوى السياسية بين التيارات والقوى الإسلامية، التي تبدو مؤهلة أكثر من غيرها، لإحراز انتصارات انتخابية تؤهلها لتشكيل الحكومة والسيطرة على البرلمان والإمساك بمفاتيح لجنة إعداد الدستور، وجدت القوى السياسية الأخرى أنه من المهم فرض قيود سياسية، من خلال فكرة المبادئ فوق الدستورية، لتعمل على تحجيم دور البرلمان القادم وتقليص صلاحياته التشريعية والرقابية، من خلال إصدار إعلان دستوري جديد."

واستطرد قائلاً: "وفي إطار هذه الأفكار، أخذت تلوح في الأفق إمكانية تمرير بعض القوانين التي تجعل المؤسسة العسكرية وميزانيتها شأناً داخلياً خاصاً بها، لا تخضع لأية سلطة من السلطات الأخرى للدولة، وهو ما تمثل في المادتين التاسعة والعاشرة من وثيقة السلمي".

وكشف أحمد هامي أنه "قد تبلورت توافقات بين القوى السياسية الإسلامية وكثير من المدونين والثوار، الذين دخلوا في مواجهات مع الجيش في الفترة الماضية، على رفض الوثيقة وجرى التهديد بالحشود المليونية، وصولاً إلى القيام بمرحلة أخرى من الثورة، مما اضطر المجلس العسكري إلى طلب إعادة صياغة بعض مواد وثيقة السلمي، حتى يتم احتواء الغضب الناجم عنها". في مقابل ذلك، ترى بعض القوى الحزبية مثل التجمع والوفد والجبهة الديمقراطية، أن "هذه الوثيقة التي تكفل دوراً أكبر للجيش في

مرحلة ما بعد الانتخابات، هي الحل الأمثل لمواجهة صعود القوى الإسلامية، مدعومة في ذلك بالخشية من تنامي نفوذ القوى الإسلامية في بلدان الثورات العربية الأخرى، مثل تونس وليبيا."

وخلُص تهامي إلى القول بأن "العلاقة بين مراكز القوة في النظام السياسي المصري بعد الانتخابات، وهي البرلمان ومؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، ستظل دوماً محل جدل وتنازع لفترة لن تقِل عن عامين أو ثلاثة، حتى يتحقق الاستقرار في النظام السياسي، وقد تصل في بعض الأحيان إلى شِبه نوع من أنواع الانقلابات السياسية والدستورية، خصوصاً في ظل ضعف الثقة بين مكوِّنات الحياة السياسية ومخاطِر فتح الملفات القديم.

https://youtu.be/ngWx29Q3Mul

https://youtu.be/cEtskAuAzNQ

أوردت في هذا الفصل مقالات لكتاب آخرين وفيديوهات للرافضين للوثيقة التي عُرفت بـ" وثيقة السلمي"، رغم ما في بعضها من تهجم على شخصي وما تخرج عن أدب الحوار، والهدف عرض المواقف المعارضة لمواقفي السياسية وخاصة "قضية وثيقة المبادئ الأساسية للدستور".

https://youtu.be/jkxlkm0E330?si=7e1qYToYDdh14ogW

د/ العوا يهاجم وثيقة السلمي والمجلس العسكري وبعدها بأيام يقبل عضوية المجلس الاستشاري الذي شكله "المجلس العسكري"!!!!!!!!!!!!

.12

السلمي: المادتان 9 و10 بـ "الوثيقة" من اقتراح "العسكري"[12]

كشف الدكتور علي السلمي، نائب رئيس الوزراء السابق، أن المادتين 9 و10 من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، المتعلقتين بالقوات المسلحة، كانتا " اقتراحًا من المجلس العسكري ووافق هو عليهما"، مؤكدًا أنه "لم يكن محتاج إلى مجاملة المجلس"، وأن دفاعه عن هاتين المادتين كان عن "اقتناع" بضرورتهما .

وقال في حديثه لبرنامج "مصر تقرر" مع الإعلامي محمود مسلم: "ما تضمنته المادتان عن مجلس الدفاع الوطني كان منصوصًا عليه في دستور 71، واقتراح عرض ميزانية الجيش كرقم واحد على البرلمان لم تكن أمورًا جديدة"، موضحًا أن "وضع هذه الأمور في الدستور بسبب حالة التهديد للأمن الوطني وحفاظًا على المعلومات السرية للقوات المسلحة، ورغم ذلك عدل الأمر في المادة 9 لتناقش ميزانية الجيش في مجلس الدفاع الوطني" .

وأكد: " ليس مهمًا تسمية وثيقة المبادئ الدستورية، فالمهم فيها هو اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية للدستور، وهذا الأمر غير محدد حتى الآن، وهناك خلاف شديد بين القوى السياسية حوله" .

وأكد أن الوثيقة كانت حلًا لأزمة "الدستور أو الانتخابات أولًا" وذلك باعتراف من حزب "الحرية والعدالة" نفسه، معلنًا أن الأخير كان معترضًا على المادتين 9

[12] السلمي: المادتان 9 و10 بـ"الوثيقة" من اقتراح "العسكري" | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

و10 من وثيقة المبادئ الأساسية للدستور، لكنه وافق عليها مؤخرًا في تصريحات منسوبة لقيادات الحزب.

وأشار إلى أنه تعرض لهجوم من الإخوان أثناء اقتراحه المادتين، حيث اعتبرت الجماعة أن المادتين ستجعلان القوات المسلحة " دولة فوق دولة"، لكن الآن المتحدث باسم جماعة الإخوان وآخرين يقترحون منح حصانة قضائية لقيادات العسكري فور خروجهم من السلطة بما يسمى " الخروج الآمن". وأضاف: "هذا في رأيي إهانة للمجلس العسكري الذي دافع عن الثورة والوطن، فمع التسليم بوقوع أخطاء وسلبيات في الممارسة، لا يصل الأمر لاحتياج المجلس العسكري لمن تحصنه قضائيًا"، حسب قوله.

وأكد " السلمي" أن " العسكري لم يكن راغبًا في الصدام مع مؤسسات الدولة والقوى السياسية المختلفة، وكان صبورًا إلى حد كبير مع الإخوان، لرفض " الحرية والعدالة" المقترحات الخاصة بالوثيقة والجمعية التأسيسية للدستور وانتهاء بانسحابهم من المجلس الاستشاري"، مشيرًا إلى أن هذا يعبر عن " الطبطبة" للإخوان.

كما اعتبر " السلمي" أن لجنة التعديلات الدستورية "أخطأت في أنها أغفلت عن عمد معايير اختيار الجمعية التأسيسية لوضع الدستور"، وأوضح أنه " لا يعرف مستقبل الوثيقة، وأنها كانت محاولة جادة لعمل وطني مهم"، مشددًا على أن "مدنية الدولة في خطر جسيم إذا لم تحافظ الشعب عليها". وتابع: "الإخوان لم يقيلوني من منصب نائب رئيس الوزراء، والاستقالة كانت برغبة جماعية من الوزارة"، مؤكدا أنه " لم

تنم دعوتي للاشتراك في حكومة الدكتور الجنزوري، وإذا دُعيت كنت سأرفض"، وأضاف أن: " الجنزوري أخذ حكومة شرف جاهزة، وكانت هناك قوانين معدة سلفاً كقانون الحد الأدنى والأقصى للأجور، وإلغاء الدعم عن الصناعات الكثيفة".

واعتبر السلمي أن "عيسوي وشرف تعرضا للظلم إلى حد كبير"، وأكد أن "أحداث ماسبيرو كان فيها افتئات على القوات المسلحة حيث تم الاعتداء على أفراد تأمين مبنى التليفزيون".

وأوضح "السلمي" شكه في حصول الجنزوري على صلاحيات، وما حصل عليه "لم يستخدم حتى الآن"، حيث " لم تحدث أي قرارات ثورية تشير لحصوله على صلاحيات كبيرة، كما لم نلاحظ نقل صلاحيات من المجلس العسكري إليه".

https://youtu.be/wU_fkFpGoLY

https://youtu.be/77MGUrNAwgA

الحقيقية في مصر، تنظر إلى الجيش على أنه مؤسسة وطنية وجزء من السلطة التنفيذية، ولكن ليس له صفة تشريعية أو سياسية. أما المجلس العسكري، فهو الذي تطوع بحمل الأمانة وقام بهذه المهمة، على أساس تنفيذ أهداف الثورة. لكن أداءه خلال المدة المنقضية أعطى انطباعا قويا بأنه يحمي النظام القديم ويعرقل خُطى النظام الجديد، رغم أنه يتظاهر بأنه حمَى الثورة"، متسائلا "حماها مِمَن؟ فلم يكن هناك عَدو للثورة لكي يحميها الجيش."

.13

السلمي: الجيش لا تحاول السطو على السلطة. .

وسأدعو للتحاور حول "الوثيقة" بعد العيد[13].

قال الدكتور على السلمي، نائب رئيس الوزراء، إنه سيوجه الدعوة لجميع القوى والفصائل السياسية والحزبية لاجتماع للتحاور حول وثيقة المبادئ الأساسية للدستور عقب عيد الأضحى مباشرة، وإنه ستتم دعوة الرافضين قبل المؤيدين للوثيقة.

وأضاف فى تصريحات خاصة لـ "المصري اليوم" أنه لا يصنف الرافضين بالإسلاميين وغير الإسلاميين أو إخوان وغير إخوان، لأن الجميع فى مركب واحد، وعلينا أن نتفق من أجل الوصول للمسار الديمقراطي الصحيح، وأي خلاف يمكن حله بالتفاهم بالرأي والرأي الآخر، وطالب كل من يعترض على الوثيقة بالمشاركة فى الاجتماع للدفاع عن موقفه، فإذا اقتنع الآخرون بموقفه يكون قد حقق هدفه وإذا لم يقتنعوا يكون كسب شرف المحاولة، وعليه أن يلتزم بقرار الأغلبية.

وأوضح "السلمى" أن موعد طرح الوثيقة مناسب جداً لأنه يسبق إجراء الانتخابات البرلمانية، لأنه يجب التوافق على معايير اختيار الجمعية التأسيسية التي ستضم 100 عضو، سواء من حيث اختيارهم، أو كيفية تمثيلهم، وكل هذا يحتاج إلى توافق عام قبل الانتخابات، ومن هنا جاءت الرغبة فى إتمام الوثيقة، حتى تكون ضمانة لكل

---

[13] السلمي: الجيش لا تحاول السطو على السلطة. . وسأدعو للتحاور حول «الوثيقة» بعد العيد | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

الشعب المصري ليطمئن قلب كل المصريين فى الداخل والخارج وجميع الأطياف السياسية أن الدستور سيحدد الحقوق والواجبات العامة، التي تجب احترامها عند وضع الدستور، بغض النظر عن الفصيل أو القوى السياسية التي ستكون لها الأغلبية فى البرلمان.

وأضاف: إن الدستور هو الدائم الذي لا يتغير بتغير الأحزاب أو القوى التي تفوز أو تخسر الانتخابات البرلمانية.

وفيما يتعلق بالمادة التاسعة ووصف البعض لها بأنها تخدم الجيش، وأن الوثيقة تأتى فى صالح القوات المسلحة، قال نائب رئيس الوزراء. "نحن لا نتحدث عن جيش إسرائيل" وحماية الجيش جزء من أمن مصر القومي، لأن القوات المسلحة هي الضمانة الوحيدة التي حافظت على ثورة 25 يناير بعد قيامها، فقد كانت لها وقفة مشرفة مع الثورة، وقادت خطة للتحول الديمقراطي".

وأشار إلى أن الجيش لا تحاول الحصول على ميزات أو السطو على السلطة، لأن جميع جيوش العالم تجب أن تحافظ على سرية معلوماتها وتسليحها وغيرهما من هذه الأمور التي تجب ألا تكون مشاعاً لوسائل الإعلام أو حتى الإعلان عنها، حتى لا تكون متاحة لأجهزة الاستخبارات الخارجية، فالشعب تجب أن يكون مطمئناً على جيشه، لأنه ضمانة أمنه القومي، وكان الشعار فى ميدان التحرير "الجيش والشعب إيد واحدة" فلماذا يتناسى البعض هذه الحقيقة.

ولفت " السلمي" إلى أنه تم تعديل المادة المتعلقة بالجيش بحذف عبارة " دون غيره" الواردة فى اختصاص المجلس العسكري للنظر فى الشؤون الخاصة بالقوات المسلحة، وأن مجلس الشعب هو الجهة التي سيتم عرض ما تخص القوات المسلحة عليه.

وأكد نائب رئيس الوزراء، أن وثيقة المبادئ الدستورية نبعت من حزب" الوفد" وشارك فيها حزب "الحرية والعدالة"، وتم اعتمادها في اجتماعات "التحالف الديمقراطي"، الذي كان يضم وقتها عدداً كبيراً من الأحزاب، مشيراً إلى أن أي اعتراض من حزب " الحرية والعدالة " يجب معرفة أسبابه، لأنهم شاركوا فى صياغة الوثيقة.ونفى " السلمي" قوله إنه من الضروري أن تصدر الوثيقة فى إعلان دستوري، مؤكداً أنه بعد التوافق على الوثيقة سيبحث وضعها من حيث الإلزام، بناء على ما يتوافق عليه المجتمعون سواء كان إعلاناً دستورياً أو التزاماً شرفياً.

https://youtu.be/GiDarHnm1Ew

https://youtu.be/aWEFxNMSvCc

https://youtu.be/3qtedo5D8ds

.14

السلمي يعدل وثيقة لجعلها "استرشادية" . . .

و"القوات المسلحة تلتزم بالضوابط الدستورية"[14]

أعلن الدكتور علي السلمي، نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون التحول الديمقراطي، السبت، وثيقة للمبادئ الدستورية للدولة المصرية الحديثة، بعد تعديل البنود التي كانت محل خلاف بين القوى السياسية، والتي خرجت في مليونية "18 نوفمبر"، للمطالبة بتعديلها.

وأكد الدكتور علي السلمي، أثناء أولى جلسات انعقاد المجلس الأعلى للصحافة الجديد، أن الوثيقة كغيرها من الوثائق السابقة مثل وثيقة الأزهر " استرشادية"، وغير ملزمة للهيئة التي ستصوغ الدستور الجديد لمصر، كما أكد أن "القوات المسلحة كباقي مؤسسات الدولة تلتزم بالضوابط الدستورية والتشريعية".

وأكدت " الوثيقة" في شكلها الجديد، أن " الشعب هو مصدر السلطات"، وأن الإعلان الدستوري المستفتى عليه في مارس الماضي فيه ما يكفي لإدارة المرحلة الانتقالية. وقال" السلمي"، إنه تم الاتفاق على النص في المادة الأولى للوثيقة، أن تكون جمهورية مصر العربية " دولة ديمقراطية" تقوم على " المواطنة وسيادة القانون"، وحذف كلمة "مدنية" بناء على طلب أحزاب "التحالف الديمقراطي"، وغيره

[14] السلمي يعدل وثيقة لجعلها "استرشادية".. و"القوات المسلحة تلتزم بالضوابط الدستورية" | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

من القوى السياسية، واستخدام كلمة دولة " ديمقراطية"، التي وردت في وثيقة الأزهر الشريف. وأضاف " السلمي" الوثيقة في صورتها الجديدة مطروحة للنقاش مع كل القوى السياسية للوصول إلى توافق بشأنها .

https://youtu.be/XcYdGyjQEI4

https://youtu.be/b61RuTj4nds?si=FFxouYkw_o5WHbPR

.15

السلمي ورافضو وثيقته يجتمعون صباح اليوم للوصول لصيغة توافقية[15]

الدكتور علي السلمي نائب رئيس مجلس الوزراء

الثلاثاء، 15 نوفمبر، 2011

يعقد الدكتور علي السلمي، نائب رئيس مجلس الوزراء، اجتماعا صباح اليوم مع القوى السياسية الرافضة لوثيقة المبادئ الدستورية. وأكد الدكتور وحيد عبد المجيد، رئيس لجنة متابعة القوى الرافضة لوثيقة السلمي، أن الاجتماع يهدف إلى الوصول لصيغة توافقية للمبادئ الدستورية، بعد أن أثارت الوثيقة التي أعلنها السلمي كثيرا من القوى السياسية، موضحاً أن لجنة المتابعة لديها صيغة سنعرضها اليوم خلال الاجتماع وكذلك السلمي، على أن تحدث خلال الاجتماع وضع صيغة توافقية تنهي الجدال حول هذه الوثيقة والتفرغ لخوض الانتخابات البرلمانية.

[15] السلمي ورافضو وثيقته يجتمعون صباح اليوم للوصول لصيغة توافقية | عرب نت 5 (arabnet5.com)

وقال عبد المجيد، إن اللقاء سيشارك فيه أعضاء لجنة المتابعة وهم الدكتور أسامة ياسين، والدكتور حاتم عزام، والدكتور أحمد شكري، فيما اعتذر الآخرون من أعضاء اللجنة لسفرهم خارج مصر، ومنهم الدكتور طارق الزمر.

هذه الفيديوهات أعرضها

احتراماً للأمانة العلمية سواء كانت ضدي أم معي في موضوع الوثيقة!

https://youtu.be/ccAD4ioijE4

https://youtu.be/1_hqTJZ2D34

وهذه هي الوثيقة التي أثارت كل ذلك الصخب في وقت كان من أصعب الأوقات التي مرت بها مصـــــر !

لقراءة الوثيقة اضغط الرابط التالي

الوثيقة . . . قضية الدستور والديمقراطية 2012 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/u5_6kblMoB4?si=mnOpDKI9SW_ozprQ

.16

الدكتور على السلمي: دعوة مرسي للاستفتاء على الدستور "باطلة" (حوار)[16]

وصف الدكتور على السلمي، نائب رئيس الوزراء الأسبق، دعوة الرئيس محمد مرسي للاستفتاء على الدستور بـ "الباطلة" لأنه أخل بتعهده بأنه لن يطرح الدستور للاستفتاء قبل حدوث توافق مجتمعي.

وقال "السلمي"، فى حواره لـ "المصري اليوم"، إن ما حدث معه ووثيقته الدستورية المعروفة إعلامياً باسم "وثيقة السلمي" كان إحدى صور الخداع من جماعة الإخوان المسلمين ومن معهم، مشيراً إلى أنهم رفضوها وصوروا للإعلام أنها تعطى صلاحيات للقوات المسلحة فوق مؤسسات الدولة، وإلى نص الحوار:

? ما رأيك فى دعوة الرئيس للاستفتاء على الدستور فى 15 ديسمبر؟

باطلة، لأن الدستور لم يتم التوافق عليه حسبما وعد رئيس الجمهورية، بأنه لن يدعو للاستفتاء إلا إذا تم التوافق عليه، وقد أكدت جميع القوى السياسية التي التقت مرسي الشهر الماضي أن التوافق لم يتم، وأن هناك مسائل أساسية ومحورية تمثل إشكالية غير ديمقراطية فى صلب هذا الدستور.

? ما هذه النقاط؟

---

[16] الدكتور على السلمي: دعوة مرسي للاستفتاء على الدستور "باطلة" (حوار) (almasryalyoum.com)

مثلاً المادة الأخيرة فى مسودة الدستور ألغت جميع الإعلانات الدستورية الصادرة من 11 فبراير العام الماضي، حتى إقرار الدستور، مع الإبقاء على آثارها نافذة وملزمة، ولا يجوز الطعن عليها بأي شكل من الأشكال، فضلاً عن النصوص الخاصة بجواز حل النقابات، والنص الخاص بالمحكمة الدستورية، جميعها قنابل توشك على الانفجار.

? ماذا عن المواد الخلافية بين القوى السياسية؟

هناك محاولة من الجماعة ومن معها لإظهار المعارضين أو الرافضين للدستور على أنهم أعداء الشريعة، وكل هذا لا يسمى إلا بـ "الكلام الهزلي".

? ما رأيك فى مليونية الإسلاميين أمس الأول، التي كانت تحت عنوان "الشرعية والشريعة"؟

الحشد أمام جامعة القاهرة محاولة لتزييف الواقع وتصويره على أنه دفاع عن الشرعية والشريعة، وفى الواقع المصريون جميعاً، مسلمين وأقباطاً، يحترمون الشريعة، وقواعدها التي أتت بالرئيس عبر صناديق الانتخاب، لكنهم يرفضون الإعلان غير الدستوري ومحاولة الرئيس تحصين قراراته، وما يمكن أن يترتب من آثار على هذا التحصين الذي يؤسس لديكتاتورية جديدة.

? ما تقييمك لطريقة التصويت على مسودة الدستور؟

التصويت الذي تم على مواد الدستور يعد هزلاً وعبثاً لا يرقى إلى مستوى أمة وحضارة مثل مصر، بالإضافة إلى أنه تم الإسراع فى تمرير المسودة المرفوضة

شعبياً دون إتاحة أي فرص لأعضاء الجمعية التأسيسية للدستور أنفسهم لمناقشتها، فإن إدارة الجمعية، على الرغم مما تدعيه من أنها تنتج دستوراً ديمقراطياً، كانت غير ديمقراطية.

? هل تؤيد الاتهامات التي يوجهها البعض لأعضاء الجمعية بـ"سلق الدستور"؟

نعم، الدستور تم سلقه فعلاً، وهذا الأمر كان مخططاً له بداية من رفض الجماعة وحزبها والسلفيين الوثيقة التي أعدتها، حتى يتجنبوا الالتزام بمعايير اختيار الجمعية للوصول إلى هدفهم بالانفراد بصياغة دستور على هواهم يمثل اتجاهاتهم ولا يعبر عن الشعب المصري بجميع أطيافه.

? ماذا سيكون موقف القوى السياسية من الاستفتاء على الدستور؟

ما سيحدث يتوقف على وعى المصريين، والقوى السياسية عليها دور مهم لتوعية الشعب بألغام هذا الدستور، حتى يستطيعوا مواجهة الحشد الذي تعتمد عليه القوى الأخرى بالدعاوى الدينية وخلط الدين بالسياسة، وتصوير الأمر على أن الموافقة على الدستور نوع من الالتزام بالشريعة، ومعارضتها تعنى الخروج عن الشريعة كما كان الأمر فى استفتاء 19 مارس العام الماضي.

? الإخوان رفضوا "وثيقة السلمي" بسبب السلطات الممنوحة للقوات المسلحة، فما رأيك فى النصوص التي تخص القوات المسلحة فى الدستور الجديد؟

صورة من صور الخداع، فالإخوان رفضوا وثيقتي تجنباً للالتزام بمعايير التأسيسية وتصديرها للإعلام على أنها تعطى صلاحيات للقوات المسلحة فوق مؤسسات الدولة، ولكن ما خرج منهم فى الدستور الجديد يزيد عما قدمته أنا بكثير.

? هل يمكن لم شمل القوى السياسية مرة أخرى، وهل ترى أن الهدف من الإعلان الدستوري إلهاء المصريين لتمرير دستور ذي صبغة إخوانية؟

الدعوة للاستفتاء تزيد الفرقة والخلاف بين جميع المصريين، والانقسام بينهم فى أمور محورية لا يقبل المصريون تمريرها بسهولة، وأنا مقتنع بأن الهدف من الإعلان هو محاولة إلهاء المصريين عن الدستور، وإعطاء الفرصة للجمعية لإلهاء المسودة حسبما يرضى الفصيل المسيطر عليها والإسراع بالمسودة حتى دون الاستفادة من الشهرين اللذين نص عليهما الإعلان.

? فى أي اتجاه تسير مصر؟

إننا نسير فى اتجاه مزيد من الانقسام، وأطالب الرئيس المنتخب بإرجاء الاستفتاء لحين إحداث التوافق، وحتى لا تتفجر جموع الشعب، فإنني أرفض أن يتم عزل الرئيس إلا بصندوق الانتخاب، وعليه أيضاً أن يحترم من انتخبوه.

https://youtu.be/5tZ3Zu-IPb4

https://youtu.be/M20j70Ft5FM

https://youtu.be/b1E6J35FDac

https://youtu.be/2X_KMpQJRsk

https://youtu.be/-D4dDIH1wC4

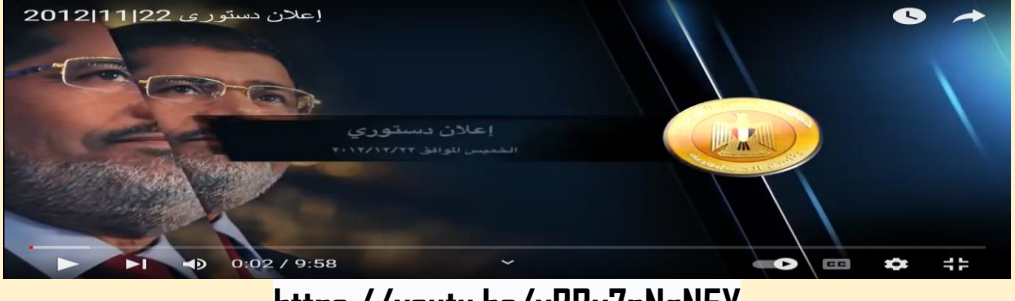

https://youtu.be/yBBv7pNqN5Y

.17

علي السلمي: "مجلس الشعب" غير مختص بوضع الدستور.. وانفراد فصيل معين بوضعه كارثة (حوار)[17]

قال الدكتور على السلمي، نائب رئيس الوزراء السابق، "إن الدستور الجديد سيعبر عن آراء صانعيه فقط لو تم بالتشكيل الحالي للجمعية التأسيسية للدستور، موضحاً أن المصلحة الإخوانية تفرض نفسها وتحكم عملهم، والإقصاء هو أسلوب الإخوان كما كان أسلوب الحزب الوطني فى الماضي، لافتا إلى أن مجلس الشعب لا يستطيع سحب الثقة من الحكومة فكيف يمكنه وضع دستور، وكل ما بُنى على باطل فهو باطل".

وأكد خلال حوارة مع "المصري اليوم" أن تشكيل الجمعية التأسيسية خطأ بكل المقاييس ومخالف لكل القيم والمعايير والأطر وحات الديمقراطية، ودعا "السلمي" جميع الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني لإعلان موقفها الرافض للسيطرة الإسلامية بصراحة وألا تشارك فى الجمعية التأسيسية لأن انفراد فصيل ما بكتابة الدستور يؤدى إلى كوارث، وقال: "من الوارد فى ظل عدم اكتمال الثورة الأولى قيام الثورة الثانية".[18]

---

[17] الدكتور على السلمي: دعوة مرسي للاستثناء على الدستور «باطلة» (حوار) | المصري اليوم (almasryalyoum.com)

[18]. قد تحقق ما قلت وقامت ثورة 30 يونيو 2013 وتم عزل محمد مرسي.

وإلى نص الحوار..

? كيف ترى الجمعية التأسيسية للدستور فى تشكيلها الحالي بـ 50% من النواب والباقي من خارجه؟

خطأ بكل المعايير ومخالف لكل القيم والمعايير والأطروحات الديمقراطية، فنسبة 50% من مقاعد الجمعية التأسيسية تم تخصيصها لأقل من 500 شخص وهم نواب البرلمان، وال50% الباقية لـ85 مليون مواطن ويشارك فيها أيضا من يتبعون الحرية والعدالة ذوو الميول أو المحسوبون على الإسلام السياسي، كل هذا تختلف تماما عما كنا طرحناه عن شكل الجمعية التأسيسية، فقد كان أول مقترح لتشكيلها فى شهر أغسطس الماضي اختيار أعضائها بالكامل من خارج البرلمان، ثم بالتفاوض والأخذ والرد وصلنا إلى أن يكون 25% من داخل البرلمان والباقي من الخارج.

? مع من كان هذا الاتفاق؟

مع القوى السياسية والأحزاب خلال الحوارات التي أجريت خلال أغسطس 2011.

? بما فيها حزبا الحرية والعدالة والنور؟

الحرية والعدالة ناوأ بأنفسهم عن الدخول فى موضوع المعايير، وكان تركيزهم على مقاومة المبادئ الأساسية للدستور وهي 21 مبدأ، وحدث الخلاف وقتها، وكانت المعايير تمت مناقشتها مع جميع القوى الحزبية وشباب الثورة، وكان هناك شبه اتفاق على أن تكون نسبة النواب أقل فى الجمعية التأسيسية، وكل حديث

عن المعايير كان للدفاع عن الاستثناء والالتفاف على المكتسبات الشعبية، وكل هذا كان محاولة لتفويت فرصة إقرار وثيقة المبادئ الدستورية.

? كيف ترى سيطرة تيار معين على الجمعية التأسيسية؟

الخطورة ليست فى وصف المسيطر سواء كان إسلامياً أو غير إسلامي، وإنما فى انفراد فصيل معين بالتحكم فى الجمعية التأسيسية وفى فرض رؤاه وفكره وعقائده الحزبية والسياسية على صنع الدستور، وما كنا ننبه إليه ونحذر منه هو عدم انفراد فصيل معين، أياً كان، بوضع الدستور، لكن هذا الأمر فات ميعاده فالأحزاب التي فازت فى مجلسي الشعب والشورى اعتمدت على الأغلبية ونسيت موضوع التوافق، رغم أنه كان العهد والوعد من جانب الأحزاب المشاركة فى التحالف الديمقراطي، وما أعلنه حزب الحرية والعدالة فى مؤتمر 13 نوفمبر بمقر الكتلة البرلمانية للإخوان بالمنيل، وحضره عدد من مرشحي الرئاسة واللجنة التنسيقية لأحزاب التحالف، وقال فيه سعد الكتاتني، خلال إلقائه البيان: إن الوثيقة المسماة إعلاميا وثيقة السلمى مرفوضة وأن الدستور سيأتي بالتوافق وإننا نتعهد بأن الجمعية التأسيسية ستكون ممثلة لجميع أطياف المجتمع.

https://youtu.be/8uJZJR4dfY0

https://youtu.be/iw4aTblmWgs

? هل ترى تعارضاً بين تلك النصوص وما تحدث الآن؟

هذا السؤال يوجه للكتاتني، وهو: ما الذي تقومون به الآن؟ فهل التوافق معناه أن الأغلبية البرلمانية تستأثر بـ 50% من الجمعية التأسيسية، وأرى أن الإشكال الرئيسي هو أن مجلس الشعب بمقتضى الإعلان الدستوري للمادة 33 ينحصر دوره في الجانب التشريعي، وليس من اختصاصاته كبرلمان صنع دستور، فالدستور لا يُصنع بمجلس الشعب، فالمهمة الرئيسية المسندة له هي التشريع وليس وضع الدستور، والدليل أن مجلس الشعب الحالي غير قادر على سحب الثقة من الحكومة، والإعلان الدستوري هو الذي يقول هذا، فكيف لبرلمان لا يستطيع سحب الثقة من حكومة أن يضع دستوراً؟ فهذا أمر لا يستوي، وهو غير مقبول بكل المعايير، واستئثار المجلسين بالأغلبية الحزبية يشوبه عدم دستورية، فالأساس أن الجميع سواء أمام القانون، ووفقا للمادة 60 من الإعلان الدستوري المهمة الرئيسية والأولى هي انتخاب 100 يكونون أعضاء للجمعية التأسيسية وليس من بينهم نواب.

? ولكنك ذكرت سابقاً "نسبة من النواب"؟

تكون نسبة بسيطة تجاوزاً، بالإضافة إلى أن مجلس الشعب مطعون فى دستوريته طبقا للمادة 5 من الإعلان الدستوري، فكيف يعين أعضاء من هذا المجلس فى وضع دستور والمجلس مهدد بالبطلان.

? كيف سيكون وضع الدستور فى حال صدور حكم المحكمة الدستورية العليا ؟

كل ما بنى على باطل فهو باطل، والأساس أن التشكيل المقترح الآن غير متوازن وغير عادل، وحتى نجنب أنفسنا مزيداً من الصراع والشقاء، على حزبي الحرية والعدالة والنور أن يتقوا الله وينجهوا إلى إعمال العقل، وقد سمعت ما نسب لعمرو حمزاوي، "من أنه مطمئن إلى أن الحرية والعدالة سيعمل العقل وينخلى عن السيطرة"، وهي مسألة ليست طوعية، فالحوار الوطني أساسه إصدار دستور متوازن.

? كيف ترى مطالب بعض القوى السياسية بمقاطعة الجمعية التأسيسية للدستور فى ظل السيطرة الإسلامية عليها ؟

أدعو جميع الأحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن يعلنوا هذا صراحة وينخذوا موقف الرافض لهذا الأمر، وكفانا التبسط فى المسائل القومية المهمة، وهذا الموقف إما أن نكون أو لا نكون ليس لسيطرة إسلاميين وإنما لأن انفراد فصيل ما بصنع الدستور يؤدي إلى كوارث، لأن هذا الدستور لن يعبر إلا عن أفكار ومصالح هذا الفصيل.

? هل غياب هذه القوى يمكن أن يسبب أزمة فى وضع الدستور أم أن التيار الإسلامي مسيطر فى وضعه؟

توقعي أن هذا التيار سيكمل بنفس الطريقة التي اعتدناها من الحرية والعدالة، فقد سبق أن أعلنوا أنهم لن ينافسوا إلا على 35% من الانتخابات البرلمانية وأن أسلوبهم مشاركة وليس مغالبة، واتضح أنهم رشحوا في جميع الدوائر وحصلوا على نسبة 47% من المقاعد، وكذلك تشكيل اللجان فى البرلمان قرروا نفس المسألة، وهو نفس الأمر فى الجمعية التأسيسية، وعلى غرار هذه النصوص، أقول إن المصالح هي التي تحكم عملهم والمصلحة الإخوانية تفرض نفسها، والإقصاء هو أسلوبهم كما كان أسلوب الحزب الوطني.

? ما المطلوب من القوى السياسية فيما تخص الجمعية التأسيسية للدستور؟

لابد أن تبرز القوى السياسية والمجتمعية مواقفها وتنص على الرفض وإعلان رفض الأسلوب التسلطي الإخواني الذي يفقدهم التعاطف الشعبي، فهذا التعاطف وجد كثيراً من الآمال في العهد الجديد التي لم تتحقق.

? هل تدخل البرلمانات فى العالم طرفا فى وضع الدستور؟

على حد علمي وكما قال فقهاء الدستور، فى جميع الدول الديمقراطية، لا يتدخل البرلمان فى صياغة الدستور، لكن فى بعض الحالات التي بها برلمانات تشبه برلماننا الحالي قد تحدث ذلك، وفى مصر لم يتدخل البرلمان طرفا فى وضع

الدستور إذ كان دستور 23 قد وضعته الجمعية التأسيسية المنتخبة، ولم يكن لها علاقة بالبرلمان، وكذلك دستور 54.

? كيف ترى الدستور الجديد في ظل الأغلبية التي تحدثنا عنها ؟

سيخرج الدستور الجديد، إذا كان هذا التشكيل وهذه المعطيات، غير معبراً إلا عن آراء صانعيه، وهناك مقولة لمحمود أباظة وهي أن الانتخابات تعبر عن إرادة من يجريها، فعندما يكون صانع الدستور فصيلاً واحداً مهما كان ما يتمتع به من العلم والخبرة والتجرد، فإن ذلك الدستور سيعبر عن رؤية من وضعه، وجمعية الدستور لو جاءت معبرة عن جميع الطوائف والتيارات سيكون الدستور معبراً عن كل هؤلاء ومتوازناً ومستقراً.

? هل سيكون الدستور سليماً ؟

بالمعطيات الحالية من المتوقع وجود ضغوط من أجل إبطال ذلك الدستور، ومع الرفض المجتمعي له لن يتحقق الاستقرار المنشود، فالدستور كان الأمل في إحداث استقرار، لكن بالطريقة التي يتبعها معدو الدستور يصبح الأمل في الاستقرار ضعيف جدا.

? هناك شبه اتفاق على أن الأبواب الأربعة الأولى من دستور 71 جيدة . . . كيف ترى هذا ؟

- بعض من روجوا لهذه الفكرة لهم مصلحة فى الإسراع بوضع الدستور وإجراء الانتخابات الرئاسية، ومجموعة من المرشحين المحتملين روجوا لهذه الفكرة، وهذا الكلام غير مقبول.

? لماذا ؟

- لأن الدستور كيان كامل متناغم لا يصح أن نقوم بترقيعه، كما أن البنود الخاصة بالحريات العامة مذيلة بجملة "وفقا لما تحدده القانون" وتلك عبارة من نوع "الحق الذي يراد به الباطل" ! ! !

? وهل القانون هو الذي يحكم الدستور أم العكس ؟

- كلمة "وفقا للقانون" قد تكون وسيلة للتهرب من المعنى والإلزام الدستوري وتعطيل الدستور، لأن القوانين قد تحتوي على مواد تخالف مقاصد الدستور وبالتالي يصبح كعدمه، بالإضافة إلى أن الدستور أبو القانون.

? إذن، كيف يتم تفعيل عمله أو إيقافه بقوانين ؟

- هذا كلام غير مقبول، فالدستور يحتوي على المبادئ الرئيسية التي تنظم شؤون المجتمع كافة بما فيها القانون.

? هل الأزمة فى "مواد" القوانين أم فى التنفيذ ؟

- الاثنين معا، فقد عشنا فترة طويلة دون دستور قوى ملزم للحاكم، والآن وُجدت فرصة لوضع دستور جديد متوازن يعطى الشعب حقوقه وتحمله واجباته

ويفصل بين السلطات، إذن لا نخشى من تسلط القانون لأن المحكمة الدستورية العليا تنظر فى مشروعية القوانين، ومدى ملاءمتها وهذه وظيفة المحكمة.

? أي الأنظمة أفضل لمصر: برلماني أم رئاسي أم مختلط؟

كنت فى الماضي أميل إلى النظام البرلماني، نتيجة للممارسة السيئة لكل من شغل منصب رئيس الجمهورية فى ظل النظام الرئاسي فى مصر، لكن فى ظل الممارسات السيئة الآن من البرلمان أعتقد أن النظام الرئاسي الممزوج بقيم برلمانية يكون أفضل لمصر، وتقاسم السلطات وتوازنها.

? ما المدة التي تحتاجها البرلمان لوضع الدستور؟

اتفقنا أن البرلمان غير مختص بوضع الدستور، ولكن من يضع الدستور في الدول الديمقراطية هي جمعية منتخبة.

? هل تتوقع أن يتم وضع الدستور قبل الرئاسة؟

حسب خطة الحرية والعدالة فإن وضع الدستور يكون فى شهر، والتصويت عليه يكون فى اليوم التالي، ويحتمل أن يتم هذا كله قبل انتخابات الرئاسة.

? هل تعتقد أن يتم تعطيل وضع الدستور حتى معرفة الرئيس القادم؟

بمعنى أن يكون "دستور تفصيل"... هذا كلام فارغ، ويعد شخصنة للدستور، وهذا غير مقبول.

? هل أنت متفائل؟

الأمل فى الله كبير، ولكن كل المعطيات تؤدى للتشاؤم، ولكن نحن مأمورون بألا نيأس من رحمة الله فكلما ساءت الأمور لا يعتمد الإنسان إلا على الله.

? هل تتوقع قيام ثورة أخرى؟

هذا وارد جدًا فى ظل عدم اكتمال الثورة الأولى، لسببين هما أن الثورة الأولى لم تحقق أهدافها ولم تحقق الإنجازات المتوقعة من قوى المجتمع، والثاني الممارسة الخاطئة لحزبي الأغلبية الحرية والعدالة والنور، والصورة السيئة والأداء البرلماني والدستور الجديد إذا سار على نفس النهج فأبشر بثورة ثانية[19].

? وما المطلوب لتدارك هذا الأمر؟

الدستور الجديد لابد أن يتم وضعه بعناية، وكل الفئات والخبرات تشارك فيه، فالمفروض أن يتم تعديل الجمعية التأسيسية المنتخبة على أن يكون الانتخاب على درجتين، من خلال المجتمع المدني وكل المنظمات التي تقوم بإرسال ترشيحاتها إلى مجلس الشعب وبعدها تقوم الهيئة المعنية بالاختيار، بتقنية الترشيحات وصوغها وفقا للمعايير وتنتهي إلى قائمة مختصرة وتطرح على الشعب لانتخابهم وتتم فى عملية بسيطة.

? وأين المجلس العسكري؟

[19] لقد تحقق ما توقعت وفشل الرئيس المنتخب محمد مرسي وكان عامه الأول والأخير في رئيساً للجمهورية نموذجاً للفشل، ما أدى إلى عزلة في 3 يوليو 2013.

أطالبه بتصحيح الخطأ الذي وقع فيه باعتماد مقترح البدء بإجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور الجديد للبلاد، وأطالبه بأن يُعمل القانون الدستوري الصحيح ويرسل لمجلسي الشعب والشورى بأن يقتصر دورهما على الانتخاب دون المشاركة في عضوية الجمعية التأسيسية للدستور.

? هل ترى أن هناك صفقة بين "العسكري" والإخوان؟

لا أحب الحديث عن صفقة، ولكن هناك تقارباً.

https://youtu.be/qteU9kQayFs

https://youtu.be/5GGTzeahLnc

.18

السلمي: الدستور الجديد عمره قصير لأنه يضم مواد ملتهبة. [20]

قال الدكتور علي السلمي نائب رئيس مجلس الوزراء الأسبق: "إن الدستور الحالي سيقسط لأن عمره قصير، حيث يضم مواد ملتهبة وكفيلة بإسقاطه فى القريب العاجل." أضاف السلمي أن الدكتور محمد محسوب شارك في صنع الوثيقة التي كتبتها، إلا أنه فاجأني ورفض الوثيقة قائلًا: "محسوب نزل عليه الوحي." وتساءل السلمي، أثناء حواره ببرنامج "العاشرة مساءً" الذي يذاع على قناة دريم2، لماذا هاجم الدكتور سليم العوا الوثيقة فى الوقت الذي يرتضي بما هو أكبر مما جاء فى الوثيقة وبالأخص وضع الجيش ومميزه فى الدستور الجديد؟

https://youtu.be/HYkAsft_IUw

[20] السلمي: الدستور الجديد عمره قصير لأنه يضم مواد ملتهبة(dostor.org)

https://youtu.be/hspZfaL4w7E

https://youtu.be/PNd8liL4FU4?si=k2AjgR4AcnsmrNVT

https://youtu.be/SdokaoPn13k?si=hxwurNYCf05yS2sd

.19

مقال للدكتور وحيد عبد المجيد . . علي السلمي وتفعيل الدستور![21]

عندما يكتب د. على السلمي عن الدستور، فهو يقدم معرفة عميقة ممزوجة بخلاصة تجربة عريضة ولذلك يأتي كتابه الجديد (إشكاليات الدستور والبرلمان) الصادر قبل أيام في وقته تماماً، حيث يزداد الاهتمام بقضية تفعيل الدستور. وقد ساهم هو في خلق هذا الاهتمام من خلال دوره الفكري في أول مبادرة لهذا الغرض منذ الخريف الماضي. وفي كتابه الجديد شرح واف للدستور يبدأ بنبذة تاريخية وإشارة إلى (وثيقة المبادئ الأساسية لدستور الدولة المدنية الحديثة) التي كان قد وضعها في نوفمبر 2011، وعُرفت إعلامياً باسم (وثيقة السلمي) ويشرح د. السلمى الدستور وفق التقسيم الذي يقوم عليه، بدءاً بالديباجة وانتهاءً بالأحكام العامة والانتقالية.

كما يقدم رؤية متكاملة للإشكاليات التي تواجه مجلس النواب الحالي، وصولاً إلى الإشكالية الكبرى وهي ضرورة تفعيل الدستور على المستوى التشريعي، بالتوازي مع إشكالية مماثلة تواجه الحكومة على المستوى التنفيذي من خلال الخطط والسياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ مجموعة الالتزامات التي حملها الدستور للدولة.

---

18. على السلمى . وتفعيل الدستور – الأهرام اليومي (ahram.org.eg)

فقد أصبح على البرلمان إنجاز ثلاث مهام تربطها عروة وثقى. الأولى هي إصدار التشريعات الجديدة التي نص الدستور على إنجازها فى أول دور انعقاد له. والمهمة الثانية هي تعديل التشريعات القائمة بما يجعلها متوافقة مع نصوص الدستور. أما المهمة الثالثة فهي إلغاء قوانين بسبب عدم انسجامها مع النصوص الدستورية الجديدة أو تناقضها معها تناقضاً يلزم معه استبدال قوانين جديدة أو معدلة بها. كنا نخص ما يتوجب على الدولة أن تقوم به على سبيل الالتزام فى المواد التي يُستخدم فيها تعبير "تلتزم الدولة"، ووجد أن هناك 71 التزاماً ينبغي الوفاء بها، بخلاف المسئوليات التي نص الدستور على أن تكفلها الدولة، وبلغ عددها 35 مسئولية. أما المجالات التي استُخدم فيها تعبير "تعمل الدولة على" فقد بلغ عددها تسعاً، بخلاف ثلاث مجالات أخرى نص الدستور على ضمانها. وتحدد السلمي أيضا الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور، وبلغ عددها 47 فى مختلف المجالات. ولم يفته تبين المحظورات التي نص عليها الدستور وبلغ عددها 17 محظوراً نذكر منها كل ما ينافي كرامة الإنسان، وفرض رقابة على وسائل الإعلام، والمحاكم الاستثنائية، وتحصين أي عمل أو قرار إداري وغيرها. لقد أوفى د. السلمي الدستور حقه فى البحث والشرح والتحليل، وقدم كتاباً يؤكد مجدداً كم نحن خاسرون نتيجة التأخر فى تفعيله.

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

إشكاليات الدستور والبرلمان – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

تعريف بالكتاب

إن موافقة المصريين على دستور ثورة 30 يونيو تعتبر علامة فارقة فى تاريخ نضال الشعب المصري طلباً للحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. وكان يجب أن يكون قرار الأغلبية الساحقة من المصريين بالموافقة على الدستور فى يناير 2014 إيذاناً ببداية مرحلة يتحمل فيها الشعب المسئولية الكاملة باعتباره صاحب السلطة والسيادة فى تقرير واختيار طريقه نحو المستقبل وإقامة العدل والمساواة بين جميع أبناء الوطن، وإعمال القانون فى حق من أساء إلى الوطن والمواطنين، والقصاص العادل من الإرهابيين. إن موافقة المصريين على دستور ثورة 30 يونيو تعتبر علامة فارقة فى تاريخ نضال الشعب المصري طلباً للحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. إن قرار الأغلبية الساحقة من المصريين بالموافقة على الدستور فى يناير 2014 إيذاناً ببداية مرحلة يتحمل فيها الشعب المسئولية الكاملة.

.20

السلمي: البلاوي غير مؤمن بثورة 30 يونيو . . ومتعاطف مع الإخوان[22]

أعلن الدكتور علي السلمي نائب رئيس الوزراء الأسبق والمتحدث الرسمي باسم حزب الجبهة الديمقراطية رفضه لتصريحات ومواقف الدكتور حازم البلاوي رئيس مجلس الوزراء. وقال السلمي: "كلمات الدكتور البلاوي في مؤتمر الجمعية المصرية البريطانية أمس الأول، صادمة وكاشفة، فقد صدم المصريين بقوله "أنا لا أفهم دلالة وصف جماعة الإخوان المسلمين بأنها جماعة إرهابية".

وأضاف السلمي في تصريحات له "كما كانت كلمات رئيس الوزراء كاشفة عن عدم إيمانه بثورة الشعب في 30 يونيو، ومخالفته للتفويض الذي منحه الشعب في 26 يوليو للفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع، لإنهاء الإرهاب والعنف الذي ضرب البلاد وأوقعها في حالة من الفوضى وأفقدها الأمن، وتوقف الإنتاج وتعطل القوات المسلحة والشرطة عن حماية الوطن لانشغالها بمواجهة إرهاب الجماعة التي يدافع عنها رئيس وزراء مصر."

وقال السلمي: "إن البلاوي أكد بكلماته عن حقيقة موقفه المتعاطف، وبعض أعضاء حكومته، مع الجماعة الإرهابية المحظورة بحكم القضاء، كما أكد توجهه إلى المصالحة معها على حساب الوطن".

---

[22] السلمي: البلاوي غير مؤمن بثورة 30 يونيو . . ومتعاطف مع الإخوان(https_almalnews.com)

وأضاف السلمي "نذكر رئيس حكومة مص، أنه كان تجب عليه إعلان الجماعة "منظمة إرهابية" بتطبيق مواد الإرهاب التي أضيفت إلى قانون العقوبات بمقتضى القانون رقم 97 الصادر عام 1992، والمواد المضافة إلى قانون العقوبات بموجب القانون رقم 7 لسنة 2011 بتغليظ العقوبات على أعمال البلطجة، وقانون الطوارئ الذي لم تفعله حكومته على مدى الشهور التي أعلنت فيها حالة الطوارئ، ولا قانون إفساد الحياة السياسية الصادر في 2011".

وأعلن السلمي عدم موافقته ورفضه لمحاولة رئيس الوزراء التنصل من أقواله وذلك بتكليف المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء والمستشار وزير العدالة الانتقالية بتحويل الأنظار عن تصريحاته الصادمة وإعادة الحديث عن الحكم الذي أصدرته محكمة الأمور المستعجلة بحظر أنشطة الجماعة الإرهابية واضطرت الحكومة إلى إعلان التزامها بتنفيذه رغم التباطؤ المعهود في قراراتها بزعم الانتظار حتى ترد الصيغة التنفيذية للحكم إلى مجلس الوزراء، في الوقت الذي لم يتم إصدار قانون العدالة الانتقالية الذي ينتظره شعب مص المنصور من إرهاب الجماعة المحظورة.

وطالب السلمي البيلاوي بالاستعانة بروسيا التي أعلنت جماعة الإخوان المسلمين منظمة إرهابية من سنوات، والخارجية الأميركية التي تنشر قائمة بأكثر من ثلاثين جماعة تم تصنيفها باعتبارها منظمات إرهابية.

https://youtu.be/yygsP6szZfs

https://youtu.be/UMely9z1El0

.21

السلمي المال: الدستور المعروض للاستفتاء سيئ والرئيس يعمل لصالح جماعته[23]

قال الدكتور علي السلمي، نائب رئيس مجلس الوزراء الأسبق، القيادي السابق بحزب الوفد إن الدستور المعروض للاستفتاء غير شرعي، لأنه لا يعبر عن توافق مختلف القوي الوطنية وفئات الشعب المصري، مشيرا إلى أنه مفروض من قِبل جماعة الإخوان المسلمين والقوي الإسلامية لتمريره رغما عن الإرادة الشعبية.

وأضاف السلمي في تصريحات خاصة للمال، " أن الدستور المعروض للاستفتاء لا يعبر عن أهداف ثورة يناير، بل يكرس للديكتاتورية والاستبداد ويجعل تيار الاسلام السياسي يحتكر السلطة ويقصي كل القوي الأخرى من المشهد على غرار الحزب الوطني المنحل والذي ثار الشعب ضده وأسقطه."

وعبر السلمي عن ثقته الشديدة في وعي الشعب المصري وذكائه وفطنته والتصويت على الدستور الجديد بـ "لا" لإسقاطه لأنه يقيد حريات المواطنين ولا تحافظ على

[23] السلمي للمال": الدستور المعروض للاستفتاء سيئ والرئيس يعمل لصالح جماعته(https_almalnews.com)

حقوقهم المشروعة التي قامت من أجلها الثورة، مشيرا إلى أن الدستور المعروض للاستفتاء من أسوأ الدساتير في مصر وسيذكر التاريخ هذا.

وتابع السلمي: أتعجب من إصرار مرسي علي عرض الدستور للاستفتاء، وسط هذا الانقسام الشديد بين مختلف القوي الوطنية، خلافا لوعده بأنه لن يعرض الدستور للاستفتاء إلا إذا تم التوافق عليه بين جميع الأطراف. وقال السلمي إن الرئيس ينحاز لمصالح جماعة الإخوان المسلمين دون الاهتمام بالمصالح العليا للوطن، باعتباره رئيسا لكل المصريين.

https://youtu.be/SdtcQWsEBhk

https://youtu.be/HHRQOd4_wg4

المستشار حسام الغرياني صانع دستور الإخوان في 2012

.22

دكتور علي السلمي: مسئولية الرئيس مرسي عن أزمة التأسيسية[24]!

الثلاثاء 13 نوفمبر 2012

أ . د . على السلمي

منذ التشكيل الأول للجمعية التأسيسية لوضع الدستور فى مارس 2012، كان حزب " الحرية والعدالة" برئاسة الدكتور محمد مرسي فى ذلك التاريخ مسئولاً عن التعقيدات وحكم البطلان الذي صدر عن محكمة القضاء الإداري فى 11 أبريل الماضي، ومسئولاً عن دواعي البطلان التي تهدد التشكيل الثاني للجمعية، والرئيس مرسي مسئول عن التصديق على القانون رقم 79 لسنة 2012 الذي أصدره مجلس الشعب المنحل بغرض تحصين تشكيل الجمعية من الطعون أمام القضاء الإداري، والذي أحالته المحكمة إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية المادة الأولى منه.

---

[24] دكتور على السلمي يكتب: مسئولية الرئيس مرسى عن أزمة «التأسيسية» ! - - الوطن (elwatannews.com)

وكانت استحواذ أعضاء مجلسي البرلمان من الإخوان المسلمين وحزب النور على أغلبية الأعضاء المئة في الجمعية التأسيسية الأولى، بموافقة حزب الرئيس وإصراره على أن يكون وضع الدستور بمعرفة الأغلبية الحاكمة، من أسباب الحكم ببطلانها !

وكانت مسئولية حزب الرئيس عما انتهي إليه التشكيل الثاني نذيراً بانهيار الجمعية التأسيسية حيث تم اختيار نصف أعضائها من داخل مجلسي البرلمان بالمخالفة للحكم الصادر بوقف التشكيل الأول.

ومضى الرئيس وحزبه ومناصروه من السلفيين في إصرارهم على استمرار الجمعية التأسيسية في عملها رغم انسحاب عدد من الأحزاب والشخصيات العامة منها اعتراضاً منهم على إجراء انتخابات المئة عضو وفق قائمة أعدها حزب الرئيس مسبقاً وناقشها مع حليفه، حزب النور، دون باقي الأحزاب والقوى السياسية، فضلاً عن اعتراضهم على مخالفة التشكيل لحكم القضاء.

وقد واصل الرئيس وحزبه رفض كل محاولات تصحيح تشكيل الجمعية بما في ذلك اقتراح استبدال عدد من أعضائها المنتمين إلى التيارات الإسلامية بما يحقق التوازن المفقود، وظل حزب الرئيس على موقفه الرافض لكل اقتراحات تعديل تشكيل الجمعية بالتوافق إلى أن صدر حكم القضاء الإداري بوقف تشكيلها صباح يوم 10 أبريل 2011.

وبعد الحكم بوقف الجمعية، بدأ الحديث عن إعادة تشكيلها وفق معايير متفق عليها لانتخاب أعضاء الجمعية، وهنا تبرز الحقيقة التي اجتهد حزب الرئيس في تغييبها عن

الجماهير والتي تمثلت فى رفضه القاطع " لوثيقة المبادئ الأساسية للدستور"، وثيقة السلمى، التي واجهت حرباً إعلامية ضروساً من جانب حزب "الحرية والعدالة " وتيار الإسلام السياسي وصلت إلى تنظيم مليونيه يوم 18 نوفمبر 2011 للمطالبة بإسقاط الوثيقة وإقالة صاحبها، وكان السبب غير المعلن لهذا الرفض هو منع إصدار إعلان دستوري من المجلس الأعلى للقوات المسلحة تحدد معايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية التي تضمنتها الوثيقة لعلاج الصياغة غير الدقيقة للمادة رقم 189 مكرر التي استحدثتها لجنة التعديلات الدستورية والتزمتها إعلان 30 مارس فى مادته رقم 60، وكانت المادة المضافة تنص على أن "تجتمع الأعضاء غير المعينين لأول مجلسي شعب وشورى تاليين لإعلان نتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور لاختيار الجمعية التأسيسية المنوط بها إعداد مشروع الدستور الجديد خلال ستة أشهر من انتخابهم"، وذلك دون تحديد أي معايير تحكم اختيار هؤلاء الأعضاء، وكان هدف حزب الرئيس أن ينفرد باختيار الجمعية التأسيسية والحصول على أغلبية المقاعد المائة حتى تكون له الكلمة العليا فى صياغة الدستور، وهذا ما تم للأسف وكان سبباً فى تلك المحنة الدستورية التي تشهدها مصر الآن!

وتم التشكيل الثاني للجمعية على غرار التشكيل الأول، وكان السبب الأهم فى عوار التشكيل الجديد هو مشاركة أعضاء مجلسي البرلمان فى عضوية الجمعية، الأمر الذي أدى إلى تقديم طعون كثيرة ضد ذلك التشكيل! واستمرت الجمعية التأسيسية بتشكيلها المعيب فى انتظار حكم القضاء بإبطالها مرة أخرى، ولكن

جاء حكم محكمة القضاء الإداري بإحالة القانون رقم 79 لسنة 2012 إلى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية ما تضمنته المادة الأولى من القانون من أن قرارات الأعضاء غير المعينين من مجلسي الشعب والشورى المتعلقة بانتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية تخضع للرقابة على دستورية القوانين والقرارات البرلمانية الأمر الذي قُصد منه "تحصين القرارات الصادرة بتشكيل الجمعية التأسيسية من رقابة المشروعية التي تختص بها دستورياً محاكم مجلس الدولة، تقلناً من تلك الرقابة على وجه ينطوي على شبهة إساءة استعمال سلطة التشريع والانحراف فى استعمالها" .

وفى انتظار حكم المحكمة الدستورية العليا، فإن الجمعية المطعون عليها تسابق الزمن للانتهاء من إعداد الدستور الذي اعترضت على مسوداته المتكررة والمتضاربة الكثير من الأحزاب والقوى السياسية فضلاً عن مجلس القضاء الأعلى ونادى القضاة وهيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية والمحكمة الدستورية العليا ذاتها، وقد عمدت رئاسة الجمعية إلى إقرار برنامج زمنى مكثف للانتهاء من الصياغة النهائية للدستور قبل نهاية نوفمبر الجاري حتى يصبح الاستفتاء ممكناً قبل الثاني عشر من ديسمبر موعد انتهاء أجل الجمعية بحسب إعلان 30 مارس. والحل هو عدم انتظار الحكم ببطلان الجمعية الحالية فى نفس الوقت الذي يعارض المواطنون المهمومون بمستقبل الوطن إنتاج دستور مطعون عليه بالانحياز إلى فكر حزب الرئيس، وأن يفي الرئيس بالتزامه الذي جاء فى البند الخامس من اتفاقية فيرمونت الموقعة بينه وبين ممثلي " الجبهة الوطنية لحماية الثورة" بالسعي لتحقيق

التوازن فى تشكيل الجمعية التأسيسية بما يضمن صياغة مشروع دستور لكل المصريين.

https://youtu.be/Z1aCVdZxLko

https://youtu.be/Z1aCVdZxLko

https://youtu.be/-9SbCuq5cuU

.23

أ . د . على السلمي: الفشل التشريعي والدعوة إلى التمرد . .

نتيجة سنة أولى رئاسة[25]!

ظهر الفشل الرئاسي وتراكمت ملامحه ومؤشراته على مدى الشهور منذ تولى الدكتور مرسي رئاسة البلاد، وكانت بوادر الفشل بادية فى سلسلة الإعلانات التي وصفت خطأ بكونها "دستورية"، لكنها فى الأساس "غير دستورية"!

وكانت البداية فى الإعلان الدستوري الذي أصدره الدكتور مرسي يوم 11 أغسطس 2012 بعد أيام قليلة من مأساة ذبح جنودنا فى رفح أثناء تناولهم طعام الإفطار فى رمضان الماضي، وكان مبرر إصدار ذلك الإعلان الادعاء بأنه استجابة لطلب الغالبية من القوى السياسية وتنفيذاً لاتفاقه مع "الجبهة الوطنية لحماية الثورة" فى فندق "فيرمونت" يوم 22 يونيو 2012 على إلغاء الإعلان الدستوري المكمل الذي كان المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد أصدره فى 17 يونيو وجمع فيه بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وهلل الناس الطيبون لإلغاء الإعلان المكمل، لكنهم لم ينتبهوا إلى أن "الرئيس المنتخب" قد حصل لنفسه على ذات الوضع الذي عاب عليه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بأن جمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بأن أعطى لنفسه كل السلطات

---

[25] الفشل التشريعي والدعوة إلى التمرد . . نتيجة سنة أولى رئاسة(alarabiya.net) !

التي كان الإعلان الدستوري فى 30 مارس 2011 قد نص فى المادة 56 على صلاحيات المجلس الأعلى للقوات المسلحة (وليس رئيس الجمهورية)، وأولى تلك السلطات "سلطة التشريع"، بينما أن سلطات رئيس الجمهورية كانت وفقاً للمادة 25 من إعلان 30 مارس، الذي تم انتخاب د. مرسي فى ظله، أن يباشر رئيس الجمهورية فور توليه منصبه الاختصاصات المنصوص عليها بالمادة 56 من هذا الإعلان عدا المبين فى البندين 1 و2 منها . أي أن "الرئيس المنتخب" جمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وهو ما كان يعيبه على المجلس الأعلى للقوات المسلحة وألغي الإعلان الدستوري المكمل لهذا السبب.

كذلك جاءت المادة الثالثة من إعلان 11 أغسطس 2012 أنه "إذا قام مانع تحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، شكّل رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوماً جمعية تأسيسية جديدة، تمثل أطياف المجتمع المصري بعد التشاور مع القوى الوطنية، لإعداد مشروع الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، ويُعرض مشروع الدستور على الشعب لاستفتائه فى شأنه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الانتهاء من إعداده، وتبدأ إجراءات الانتخابات التشريعية خلال شهرين من تاريخ إعلان موافقة الشعب على الدستور الجديد"، ورغم هذه المهلة والطعن على تشكيل الجمعية التأسيسية فقد أصدر "الرئيس المنتخب" القانون 79 لسنة 2012 بمعايير اختيار أعضاء الجمعية التأسيسية فى 11 يوليو 2012 بهدف تحصين قرارات الجمعية، الذي أحيل إلى المحكمة الدستورية العليا لفحص مدى دستوريته!

ثم أصدر الإعلان الدستوري فى 21 نوفمبر 2012، الذي ترتب عليه انقسام الوطن وتفاقم الاحتقان المجتمعي نتيجة النتائج الكارثية لذلك الإعلان "غير الدستوري"، التي كان أبرزها جعل القرارات الرئاسية نهائية غير قابلة للطعن من أي جهة أخرى منذ توليه الرئاسة حتى انتخاب مجلس شعب جديد، وإقالة النائب العام المستشار عبدالمجيد محمود واستبدل به المستشار طلعت إبراهيم، وعدم جواز حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية لوضع مشروع الدستور، وتحديد فترة كتابة الدستور الجديد لمدة شهرين، ثم إعادة محاكمات المتهمين فى القضايا المتعلقة بقتل وإصابة وإرهاب المتظاهرين أثناء الثورة.

وبما تفجرت الثورة الشعبية ضد تلك الإعلانات "غير الدستورية" وتشكلت "جبهة الإنقاذ" لقيادة الرفض الشعبي لقرارات د. مرسي ووضوح نزعته إلى تأسيس "ديكتاتورية" جديدة، اضطر "الرئيس المنتخب" إلى إصدار إعلان دستوري فى 8 ديسمبر 2012 أوهم الشعب بأنه إلغاء للإعلان الدستوري الصادر فى 21 نوفمبر 2012، لكنه فى الحقيقة نص على إلغائه مع بقاء ما ترتب على ذلك الإعلان من آثار صحيحاً.

وقد زاد د. مرسي فى تأكيد نواياه فى تأسيس نظام ديكتاتوري جديد مغلف بثوب ديمقراطي زائف، قبوله إضافة مادة أخيرة فى الدستور برقم 236 نصت على "تلغى جميع الإعلانات الدستورية الصادرة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية منذ الحادي عشر من فبراير سنة 2011 وحتى تاريخ العمل

بالدستور، ويبقى نافذاً ما ترتب عليها من آثار فى الفترة السابقة"، بمعنى أن سلطة الرئيس الديكتاتورية أصبحت محصنة بالدستور!

واستمر الفشل الرئاسي متمثلاً فى محاولات الغول على السلطة القضائية والتربص بالقضاة، المستمرة من المحاولة الأولى لإقالة النائب العام د. عبد المجيد محمود والمستمرة حتى الآن والمتمثلة فى مشروع قانون السلطة القضائية الذي يريد نظام "الرئيس المنتخب" د. مرسي تمريره بهدف تخفيض سن التقاعد للقضاة ليكون 60 سنة وتنمر بذلك إحالة ما يقرب من 3500 قاضٍ إلى التقاعد.

وقد نقض د. مرسي وعده الذي جاء فى برنامجه الرئاسي بضرورة احترام أحكام القضاء ورفض "الرئيس المنتخب" تنفيذ حكم محكمة الاستئناف بإبطال قرار تعيين النائب العام الحالي وأصر على استمراره فى منصبه رغم رفض القضاة وأعضاء النيابة العامة هذا التعيين ورغم مطالبة مجلس القضاء الأعلى للنائب العام المحكوم ببطلان تعيينه بالتخلي عن المنصب والعودة إلى منصة القضاء.

وبلغت قمة الفشل الرئاسي باللجوء إلى حل قاصر لتعويض الفشل فى إحياء مجلس الشعب المنحل، وذلك بالنص فى المادة 230 من الدستور الجديد على أن "يتولى مجلس الشورى القائم بتشكيله الحالي سلطة التشريع كاملة من تاريخ العمل بالدستور حتى انعقاد مجلس النواب الجديد"، مع تردى القدرة التشريعية وانحدار الكفاءة القانونية لأغلب أعضاء مجلس الشورى غير المهيئين لمباشرة الاختصاص

التشريعي، وآخر مثال على ذلك التردي كان رفض المحكمة الدستورية العليا قانون انتخابات مجلس النواب وقانون مباشرة الحقوق السياسية.

ولك الله يا مصر!

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

عام الفشل الرئاسي يونيو 2012– يوليو 2013 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

https://youtu.be/WViEWH1YEAQ

https://youtu.be/wSToiFAZdgw

https://youtu.be/nUG4yHZae7Q

https://youtu.be/Cnc8TDDy5Wk

https://youtu.be/uMNILRkfZsI

.24

علي السلمي "دعوة إلى التمسك بالحقوق والدفاع عن حقوق الإنسان المصري"[26]

الثلاثاء 16 يناير 2018

من المميزات الرئيسة لانتماء الإنسان إلى وطن ما، هي العيش متمتعا بحريات وحقوق يكفلها دستور وقوانين ذلك الوطن، والتزامه بأداء واجبات وتحمل مسئوليات في سبيل حماية وطنه والذود عنه وتأمين استقراره وبقائه.

وينعم المصريون بوطن هو من أقدم الأوطان، فلذا تعتبر الحضارة المصرية من أقدم الحضارات في العالم التي تمنح أبناؤها بالحريات والحقوق وتحملوا مسئوليات وطنهم وحافظوا بذلك على استمرار الوطن لآلاف السنين.

الحريات والحقوق العامة للمواطنين ليست منحة من حاكم أو مسؤول...بل هي حقوق مشروعة للمواطن لا تجوز الانتقاص منها أو تعطيلها حتى ولو بالقانون! وقد جاءت المادة رقم 92 من دستور 2014 لتنص على مبدأ رئيس أن "الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلا ولا انتقاصا. ولا تجوز لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها".

---

[26] دعوة إلى التمسك بالحقوق والحريات والدفاع عن حقوق الإنسان المصري – علي السلمي – بوابة الشروق (shorouknews.com)

ويضم الدستور المصري بابا به 47 مادة تُفصل الحريات والحقوق المفروض أن ينعم بها المصريون والواجبات التي يتحملون مسئولياتها، منها أن الكرامة حق لكل إنسان، ولا تجوز المساس بها، وتلتزم الدولة باحترامها وحمايتها. كذلك تحظر الدستور التعذيب بجميع صوره وأشكاله باعتباره جريمة لا تسقط بالتقادم. ويؤكد الدستور على المساواة بين المواطنين أمام القانون وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، وأنه لا تمييز بين المواطنين بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي، أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر، وأن التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع أشكال التمييز، ويؤكد الدستور أن الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تُمس، كما يؤكد الدستور أن للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس. وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، وفى الأحوال التي يبينها القانون. كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين فى استخدام وسائل الاتصال العامة بجميع أشكالها، ولا تجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها، بشكل تعسفي، وينظم القانون ذلك.

وينص الدستور أن للمنازل حرمة، وفيما عدا حالات الخطر، أو الاستغاثة لا تجوز دخولها، ولا تفتيشها، ولا مراقبتها أو التنصت عليها إلا بأمر قضائي مسبب، تحدد المكان، والتوقيت، والغرض منه، وذلك كله فى الأحوال المبينة فى القانون، وبالكيفية التي ينص عليها، وتجب تنبيه من فى المنازل عند دخولها أو تفتيشها، واطلاعهم على الأمر الصادر في هذا الشأن. ومن مبادئ الدستور أن الحياة الآمنة حق لكل إنسان، وتلتزم الدولة بتوفير الأمن والطمأنينة لمواطنيها، ولكل مقيم على أراضيها.

تلك النصوص الدستورية وغيرها تعتبر تنظيما شاملا للحقوق والحريات التي تجب أن يتمتع بها المصريون دون عائق فهي إن تحققت لكان المصريون أسعد سكان الأرض قاطبة، وهي ترسم صورة زاهية لمجتمع يتمتع بحقوق وحريات تحترم الدستور وتحترم الانتقاص منها ويلزم الدولة بصيانتها وعدم المساس بها. كذلك فإن تلك النصوص تصف الحريات التي من المفروض أن تكون حقا للمصريين لا تهاون فى حمايتها ولا تنازل عنها فى أي حال.

ولكن كما قال أبو الطيب المتنبي: [مَا كُلُ ما يَتَمَنى المَرءُ يُدرِكُهُ، تجرِى الرياحُ بِمَا لا تَشتَهِي السفُنُ]، وبالمثل نقول: [مَا كُلُ ما يَتَمَنى المصري يُدرِكُهُ، تجرِى الرياحُ بِمَا لا يشتَهِي أهل الحكم]، فنحن نرى إهدار تلك المواد الدستورية إما بعدم التفعيل من الأساس وإما بالتعطيل والمراوغة، والنتيجة واحدة هي غياب حريات وحقوق الإنسان المصري التي كان ينص عليها الدستور!!!!

والحال كذلك، فإن المصريين وبعد سبع سنوات من ثورة 25 يناير وبعد إقرار دستور 2014 لا يزالون يطالبون بالحق فى نصيب عادل من ثروة وطنهم والمشاركة بالعدل فى عوائد التنمية وأن تكون لهم الكلمة الأعلى فى شئون وطنهم فهم أصحابه الحقيقيين من دون وصاية أو استعلاء من الحكام، وأن يتمتعوا بمسكن ملائم، ومياه شرب نظيفة، وشوارع آمنة، وخدمات تعليم وصحة مقبولة، وفرص عمل حقيقية.

.25

القابض على الجمر[27]

مقال أمينه النقاش

تلك هي الحكاية حكاية مصر فى الفترة من 25 يناير 2011، وما تلاها من سنوات الجمر. الحكاية التي رواها الرئيس السيسي نقلا عن المشير طنطاوي، حين وصف حاله كرئيس للمجلس العسكري الحاكم كماسك قطعة الجمر لو تركها تسقط تحرق البلد، ولو ابقاها فى يده أدماه لهيبها.

فعل المشير طنطاوي ذلك بحكمته وبصيرته النافذة، ليحمى مصر من مخطط "الربيع العربي" الرامي لتفكيكها، والقضاء على مؤسساتها، بأيدي فريق منها يشمل جماعة الإخوان، وأنصارها من القوى المدنية، التي وظفتهم لخدمة أهدافها. من كان معاصرا لتلك الفترة البائسة، يذكر الدعوات التي أخذت فى الانتشار فى الفضائيات وفى ميادين مصر، وفى العواصم الغربية عن شعب النوبة وحقه فى الانفصال والتحريض المتصاعد ضد الجيش، وضده شخصيا.

ولإلمامه بدقة المشهد السياسي، أدرك المشير طنطاوي، أن الجماعة آتية لامحالة لسدة الحكم، وتحسبا لأن هدفها الأساس هو تفكيك الجيش، فقد تم تكليف الدكتور على السلمي نائب رئيس الوزراء حينئذ فى أكتوبر 2011 بوضع مسودة تنطوي

---

[27] أمينة النقاش تكتب: القابض علي الجمر – جريدة الأهالي المصرية (alahalygate.com)

على المبادئ الأساسية لكتابة الدستور الجديد. وتضمنت ما بات يعرف بوثيقة السلمي عدة مبادئ، بينها، الدعوة لتحصين دولة القانون بمقوماتها الديمقراطية الحديثة، لكي يكون الشعب مصدر السلطات ولا ينبغي المصادرة على إرادته بوضع مبادئ فوق دستورية لا تتغير، ودونما الحاجة إلى إعلان دستوري بشأنها. وبينها، أن مصر دولة مدنية ديمقراطية تقوم على المواطنة وسيادة القانون، ونظامها السياسي جمهوري ديمقراطي، تحفظ التوازن بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة، ونظام تعدد الأحزاب، شريطة ألا تكون عضويتها على أساس ديني، أو عرقي، أو طائفي، أو أي مرجعية تتعارض مع الحقوق والحريات الأساسية. وعلى أن تختص المجلس الأعلى للقوات المسلحة دون غيره، بالنظر في كل ما يتعلق بالشئون الخاصة بها، ومناقشة بنود ميزانيتها كرقم واحد في موازنة الدولة، كما تختص بالموافقة على أي تشريع يتعلق بالجيش قبل إصداره.

وما كاد الدكتور السلمي يعلن الوثيقة في مؤتمر ضم ممثلين لمختلف الأحزاب والقوى السياسية، حتى أقامت جماعة الإخوان وأنصارها الدنيا، في مصر وفي خارجها ولم يقعدوها حتى تم تجاهلها والتراجع عنها.

وما توجس منه المشير طنطاوي حدث بالفعل. صعد الإخوان إلى السلطة بطرق مشكوك في نزاهتها. مهد لذلك التحالف الذي تم بينهم وبين عدد من القوى المدنية والأحزاب الدينية، بينها أحزاب الغد والجيل والكرامة والعربي الناصري والنور والوسط والعمل، فضلا عن شخصيات مستقلة. ومكن ذلك التحالف من الحصول

على 70% من مقاعد مجلس الشعب البالغة 498 مقعدا، ليشكل بعد ذلك لجنة المئة التي أعدت دستور الجماعة، القائم على حذف كل المواد التي كافحت القوى الديمقراطية طوال ثلاثة عقود لتضمنها التعديلات التي ادخلت على دستور 1971 لحماية مدنية الدولة. كما مرر الإخوان إعلانا دستوريا، تحصن قرارات رئيسهم من الطعن أمام القضاء، ويصادر على حكم مؤكد بحل مجلس الشورى والجمعية التأسيسية، التي أجازت دستور الجماعة، ويعدل الطريق القانوني المستقر لتعيين النائب العام، فينقلها من سلطة القضاء إلى سلطة الرئيس.

سيدخل المشير طنطاوي تاريخ العسكرية المصرية المكلل بالفخر، ليس فقط بوصفه محاربا بطلا جسورا من أبنائها فى كل الحروب، التي خاضتها مصر في النصف الثاني من القرن العشرين، بل أيضا بوصفه الحاكم، الذي قاد مصر فى لحظات حالكة السواد من تاريخها المعاصر فعبر بها إلى ما آلت. وما كان يمكن لهذا أن يتم، لولا صمود المشير طنطاوي فى وجه كل أساليب التضليل التي اعترضته ولولا التضحيات الجسيمة لقوات الجيش والشرطة، ونجاحه مع خلفه فى بناء جدار صلد من الثقة بين المواطنين وبين جيشهم الوطني الهمام.

الأحد، 13 نوفمبر 2011

https://youtu.be/9nugcQTpNZU

https://youtu.be/gVXZGvXdQaQ

https://youtu.be/wlgAdjyKyAc

https://youtu.be/BE68DQ007PI

.26

"الجمل": مدرسة العسكري ومبارك واحدة

و"السلمي": تولي الجيش للسلطة غير دستوري[1]

وجه الدكتور تحيى الجمل، والدكتور على السلمي، نائبا رئيس الوزراء السابق، انتقادات للمجلس العسكري، وإدارته للمرحلة الانتقالية، ففيما قال "الجمل" إن مدرسة "العسكري" هي نفس مدرسة مبارك، اعتبر "السلمي" تولي المجلس للسلطة مخالفًا للدستور، واصفا سلطات الرئيس القادم بالهلامية.

قال الدكتور تحيى الجمل، في برنامج "مصر تقرر" الذي يذاع السبت، ويقدمه الإعلامي محمود مسلم، إن إدارة المدنيين للبلاد كانت أفضل من حكم المجلس العسكري، وأضاف: "لا أسيئ الظن بالمجلس، لكنه لديه نفس خبرة مبارك، لأنهم من نفس المدرسة"، كاشفًا عن أنه سمع أحدا داخل المجلس العسكري يقول: "لا نريد أن (يتبهدل) مبارك أثناء المحاكمة".

ولفت إلى أن "أبرز أخطاء المجلس العسكري، هو تأخرهم في الرد على توصيات الحكومة"، مؤكدًا أن "الثورة المضادة يقودها من الداخل أعضاء نادي طره، ومن الخارج أمريكا وإسرائيل بمساعدة جمعيات في مصر"، وأن السعودية لا تقوم بأي دور فيها.

ووصف "الجمل" الدكتور عصام شرف، رئيس الوزراء السابق، بأنه "من أنقى خلق الله"، واعتبر أن "أبرز أخطاء حكومته كانت "التباطؤ"، وأضاف أن "شرف لم يكن

تحب الصدامات، وكان يتصل بالمشير طنطاوي والفريق سامي عنان، للاستئذان قبل اتخاذ القرارات".

واستطرد بقوله: "إن البدء بالدستور قبل الانتخابات البرلمانية، كان الأفضل. الله يسامح طارق البشري على التعديلات الدستورية التي أجراها".

من ناحيته، رأى الدكتور علي السلمي أن تولي المجلس العسكري للسلطة "مخالف للدستور"، موضحًا أن خارطة الطريق " خطأ تاريخي ارتكبه المجلس العسكري"، واصفًا التقارب بين المجلس العسكري والحكومة بـ "الضعيف".

وأضاف أن "التجربة التونسية مختلفة عن مصر، لأنه بعد سقوط نظام بن علي، اتجهت البلاد لنظام مدني، أما في مصر فالخط الذي رسمه مبارك بتسليم السلطة إلى المجلس العسكري، تم الاستمرار عليه"، معتبرًا أن الثورة المضادة نشأت وترعرعت بسبب تباطؤ قرارات إجهاضها.

واختلف "السلمي" مع رأي "الجمل" في حكومة شرف، وقال إنه كان من السهل تقديم شرف استقالته، والعودة لميدان التحرير، " لكنه تحمل الكثير من الصعاب، حتى لا تحدث شرخًا في العلاقة بين الشعب والجيش"، كاشفًا عن أن استقالة الحكومة كانت بسبب إخلاء ميدان التحرير دون علمها بالقوة. واعتبر " السلمي" أن أكبر مكاسب المرحلة الحالية هي كسر حاجز الخوف الذي جعل الشعب يعرف

طريقة للاختيار، متوقعًا اندلاع ثورة ثانية[28]، إذا " لم يكن الدستور الجديد معبراً عن الشعب".

ولفت إلى أن " التقارب بين المجلس العسكري والإخوان "أساسه عدم الرغبة فى الصدام مع المجلس، وهذا السلوك شجع الإخوان على مزيد من الاستعلاء، والدليل على ذلك هجوم الجماعة لوثيقة المبادئ الأساسية للدستور"، مشددًا على أن " المجلس العسكري لم يضح به بسبب الإخوان، والدليل هو "عدم استجابة المجلس لمطلب الإخوان والسلفيين بإقالتي أثناء أزمة الوثيقة الدستورية" . ووصف انتخابات الرئاسة بأنها "سمك لبن تمر هندي"، وأن سلطات رئيس الجمهورية المقبل ستكون "هلامية"، وأشار إلى أن المؤشرات تقول إن "الإخوان والمجلس العسكري سيتوافقان على مرشح للرئاسة"، معتبراً أن "الأمل بعد انسحاب البرادعي والبسطويسي، فى الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح"، لكونه "شخصية متوازنة" . وقال إن أحداث بورسعيد وراءها عناصر من الحزب الوطني المنحل، مشيرًا إلى أن الثورة المضادة استخدمت بعض العناصر الأمنية لتخريب مصر، على حد قوله.

https://youtu.be/qyiEZ4GM-co

[28] وهذا ما حدث إذ تفجرت ثورة 30 يونيو 2013 .

https://youtu.be/Qv7BB-jR9VE

https://youtu.be/RkueCbDvVbQ

https://youtu.be/hl-yNUnLajc

الفصل الثالث

جديد المشهد السياسي في مصر 2024/2023

لعل وعسى أن تتحقق تلك التوقعات !

1. المصريون يتساءلون عن الانتخابات المحلية المصرية المقبلة[29]

حدث نقاش عام متقطع حول إجراء انتخابات محلية مصرية جديدة منذ أن أُنشئت أحكام المجالس المحلية المعاد تنظيمها بموجب دستور 2014.[1]

أجريت الانتخابات المحلية المصرية لعام 2008 خلال رئاسة حسني مبارك لمصر. لقد تم "تثبيت وختم وتسليم" المقاعد، البالغ عددها 52 ألف، للحزب الوطني الديمقراطي المؤيد لمبارك، باستثناء جماعة الإخوان المسلمين التي كانت ترغب في ترشيح مرشحين.[2] تم حل المجالس المحلية في عام 2011.[3]

الجدول الزمني

2015–2017

كان من المفترض أن تبدأ الاستعدادات الانتخابية في أواخر عام 2015.[4] في مارس 2016، أعلن رئيس الوزراء شريف إسماعيل أن حكومته تهدف إلى إجراء انتخابات محلية خلال الربع الأول من عام 2017.[5] لكن هذا تناقض مع إعلان الرئيس السيسي أنه أمر بإجراء انتخابات محلية بحلول نهاية عام 2016.[6] على العكس من ذلك، أفاد نواب من كتلة الأغلبية "دعم مصر" في البرلمان أن الانتخابات المحلية ستُجرى في النصف الثاني من عام 2017.[7] كما أشار مجلس المحليات المصري إلى عدم وضوح الموعد وعدم وجود قانون انتخاب محلي لتنفيذ أحكام

---

[29] الانتخابات البلدية المصرية المقبلة – ويكيبيديا (wikipedia.org)

الدستور، كعقبات أمام إجراء الانتخابات فعليًا .[8] بحلول منتصف عام 2017، قرر البرلمان تأجيل الانتخابات إلى أواخر 2018 أو أوائل 2019 .[9]

2020–2018

بعد صياغة قانون الانتخابات المحلية في مايو 2018، جدد مجلس النواب التزامه بإجراء الانتخابات بنهاية ذلك العام – قبل انتهاء الإدارات المحلية القائمة مطلع 2019، وفق ما نص عليه الدستور.[10][11] لكن تم عرض مشروع القانون على البرلمان في انتظار مزيد من المناقشات، مما أدى مرة أخرى إلى تأجيل خطط تنظيم التصويت.[12] في نوفمبر، وجه السيسي بإجراء الانتخابات في وقت مبكر من عام 2019،[13] لكن وبحلول شهر يونيو، كان الرئيس يشير صراحةً إلى إعادة صياغة قوانين الانتخابات المقترحة قبل بدء العملية.[14] في النهاية، تم تقديم مشروع جديد من قبل الحكومة إلى البرلمان في أواخر ديسمبر 2019 .[15] أشار مؤيدو مشروع القانون الأصلي إلى أن مخاوف الأجهزة الأمنية، التي زادت بسبب الاحتجاجات الأخيرة، كانت وراء التأخيرات المتكررة ومقاومة تطبيق حكومة مسؤولة لامركزية.[16]

وبينما كان البرلمان ينظر مشروع قانون السيسي الجديد، أعلن الرئيس مجددًا أن الانتخابات ستجرى قريبًا "في أوائل 2020" .[3] لكن المسؤولين الآخرين سارعوا إلى توضيح أن هذا لم يكن متوقعًا بشكل جدي.[17] وفي مطلع عام 2020، ذكر عدد من البرلمانيين والحقوقيين أنه إذا تم تنفيذ اقتراح السيسي بتنظيم انتخابات محلية متزامنة مع انتخابات مجلسي النواب والشيوخ، فقد تجرى الانتخابات المحلية في بداية عام

2021 .[18] اعتبارًا من 2020 لم يتم الإعلان عن أي تقدم إضافي في تنظيم الانتخابات المحلية، مع أن الانتخابات الوطنية (مجلس النواب ومجلس الشيوخ) سارت كما هو متوقع في أواخر عام 2020 مع وباء كوفيد-19 .

رئيس لجنة الإدارة المحلية: هناك دعوات لتأجيل انتخابات المحليات لما بعد "الرئاسية" حفاظاً على استقرار البلاد[30]

قال النائب أحمد السجيني، رئيس لجنة الإدارة المحلية بمجلس النواب، إن اللجنة انتهت من مشروع قانون الإدارة المحلية، وإن الدكتور علي عبد العال، رئيس مجلس النواب، وعد بإدراجه للمناقشة. وأضاف في حواره لـ"الوطن" أن هناك دعوات بتأجيل القانون بحجة إرجاء انتخابات المحليات لما بعد انتخابات الرئاسة، حتى لا تحدث عدم استقرار في الشارع، مشيراً إلى ضرورة إصدار القانون خلال دور الانعقاد الحالي، حتى تتمكن الحكومة من إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة به دون تعجل، موضحاً أن القانون يتضمن 157 مادة، وبه تغيير كامل لمنظومة الإدارة المحلية، وتحقق اللامركزية الإدارية والمالية ويمنح المحافظ صلاحيات واسعة، وأضاف أن مشروع القانون أقر النظام الانتخابي " المختلط"، بواقع 75% قائمة، 25% فردي، موضحاً أن هذا النظام يضمن ترشيح الكوادر والكفاءات.

[30] رئيس لجنة الإدارة المحلية: هناك دعوات لتأجيل انتخابات المحليات لما بعد «الرئاسية» حفاظاً على استقرار البلاد – أخبار مصر – الوطن (elwatannews.com)

ونحن الآن في شهر أغسطس 2024

ولا أنباء عن نية الحكومة ولا البرلمان في إجراء الانتخابات المحلية ! ! ! ! !

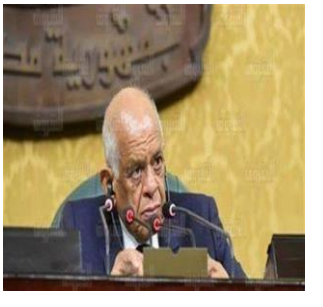

دكتور علي عبد العال رئيس مجلس النواب السابق يقول إن الانتخابات المحلية سنجرى قبل نهاية 2019 ! ! ! !

وكذلك أعلنت أخبار حكومية عن موعد الانتخابات المحلية "المزعومة" ولم تتحقق كذلك ! ! !

2. موعد اجراء الانتخابات المحلية في جميع محافظات مصر

اخبار الانتخابات تكتبها ندى المصري: قرر مجلس الوزراء أن يكون موعد اجراء الانتخابات المحلية في خلال العام الجاري ووجه شريف اسماعيل رئيس الوزراء بضرورة الانتهاء من مشروع قانون الادارة المحلية.

وينظم قانون الادارة المحلية عمل الوحدات الاساسية بالإدارة المحلية، ويساهم أيضا في اعطاء قدر أكبر من الحوكمة بإدارة المحليات، كما أن مشروع القانون الحالي سوف يدفع نحو تطبيق اللامركزية.

وقد بدأت الاحزاب المصرية في استعداداتها من أجل الانتخابات المحلية، وذلك بتجهيز كوادرها لخوض انتخابات المحليات وتستعد عدة أحزاب لإجراء انتخابات داخلية وتشكيل لجان لإدارة هذه الانتخابات. وبدأ حزب المصريين الأحرار بعقد اجتماعات داخلية ليناقش نظام الحزب في الانتخابات وهل سينبع نظام القوائم او الفردي. فيما بدأ ائتلاف دعم مصر حملة لتدريب الشباب والكوادر القيادية في المحافظات لخوض الانتخابات. وتعتبر الانتخابات المحلية القادمة أول انتخابات

للمحليات بعد ثورة 25 يناير 2011 وكانت السلطة عاجزة عن إجراء انتخابات في الأعوام السابقة بسبب الاوضاع السياسية المضطربة.

وفي سياق منصل صرح نائب البرلمان الدكتور محمد فؤاد وعضو حزب الوفد إنه لا توجد جدية من قبل الحكومة ووزارة التنمية المحلية في إلغاء مشروع قانون الإدارة المحلية رغم توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي في هذا الشأن.

واشار النائب الى قيام لجنة الإدارة المحلية في مجلس النواب بتأجيل مناقشتها في مشروعات القوانين المقدمة إليها لحين عودة النائب محمد عطية الفيومي من أداء العمرة، ولذا فأن المناقشات مؤجلة لما بعد اجازة عيد الفطر المبارك.

المصدر: https://wp.me/paRv8h-iDo

https://youtu.be/INWVrv6xxus

3. مقال في CNN عربية عن الحوار الوطني في مصر

سليمان عبد المنعم يكتب لـ CNN عن قضايا للحوار الوطني المرتقب في مصر[31]

نشر الأربعاء، 19 نوفمبر 2014

هذا المقال بقلم سليمان عبد المنعم، أستاذ بكلية حقوق الاسكندرية، وهو ضمن مقالات ينشرها موقع CNN بالعربية بالتعاون مع صحيفة الشروق المصرية، كما أنه لا يعبر بالضرورة عن رأي شبكة CNN.

اليوم لنا حديث عن القضايا التي يُتصور أن يناقشها مؤتمر الحوار الوطني المرتقب وإطاره الإجرائي. وليست المشكلة هنا في عناوين القضايا ذاتها، فهي مَعروفة للجميع لكن المشكلة تكمن فيما تطرحه هذه القضايا من تساؤلات.

ربما يوجد في مصر اليوم مئة قضية كل واحدة منها جديرة بالحوار. وقد يكون لدى الأحزاب والقوى السياسية مطالبها المنسقة مع أفكارها وأيديولوجيتها. لكن المؤكد أنه لا بد من (معيار ما) لتحديد قائمة الموضوعات محل الحوار. والمتابع للكتابات الأخيرة حول قضايا الحوار يلحظ قدراً من الاختلاف والتباين. ودون مصادرة على المطلوب يمكن مبدئياً بلورة خمس قضايا تمثل خمسة محاور للمؤتمر المرتقب. معيار الانتقاء هو ما تمثله هذه القضايا من عنصر إلحاح تفرضه معطيات وتعقيدات اللحظة الراهنة. والإلحاح درجة متقدمة من درجات الأهمية. كما أن

[31] سليمان عبد المنعم يكتب لـ CNN عن قضايا للحوار الوطني المرتقب في مصر - CNN Arabic

معيار الانتقاء يستند الى مدى مساهمة هذه الأجندة في صنع التوافق الوطني كهدف جامع لمؤتمر الحوار. ولعلّ هذه القضايا/ الأولويات تتمثل فيما يلي:

مواجهة المخاطر والتحديات الإقليمية

إذا كانت القوة العسكرية والأمنية للدولة هي المنوط بها مواجهة الإرهاب ودحره فكيف يمكن لنا، للمجتمع، محاصرة الإرهاب وكشف زيفه على الصُعُد الدينية، والفكرية، والاجتماعية، والتعليمية؟ ماذا عن دور الأزهر ومؤسساتنا الدينية ومساجدنا ومدارسنا في تجفيف منابع الإرهاب خلاف خطابها الوعظي النمطي؟ وماذا أيضاً عن دور الدولة في القضاء على الجذور الاقتصادية والسياسية للإرهاب؟ ما المطلوب من الدولة لاستيعاب أهلنا في سيناء على الصُعُد التنموية والديموغرافية، والثقافية، والحقوقية، والتعليمية؟ كيف يمكن للمجتمع أن يساعد الدولة في سحب البساط من تحت أقدام الذين يسعون للوقيعة بين أهل سيناء والوطن الأم؟ ما المطلوب لتقوية مناعة الدولة والمجتمع معاً في مواجهة مخاطر الفتنة والانقسام وواقع الحروب الأهلية العربية؟

دور الأحزاب والقوى السياسية

هل يناقش مؤتمر الحوار قضايا الأحزاب والقوى السياسية أم يبحث فقط مستقبل هذه الأحزاب والقوى؟ هناك من يدعو الى قصر الحوار على (مستقبل) الأحزاب والقوى السياسية. لكن هل يمكن حقاً بحث مستقبل هذه القوى بدون الحديث عن أوضاع وقضايا حاضرها؟ ما المطلوب من الدولة لدعم الحياة الحزبية والسياسية وما

المطلوب من الأحزاب والقوى السياسية لتكون أكثر حضوراً وتأثيراً في الشارع المصري؟ كيف نعالج تشريعياً مسألة عدم التناسب في تشكيل البرلمان المقبل في ظل قانون الانتخاب بين نسبة التمثيل الفردي (80٪) ونسبة التمثيل الحزبي (20٪ فقط)؟ كيف يمكن إعادة التوازن المفقود بين المستقلين والأحزاب وما هي النسبة الواقعية والمثلى لتحقيق التناسب بين تمثيل كل منهما؟ هل ستُجرى الانتخابات البرلمانية المقبلة على نحو ما توجبه الاعتبارات الدستورية أم سيتم إرجاؤها مؤقتاً استناداً لاعتبارات الملاءمة السياسية؟ وفي الفرض الأخير هل يبدو ذلك حلاً ناجعاً أم أنه سيزيد الوضع الراهن تعقيداً؟

مواءمة التشريعات المصرية لأحكام الدستور الجديد

ثمة فجوة مقلقة بين أحكام الدستور المُعدّل في عام 2014 وبين واقع التشريعات المصرية. تزداد هذه الفجوة اتساعاً منذ فترة بصدور قوانين تكاد تمثل ارتداداً على ما كفله الدستور الجديد من حقوق وحريات وضمانات. خطورة هذه الفجوة أنها لا تمثل فقط تراجعاً حقوقياً أو ديمقراطياً، بل إنها تهدد الوجود القانوني لهذه التشريعات وتجعلها عرضةً للإلغاء إذا ما طُعِن فيها أمام المحكمة الدستورية العليا، وهو ما ينذر بمناخ من القلق القانوني ويدخلنا في متاهات نحن في غنى عنها. ثمة أسئلة يتعين مواجهتها مثل كيف يمكن معالجة قانون تنظيم حق التظاهر بما يتوافق مع أحكام الدستور؟ وماذا عن التشريعات التي تُخل بمبدأ التناسب بين الجرم والجزاء وهو المبدأ الذي كرّسته مراراً المحكمة الدستورية العليا في العديد من أحكامها؟ كيف

السبيل إلى قانون جديد متوازن للعمل الأهلي يوفق بين الاعتبارات والمصالح المتعارضة؟ وما هو المطلوب من منظمات المجتمع الأهلي لا سيما في شق التمويل والتزام الشفافية وما هو المطلوب من الحكومة لا سيما في شق كفالة حقوق وحريات العمل الأهلي؟ هذا بخلاف تساؤلات أخرى تثيرها التشريعات التي صدرت في الآونة الأخيرة والتي جعلت عرس الفرح بالدستور الجديد تنطفئ أنواره سريعاً.

مشاركة الشباب

منذ صيحة اليوم التالي لثورة 25 يناير والحديث يدور حول ضرورة مشاركة الشباب وتوظيف طاقته وإدماجه في الحياة السياسية، لكن ظل الحديث دائماً عن الشباب في إطار التمنيات والتوظيف السياسي المرحلي دون أن يُترجم إلى سياسات وتنفيذ فعلي على أرض الواقع. اليوم تتكرر الدعوة نفسها فماذا يريد شبابنا وماذا يُراد منه؟ كيف ندعم المشاركة السياسية للشباب في ظل برلمان مستقبلي لا تتجاوز نسبة تمثيل الأحزاب فيه 20٪ ؟ وهل يمكن رفع التمثيل الحزبي في البرلمان الجديد بما يوجب على الأحزاب تخصيص عدد من المقاعد في قوائمها للشباب تحت سن معينة؟ والامر نفسه ينطبق على تمثيل المرأة. كيف يمكن دمج شبابنا البعيد عن عملية صنع القرار في مؤسسات الدولة وإصدار تشريعات تنظم إشراك الشباب في المواقع القيادية للدولة وفي المجالس القومية المتخصصة مثل القومي لحقوق الإنسان- القومي للمرأة.. الخ؟

التوفيق بين ضرورات حماية الأمن ومكافحة الارهاب وبين مقتضيات كفالة حقوق وحريات الإنسان

حماية الأمن (الداخلي والقومي) وما يتطلبه ذلك من مكافحة الإرهاب حقيقة، بل ضرورة تعلو على الخلاف أو الجدل. وبدون مجتمع آمن ومستقر سيكون صعباً على الدولة نفسها أن تكفل حقوق وحريات الأفراد. لكن كيف يمكن في دولة القانون إزالة التناقض الذي يصطنعه البعض بين ضرورات حماية الأمن ومقتضيات حقوق وحريات الإنسان؟ وما هي ركائز دولة القانون التي يمكن التوافق عليها؟ كيف تحمي دولة القانون من عنف الإرهابيين ومن إرهاب النخب الجديدة التي تحاول تفريغ الدولة من مكون العدالة في وظيفتها؟ كيف نقضي على أخطر الممارسات غير القانونية وغير المجدية حتى بالمفهوم الأمني ذاته مثل التعذيب؟ كيف نزيل أو حتى نخفف من مناخ الاحتقان المتصاعد في المجتمع بمعالجة ملف المعتقلين والإفراج عن كل من لم يثبت تحقه ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون ووضع حد لممارسات القبض العشوائي، واحتجاز الأشخاص بدون توجيه تهمة محددة أو إحالة إلى المحاكمة، وفصل الطلاب من جامعاتهم بدون أدلة كافية على جرم ارتكبوه وعلى خلفية مبررات متهافتة؟ كيف نترجم مبدأ المواطنة وحظر التمييز المنصوص عليه دستورياً ليس فقط إلى حزمة من التشريعات واللوائح والقرارات، بل أيضاً إلى مجموعة من الممارسات وآليات التطبيق وسبل الإنصاف؟ وماذا عن الشهداء - كل

الشهداء- من الشعب أو الجيش أو الشرطة. . أليست هناك عدالة انتقالية تضمن تكريم تضحياتهم وإنصافهم في قبورهم وتعويض ذويهم؟

هذه عينة من أسئلة صريحة ومباشرة جديرة بالانشغال والقلق إذا كنا نسعى حقاً إلى حالة توافق وطني. والطريق الى التوافق يبدأ من دولة القانون. وحاجتنا إلى دولة القانون ليست فقط حاجة حقوقية أو ديمقراطية، بل هي أيضاً حاجة وجودية وسياسية. فكل محاولات التربص بمصر تسعى الى مغازلة المجتمع بقدر ما تسعى الى ابتزاز الدولة. وحدها (العدالة) تحصِّن المجتمع من المغازلة وتقوي الدولة في مواجهة الابتزاز.

صندوق النقد الدولي

المقال الإخباري[32]

17 يوليو 2018

[32] مصر تتقدم: أهم التحديات والفرص (imf.org)

القاهرة، مصر: مشهد من سوق خان الخليلي الزاخر بالحركة.
خان الخليلي هو سوق رئيسي في منطقة القاهرة الإسلامية)

ترتبط أهم القضايا التي تواجه مصر في السنوات القادمة بالنمو السكاني السريع، والحاجة إلى تحديث الاقتصاد، وإيجاد أفضل السبل لضمان حماية شرائح المجتمع الأضعف من خلال شبكة حديثة للأمان الاجتماعي. وفيما يلي يناقش السيد سوبير لال، رئيس بعثة الصندوق المعنية بمصر، هذه القضايا الثلاث بالتفصيل.

1. الاستفادة من النمو السكاني السريع

على مدار الخمس سنوات القادمة، يُتوقع انضمام **3.5** مليونا من الشباب إلى سوق العمل، مما سيجعل استيعابهم بمثابة تحدٍ يواجه مصر. ورغم ذلك، فهو يخلق فرصة هائلة لتسريع النمو – إذا تمكنت مصر من العمل على بزوغ قطاع خاص قوي ونشط لتشغيل هذا الجيل من العمالة في وظائف منتجة.

فعلى مدار عدة عقود سابقة، كان القطاع الخاص في مصر أقل ديناميكية وأكثر اتجاها إلى الخارج مما هو الحال في البلدان المناظرة، مع وجود نسبة بسيطة من الشركات القادرة على المنافسة خارج السوق المحلي. ولتعزيز التقدم في تنمية القطاع الخاص وتحقيق نمو يقوده التصدير، توسعت السلطات في جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية في ظل برنامجها الوطني، فشرعت في إصلاحات لرفع كفاءة تخصيص الأراضي، وتقوية المنافسة والمشتريات العامة، وزيادة شفافية المشروعات المملوكة للدولة، والتصدي للفساد.

2. تحديث الاقتصاد

تمتلك مصر إمكانات هائلة بفضل تعداد سكانها البالغ حوالي 100 مليون نسمة وموقعها الجغرافي الذي يتيح مدخلاً ممتازاً للأسواق الأجنبية المهمة. غير أن التنمية الاقتصادية ظلت مكبوحة بسبب تركة السياسات الاقتصادية المنغلقة، وضعف الحوكمة، والدور الكبير الذي تقوم به الدولة في النشاط الاقتصادي والذي أسفر عن سوء توزيع كبير للموارد.

ومع ما يشهده الاقتصاد من تقدم نحو الاستقرار، تواجه مصر تحدي تحديث الاقتصاد لتحسين الاستفادة من إمكاناتها المتاحة. ومن العناصر الضرورية في عملية التحديث ضمان أفضل تخصيص للموارد من أجل توليد نمو أعلى، وإزالة التشوهات السعرية التي تعوق الأسواق عن العمل بكفاءة.

ودعم الطاقة من أبرز النشوهات السعرية؛ فهو يبقي تكلفة الوقود في مستوى أقل بكثير من سعر السوق، مما يشجع الاستخدام غير الكفء للطاقة والاستثمار المفرط في الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال سعياً للاستفادة من تكلفة الوقود المنخفضة. ودعم الوقود مكلف وغير منصف، حيث يستفيد بمعظمه الأثرياء الأكثر استهلاكا للطاقة مقارنة بشرائح المجتمع الأخرى.

وسيساعد تحديد أسعار صحيحة للوقود على رفع كفاءة الاقتصاد حتى لا تتجه الاستثمارات إلى القطاعات كثيفة الاستخدام لرأس المال والطاقة. وبدلاً من التركيز على هذه القطاعات، ينبغي توجيه الاستثمارات إلى القطاعات المنشئة لفرص العمل والمفيدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تنتفع بمواطن القوة في مصر وتساعدها على الاندماج في سلاسل العرض العالمية. ويؤدي تخفيض دعم الطاقة أيضا إلى تحرير موارد للإنفاق على الصحة والتعليم – وهما قطاعان ضروريان لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم المجتمعي على أساس طويل الأجل.

3. إتاحة شبكة أمان اجتماعي حديثة لحماية الضعفاء

مع بدء مصر في تحديث اقتصادها وتعزيز تنافسيته، سيكون من الضروري أيضا مواصلة تخفيض الدين العام إلى مستوى يمكن الاستمرار في تحمله على المدى الطويل. والتحدي القائم هو ضمان حماية شرائح المجتمع الأضعف أثناء هذه العملية، وحماية موارد المالية العامة للإنفاق على الصحة والتعليم.

ومع التحرك نحو شبكة أمان اجتماعي أكثر فعالية واستهدافا للمستحقين، ينبغي الابتعاد عن نظام الحماية الاجتماعية القائم على دعم الوقود. وستواصل ميزانية 2019/2018 إحلال برامج الدعم المباشر للأسر الفقيرة محل دعم الطاقة الذي يتسم بضعف استهدافه للمستحقين، وذلك بالتوسع في برامج التحويلات النقدية ودعم الغذاء. وقد عززت السلطات برامج مثل بطاقات التموين الذكية، وضاعفت مقدار المساعدات المقدمة من خلال هذه البطاقات.

وقامت الحكومة أيضا بتعزيز معاشات الضمان الاجتماعي، وبرنامجي "تكافل" و"كرامة" للتحويلات النقدية. ويهدف برنامج "تكافل" إلى دعم دخل الأسر التي تعول أطفالاً، بينما يهدف برنامج "كرامة" إلى تحقيق الدمج الاجتماعي لغير القادرين على العمل، وخاصة كبار السن وأصحاب الإعاقات.

وتجري تدعيم هذه الجهود بإصلاحات لتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتحصيل الضرائب لضمان حماية الإنفاق الداعم للفقراء والاستثمارات الموجهة للصحة والتعليم. وبشكل أعم، من المتوقع تحقيق تحسن مطرد في المستويات المعيشية، بما يشمل العمالة محدودة المهارات، من خلال التعجيل بخلق الوظائف في القطاع الخاص وإدخال النساء سوق العمل في إطار استراتيجية السلطات للنمو الاحتوائي.

4. إعادة البناء على نحو أفضل: دعم جهود مصر لتحقيق النعافي الشامل للجميع[33]

مارينا ويس

6/22/2021

فإن البنك الدولي يفخر بالشراكة مع مصر في رحلتها لإعادة البناء بشكل أفضل وتحقيق نمو اقتصادي يمقدوره الصمود أمام اختبار الزمن وتحقيق الفائدة لجميع المصريين) .

تسببت جائحة فيروس كورونا في ركود اقتصادي شديد في معظم بلدان العالم لدرجة أنها باتا يشكلان معاً أسوأ أزمة اقتصادية يمر بها العالم منذ الكساد الكبير في 1929–1933 . وتظهر النتائج التي خلص إليها البنك الدولي مؤخراً أن تداعيات جائحة كورونا في عامي 2021/2020 من المحتمل أن تزيد عدد من يعيشون في فقر مدقع ما بين 110 ملايين و150 مليون شخص .

وقد ساعدت الإصلاحات التي نفذتها مصر في الاقتصاد الكلي في السنوات الاخيرة على استقرار وضع الاقتصاد، مما مكّن البلاد من مواجهة الجائحة بمستوى معقول من الاستقرار الاقتصادي، الأمر الذي خفف إلى حد ما من الصدمة التي أحدثتها أزمة كورونا . على الرغم من ذلك، كان لآثار الجائحة تداعيات على آفاق النمو في البلاد، مما أدى إلى إطالة أمد قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية القائمة منذ وقت

[33] إعادة البناء على نحو أفضل: دعم جهود مصر لتحقيق النعافي الشامل للجميع (worldbank.org)

طويل، إلا أنها أظهرت أيضاً ما يمكن لمصر فعله لتحقيق التعافي وإعادة البناء على نحو أفضل بطريقة تمكن البلاد من تحقيق كامل إمكاناتها .

لتحقيق هذه الغاية، ثمة حاجة إلى تبني نهج متعدد الأبعاد لوضع مصر على طريق التنمية الشاملة الخضراء، وحماية الفقراء، وتعزيز رأس المال البشري، والمساعدة في خلق فرص العمل في القطاع الخاص، وتعزيز السياسات العامة والمؤسسات والاستثمارات.

وجاء الدعم الذي قدمه البنك الدولي على النحو التالي:

حماية المواطنين الفقراء وتعزيز رأس المال البشري

1. منذ بدئه عام 2015، تمكن مشروع تعزيز شبكات الأمان الاجتماعي في مصر، بقيمة 400 مليون دولار، والتمويل الإضافي، بمبلغ 500 مليون دولار، من الوصول إلى ما يقرب من 3.4 مليون أسرة (نحو 12 مليون مواطن) . وساعد الدعم المقدم لبرنامج "تكافل وكرامة" للتحويلات النقدية المشروطة وغير المشروطة على تعزيز رأس المال البشري في مصر، بما في ذلك في مجالي الصحة والتعليم. وتمثل النساء ثلاثة أرباع المستفيدين من البرنامج، وتوجه 67% من مدفوعات البرنامج إلى الصعيد. وأضافت تلك العملية 411 ألف أسرة أثناء الجائحة، مما عزز قدرة برنامج "تكافل وكرامة" وكفاءته في الوصول إلى أكثر الأسر فقراً وضعفاً . ولتشجيع استقلال المستفيدين مالياً، ينفذ المشروع برامج تجريبية لنماذج الشمول الاقتصادي ونماذج التأهيل في ثماني محافظات في إطار برنامج "فرصة" .

وتوفر هذه البرامج التجريبية عمليات الربط اللازمة للحصول على الفرص الاقتصادية من خلال توفير أصول الإنتاج ونقل ملكيتها للمستحقين وتوفير فرص عمل بأجر والتدريب، مع التركيز بصفة خاصة على النساء والشباب.

2. يهدف برنامج دعم نظام التأمين الصحي الشامل في مصر، الذي بدأ عام 2020، بإجمالي 400 مليون دولار، إلى دعم الجهود المبذولة لضمان توافر رعاية صحية شاملة عادلة وعالية الجودة. وبالإضافة إلى وضع اللبنات الأساسية لنظام الرعاية الصحية الشامل عن طريق إنشاء أنظمة مالية وتشغيلية وتأمينية، ومن خلال دعم أربع هيئات جديدة معنية بهذا النظام، يدعم هذا المشروع بدء المرحلة الأولى من نظام الرعاية الصحية الشامل في محافظات بورسعيد والإسماعيلية والسويس، وجنوب سيناء، والأقصر، وأسوان. ووفر المشروع حماية مالية مؤقتة للمواطنين الأكثر ضعفاً في جميع أنحاء البلاد من تكاليف الخدمات الصحية الباهظة الناتجة عن فيروس كورونا.

3. للمساعدة في إعداد الطلاب للحصول على وظائف في المستقبل، وإكسابهم المهارات الأكاديمية والحياتية اللازمة ليصبحوا مواطنين مؤثرين ومنتجين، بدأ مشروع دعم إصلاح التعليم في مصر عام 2018 بغية دعم الإصلاحات التي تنفذها الحكومة. وتهدف هذه العملية إلى تحسين عمليتي التعليم والتعلم في المدارس الحكومية، وذلك عن طريق: (1) تحسين جودة عملية التعليم في رياض الأطفال لمساعدة الأطفال على الاستعداد للالتحاق بالمدارس والتعلم؛ (2)

تعزيز أنظمة التطوير المهني وممارساتها الفعالة للمعلمين والمشرفين والقيادات التعليمية؛ (3) الاستخدام المكثف للموارد الرقمية في عمليتي التعليم والتعلم؛ (4) إصلاح شامل لنظام تقييم الطلاب من أجل تحسين عملية التعلم، مع التركيز بصفة أساسية على امتحانات المرحلة الثانوية (التي تحدد الانتقال إلى الجامعة).

خلق فرص العمل

1. صدر تقرير الدراسة التشخيصية للقطاع الخاص في مصر في شهر ديسمبر/كانون الأول 2020 بهدف دعم النمو الذي يقوده القطاع الخاص عن طريق تحليل التحديات التي يواجهها هذا القطاع. ويهدف التقرير أيضاً إلى تسليط الضوء على الاستثمار الخاص، وإمكانيات النمو في مجال خلق فرص العمل لإيجاد بيئة أعمال أكثر ديناميكية. وتحدد التقرير التجارة والخدمات اللوجستية ودور الدولة والمنافسة والعدالة التجارية باعتبارها مجالات بالغة الأهمية وتحتاج إلى بعض الإصلاحات، في حين تم تحديد الصناعات الغذائية والتصنيع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها قطاعات تمثل فرصاً كبيرة لتحقيق النمو والتوسع.
2. بدأ مشروع تحفيز ريادة الأعمال لخلق فرص العمل عام 2020 لتوفير حزمة شاملة من الدعم المالي وغير المالي للمؤسسات التقليدية الصغيرة والمتوسطة والمشاهية الصغر، وأيضاً للشركات الناشئة التي تتسم بمعدلات نمو مرتفع مع التركيز على النساء والشباب. ويتعاون المشروع مع وسطاء ماليين بغية تيسير التمويل بالإقراض وتدبير رأس مال إضافي. وحتى اليوم، وفرت هذه العملية ما يربو

على 30 ألف وظيفة وحافظت على استمرارها، وهي تهدف إلى خلق 100 ألف وظيفة بحلول عام 2025.

3. تعزيز السياسات والمؤسسات والاستثمارات لتحقيق التعافي المستدام والقادر على الصمود.

4. بدأ مشروع إدارة جودة الهواء وتغير المناخ في القاهرة الكبرى في سبتمبر/كانون الأول 2020 للمساهمة في تحقيق تعافٍ مستدام وقادر على الصمود، بما في ذلك الاستجابات المحددة لمكافحة فيروس كورونا، وذلك دعماً للجهود الحكومية الرامية إلى التخفيف من حدة المخاطر الصحية والبيئية. وتركز أنشطة المشروع على بناء قدرة المؤسسات والأنظمة على الاستجابة والصمود، مع التركيز على قطاع الصحة الذي يتولى معالجة النفايات الملوثة والحد منها، وعلى قطاع الخدمات الذي يعزز سلامة العمال، ويزيد الوعي بشأن الارتباط بين المخاطر المتزايدة لأمراض الجهاز التنفسي الناتجة عن تلوث الهواء. بالإضافة إلى العمل داخل المستشفيات الجامعية لدعم إدارة أفضل للنفايات الصحية، تُعد الأنشطة التي ينفذها المشروع المتعلقة بفيروس كورونا بالغة الأهمية نظراً لوجود عدد كبير من العمال، الرسميين منهم وغير الرسميين، الذين يشاركون في إدارة النفايات في منطقة القاهرة الكبرى الذين قد لا تتوافر لهم إمكانية الحصول على معدات الحماية وتلقي التدريب.

5. تسعى هذه العملية إلى تحقيق أهدافها العامة عن طريق ما يلي: 1) تحديث النظام المصري لرصد جودة الهواء؛ 2) مساندة إدارة المخلفات الصلبة في القاهرة الكبرى؛ 3) الإسهام في تقليص انبعاثات المركبات عن طريق مساندة تجربة نظام الحافلات الكهربائية في القطاع العام؛ 4) تدعيم الأنشطة الرامية إلى تغير السلوكيات المجتمعية وسلوكيات مقدمي الخدمات وضمان مشاركة المواطنين في تصميم المشروع وتنفيذه.

6. ويكمل شمول النهج الذي ينبعه البنك الدولي الموجة الثانية من الإصلاحات الهيكلية التي شرعت فيها البلاد، وسيساعد مصر على تمهيد الطريق لتحقيق تعافٍ أكثر قدرة على الصمود يتسم بالاستدامة والشمول بعد الخسائر جائحة كورونا. على الرغم من أن الكشف عن آثار هذه الجائحة سيستغرق سنوات على الأرجح، فإن البنك الدولي يفخر بالشراكة مع مصر في رحلتها لإعادة البناء.

https://youtu.be/YEHGLSWvF0w?si=R11KsCLH8930twL2

5. الحوار الوطني نسخة جديدة !

https://youtu.be/u1PdqK8jqCE?si=-PaPrrDWocJCVMea

حتى يكون الحوار الوطني مجدياً

أ.د. علي السلمي

تابعت وغيري من المصريين الدعوة التي وجهها الرئيس السيسي إلى حوار وطني والجهود المبذولة لبحث أسس إدارة ذلك الحوار ومعايير اختيار المشاركين فيه. وسوف ابدأ بالإشارة إلى بضع نقاط منها؛

1. أهداف وغايات الحوار الوطني وضمانات أن تحقيقها .
2. معايير اختيار المشاركين في الحوار الوطني.
3. قواعد ومعايير واضحة لتحديد طبيعة الحوار والهدف منه والنتائج المتوقعة في نهايته.
4. آليات الحوار الوطني سواء داخل الجلسات أو من خلال تقنيات ووسائل التواصل الاجتماعي وأهمية اختيار آليات مبتكرة تضمن أن يكون حواراً وطنياً مجدياً بالمعنى الدقيق للعبارة.
5. المدة المقررة للحوار وهل يمتد هذا الحوار لفترة طويلة نسبيا ، خاصته، مع أهميته.

دكتور علي السلمي يكتب" - الحوار الوطني ضمانات فاعليته وجدواه - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

لم تنجح محاولات الحوار الوطني أبداً في مص المحروسة،

وبعد ما يقرب 23 عام تعيد المحروسة "الحوار الوطني" الذي بدأ في يوليو 2023

لا يعرف أهل المحروسة متى ينتهي ونحن الآن في أغسطس 2023 ! ! ! !

https://youtu.be/XR1XtRCdzBc?si=87UZ9TLhWXctzfMI

https://youtu.be/hrpOimGOKrw

https://youtu.be/CyFe3Zk9B-I

https://youtu.be/SKeCRqWd3To

https://youtu.be/6MGvRDEbsGQ

https://youtu.be/JwqldJeA2JI

https://youtu.be/t3oFLpXtfHM

مع قليل من الضحك . . ولكنه ضحك كالبكاء !

https://youtu.be/hqC-c2Kn-ak

https://youtu.be/eFzB5ijqo2Y

https://youtu.be/cMonPSCKa98?si=0G6fKx8y2YwD54C5

وأخيراً

أعلنت توصيات الحوار الوطني !

الحوار الوطني وإلغاء ملف الحبس الاحتياطي[34]

أعلن مجلس أمناء الحوار الوطني، الإثنين 19 أغسطس 2024، عن رفع توصيات إلغاء ملف" الحبس الاحتياطي" إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي، بعد جلسات ومناقشات شملت 120 متحدثًا يعبرون عن مختلف القوى والأطياف السياسية والمجتمعية في مصر، وهي نقاشات عكست الإجماع الوطني الجامع على ضرورة إحداث تعديلات على تشريعات الحبس الاحتياطي في ظل الثقة والإرادة السياسية وحالة الانفتاح التي يشهدها المجال العام في مصر منذ إطلاق الرئيس السيسي دعوته للحوار الوطني في أبريل 2022.

[34] الحوار الوطني وإلغاء ملف الحبس الاحتياطي – المرصد (ecss.com.eg)

إن إلغاء ملف الحبس الاحتياطي في مصر اعتُبر من أهم الموضوعات التي طُرحت على طاولة الحوار الوطني ، الذي كان يُعوَّل عليه بصورة كبيرة من قبل الحقوقيين والقانونيين، خصوصًا بعدما أعلن الرئيس السيسي عن تدشين الحوار الوطني في أبريل 2022، باعتبار أن هذا الملف شهد تعارضًا كبيرًا بين البيئة التشريعية والممارسات الواقعية وأيضًا تناقضًا آخر جمع بين عدد من القوانين الخاصة بتنظيم الحبس الاحتياطي وبين أهداف الدولة في النهوض بالحالة الحقوقية، والتي بدأت بإطلاق الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في سبتمبر 2021، وإلغاء قانون الطوارئ في أكتوبر 2021، بالإضافة إلى إطلاق الحوار الوطني كآلية وأداة قوية تضمن حرية الرأي والتعبير وغيرها من الآليات التي اتبعتها الدولة المصرية لإرساء دعائم الديمقراطية.

لقراءة الموضوع كاملًا اضغط الرابط التالي:

الحوار الوطني وإلغاء ملف الحبس الاحتياطي – المرصد (ecss.com.eg)

https://youtu.be/yID3TJFgJ6Y?si=dj3B04jq-yLdgACg

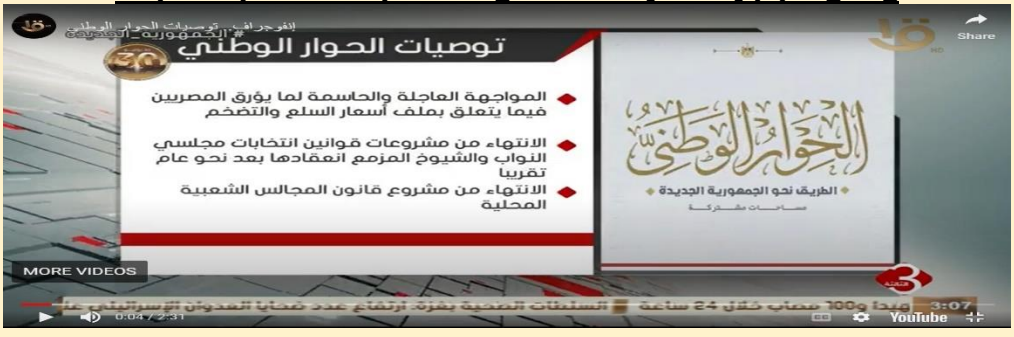

https://youtu.be/Tv2sXH-CBL4

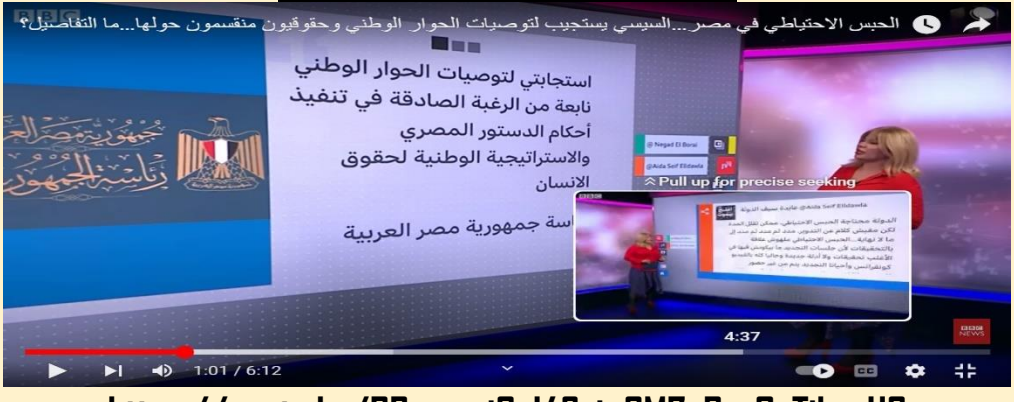

https://youtu.be/RPqgumiOal4?si=3M7nRzeOeTibxxU9

الفصل الرابع

مختارات من مقالاتي في صحيفة "الوفد"

توفير ٢٠ مليون جرعة من لقاح كورونا .. وارتفاع معدلات الإصابة

الوفد

الأسبوعى

بهاء الدين أبوشقة

د. هانى سرى الدين

وجدى زين الدين

Call 16383

الحكومة تستجيب لمطالب المواطنين

مد فترة التصالح فى مخالفات البناء حتى نهاية العام

وزارة الكهرباء تمد فترة تلقى طلبات العدادات الكودية

«الافتاء»: نشر الفضائح الأخلاقية على مواقع التواصل حرام شرعاً

الإخوان اغتالوا والدى بأمر «البنا»

تعلن عن بيع قطع أراضى بنظام العقد

لصالح شركة المعادى للتنمية والتعمير

المعادى MAADI

زعم أنه صاحب معجزات ومرسل إلى الانس والجن

القبض على الطبيب مدعى النبوة بالشرقية

.. واحالة طبيب ميكروباص الزقازيق المتحرش لمحكمة الجنح

«حظر تجوال».. عودة هيبة السينما المصرية لمهرجان القاهرة السينمائى

السلع المضروبة موت وخراب اقتصاد

تعلن

شركة مطاحن ومخابز شمال القاهرة

للسادة حملة أسهم الشركة

أنه تحدد صرف الكوبون رقم ٣٦

عن العمليات المثلة حتى جلسة يوم ٢٠٢٠/١٢/٢٦

بما يعادل ٥٠ ، جنيه للسهم

توضيح مهم

هذه مجموعة من المقالات التي نشرتها في صحيفة "الوفد" وأزعم أنها كانت صادرة عن حب أكيد لمصر، وأنها لا تزال، رغم مرور السنين معبرة عن شئون الوطن، آلامه وأحلامه.

وقد تعاملت مع رؤساء تحرير "الوفد" أ. سعيد عبد الخالق، وأ. عباس الطرابيلي، وأ. سليمان جودة، وأ. أسامة هيكل، ثم أ. وجدي زين الدين، وأشهد أنه لم تحدث على الإطلاق أن مُنع نشر أي مقال مهما كان شديد اللهجة أو معارضاً لنظام الحكم القائم حينئذ!!!!

وبالإضافة رأيت إدراج عدة مقالات كنت قد نشرتها في صحف أخري

والآن مع مقالاتي في صحف "الأسبوع، الدستور، الكرامة

1.

بالله عليكم... لا تخصخصوها![35]

أثارت خصخصة وبيع بنوك مصر للأجانب شجون وهموم المصريين الذين يتابعون بقلق وانزعاج تسرب الثروة الوطنية وقطاعات الاقتصاد الوطني الحيوية إلى ملكية الأجانب. وإذ أؤيد تماماً ضرورة الحفاظ على قطاع المال المصري في أيدي المصريين، فإنني أترحم على رائد الاقتصاد الوطني طلعت حرب باشا الذي أسس النهضة الاقتصادية المصرية الوطنية. واتساقاً مع الرأي المنادي بأن الخصخصة لا تجب أن تعني فقط البيع للأجانب، بل هي في الأساس نقل الملكية من الدولة إلى مواطنيها باعتبارهم أصحابها الحقيقيين، فإني أطرح قضية أخرى في نفس السياق، فقد نشرت صحف الخميس 12 أكتوبر 2006 قرارات وتوصيات الجمعية العامة العادية للشركة الشرقية "إيسترن كومباني" إحدى الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الكيماوية. ولمن لا يعرف فإن الشركة الشرقية هي الشركة الكبرى المنتجة للسجاير في مصر والشرق الأوسط، وقد أنشأت في عام 1920 ثم خضعت للتأميم وتحولت إلى شركة تابعة وفق القانون رقم 203 لسنة 1991. وقد أثار نشر نتائج أعمال الشركة عن عام 2006/2005 خوفي وجزعي على الشركة حيث إنها واحدة من الشركات المرشحة للخصخصة والتي تقع ضمن مجموعة الشركات التي وصفتها وزارة الاستثمار في موقعها على الإنترنت بأنها" هذه الشركات يمكن بيعها على

---

[35] نُشر هذا المقال في صحيفة الأسبوع عام 2007.

الرغم من أهميتها وضرورة وضع خطط محددة قبل طرحها للبيع. وهذه الفئة تشمل الشركات العاملة في مجال صناعة التبغ والأسمدة والخدمات البحرية بجانب بعض الشركات المشتركة مثل البترو كيماويات والأسمدة. وقد تكون انطباع سلبي - هكذا تقول الوزارة - مؤداه أن هذه الشركات لا يمكن المساس بها أي أنها خارج برامج الإصلاح والبيع."، فالوزارة تنفي الشائعات التي ترجح أن مثل هذه الشركة غير قابلة للبيع، ومن هنا خوفي على تلك الجوهرة المرشحة للبيع ليخطفها مستثمر أجنبي رئيسي في صفقة رديئة تكرر مأساة شركة عمر أفندي وبنك الإسكندرية ومن قبلهما حصة بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي.

وقد اعتمدت الجمعية العامة للشركة المركز المالي ونتائج الأعمال عن السنة المنتهية في 2006/6/30 وكانت خلاصتها كما يلي:

- مبيعات نقدية ومتحصلات من العملاء 7013 مليون جنيه، وضرائب مسددة للدولة 1251 مليون جنيه، علماً بأن الشركة تقوم بسداد الضرائب المستحقة عليها سنوياً من واقع الإقرارات الضريبية وتم فحص ميزانياتها ضريبياً حتى عام 2005/2004، فالشركة مصدر مهم لإيرادات الضرائب على الدخل، وضرائب الدمغة، والمرتبات، والمبيعات.
- إجمالي قيمة الأصول الثابتة 2.8 مليار جنيه، منها أراض قيمتها 220 مليون جنيه، وجميعها مملوكة للشركة ولا يوجد عليها منازعات قضائية، مبان وإنشاءات 423

مليون جنيه، آلات ومعدات 1871 مليون جنيه، فضلاً عن وسائل النقل والعدد والآلات والأثاث ومعدات المكاتب.

- بلغ إجمالي مجمع الإهلاك 1520 مليون جنيه، وهي المبالغ المحجزة من الأرباح سنوياً لمقابلة ما يقع على الأصول الثابتة من تناقص في القيمة نتيجة الاستخدام.
- بلغت المخصصات 512 مليون جنيه، وهي المبالغ المحجزة من الأرباح السنوية لمواجهة مشكلات مثل هبوط أسعار الأوراق المالية أو تغير قيمة العملات الأجنبية والديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من الأمور التي قد تسبب خسائر للشركة.
- حققت الشركة ربحاً صافياً بلغ 508 مليون جنيه بينما رأس المال المصدر والمدفوع 375 مليون جنيه، أي أن الأرباح الصافية بلغت 135% من رأس المال. كما بلغت نسبة الأرباح الصافية 31% من إجمالي الاستثمار وقدره 1606 مليون جنيه [هذا المعدل تتمكن الشركة من استرداد إجمالي الاستثمار كل 3 سنوات تقريباً].
- بلغت الاحتياطيات 1.6 مليار جنيه، ما يعادل تقريباً 4 أمثال رأس المال المصدر والمدفوع.

وأنا أتساءل، وفي ظني أن كل المصريين يشاركوني هذا التساؤل، لماذا يباع مثل هذا الصرح الاقتصادي الهائل الذي يملكه شعب مصر؟ وبكل الموضوعية والتجرد، ومن دون التشكيك في صدق نيات القائمين على برنامج بيع الأصول، آسف أقصد

إدارة الأصول كما يسمونه، أتمنى أن يقتنعني أحدهم ويقنع شعب مصر، أن بيع مثل هذه الشركة هو الحل الوحيد ! ويا حبذا لو تكرم هذا المسؤول وشرح لنا ما هي المشكلة التي سيحلها بيع الشركة الشرقية ! وأشير إلى قضية مهمة قد تكون غائبة عن مسئولي بيع شركات قطاع الأعمال العام، أنه إذا تم بيع الشركة الشرقية فكيف للحكومة أن تتخذ قراراً بعد ذلك بزيادة أسعار السجاير حتى تحصل على تمويل إضافي لبرامجها ومنها مثلاً تطوير التأمين الصحي كما أعلن وزير الصحة في بعض تصريحاته ؟

وبهذه المناسبة دعونا نستعرض بعض الملامح المهمة من برنامج الخصخصة، فقد بدأ البرنامج في العام 1991 باعتباره جزءاً من برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي في إطار التوجه للتحول إلى اقتصاد السوق وتسليم قيادة الاقتصاد الوطني إلى القطاع الخاص.

وفي البداية كانت الدولة تعلن أن الخصخصة هدفها التخلص من شركات القطاع العام الخاسرة والتي لا ينبغي أن تستمر في الملكية العامة، وكان التصور أن القطاع الخاص أقدر على تصحيح أوضاع تلك الشركات وإدارتها بأساليب أفضل تنقلها من حالة الخسارة إلى الربح، وأن الحكومة، وهذا حق، ليست مؤهلة ولا من وظائفها أن تدير شركات وتباشر أنشطة إنتاجية كما كانت الدولة تعلن وتؤكد أن هناك شركات ومجالات إستراتيجية لن تكون محلاً للخصخصة.

ولكن تغير هذا التوجه الإستراتيجي وتراجعت الدولة عن التمسك بما كانت تطلق عليه المشروعات الإستراتيجية وأصبحت عمليات البيع تطال أفضل وأنجح الشركات

في قطاع الأعمال العام. وتعترف وزارة الاستثمار على موقعها في شبكة الإنترنت بأن كل شيء قابل للبيع حيث ورد ما يلي بالنص" تمت إعادة تصنيف 64 شركة كانت تصنف في السابق على أنها شركات إستراتيجية وكان من المقرر لها أن تظل مملوكة للحكومة حتى بعد عام 2007"، والمعنى الواضح أن الحكومة تتنصل من وعدها السابق بعدم بيع تلك الشركات الإستراتيجية. كما جاء في نفس الموقع ما يلي" يتميز برنامج بيع الأصول بأنه موجه حسب الطلب، فالبيع ليس قاصراً على مجموعة محددة سلفاً من الشركات والأصول، ففي حالة تلقي عروض جادة فأن أي شركة يمكن بيعها." [البنط الأحمر من عندي لإيضاح حجم الكارثة التي تبشرنا بها وزارة الاستثمار].

وفي ظل هذا التوجه الجديد أصرت الحكومة على بيع حصة بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي والذي اشتراها بنك كاليون الفرنسي [ومن المساهمين فيه وزراء في الحكومة الحالية وتمت عملية الشراء وهم في مناصبهم الوزارية!] وأصبح الآن يعرف باسم كريدي أجريكول، ثم تم بيع بنك الإسكندرية ذاته إلى بنك سان باولو الإيطالي ليصبح للبنوك الأجنبية ما يزيد عن 19% من القطاع المصرفي الوطني وبذلك خرج من شرنقة بنوك القطاع العام بنك مهم كان له دور مهم في تمويل الصناعة المصرية، كما تم بيع الجانب الأكبر من بنك الدلتا الدولي إلى مجموعة بنوك خليجية. وقد كان الجهاز المصرفي مصرياً خالصاً ومملوكاً ملكية تامة للدولة منذ تأميم البنوك في 1961، مما يجعل تراجع الملكية العامة وملكية المصريين عامة للبنوك أمراً يثير القلق

نظراً لأهمية البنوك الوطنية كمصدر مهم في تعبئة المدخرات الوطنية وتوفير التمويل للمشروعات الاقتصادية، فضلاً عن تمويل التجارة الخارجية وتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من خلال شراءها لأذون الخزانة وما تصدره وزارة المالية من سندات على الدولة. كذلك حققت الحكومة نزولها الجامحة في بيع كل شيء، وتخلصت من شركة عمر أفندي بقيمة زهيدة بالقياس لما يمكن تحقيقه من أرباح حال وضعت تلك الشركة تحت إدارة محترفة واعية وفي إطار محفظة استثمارات لمالك جديد بذلك الملكية حريص عليها وعلى تنميتها، وليس مالك يفرط فيها من دون محاولة لإصلاحها، وهو المتسبب أساسا فيما أصابها من تدهور بالإهمال والتقييد وسوء التوجيه.

لقد بلغت عمليات الخصخصة منذ بدايتها وحتى شهر مارس 2006 نحو 289 عملية بقيمة إجمالية 37.76 مليار جنيه، بمتوسط حوالي 19 عملية في السنة، وبقيمة نحو 2.5 مليار جنيه سنوياً. ولا يزال هناك في محفظة الشركات المتبقية في برنامج الخصخصة 164 شركة مملوكة بالكامل للدولة يعمل بها 377051 عامل، فضلاً عن أنصبة مملوكة للدولة في 648 شركة مشتركة. وتثير هذه المعلومات سيلاً من الأسئلة تطرح نفسها بقوة ولا تجد إجابات شافية من جانب القائمين على بيع قطاع الأعمال العام: ماذا حققت الخصخصة من فوائد للاقتصاد الوطني؟ وهل نجحت في حل أي مشكلة من مشكلات مصر المحروسة؟ هل انخفضت البطالة؟ هل تحسن مستوى المعيشة لملايين الفقراء من المصريين؟ هل أدى تخفف الحكومة من مشكلات القطاع العام

إلى تحسن أداءها في قطاعات العمل الوطني الأخرى؟ هل نجحت الحكومة في تخفيض عجز الموازنة؟ هل اتجه الدين المحلي العام إلى الانخفاض؟ هل أعادت الحكومة جانباً من فوائض التأمينات الاجتماعية والبالغة ما يقرب من 300 مليار جنيه التي استولت عليها عبر سنوات طويلة من دون حتى أن تسدد الفوائد المستحقة عليها؟ هل تمكنت الحكومة من تسديد قيمة السندات الدولارية التي طرحتها في السوق العالمي بقيمة مليار ونصف المليار دولار أمريكي [وفي قول آخر 3 مليار دولار] والتي طرحتها حكومة د. عاطف عبيد، واستمات وزير ماليته د. مدحت حسنين في الدفاع عنها أمام مجلس الشعب، وبمتوسط سعر فائدة يصل إلى 8% في وقت كانت الفائدة فيه على الدولار لا تتجاوز 2%؟ وقد قيل وقتها في تبرير هذا السفه أنه لتأكيد ثقة العالم في الاقتصاد المصري!!!

إن الإجابة عن جميع تلك الأسئلة السابقة هي بالنفي. فلم تحقق الخصخصة وعائداتها أي مساهمة تذكر في تحسين الواقع الاقتصادي المتردي في البلاد، بل إنها فضلاً عن ذلك ساهمت في خلق مشكلات جديدة وتعميق أخرى كانت موجودة. فقد واكب عمليات الخصخصة التوسع في تطبيق نظام المعاش المبكر للتخلص من العمالة والتخفيف عن المستثمرين الذين يشترون شركات قطاع الأعمال العام. وقد انضم المحالون إلى المعاش المبكر إلى زمرة المتعطلين ومعدومي الدخل حيث نجح الكثيرون منهم في تبديد ما حصلوا عليه من مبالغ مالية في فترة قصيرة وأصبحوا بلا مصدر للدخل. كما تهاوت كل الأحلام التي سيقت في تجميل فكرة المعاش المبكر

من أن الصندوق الاجتماعي للتنمية، والذي تم إنشاؤه خصيصاً لهذا الغرض، سوف يقدم لهؤلاء العاملين قروضاً مالية ومساندة إدارية وتقنية ليبدؤوا مشروعات إنتاجية يستثمرون فيها ما حصلوا عليه من مكافآت عند الإحالة إلى المعاش المبكر، فلم تحقق هذا الصندوق أي إنجاز يذكر في هذا الصدد.

وقد شاب برنامج الخصخصة منذ بدايته وحتى الآن، والذي يطلق عليه الآن اسم " برنامج إدارة الأصول"، الكثير من السلبيات التي تؤدي بالضرورة إلى تبديد وإهدار الموارد القومية. ومن هذه السلبيات اتخاذ البيع باعتباره الوسيلة الوحيدة للخصخصة، بينما توجد وسائل عدة لتحقيق ذات الغرض وهو التخفيف من إدارة الحكومة لمشروعات إنتاجية. فهناك منح عقود الإدارة أو الاستغلال لفترة محددة يعاد النظر في الأمر في نهايتها، وقد تطرح الشركات للإيجار أو تدمج بعض الشركات في بعضها أو تعاد هيكلتها إدارياً أو مالياً لتحسين أدائها، كما تخصخص أوضاع شركات كثيرة بتغيير مجال نشاطها. ولكن ما تحدث الآن هو مجرد البيع، وحتى في هذه الحالة فإن البرنامج يفتقد معايير واضحة لتحديد الأسلوب الأفضل للبيع سواء إلى مستثمر رئيسي أو بطرح الأسهم في البورصة أو غير ذلك من الأساليب التي يبدو أن الاختيار بينها يتم في كل مرة وفق ترتيبات تتفق ومصالح من يراد البيع لهم. كذلك فإن من سلبيات النظام الحالي لما يسمى إدارة الأصول " الخصخصة سابقاً" عدم وجود معايير واضحة تحكم اختيار وتقييم الشركات التي تطرح للبيع، فإن سياسة الحكومة كما تبدو الآن هي التخلص مما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام بأي سعر، وفي

أغلب الأحيان تهدر تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي تحتوي على تقييم للشركات أعلى من التقييم الذي تعده المكاتب الخاصة. ويتأكد ذلك مما جاء في موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت المشار إليه "على الرغم من التحدي الكبير الذي يصاحب عمليات بيع الشركات الخاسرة، إلا أن العديد من الصفقات التي تمت خلال الشهور التسعة الماضية قد تضمنت شركات خاسرة. وتعتزم وزارة الاستثمار التزام المرونة عند تحديد قيمة الشركات الخاسرة [البنط الأحمر من عندي] قبل طرحها للبيع من خلال تقييم المزايا المتاحة لكل شركة.

فالرؤية الجديدة للحكومة تضع في الاعتبار التكاليف الناتجة عن رفض أحد عروض البيع مما يؤدي إلى الاحتفاظ بأحد الأصول الخاسرة التي تحتاج إلى أموال طائلة للبقاء في مواجهة التنافس"، أي أن الحكومة تفضل بيع الشركات بأقل من قيمتها عن أن تحتفظ بها وتحاول إصلاح أوضاعها أو حتى تصفيتها، ففي الأغلب قد تكون التصفية أفضل من البيع بقيمة متدنية نظراً لما تملكه تلك الشركات من أراض وأصول ومواقع ذات قيم عالية تبخس عند البيع.

ويعتبر سوء التوقيت من أهم سلبيات البرنامج الحالي للخصخصة حيث لا يبدو أن هناك معايير دقيقة تحدد توقيت عمليات طرح الشركات المطلوب خصخصتها، وقد تكرر طرح شركات كثيرة في وقت واحد ودون مهلة كافية مما لم يتح الفرصة لكثيرين للاستعداد بالترتيبات المالية المناسبة، الأمر الذي أدى إلى فشل بيع عديد من تلك الشركات أو بيعها بقيم أقل من القيمة الحقيقية. فضلاً عن ذلك، فإن التطبيق غير

المخطط لبرنامج الخصخصة قد يكون أدى في الواقع إلى سحب استثمارات، وطنية وأجنبية، كان من الممكن أن تتجه إلى بناء طاقات إنتاجية جديدة تضيف إلى قاعدة الإنتاج الوطني بدلاً من توجهها إلى شراء طاقات إنتاجية قائمة فعلاً.

كذلك فقد جرى في بعض الحالات تكليف جهة واحدة للقيام بعملية تقييم الشركات المطروحة للبيع وفي ذات الوقت العمل كمروج يبحث عن مشتر رئيسي، وهذا الأسلوب تخلق حالة من تضارب المصالح حين تختلط مسئولية وأمانة التقييم مع الرغبة في جذب مستثمر وإغراءه بتحديد قيمة أقل للشركة.

ولعل من أهم عيوب برنامج الخصخصة عدم وجود سياسة واضحة للتصرف في حصيلة الخصخصة بعد تسديد مديونيات الشركات المباعة إلى البنوك وتكلفة المعاش المبكر للعاملين الذين يتقرر الاستغناء عنهم، فقد تضاربت الأرقام الحكومية عن مصير تلك الحصيلة وأثيرت بشأنها تساؤلات في مجلس الشعب، ومهما كانت التوضيحات الحكومية، إلا أن الحقيقة هي أن أحداً من مواطني المحروسة لم يشعر بأي تحسن في أحواله نتيجة هذه الخصخصة إلا ذلك النفر القليل من السعداء الذين يعملون في إنجاز عمليات البيع ومن يقع عليهم الاختيار لشراء ثروات مصر بأقل الأسعار. ولحن نشهد الآن عجباً يتمثل في استخدام حصيلة الخصخصة من دون أي تخطيط أو إستراتيجية واضحة مثل استخدام حصيلة بيع بنك الإسكندرية لسداد مديونيات شركات قطاع الأعمال العام لدى البنوك من غير أن يصحب هذا التصرف أي محاولة جادة لإعادة

هيكلة تلك الشركات وتصويب مسارها بعد تخففها من أعباء الديون، ولا برنامج واضح لضخ تلك الأموال العائدة إلى البنوك لتنشيط الاستثمار في طاقات إنتاجية.

ومن العجب أن البرنامج المصري للخصخصة لا يتضمن نصاً لتفضيل البيع للمصريين حتى وإن كانت عروضهم تقل بنسبة محددة عن العروض التي يقدمها غير المصريين منعاً لتسرب الثروة الوطنية إلى الأجانب وغير المصريين عموماً، خاصة وقد تضمنت التيسيرات التي أعلنتها الحكومة في 2004 طرح شركات قطاع الأعمال العام بما يشبه "الاوكازيون" حيث شملت تلك القواعد بيع المصانع دون الأراضي، وإعفاء المشتري من تحمل ديون الشركات المباعة، وتقييم الأراضي بسعر المثل بغض النظر عن ارتفاع قيمتها الفعلية، واختيار الآلات التي يريد شراءها وترك ما عداها.

وكحل بديل لأسلوب الخصخصة الحالي وتأكيداً للمعنى الذي تريده الحكومة حين تتحدث عن "إدارة الأصول" نقترح إنشاء شركة مساهمة مصرية كبرى " شركة قابضة" وفق قانون حوافز الاستثمار [أي أنها شركة قطاع خاص] برأسمال مرخص به 10مليار جنيه مصري، وتطرح أسهمها في اكتتاب عام للمصريين فقط سواء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، ولا شك أن المصريين قادرون على تغطية الاكتتاب في هذه الأسهم كما فعلوا عندما تمت تغطية الاكتتاب في أسهم شركة الاتصالات المصرية بأكثر من ثلاث مرات.

والفكرة أن تتولى هذه الشركة شراء جميع شركات قطاع الأعمال العام المطروحة للبيع وكذا أنصبة الشركات العامة في الشركات المشتركة وذلك وفقاً للتقييم الذي يعده

الجهاز المركزي للمحاسبات وتقوم بسداد القيمة مباشرة لوزارة المالية من حصيلة بيع أسهمها وما قد تصدره من سندات للمصريين. ويكون الدور الرئيسي للشركة الجديدة إدارة محفظة الاستثمارات المملوكة لها على نفس النسق الذي مارسته " المؤسسة الاقتصادية " في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي حين قامت بإدارة كافة أنصبة الحكومة في الشركات التي تم تمصيرها أو فرضت عليها الحراسة بعد عدوان 1956، ولكن الفارق أن المؤسسة الاقتصادية كانت مؤسسة حكومية والشركة القابضة المقترحة هي شركة خاصة تعمل وفق آليات السوق وتلتزم المعايير الاقتصادية والإدارية السليمة بعيداً عن سيطرة أو تأثير الدولة وأجهزتها البيروقراطية.

وتتركز مسئوليات الشركة القابضة المقترحة في تخطيط وتنفيذ عمليات إعادة هيكلة شركاتها وإسناد إدارتها إلى محترفين يطبقون أفضل وأحسن تقنيات الإدارة الحديثة ويحاسبون على النتائج، متحررين من كل أشكال القيود التي كانت تعاني منها باعتبارها شركات حكومية في نطاق قطاع الأعمال العام، وحفزها على تطوير الأداء، وهي بذلك تقوم بدور المالك النابه. وقد ترى الشركة القابضة الجديدة، وفق إستراتيجية مدروسة، القيام بدور صندوق استثمار يصدر صكوكاً للمصريين تستخدم حصيلتها في تمويل عملياتها الاستثمارية. ومن المفهوم أن الشركة القابضة الجديدة ستعمل على تطوير وتجديد محفظتها الاستثمارية ببيع شركات تملكها وشراء أسهم في شركات جديدة يؤسسها آخرون، كما يمكن أن تمارس

دوراً مهماً كصانع سوق في سوق الأوراق المالية. وللتاريخ نذكر أن إنشاء بنك الاستثمار القومي في أوائل الثمانينات من القرن الماضي ومع بدايات سياسة الانفتاح الاقتصادي كان بقصد أن تؤول إليه ملكية شركات القطاع العام وقتها وتحرير إدارتها بإخراجها من التبعية للوزارات ومتابعة أوضاعها بصفته مالك لمحفظة استثمارات من دون التدخل في شئونها .

إننا نتصور هذا الحل تحقق غايات الحكومة في التخلص من مشكلات إدارة شركات القطاع العام والتخفيف من أعبائها وخسائرها، فضلاً عن حصولها على قيمة بيع هذه الشركات. ولكن الجديد في اقتراحنا أن هذه الشركات لا تزال في نطاق الملكية الوطنية تدار لمصلحة الوطن وتعود فوائدها على المجتمع. كما تحقق هذا الاقتراح حلاً لمأزق تجد الحكومة نفسها فيه إذ تعلو الأصوات الآن، وبحق، أنه لا يجوز عرض شركات المرافق العامة للخصخصة لما يؤدي إليه ذلك من تحميل المستهلكين لخدماتها أعباء إضافية نظراً لاتجاه المستثمر الخاص إلى رفع أسعار هذه الخدمات، ولكن حين تؤول ملكية تلك المرافق إلى الشركة القابضة المقترحة، فإنها ستكون في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية وستكون إدارتها متفهمة للجوانب الاجتماعية فضلاً عن المتطلبات الاقتصادية والإدارية. وسوف يتاح للشركة القابضة المقترحة استخدام آليات وأنماط مختلفة بحثاً عن أفضل السبل لإدارة تلك المرافق العامة عن طريق طرح عقود إدارة لتلك المرافق مع الاحتفاظ بملكيتها .

كذلك يتيح اقتراحنا الفرصة لوزارة الاستثمار بالتركيز على مهمتها الأساسية وهي جلب الاستثمارات الجديدة لمصر وعلى الله قصد السبيل

2007

تعقيب 2024

مصر.. تنفيذ بيع 30% من الشرقية للدخان لـ "غلوبال" الإماراتية[36]

16 نوفمبر 2023 - 16:11 بتوقيت أبوظبي

باعت مصر حصة في الشركة الشرقية للدخان (إيسترن كومباني)، في أول عملية بيع خارجية لأصول كبرى مملوكة للدولة منذ أن وافقت على برنامج خصخصة مع صندوق النقد الدولي في ديسمبر الماضي.

وأكد هاني أمان الرئيس التنفيذي للشركة الشرقية للدخان لوكالة رويترز الخميس أن شركة غلوبال للاستثمار القابضة الإماراتية هي التي اشترت الحصة.

واشترت غلوبال 30 بالمئة من الشرقية للدخان أو 669 مليون سهم مقابل 16.40 مليار جنيه مصري (531.60 مليون دولار) أو 24.51 جنيه للسهم. وجرى تداول السهم عند نحو 27.60 جنيه، الخميس.

وكان مجلس الوزراء المصري أعلن في أوائل سبتمبر أن شركة غلوبال وافقت على شراء الحصة مقابل 625 مليون دولار من الشركة القابضة للصناعات الكيماوية

[36] مصر.. تنفيذ بيع 30% من الشرقية للدخان لـ" غلوبال "الإماراتية | سكاي نيوز عربية (skynewsarabia.com)

المملوكة للدولة والتي تملك 50.95 بالمئة من أسهم الشركة. ويقلص البيع حصة الحكومة إلى 20.95 بالمئة ويعطي قوة دفع لبرنامج الخصخصة المتعثر في مصر.

وقال مجلس الوزراء في سبتمبر إن غلوبال ستقدم في إطار الاتفاق 150 مليون دولار لشراء النبغ اللازم للإنتاج. ووعدت مصر صندوق النقد الدولي في ديسمبر بتقليص مشاركة الدولة في الاقتصاد والسماح للشركات الخاصة بدور أكبر بكثير في إطار السعي للحصول على حزمة دعم مالي بقيمة ثلاث مليارات دولار على 46 شهرا. ومنذ ذلك الحين لم يتم إجراء المراجعة الأولى والثانية لصندوق النقد الدولي من أجل برنامج تسهيل الصندوق الممدد، واللتان كان من المقرر إجراؤهما في البداية في مارس وسبتمبر، بما يرجع ذلك جزئيا إلى بطء التقدم في عمليات بيع الأصول في مصر. وتم الإعلان عن عدد من عمليات البيع لمستثمرين أجانب من حيث المبدأ، ولكن حتى الآن لم يتم الانتهاء من أي منها.

وبحسب بيانات الإفصاح المقدمة إلى البورصة المصرية، يصبح هيكل المساهمين الجديد للشركة، كالتالي: الحصة الأولى لشركة غلوبال للاستثمار القابضة المحدودة الإماراتية بواقع 30%، ثم الشركة القابضة للصناعات الكيماوية (الحكومة المصرية) بواقع 20.95%، وفي المركز الثالث صناديق استثمار "آلان جيري"، بواقع 7.21%، ثم اتحاد العاملين المساهمين بحصة تبلغ نسبتها 5.20%، وأخيرًا الأسهم الحرة بنسبة 36.20%.

.2

الفقر الملـ. . . . . في بر مصـــــــــــر[37]

يمثل الفقر أحد أهم المشاكل التي تحظى بعناية عالمية منذ طرحت الأمم المتحدة في قمة الألفية عام 2000 مشروع أهداف الألفية للتنمية، والمتضمن ثمانية أهداف في مقدمتها استئصال الفقر المدقع في دول العالم خاصة النامية منها وتخفيض أعداد الفقراء الذين يقل الدخل الفردي لكل منهم عن دولار أمريكي واحد إلى النصف بحلول العام 2015 . ولا يزال الفقر بأبعاده المختلفة مظهراً واضحاً للحالة المصرية بعد مرور 54 عاماً على قيام نظام يوليو 1952 والذي كان من أهدافه القضاء على المثلث المصري الشهير " الفقر والجهل والمرض". كما أن خمسة وعشرين عاماً من حكم الحزب الوطني الديمقراطي أسهمت هي الأخرى في بلوغ الفقر الشامل مستويات متعالية.

ونعني بالفقر الشامل أنواع الفقر التالية: نقص الدخل أو محدوديته أو انعدامه، الجوع بمستوياته المختلفة، شيوع الأمراض وانخفاض المستوى الصحي، التشرد وافتقاد المأوى المناسب، الجهل وانتشار الأمية بين المواطنين، فقر البيئة وافتقارها إلى المقومات الصحية والحياتية الملائمة لحياة صحية للمواطنين، وافتقاد المساواة وغلبة التمييز بين الذكور والإناث. إن معالجة الفقر بمعناه الشامل لا يكفي لتحقيقها زيادة مستوى الدخل الفردي، بل الأمر يتطلب مواجهة شاملة لكافة أبعاده بما يوفر للمواطنين

[37] مقال نُشر في صحيفة الدستور عام 2006 .

حقوقهم الأساسية التي نصت عليها وثائق حقوق الإنسان العالمية وهي الحق في الصحة، الحق في التعليم، الحق في الحصول على المأوى المناسب، الحق في الأمن والأمان، وحق الحصول على مياه الشرب النقية وخدمات الصرف الصحي السليمة، وكذا المساواة وعدم التمييز بينهم بسبب الجنس أو العقيدة، والتحرر من الخوف والبطالة.

إن الدولة مسئولة عن توفير الخدمات والمقومات الحيوية التالية والتي تهيئ جودة رأس المال البشري، وهو الرأسمال الحقيقي للمجتمع، التغذية الأساسية، الخدمات الصحية التي تساعد على حياة طويلة خالية من الأمراض، المعلومات والمقومات اللازمة للصحة الإنجابية السليمة، معرفة القراءة والكتابة والتعامل مع الأرقام والمهارات الأساسية للحصول على عمل منتج.

وبالنظر إلى الحالة المصرية فقد تدهورت مؤشرات التنمية البشرية إذ توقف مؤشر توقع الحياة للمصريين في المتوسط عند 63.6 سنة، وأن نسبة الأمية بين الكبار منهم تصل إلى 49.1 %، وبينما تصل مياه الشرب النقية إلى 90% من المصريين إلا أن خدمات الصرف الصحي لا تصل إلا إلى 50% منهم فقط، وإن كانت الأحداث الأخيرة في محافظة الدقهلية وما كشفت عنه من اختلاط مياه الصرف الصحي بمياه الشرب تجعلنا نشكك في صحة هذه الأرقام إذ تبدو الحالة الحقيقية أسوأ بكثير في الواقع مما تصوره التقارير الرسمية.

وتقدر بعض الدراسات عدد المصريين الذين يعيشون في فقر مدقع بنسبة 23% وتصل في الريف إلى25%، بينما لا تزيد نسبة مبالغ الضمان الاجتماعي عن 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد أدى تطبيق سياسة التحول إلى اقتصاد السوق وكف الدولة يدها عن كثير من مجالات النشاط الاقتصادي إلى تعميق الفجوة بين الأعداد المتزايدة من الفقراء وخاصة في الريف وبين الأقلية الغنية في الحضر. إن استقراء بعض الدراسات التي قامت بها البنك الدولي تشير إلى أن 16.7% من المواطنين يعيشون عند خط الفقر القومي الأدنى [ما يعادل 1 دولار أمريكي في اليوم] أي أن 10.7 مليون مصري لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم الأساسية من الطعام وغيره من الاحتياجات غير الغذائية. وتوضح نفس الدراسة أن 42% من المصريين أي 26.9 مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر القومي الأعلى [2 دولار يوميا]. كما توضح الإحصائيات أن أعلى معدل للفقر يوجد في ريف الوجه القبـــــلي [34.2%يليها حضر الوجه القبلي 19.3%] بينما تقل نسبة الفقر في المحافظات الحضرية إذ تبلغ 5.1%.

ويتراكب مع مشكلة الفقر مأساة الجوع وذلك بالنظر إلى الحالة المتدنية التي وصل إليها مستوى ونوعية الغذاء المتداول في كثير من المناطق بالبلاد والتي يعتمد عليها غالبية المواطنين مما يؤثر سلباً على المستوى الصحي ويهدد بتأثيرات سلبية على كفاءة وقدرات رأس المال البشري والذي يمثل الدعامة الرئيسية للتنمية. وقد أظهرت نتائج متابعة مدى تحقيق أهداف الألفية للتنمية أنه في 2000/1999 بلغت نسبة الأشخاص الذين لا تحصلون على احتياجاتهم من السعرات الحرارية 25.6 % من

سكان مص، ويتركز أغلبهم في المناطق الريفية في الوجه البحري [نسبة 32.09%]، والمناطق الريفية في الوجه القبلي [45.5%]، والمناطق الريفية الحدودية [44.2%]. من جانب آخر، أظهرت النتائج أنه في عام 2003 تفاقمت مؤشرات النقص الحاد في التغذية عما كانت عليه في عام 2000 حيث ينتشر سوء التغذية طويل الأجل بين 21.8 % في مناطق صعيد مص، كما تبلغ حالات الضمور [وزن قليل بالنسبة للطول] على المستوى القومي 4% أي ما يقرب من 3 مليون مصري ومصرية، بينما ينتشر قصور النمو [طول قليل بالنسبة للعمر] ليشمل 15.6 % من المصريين [ما يقرب من 11 مليون].

إن عدم توفر الغذاء الكافي والآمن له تأثيرات سلبية على نمو الأطفال وصحتهم، وقدراتهم الذهنية وقابليتهم للتحصيل الدراسي. وبذلك يكون النهوض بمستوى التغذية هو خطوة مهمة في سبيل القضاء على الفقر بما تحققه من تحسين قدرات الفرد المصري وارتفاع مستوى تحصيله العلمي وتمكينه من مواجهة متطلبات العمل الأمر الذي يساعد على إخراجه من دائرة الفقر. إن قضية توفير الغذاء الكافي والآمن للإنسان المصري مسئولية مشتركة تتحملها قطاعات متعددة في الدولة، تجب أن تخضع للتخطيط والتنسيق، مضافاً إليها جهود ومبادرات قطاع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني والأسر والأفراد في جميع أنحاء مص. كذلك يقع على عاتق الدولة مسئولية إحكام الرقابة على سلامة الأغذية وجودتها لضمان تحقيق آثارها التغذوية المطلوبة وضمان سلامتها من مسببات الأمراض. ومن المهم أن تتحمل الدولة مسئولياتها – يشاركها في ذلك مجتمع الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني والأثرياء – في

إعداد وتنفيذ خطة لمكافحة الفقر وتسعي إلي تأمين حق الإنسان في الغذاء الكافي الآمن، ويأتي في هذا السياق ما يلي:

- تقييم نظام توزيع حصص الدقيق المدعم وإنتاج الرغيف البلدي وإعادة صياغته بما يحقق الأهداف المرجوة منه في إنتاج رغيف تتوفر فيه المواصفات الغذائية المطلوبة.
- تقييم برنامج التغذية المدرسية وتطويره لتوفير مزيد من القيمة الغذائية للطلاب، وزيادة أعداد المستفيدين منه.
- تشجيع المبادرات المجتمعية للتوسع في تدبير الموارد والإمكانيات للاستمرار في تقديم الوجبات على مدار السنة الدراسية تحت الإشراف والرقابة لضمان الجودة وسلامة الغذاء.

من ناحية أخرى، تلفت النظر إلى أهمية مراجعة السياسات الزراعية ونظم الإنتاج الغذائي بجميع أنواعه، وسياسات الاستيراد المكملة، وذلك من منظور الأمن الغذائي بغرض ضمان وفرة السلع الغذائية بما يتفق مع الأنماط الصحية للتغذية.

وعلى الصعيد الصحي لا تبدو الحالة المصرية أفضل مما هي عليه من حيث مستوى فقر الدخل وسوء التغذية، ويكفي أن نطالع تصريحات، أو بالأحرى اعترافات، وزير الصحة لمجلة آخر ساعة في العدد رقم 3756 بتاريخ 18 أكتوبر 2006 لنستبين الحقيقة المفجعة:

- لا يوجد علاج مجاني في مصر كما نص عليه الدستور وأن الموجود حاليا في أضيق الحدود، وأن أفقر 20 % من المصريين ينفقون أكثر من 29 % من دخلهم علي

العلاج، وهو ما يعني أن الفقراء يدفعون من جيوبهم أكبر نسبة من دخلهم علي العلاج.

- أن هناك إهمالا وفسادا وإهدارا للمال العام في المستشفيات الحكومية، وأن الخدمة الصحية في الريف المصري متدنية للغاية، وكل ما يتمناه الوزير أنه في إطار الموازنة المحدودة جدا المتاحة لنا أن نبدأ برنامجا لإصلاح معظم هذه المستشفيات.
- أن وجود مستشفيات معطلة أو متوقف استكمالها يعود إلى نظام المناقصات الذي اعتبره الوزير أسوأ نظام في وزارة الصحة ، وأخطر ما في هذه المناقصات حتى لو افترضنا حسن النية أن اللجان الفنية غير مؤهلة لاتخاذ قرارات سليمة، والمسئول عن وضع الخطة لا يضع في اعتباره التكلفة الواقعية لمشروع بناء مستشفى مثلا فيبدأ بمبلغ صغير ثم يكتشف أصحاب المشروع بعد ذلك أن المبلغ المطلوب عشرات أضعاف المبلغ المبدئي، فضلا عن هذا لم يكن هناك تنسيق بين وزارة التخطيط ووزارة المالية حيث كان يتم وضع مشروعات في خطة خمسية سواء كانت مستشفيات أو وحدات صحية، وفي نفس الوقت لا نضع مصاريف التشغيل في المالية وينتهي المشروع ولا نجد سيولة لتشغيله.
- أن نظام التأمين الصحي الحالي يعاني من مشاكل عديدة، وأنه قد تم وضع سياسة سوف تطبق بداية من عام 2011 تتمثل في تأمين صحي اجتماعي طبقا لبرنامج الرئيس مبارك الانتخابي، وهذا تعديل جوهري تم في النظام الصحي في مصر. ولكن أثر هذا لا يظهر الآن!

- الخطة التي تنفذها الوزارة حاليا تؤكد أن المواطن المصري سيشعر بطفرة كبيرة جدا في مستوي الخدمة الصحية بعد عشر سنوات.

تلك النصيحات. الاعترافات، تعيد إلى ذهني سؤالاً جوهرياً طرحه علي حفيدي منذ فترة وهو ابن الأربع سنوات وقتها، إذ كنا نسير في شارع جامعة الدول العربية أهم شوارع الجيزة إذ رأى الطفل أكوام القمامة ومخلفات البناء وأجهزة تكييف هواء قديمة ومعطلة كلها ملقاة على الرصيف وتسد الطريق على المارة، والرصيف ذاته غير مستو وبه من النتوءات والكسور ما يجعل السير عليه في حكم المغامرة، فإذا به يسألني في براءة شديدة، ولكنها موجعة " مين عمل كده في مصر يا جدو؟" . وأنا الآن أردد ذات سؤال حفيدي، ولكني أزيد عليه أنني وكلنا نعرف من الذي فعل بمصر ما أوصلها إلى هذه الحالة من التدني والفقر وانهيار الخدمات الأساسية وضياع حقوق المواطنين، والتي لا تجد وزراؤها مناصاً من الاعتراف بها وكأن محتل أجنبي أو مستعمر غاصب هو الذي فعلها وليس هو الحزب الحاكم لمدة 25 سنة ! !

ومما يزيد الإحساس بمشكلات الفقر المر وضراوته ما يترتب عليه من الالتجاء إلى طلب المنح والمساعدات الخارجية، وما يمثله ذلك من إهدار للكرامة الوطنية وتأثير على حرية القرار الوطني. فإلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر مانح للمساعدات لمصر، تحصل حكومة المحروسة على مساعدات من ألمانيا، كندا، فرنسا، إيطاليا، النمسا، هولندا، اسبانيا، فنلندا، الدانمرك، وسويسرا. كما تتلقى مصر مساعدات من صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الاتحاد الأوروبي، برنامج

الأمم المتحدة للتنمية، اليونيسيف، برنامج الغذاء العالمي، وكالة الأمم المتحدة لغوث اللاجئين، بنك التنمية الإفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي. ومما يثير الشعور بالأسف ما جاء في التقرير الذي قدمته الحكومة الأمريكية إلى الكونجرس لتبرير طلب استمرار المساعدات الاقتصادية لمصر للعام 2007 من أن " على الرغم من تحسن عائدات التجارة الدولية لمصر في عامي 2004 و2005، وأن معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي قد ارتفع من 2.7% في 2004 إلى ما يقرب من 5% في 2005، إلا أن 40% من سكان مصر البالغ عددهم 71.8 مليون نسمة لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر [أي أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم]، وأن نسبة البطالة المزمنة في مصر تتراوح بين 15%-25%، كما أن مصر تعاني من انخفاض نسبة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.

ولقد بلغت حدة الفقر في مصر أن تخصصت جمعيات خيرية في الخارج لإرسال المعونات إلى المصريين ومنها مثلا " جمعية مساعدة اليتامى الأقباط" والتي توجد في فرجينيا – واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية ورقمها 410 في سجل الجمعيات الخيرية الأمريكية.

وتستكمل منظومة الفقر الشامل في مصر بمشكلة البطالة التي تمثل أخطر ما تواجهه مصر من تحديات تهدد استقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وحسب تقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فقد بلغت قوة العمل 21 مليون في 2004 وكانت نسبة المتعطلين من بينهم 10.47 % أي 2.2 مليون مواطن. وكانت نسبة

البطالة بين الإناث أعلى كثيراً إذ بلغت 25.58 % وبين الذكور 6.19%وتشير التقديرات الحكومية إلى تراجع مستوى البطالة إلى أقل من 10% من قوة العمل، بينما تصل هذه النسبة في تقديرات جهات غير حكومية إلى 17% [وكما سبق القول فإن تقرير المساعدات الأمريكية لمصر يقدرها بما يتراوح بين 15%- 25%]. وبرغم التناقض في الإحصائيات، إلا أن الواقع يؤكد أن نسبة لا بأس بها من شباب مصر متعطلين لا يجدون فرصاً للعمل، ومن ثم ليس لهم مصدر دخل ثابت يواجهون به متطلبات الحياة. من جانب آخر، فإنه حتى مع التسليم بأن نسبة البطالة قد تراجعت إلى مستوى يدور حول 8-9 % من قوة العمل، فإن هذه النسب تمثل ضعف النسبة المقبولة للبطالة والمتعارف عليها في العالم والتي اتفق على أنها حوالي 4% في المتوسط.

وما يزيد في تفاقم مشكلة البطالة ليس فقط أعداد المتعطلين، ولكن أيضاً نوعياتهم، إذ لا تقتصر البطالة على فئة دون أخرى، ومع ذلك فهي تصيب الشباب وخاصة خريجي المعاهد والجامعات بشكل واضح. ومن المعروف أن سوق العمل ينمو سنوياً بمعدل 2.6% أي أن عرض العمل يزيد سنوياً بما يقرب من 650000 باحث عن فرصة عمل.

تذهب المؤسسات الدولية وكذا معظم الاقتصاديين إلى أن العلاج الحاسم لقضية البطالة هو زيادة معدل نمو الاقتصاد القومي. فعلاج البطالة لا يكون بخلق وظائف حكومية غير منتجة يضيف إلى أعداد البطالة المقنعة كما فعلت الحكومة حين أعلنت عن برنامج لتوظيف مزيد من العمالة في الإدارات الحكومية، والذين يبلغ

عددهم حالياً 5.6 مليون، وخصصت له موازنة خاصة لتقديم وظائف بمرتب 150 جنيها للعامل، ولكن يتم مواجهة البطالة بزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني مع الزيادة في معدلات الاستثمار وبالتالي في معدلات النمو. وبصفة عامة تعاني مصر من انخفاض معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ متوسطه في أعوام التسعينيات 4.4% وهو أقل كثيراً من الهدف الذي كان مرجواً ويبلغ 7%. وفي فترة 2001/2000 انخفض معدل النمو إلى 3.5%. من جانب آخر، فإن معدل نمو الإنتاجية ضعيف هو الآخر ويقل عن معدل زيادة القوة العاملة.

ولقضية البطالة بعد آخر يتمثل في استمرار الزيادة السكانية مع تباطؤ النمو الاقتصادي، ولذلك فإن علاج مشكلة البطالة تحتاج إلى سياسة سكانية أكثر فاعلية إلى جانب العمل على زيادة معدلات النمو والاستثمار. وتقدر المؤسسات الدولية حاجة الاقتصاد المصري إلى النمو بمعدلات تتراوح بين 7 – 8% سنويا ولمدة عقود حتى يمكن استيعاب هذه الزيادات المستمرة في عرض العمل. كذلك فإن معدلات الادخار المحلى بالنسبة للناتج الإجمالي والاستثمار المحلى تتراوح بين 17 – 18 % في حين إن هذه المعدلات لا تقل في معظم دول جنوب شرق آسيا عن 25% وترتفع أحيانا لتجاوز 30%.

وإذا تأملنا باقي عناصر منظومة الفقر الشامل في مصر المحروسة نجد ما يلي: الجهل متمثلا في أمية القراءة والكتابة لنسبة تبلغ في المتوسط 40% من المصريين وترتفع تلك النسبة بين النساء بدرجة أعلى، الانخفاض الرهيب في نسبة المصريين المتعاملين مع

شبكة الإنترنت بعيداً عن المعدل العالمي، الإفراط في استخدام حكم الطوارئ لمدة 25 سنة متصلة وتقييد حريات التعبير والمشاركة السياسية وانصراف المصريين عن تلك المشاركة في كافة صورها بدءاً من الإعراض عن الانضمام إلى الأحزاب السياسية ومروراً بالعزوف عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية والمحلية والرئاسية [ما يقرب من 77% من المصريين لا يشاركون في تلك الانتخابات]، المحاصرة المستمرة من جانب الحكومة والأجهزة الأمنية للحركة النقابية والإفراط في تقييد النقابات المهنية بوقف انتخابات مجالس إدارتها وفرض الحراسة عليها وحرمان أعضاءها من مباشرة حقوقهم النقابية، ضعف إحساس المصريين بالأمن الشخصي مع انتشار حالات الاعتقال [4000 معتقل حسب تصريح وزير الداخلية في حديثه إلى صحيفة الأسبوع الصادرة يوم 22 أكتوبر 2006 وأكثر من ذلك بكثير حسب تقديرات أخرى غير حكومية]، افتقاد الأمان والسلامة في الحياة اليومية للمواطنين نتيجة فداحة وارتفاع معدل الحوادث الناشئة عن سوء حالة الطرق ووسائل النقل والمواصلات من السكك الحديدية إلى العبارات وبينهما آلاف السيارات التي انتهت مدة صلاحيتها وأعمارها الافتراضية ولا تزال تجوب شوارع وطرق مصر المحروسة خالية من أي مقومات السلامة.

وبعد هذه النظرة الواقعية لحالة الفقر الشامل في بر مصر المحروسة، ألا ترى أخي المصري إلى أين أوصلتنا الانطلاقة الأولى للحزب الوطني الديمقراطي، وما ينتظرنا عبر انطلاقته الثانية؟ ولله الأمر من قبل ومن بعد.

https://youtu.be/Mj3lQzXApJU

https://youtu.be/yRAepP31Fq0

تعقيب 2024

مستشار المركزي للإحصاء: 33.3% من سكان مصر تحت خط الفقر خلال 2023

الإثنين 16/أكتوبر/2023

قالت الدكتورة هبة الليثي أستاذة الإحصاء بجامعة القاهرة ومستشار الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، إن هناك علاقة وثيقة بين الفقر والأمن الغذائي، مشيرة إلى أن الأسر الفقيرة تعاني من النوع الغذائي حيث قللت الأسر الفقيرة من الأغذية مرتفعة السعر مثل اللحوم والدواجن والأسماك نتيجة التضخم واتجهت لأغذية أقل سعرا وقيمة غذائية مثل الكربوهيدرات والمعجنات.

اليوم العالمي للقضاء على الفقر

وأضافت الليثي خلال الندوة التي عقدها مشروع حلول للسياسات البديلة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة تحت عنوان "أين وصلت أرقام الفقر في مصر؟"، بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على الفقر، أن تعريف الفقر الذي نناقشه اليوم ألا تستطيع الأسر الوفاء باحتياجاتها الأساسية من مسكن ومأكل وملبس وغيرها متابعة: لا يزال ثلثا

الفقراء يقيمون في المناطق الريفية، وشهدت المناطق الريفية بصعيد مصر أعلى معدل للفقر بنسبة 48.%، وكشفت الليثي أن عدد المؤمن عليهم والمشتركين بالتأمينات الاجتماعية من الفقراء بدأ يقل منذ عام 2017 وهو مؤشر خطير نتيجة افتقادهم الغطاء التأميني الذي يحميهم من الصدمات الاقتصادية المتوقعة. وأشارت إلى أن هناك 80% من الأسر الفقيرة لا يستفيدون من برنامج تكافل وكرامة بينما يستفيد منه فقط 20% من الفقراء.

انخفاض عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم الثانوي من الأسر الفقيرة

وأوضحت الدكتورة هبة الليثي أن عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم الثانوي من الأسر الفقيرة بدأ يقل أيضا نتيجة ارتفاع معدلات الفقر في مصر، مشيرة إلى أن الأسر الفقيرة الأكثر معاناة نتيجة التضخم وارتفاع الأسعار لافتة إلى أن 90% من الأسر الفقيرة تغير نمط غذائهم وبدأوا يتوجهوا للسلع الغذائية الأقل سعرا حيث عانى الفقراء من انعدام الأمن الغذائي، من حيث قدرتهم على الحصول على الغذاء الصحي والاستفادة منه.

ومن جانبها قالت الدكتورة عالية المهدي أستاذة الاقتصاد، أن زيادة أسعار الغذاء والتضخم الحاصل حاليا لم تحدث في مصر منذ مئة عام وأن نسبة الفقر المتوقعة في عام 2025 قد تصل إلى 36% من السكان في مصر، كما تشير التقديرات إلى أن الفقراء يشكلون في عام 2023 نحو 33.3% من إجمالي السكان (112.7 مليون شخص) مقابل 29.5% في عام 2019 . وهذا يعني أن نحو 37 مليون شخص يعيشون في حالة فقر في عام 2023.

3.

المـــــــأزق[38]

يمر الوطن بمأزق خطير تسببت فيه تصرفات وقرارات نظام الحكم الذي لا يرى الأمور إلا من زاوية مصالحة وضروراته استمراره إلى الأبد بلا منازع. إن الوطن قد وصل إلى طريق مسدود لا مخرج منه سوى بتغيير ديمقراطي شامل على كافة الأصعدة يضع اتخاذ القرارات المصيرية في أيدي أبناء الوطن المهمومين بمشكلاته والحريصين على مستقبله ويفتح الطريق لمجتمع يقوم على التعددية الحزبية الحقيقية بلا موانع أو قيود، ويسوده القانون والالتزام بتداول السلطة.

إن نظرة سريعة على أحوال الوطن الآن تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك حدة المأزق وضراوة المأساة وقسوة ما يعانيه شعب المحروسة. فالكل في مصر تؤرقه قضايا وأحداث مصيرية تشير جميعها إلى الاختناق والاحتقان في كافة مرافق مصر المحروسة، ولنبدأ من الآخر:

- احتراق منطقة المساكن العشوائية في قلعة الكبش والأهالي المتضررين من الحريق وفقدان كل ما يملكونه يتظاهرون أمام مجلس الشعب ورئيسه وهو نائب تلك المنطقة يرفض النزول إلى الأهالي ويكتفي على حد قوله بإجراء المكالمات الهاتفية مع كبار المسئولين لحل مشكلتهم. وفي اليوم التالي، وهم في

[38] نُشر هذا المقال في صحيفة "الكرامة" عام 2007.

العراء، يعتدي عليهم أفراد الأمن المركزي كما لو كانوا من المجرمين مستخدمين في ذلك القنابل المسيلة للدموع.

- بعض أهالي المفقودين في حادث العبارة السلام 98 يتعرفون على ذويهم في لقطات تليفزيونية تظهرهم أحياء في الغردقة بعد إنقاذهم من الحادث، ولكنهم مفقودين ولا يعرف أحد لهم طريقاً ولا تجيب الدولة والمسئولين عن تساؤلات الأهالي المكلومين.
- عمال 4 شركات للغزل والنسيج يواصلون الإضراب بعد فشل المفاوضات والعاملون في غزل شبين ينهمون مسئولي الشركة بصرف الأرباح وحدهم.
- توطن مرض أنفلونزا الطيور في مصر والدولة لا تزال تبحث في سن قانون يجرم تداول الطيور الحية ولا تزال تخطط لزيادة طاقة المجازر المؤهلة لمنع ذبح الطيور في محال البيع أو في المنازل.
- مبارك يطالب بضرورة الالتزام بالشفافية الكاملة عند تطبيق برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، وكأن مصدر عدم الشفافية غير معروف، وإذا كان الرئيس يطالب فماذا نفعل نحن؟ والمشتري السعودي لشركة عمر أفندي يستعين بمدير يهودي لإدارته، على حد ما نشرت الصحف.
- مبارك يطالب بأن احتكار القطاع الخاص يجب ألا تحل محل احتكار الدولة، ومع ذلك تزداد ضراوة القيادي الكبير في الحزب الحاكم محتكر الحديد والصلب

ولا تحرك جهاز منع الاحتكار وحماية المنافسة ساكناً، ويمتد الاحتكار ليشمل صناعة الأسمنت.

- نظيف يعلن أمام مجلس الشورى ارتفاع احتياطي النقد الأجنبي إلى 26 مليار دولار وأمريكا تمنح مصر 1.7 مليار دولار مساعدات في 2008 والمواطنون لا يفقهون لماذا تنسول مساعدات أمريكا إذا كنا نملك كل تلك المليارات.
- أكثر من نصف المصريين يعيشون تحت خط الفقر بما يقل عن دولار أمريكي واحد يومياً، ومركز المعلومات بمجلس الوزراء ينشر نتيجة استطلاع للرأي يقول إن 89% من المصريين راضون عن حكومة د. نظيف!!!
- يبث التليفزيون الإسرائيلي فيلماً وثائقياً يعترف بقتل الأسرى المصريين في نكسة 1967 ووزير خارجية المحروسة يقول لن نقطع علاقاتنا مع إسرائيل لمجرد فيلم ويطالبها بالتحقيق في الموضوع وإفادة سيادته بالنتيجة. وينتهي الأمر عند هذا الحد وينسى المصريون الموضوع كما ينسون دائماً كل مصائبهم.
- التعديلات الدستورية تلغي الإشراف القضائي على الانتخابات وتنتهك مواد الحريات العامة في الدستور بزعم حماية المصريين من الإرهاب!

في هذا المناخ المعتم الذي تعيشه مصر المحروسة بفضل إنجازات الحزب الحاكم سليل هيئة التحرير والاتحاد الاشتراكي، تتبدد آمال المعلمين في صدور الكادر الخاص بهم وتستخدمه الحكومة وسيلة ضغط لإجبار المعلمين للذهاب إلى الاستفتاء على التعديلات الدستورية رغم أنها لا تفي بما تعهدت به، ويتجاوز مشروع قانون الوظيفة

العامة المقترح من وزير الدولة للتنمية الإدارية الأصول التشريعية ويبعث أمام رفض الكافة لما جاء به من بدعة جعل التعاقد محدود المدة هو الأساس في شغل الوظائف العامة خلافاً للمبادئ الدستورية المستقرة، وكذلك بالنظر إلى اعتراض مجلس الدولة عليه.

ويوالي وزير التعليم العالي طرح إصدارات متعددة من رؤيته لتطوير التعليم الجامعي بينما الجامعات ترزح تحت صنوف التخلف الأكاديمي والإداري وسيطرة الأمن على أنشطتها الرئيسية.

ويرقص نواب الشعب الأفاضل في مجلسهم [وليس مجلس الشعب فإنه اسم على غير مسمى] فرحاً بانتصارهم على الشعب وإقرارهم 34 تعديلاً للدستور في جلستين، وتسرع الحكومة إلى إجراء الاستفتاء على تلك التعديلات بعد أقل من أسبوع واحد على إقرارها وعلى الرغم من كل الاعتراضات من كافة القوى الوطنية، ويصدر شيخ الأزهر فتواه القاطعة بأن الامتناع عن المشاركة في الاستفتاء على الدستور كتمان للشهادة يعتبر الشخص بسببها آثماً.

تلك عينة من مظاهر المأزق الذي يعيشه المصريون في الألفية الثالثة بينما العالم حولنا يتسابق في النمو والنهضة وتدعيم الديمقراطية حتى في موريتانيا!! والسؤال هل هذا مأزق مصر أم هو مأزق نظامها الحاكم؟ أترك الإجابة لفطنة القارئ.

https://youtu.be/20f3iOP8VYI

https://youtu.be/BOb6n_M332U

https://youtu.be/bDtlyjtamOw

تعقيب 2024

المأزق المصري نسخة 2024

1. كارثة سد النهضة

مصر تواجه بشكل حاد أخطار العطش والجفاف وفقدان القدرة على توليد الطاقة من جهة، وخطر الفيضان الذي قد يغرق مدن وقرى وادي النيل من جهة أخرى في حال وقوع كارثة طبيعية أو بشرية لسد النهضة الذي أقامته اثيوبيا على منابع النيل الأزرق الذي يوفر أكثر من 70 في المئة من مياه نهر النيل. أنشئ السد بقرار أحادي الجانب مخالف للاتفاقيات الخاصة بتوزيع مياه النيل للعام 1902، وجرى التأكيد عليها غير مرة خلال ثلاثينات القرن الماضي، كما أنها مخالفة للاتفاقيات بشأن المجاري المائية الدولية التي أقرتها الأمم المتحدة في العام 1997، والتي تنظم حقوق واستخدامات الأنهار الدولية بين دول المنبع ودول المصب.

2. كارثة تفاقم الديون الخارجية[39]

كم يبلغ حجم الالتزامات الخارجية المستحقة على مصر في 2024 ؟

نشر في 01 يناير 2024

بعد عام صعب سواء بسبب الأزمات الداخلية أو الخارجية، وخلاف الحديث عن فجوة تمويلية ضخمة تواجهها مصر خلال الفترة المقبلة، تشير البيانات الرسمية إلى ارتفاع

[39] كم يبلغ حجم الالتزامات الخارجية المستحقة على مصر في 2024 ؟(alarabiya.net)

إجمالي الالتزامات الخارجية بما في ذلك الأقساط وفوائد الديون لنسجل نحو 42.3 مليار دولار خلال العام المقبل.

وقد تضاعف إجمالي الديون الخارجية المستحقة على مصر خلال السنوات العشر الأخيرة. حيث بلغ إجمالي الدين الخارجي بنهاية الربع الأول من العام الماضي نحو 165.4 مليار دولار.

جاء تضاعف الدين نتيجة زيادة الاقتراض من المقرضين متعددي الأطراف وأسواق الدين العالمية. ويعادل هذا الرقم نحو 40.3% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، أي أقل من حاجز الـ 50% المقدر من جانب صندوق النقد الدولي لمستويات الديون التي يمكن السيطرة عليها. وتمثل الديون المقومة بالدولار أكثر من ثلثي الديون الخارجية للبلاد.

وفق بيانات "المركزي المصري"، فإنه سيتعين على مصر سداد نحو 32.8 مليار دولار والتي تعادل نحو 20% من إجمالي الديون الخارجية للبلاد، ديون متوسطة وطويلة الأجل مستحقة خلال 2024. ويمثل هذا زيادة قدرها 3.6 مليار دولار عن تقديرات البنك في سبتمبر، وهو ما يرفع إجمالي الديون المتوسطة والطويلة الأجل المستحقة على البلاد إلى 29.2 مليار دولار العام المقبل.

سداد 9.5 مليار دولار

فيما يتعلق بالديون قصيرة الأجل، فإنه سيتعين على مصر سداد نحو 9.5 مليار دولار أخرى من أقساط الديون والفوائد قصيرة الأجل خلال النصف الأول من 2024.

ومن المقرر سداد الجزء الأكبر من تلك الديون خلال شهري فبراير ومارس. لا تتجاوز توقعات التقرير بشأن هذه الفئة من الديون سقف شهر يونيو المقبل.

وبنهاية العام المالي الماضي، سجل الدين الخارجي لمصر نحو 164.7 مليار دولار، بانخفاض عن 165.4 مليار دولار في مارس الماضي، لكنه لا يزال أعلى بنحو 9 مليارات دولار من الرقم المسجل بنهاية العام المالي 2022/2021.

وقبل أيام، كان صندوق النقد الدولي، قد كشف أن مصر سوف تسدد للصندوق نحو 261 مليون دولار في يناير 2024، وذلك ضمن 6.7 مليار دولار مديونيات يتعين عليها سدادها للمؤسسة الدولية خلال 2024.

وسددت مصر نحو 564 مليون دولار للصندوق خلال شهر ديسمبر الماضي، ليرتفع إجمالي ما تم سداده إلى نحو 3.764 مليار دولار، لكنها ما زالت ثاني أكبر مدين للصندوق بعد الأرجنتين.

وارتفعت مديونية مصر للصندوق خلال جائحة كورونا بعد حصولها على حزمة مساعدات تقترب من 8 مليارات دولار، بخلاف نحو 12 مليار دولار قيمة برنامج التمويل الذي تم الاتفاق عليه في 2016 والذي نفذت مصر بموجبه برنامج الإصلاح الاقتصادي.

الودائع الخليجية

فيما يتعلق بالودائع الخليجية، فقد مددت الإمارات أجل استحقاق وديعة بقيمة مليار دولار كانت تستحق في يوليو الماضي، ليصبح تاريخ استحقاقها في يوليو 2026 . ووفقا للبيانات، يبلغ إجمالي ودائع دولة الإمارات لدى البنك المركزي 5.7 مليار دولار.

كما مددت الكويت أجل استحقاق وديعة بقيمة مليارى دولار لدى البنك المركزي كانت تستحق في أبريل 2023 لمدة عام جديد لتستحق في أبريل 2024 . ويبلغ إجمالي ودائع الكويت نحو 4 مليارات دولار، وقد أشارت تقارير محلية الشهر الماضي إلى أنه تم تمديد أجل استحقاق وديعة أخرى بقيمة مليارى دولار إلى سبتمبر 2024

3 . مأزق تفاقم العدوان الصهيوني على فلسطين

يُواصل الاحتلال الإسرائيلي عدوانه المُكثف وغير المسبوق على قطاع غزة، جوًا وبرًا وبحرًا، مُخلفًا آلاف الشهداء والجرحى، معظمهم من الأطفال والنساء، منذ السابع من أكتوبر 2023، حيث يواجه سكان قطاع غزة قيود إسرائيلية متزامنة في ظل استمرار الحرب، لا سيما محافظتي غزة والشمال، مجاعة شديدة في ظل شح شديد في إمدادات الغذاء والماء والدواء والوقود، مع نزوح نحو مليوني فلسطيني من سكان القطاع الذي تحاصره إسرائيل منذ 17 عامًا.

وقد اتخص الموقف المصري حتى الآن الدعوة لمؤتمر القاهرة للسلام، والمشاركة في مؤتمر الرياض (مع العلم أنه لم يترتب على المؤتمرين أي نتيجة)، ومحاولة إرسال معونات إنسانية (أكثرها لا تصل لأهل غزة بسبب إجراءات الاحتلال الصهيوني)،

والعمل كوسيط مع قطر والولايات المتحدة الأميركية للتوصل إلى هدنة ومبادلة الرهائن الصهاينة والسجناء الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

4. الأزمة الاقتصادية الخانقة وفشل برامج الإصلاح الاقتصادي.[40]

الأزمة المالية المصرية هي أزمة اقتصادية ضربت مصر في 2023. وقد أدى ذلك إلى قيام الحكومة المصرية والبنك المركزي المصري بتخفيض قيمة الجنية.[1][2] تراجعت خلال الأزمة قدرة البلاد على تحمل الديون، مع استمرار نقص النقد الأجنبي في مواجهة زيادة مدفوعات خدمة الدين العام الخارجي وغياب التدابير لتعزيز احتياطي النقد الأجنبي. الفساد السياسي، والنقص المزمن في الغذاء والدواء، وإغلاق الشركات، والبطالة، وتدهور الإنتاجية، والاستبداد، وانتهاكات حقوق الإنسان، وسوء الإدارة الاقتصادية الصارخ ساهم أيضا في تفاقم الأزمة.

عجز الميزان التجاري

يقدر متوسط فاتورة استيراد مصر من الخارج بنحو 90 مليار دولار مقابل صادرات إجمالية (سلعية وبترولية) بنحو 52 مليار دولار من بينها 35 مليار دولار صادرات سلعية، بمتوسط عجز 38 مليار دولار في الميزان التجاري، بدون احتساب أقساط الديون وفوائدها.[3]

أخذ الميزان التجاري مسارًا متذبذبًا في الفترة من 2014 إلى 2023، ليسجل ذروة له عام 2014–2015 عند 39.1 مليار دولار؛ بسبب تراجع حصيلة الصادرات السلعية

[40] الأزمة الاقتصادية المصرية (2023–2024) - ويكيبيديا (wikipedia.org)

لتراجع حصيلة الصادرات البترولية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول العالمية، ولينحسن مرة أخرى في السنوات التالية بفضل الجهود والسياسات الحكومية في ذلك الوقت لدعم الصادرات وتشجيع المنتج المصري، ويمتص التأثير السلبي لتعويم الجنيه المصري في نوفمبر 2016، ويسجل فقط قيمة مرتفعة عند 38 مليار دولار في 2018–2019، متأثرًا أيضًا بارتفاع أسعار النفط، ليعود مرة ثالثة لتسجيل قيم مرتفعة أعوام 2020–2021 و2021–2022 عند 42.1 و43.4 على التوالي؛ تأثرًا بإغلاق الاقتصادات بسبب جائحة كورونا وتداعياتها السلبية، ليظهر التحسن بعدها في الميزان التجاري ليقترب مما كان عليه قبل عام 2011–2012 مسجلًا 31.2 مليار دولار عام 2022–2023 .[4]

في 4 أكتوبر 2023، أكد البنك المركزي المصري أن عجز الميزان التجاري لمصر شهد تحسنا ملحوظا خلال العام المالي 2022–2023؛ ليتراجع بنسبة 28.2%، ويقتصر على 31.2 مليار دولار .[5] وأوضح المركزي، أن عجز الميزان التجاري غير البترولي لمصر شهد تحسنا بمعدل 34%، خلال العام الماضي المنقضي في يونيو؛ ليتراجع إلى 31.6 مليار دولار، مقابل 47.8 مليار دولار في العام المالي السابق له، مدعوما بانخفاض المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بنحو 16.4 مليار دولار.

أزمات الدين الخارجي

في عام 2022، سجلت مصر دينًا حكوميًا إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 87.20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد . وبلغ متوسط الدين الحكومي إلى الناتج المحلي

الإجمالي في مصر 88.17 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 2002 حتى 2022، ووصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق عند 103.00 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 وسجل رقمًا قياسيًا . أدنى مستوى بلغ 73.30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 .[6] وتبلغ خدمة الدين المصري من أقساط وفوائد الديون حوالي 42.3 مليار دولار خلال العام 2024، وهي أعلى فاتورة على الإطلاق مطلوب سدادها في عام واحد، بعد أن قفز الدين الخارجي إلى نحو 165 مليار دولار واحتياطي نقدي لا يتجاوز 35.2 مليار دولار .[3]

خلال الفترة من 2014 إلى 2024 تضاعف إجمالي الديون الخارجية المستحقة على مصر . حيث بلغ إجمالي الدين الخارجي بنهاية الربع الأول من العام 2023 نحو 165.4 مليار دولار .[7] كشف البنك المركزي المصري، أن قيمة الديون الخارجية المستحقة السداد من جانب مصر، تساوي نحو 29.229 مليار دولار خلال عام 2024 .[8]

مشروعات البنية التحتية

يرى بعض الاقتصاديون أن الحكومة أنفقت الكثير من الأموال المقترضة على مشروعات لن تولد بسرعة العملة الأجنبية التي تحتاجها .[9] هذه المشروعات العملاقة كان لها الأثر الإيجابي في رفع معدلات النمو والتشغيل بعد النباطؤ الاقتصادي بين عامي 2011 و2015 مما أدى إلى رفع معدلات الاستثمار .[10] إلا أن هذه قطاعات لا تسهم بشكل مباشر لا في زيادة الصادرات ولا في تخفيض الواردات، وهو ما

انعكس على استمرار العجز في الميزان الجاري دون تغيير كبير منذ تبني برنامج صندوق النقد في نهاية 2016.[11]

شهدت السنوات بين 2017 – 2020 طفرة في نمو قروض المؤسسات متعددة الجنسيات، مدفوعة بالعديد من مشروعات البنية الأساسية التي تبناها هؤلاء المانحين.[12] العديد من مشروعات البنية الأساسية التي أُطلقت خلال السنوات الأخيرة، كانت تهدف إنشاء شبكة جديدة للنقل أكثر رفاهية من الشبكة الموجودة حاليًا، وعلى الأرجح لن تكون أسعارها في متناول الشرائح الدنيا من الدخل، وقد أثارت هذه المشروعات جدلًا مجتمعيًا حول ضرورة التوسع فيها، وما تساهم فيه من ضغط على الدين الخارجي.[12] هذه التمويلات يتم تسعير الفائدة عليها بناء على سعر الفائدة بين البنوك باليورو، والذي شهد انخفاضًا قويًا خلال الفترة بين 2014– 2022، قبل أن يرتفع بقوة متأثرًا بارتفاع الفائدة الأمريكية.

الاقتصاد العسكري

الشركات المملوكة للجيش معفاة من الضرائب، حيث ينص القانون على ألا تدفع القوات المسلحة ضريبة القيمة المضافة على السلع والمعدات والآلات والخدمات والمواد الخام اللازمة لأغراض التسلح والدفاع والأمن القومي. واستنادًا إلى بيان أصدره السيسي في عام 2016، يمثل الجيش ما بين 1.5 إلى 2 في المئة من الاقتصاد المصري (2.39 مليار دولار إلى 4.46 مليار دولار). تنامي البصمة العسكرية وسيطرتها على السياسة الاقتصادية من السمات المميزة لحكومة السيسي وأحد

جذور أزمة الديون الحالية. والواقع أن أحد الشروط الرئيسية لقرض صندوق النقد الدولي الذي حصل عليه في 2016 بقيمة 3 مليار دولار يتلخص في إصلاح البنية الإدارية لهذه الكيانات، وإلغاء إعفاءاتها الضريبية، وتوفير فرص متكافئة للقطاع الخاص.[13][14]

إجراءات الحكومة – بيع الأصول العامة

في 12 نوفمبر 2023، أعلن رئيس الوزراء المصري، أن مصر تستهدف طرح 32 شركة ضمن برنامج الطروحات الحكومية.[17] وقال إنه تم التعاقد مع مؤسسة التمويل الدولية كمستشار استراتيجي لبرنامج الطروحات يتضمن تجهيز 50 شركة حكومية للطرح. وتستهدف مصر زيادة مساهمة القطاع الخاص بنسبة 65% من إجمالي الاستثمارات المنفذة خلال الثلاث سنوات المقبلة.[18] في 10 يناير 2024، حددت الحكومة نحو 61 شركة حكومية جديدة من بينها عدد من البنوك ستقوم الحكومة بطرحها سواء للبيع لمستثمر استراتيجي أو طرح حصص منها بالبورصة المصرية بهدف تفعيل وثيقة ملكية الدولة، وتوفير سيولة دولاريه في ظل أزمة العملة التي تعاني منها مصر حاليا . في 13 فبراير 2024، قال وزير المالية المصري، إن بلاده تستهدف عوائد تصل إلى 6.5 مليار دولار من برنامج الطروحات الحكومية بنهاية عام 2024.[19]

ترشيد الإنفاق الحكومي

في 31 يناير 2024، قرر مجلس الوزراء المصري خفض تمويل الخزانة العامة بالخطة الاستثمارية للعام المالي 2023-2024 بنسبة 15 بالمئة من الاعتمادات المستهدفة للجهات ضمن الموازنة العامة للدولة.[20] وقال مجلس الوزراء أيضا إنه لن يتم البدء في مشاريع جديدة في هذه السنة المالية، ولكن سيتم إعطاء الأولوية للمشاريع التي اكتملت بنسبة 70 بالمئة أو أكثر والتركيز على الاحتياجات الاستثمارية الضرورية والملحة دون غيرها، في ضوء الالتزام بالتوجيهات الخاصة بترشيد الإنفاق وخفض سقف الدين الخارجي وتشجيع المنتج المحلي والصناعة الوطنية.

حزمة الحماية الاجتماعية

في 07 فبراير 2024، وجه الرئيس عبد الفتاح السيسي بتفعيل حزمة حماية اجتماعية، تتضمن العمل على رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 50%، ليصل إلى 6 آلاف جنيه شهرياً، و زيادة أجور العاملين بالدولة والهيئات الاقتصادية، بحد أدنى يتراوح بين 1000 إلى 1200 جنيهاً شهرياً بحسب الدرجة الوظيفية، وكذا تخصيص 15 مليار جنيه زيادات إضافية للأطباء والتمريض والمعلمين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وتخصيص 6 مليارات جنيه لتعيين 120 ألفاً من أعضاء المهن الطبية والمعلمين والعاملين بالجهات الإدارية الأخرى.[21] شملت الحزمة الاجتماعية، إقرار 15% زيادة في المعاشات لـ 13 مليون مواطن، بتكلفة إجمالية 74 مليار جنيه، و15% زيادة في معاشات "تكافل وكرامة" بتكلفة 5,5 مليار جنيه، لتصبح الزيادة خلال عام 55%

من قيمة المعاش، على أن يتم تخصيص 41 مليار جنيه لمعاشات تكافل وكرامة في العام المالي 2024–2025.[22] وتتضمن الحزمة الاجتماعية رفع حد الإعفاء الضريبي لكافة العاملين بالدولة بالحكومة والقطاعين العام والخاص بنسبة 33%، من 45 ألف جنيه إلى 60 ألف جنيه، بتكلفة إجمالية سنوية 5 مليارات جنيه.

صفقة رأس الحكمة

في 24 فبراير 2024، وقعت مصر، عقدا لتطوير مشروع رأس الحكمة بشراكة إماراتية، على أن يستقطب المشروع استثمارات تزيد قيمتها عن 150 مليار دولار خلال مدة تطوير المشروع، تتضمن 35 مليار دولار استثمارا أجنبيا مباشرا للدولة المصرية خلال شهرين.[23][24][25] قالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، إن الصفقة المصرية البالغة 35 مليار دولار مع الإمارات لتطوير رأس الحكمة من شأنها أن تخفف ضغوط السيولة الخارجية وتسهل تعديل سعر الصرف.[26]

الآثار

عجز الموازنة

توقع صندوق النقد الدولي، أن يرتفع عجز الموازنة المصرية إلى 10.7% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المالي الحالي، من 6.4% في العام المالي الماضي، وسيكون هذا أكبر عجز في الموازنة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي منذ العام المالي 2015 – 2016. من المتوقع أن يتقلص الفائض الأولي إلى 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2023/2024، من 2.3% العام الماضي.

تضخم الأسعار

احتلت مصر وفقا للبنك الدولي المركز الأول في الدول الأكثر تضررًا من تضخم الغذاء في نهاية 2023، كما شهدت ارتفاعات متتالية في المؤشرات العامة للتضخم خاصة في أسعار الغذاء، بسبب الخفض المتتالي لقيمة الجنيه مقابل الدولار منذ 2016 وارتفاع فاتورة واردات الغذاء.[27] في 10 اغسطس 2023، واصل معدل التضخم السنوي في مصر، ارتفاعه مسجلًا مستوى قياسيا جديدا عند 36.5% في يوليو 2023، وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بارتفاع أسعار قسم الطعام والمشروبات بنسبة 68.2 %.[28] التضخم جاء نتيجة استمرار نفس العوامل المسببة لزيادة سعر السلع والخدمات محليًا خلال الشهور الماضية، وأبرزها ارتفاع أسعار السلع الاستراتيجية عالميًا، وانخفاض سعر صرف الجنيه أمام الدولار، وتحجيم الاستيراد.

خفض التصنيف الائتماني

قامت وكالات التصنيف الائتماني الثلاثة التي تراقب الديون السيادية لمصر بتخفيض تصنيفاتها خلال الأزمة، وأصبحت توقعاتها لتغيرات التصنيف المستقبلية سلبية.[9][29][30] في 21 أكتوبر 2023، خفضت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني، تصنيف مصر السيادي بالعملة الأجنبية والمحلية إلى "B-" من "B" مع توقعات مستقرة.[31] وقالت ستاندرد آند بورز إن التخفيض يعكس التأخير المتكرر في تنفيذ الإصلاحات النقدية والهيكلية في البلاد، من بين عوامل أخرى.[29] في 4 نوفمبر 2023، خفضت وكالة فيتش تصنيف مصر الائتماني على المدى الطويل بالعملات

الأجنبية إلى "B-" هبوطا من "B"، مشيرة إلى زيادة المخاطر على التمويل الخارجي وارتفاع في الديون الحكومية.[29] في 19 يناير 2024، غيرت وكالة موديز للتصنيف الائتماني النظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للديون الحكومية المصرية إلى سلبية بدلا من مستقرة.[30] في حين أبقت الوكالة على تصنيف مصر الائتماني عند caa1.[32]

أزمة الدواء

تفاقمت أزمة توافر الدواء بشكل كبير بسبب أزمة الدولار، التي دفعت المصانع للعمل بـ60% من طاقتها الإنتاجية في ظل نقص المواد الخام المستوردة.[33] إقبال بعض المواطنين على شراء كميات كبيرة من الأدوية التي لم تعد تتوفر بالشكل الطبيعي، وهو الأمر الذي يدفع الأدوية التي بدأت في الظهور للاختفاء مرة أخرى خلال فترة وجيزة.

كل ذلك إلى جانب مآزق سياسية وتعليمية وتنموية!!!

4.

المحافظة على قطاع الأعمال العام.. ضرورة وطنية![41]

تصاعدت في الأسابيع الأخيرة حركة الاعتصام والإضراب عن الطعام بين عمال شركات الغزل والنسيج مطالبين بصرف المنح والحوافز والنصيب في الأرباح والتي يرون أن إدارات الشركات ومعها الشركة القابضة ترفض تطبيق قرار صدر في هذا الشأن من رئيس الوزراء. وقد شملت هذه الحركات العمالية بصورة ملفتة للنظر أعداداً كبيرة منهم في شركات المحلة للغزل والنسيج، شبين الكوم وكفر الدوار وغيرها. وقد اتخذت الحركة العمالية طابعاً مميزاً بالتوقف عن العمل والاعتصام في مقار المصانع ثم بدأت أعداد منهم في الإضراب عن الطعام. وخلال أيام الأزمة منذ بدأت في المحلة الكبرى وحتى تكرارها في الحالات التالية، فقد كان تعامل الحكومة معها مثيراً للتساؤل. فقد مضت أيام وعمال المحلة الكبرى في اعتصامهم من دون أن يصدر عن الحكومة توضيح لموقفها تاركة المسألة برمتها تتعامل فيها وزيرة القوى العاملة ورئيس اتحاد العمال ومسئولي الشركة القابضة، ولما بلغ التوتر أقصاه وبدأت نذر الخطر تتصاعد، فجأة أقرت الحكومة بمطالب العمال وتم الاستجابة لها وعادوا إلى أعمالهم. ثم تكررت نفس القصة مع عمال شبين الكوم وكفر الدوار إذ ظلت الأزمة محتدمة لعدة أيام ثم فجأة تستجيب الحكومة بعد طول رفض لمطالبهم. والملفت للنظر أن الحكومة تحتاج دائماً إلى تدخل من الرئيس مبارك حتى تحسم

---

[41] نُشر هذا المقال في صحيفة "الأسبوع" عام 2007.

أمرها وتقرر الاستجابة للمطالب، فقد جاء في صدر الصفحة الأولى لجريدة الأهرام يوم الجمعة 9 فبراير الحالي الذي يبشر بانتهاء الأزمة، ما يلي:

" الرئيس مبارك يتدخل لإنهاء أزمة عمال الغزل" . والغريب أن ما تم الاتفاق عليه مع العمال وتم بناء عليه فض الاعتصام، هي مجموعة من الأمور التنظيمية لا يتصور أن تظل عالقة بدون حل حتى يصل الأمر بالعاملين إلى الاعتصام لتحريك اهتمام الحكومة بها . فقد تضمنت الإجراءات التي التزمت الحكومة بتنفيذها لتحسين الأحوال المعيشية لعمال شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج زيادة بدل الوجبات الغذائية من 32.5 جنيه إلى 42 جنيه شهريا على أن تصرف الفروق فوراً وبأثر رجعي من يوليو 2006 [وسوف تسري هذه الزيادة على جميع العاملين بشركات الغزل والنسيج]، تعديل لوائح تسعيرات الإنتاج المعمول بها منذ عام 1960، أي أن تلك اللوائح ظلت لمدة 46 سنة من دون تعديل، إعادة النظر في نظام الحوافز بصفة عامة، وفتح باب الترقيات وتعديل لوائح الأجور. وقد تقرر تشكيل لجنة مشتركة من إدارة الشركة والتنظيم النقابي ووزارة القوى العاملة والشركة القابضة لدراسة هذه الموضوعات والانتهاء منها خلال شهر إبريل المقبل.

وتثير هذه القضية تساؤلات مهمة: هل هذا التردي الإداري وقف على تلك الشركة فقط أم هو حالة عامة في كل أو أغلب شركات قطاع الأعمال العام؟ وكيف تم اختيار قيادات تلك الشركات؟ ومن المسؤول عن اختيارهم؟ وما هي معايير تقييم أدائهم، ومن ثم تقرير استمرارهم في وظائفهم أو تنحيتهم عنها ؟ كذلك يثور التساؤل

عن دور الشركة القابضة ومسئوليتها عن تردي أوضاع شركاتها التابعة إلى هذا المستوى؟ ويأتي السؤال الأهم وهو أين كانت وزارة الاستثمار وما هي مسئولية وزيرها، وما هي الإجراءات التي اتخذها لتطوير تلك الشركات؟ وهل برنامج " إدارة الأصول المملوكة للدولة" والذي يقوم الوزير على تنفيذه لا يعنى إلا بأمر وحيد هو التخلص من تلك الشركات وتسليمها للمستثمرين الأجانب فقط؟

ومن المفيد تأمل بعض الدروس المستفادة من تلك الأحداث:

الدرس الأول

فقد أعلن العمال عدم ثقتهم في إدارة الشركات التي يعملون بها وطالبوا بإقالتهم، وقد تم فعلاً اتخاذ قرار بخلل مجلس إدارة شركة شبين الكوم وتعيين مفوض عليها .

الدرس الثاني

أن العمال أعلنوا سحب الثقة من أعضاء في اللجان النقابية بشركاتهم واتهموهم بالانحياز إلى جانب الإدارة تحقيقاً لمصالحهم الخاصة.

الدرس الثالث

فهو الدرس الذي تعلمه العمال وأعتقد أنه سيكون في وعي كل المصريين من الآن فصاعداً وهو أن الحصول على الحقوق لا يكون إلا بإظهار القوة والالتجاء إلى الاعتصام والإضراب.

إننا نرى أنه من الخطر الجسيم الانتظار لحين تنشأ حالة الاعتصام التالية ثم التعامل معها بنفس الطريقة العقيمة. إن أوضاع شركات قطاع الأعمال العام ينبغي أن تخضع

لمراجعة سريعة وحاسمة بغرض تطوير إستراتيجية وطنية شاملة للمحافظة عليها وتنميتها وتطوير أوضاعها وتحسين الكفاءة والإنتاجية فيها، باعتبار أن هذا القطاع يمثل شريحة مهمة في الاقتصاد الوطني حيث تتركز فيه استثمارات هائلة، فضلاً عن تراكم مخزون كبير من الخبرات الفنية والإدارية أنفقت عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكساب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة، إلا أنها في أغلب الأحيان مقيدة نتيجة قصور مصادر التمويل وانحسار اهتمام الدولة بهذا القطاع والرغبة العارمة في التخلص منه تحت مسمى الخصخصة.

ونؤكد على أنه رغم التوجه نحو إعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشاركته في التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه حيث يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشروعاتها الإستراتيجية وتحقيق ضبط وتوازن الاقتصاد الوطني والسيطرة على جموح الأسعار، فضلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في مناطق البلاد المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها. إن الإبقاء على قطاع الأعمال العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب عقائدية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة

وغير مضمونة النتائج. وفي هذا الصدد نؤكد على ضرورة الالتزام بما نشر عن تشديد الرئيس مبارك على عدم المساس ببنكي مصر والأهلي وضرورة المضي في برامج تطويرهما، وكذا مراعاة الشفافية الكاملة في إجراءات الخصخصة [صحف الأربعاء 7 فبراير 2007]، وألا تجري الالتفاف حول تلك القرارات.

إن شركات قطاع الأعمال العام وإن كانت مملوكة للدولة، إلا أنها تجب أن تعامل معاملة القطاع الخاص وأن تخضع لمعايير ومفاهيم الإدارة السليمة التي تعمل الشركات الخاصة المتطورة وفقاً لها، وينبغي أن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج. ومن ثم نرى أن الإشراف على قطاع الأعمال العام من جانب الشركات القابضة ينبغي أن ينحصر في حدود دور المالك وليس المدير. بمعنى أن جهة الإشراف العامة تمثل في الجمعية العامة بصفتها صاحبة حقوق الملكية، كلها أو جزء منها في حالة وجود مساهمين أفراد أو من شركات القطاع الخاص، من دون أن تتدخل في الإدارة التي تجب أن تنحصر في مجالس الإدارة والقيادات التنفيذية للشركات، وضرورة إلزام شركات قطاع الأعمال العام بتنفيذ كل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار.

التنظيم المقترح لشركات قطاع الأعمال العام

في ضوء التطور الذي شهده الاقتصاد الوطني، والتغييرات التي لحقت بهياكله في الاتجاه نحو إعمال اقتصاد السوق وآلياته، وبالنظر إلى المشكلات التي تعاني منها شركات قطاع الأعمال العام، وأخذاً في الاعتبار أنها تمثل ثروة وطنية لا يجوز التفريط فيها، نرى إعادة هيكلة هذا القطاع على النحو التالي:

1. حصر شركات قطاع الأعمال العام والمساهمات في شركات مشتركة وتقييم مدى جدوى استمرارها في نطاق الملكية العامة [سواء بالكامل أو بنسبة من الملكية]، وذلك في ضوء معيار أساسي وهو الأهمية الإستراتيجية للنشاط الذي تقوم به كل شركة بالنسبة لخطة الدولة في التنمية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك بالتنسيق مع عملية مراجعة وإعادة صياغة برنامج الخصخصة.
2. دمج الشركات القابضة القائمة حالياً في شركة واحدة تسمى " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية"، وينبعها جميع الشركات التي يقرر إبقاؤها في نطاق الملكية العامة، وكذا المساهمات العامة في شركات مشتركة.
3. تتولى " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" إدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في أسهم الشركات التابعة والحصص المملوكة في الشركات المشتركة، وتضع خطة للتعامل في هذه الأسهم وفق اعتبارات اقتصادية واستثمارية تتوافق مع توجهات خطتها الاستثمارية العامة.

4. إلغاء القوالب التنظيمية الجامدة واللوائح الموحدة والقواعد العامة التي تفرض على جميع شركات قطاع الأعمال العام بغض النظر عن اختلاف أنشطتها وتنوع مجالات عملها وتباين ظروف وأوضاع كل منها .
5. تحرير شركات قطاع الأعمال العام بحيث يكون لكل شركة حرية تامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والفنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة، والمعنى هو فصل الملكية عن الإدارة .
6. إلغاء القانون رقم 203 لسنة 1993 المنظم لشركات قطاع الأعمال العام وتنظيم تلك الشركات وفق قانون الشركات [سواء قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 أو قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997] وبالتالي تعتبر شركات قطاع خاص تخضع لذات القواعد والمعايير وتعامل ذات المعاملة التي تتعامل بها الدولة مع شركات القطاع الخاص من دون أي تمييز . كما تتعرض للدمج والتصفية والتخفيض رأس المال أو زيادته وفق قرارات الجمعية العمومية المشكلة حسب القانون. وفضلاً عن كونها شركات قطاع خاص لها مراجع حسابات قانوني خاص، فكون الدولة تملك حصة في رأس مالها تزيد عن 25% تخضعها أيضاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.

7. وقف كل أشكال الدعم غير المبرر والمساندة غير المحدودة والمعاملة الاستثنائية التي كانت تحصل عليها شركات قطاع الأعمال العام من الدولة باعتبارها المالك المسؤول عنها، بمعنى أن الهدف هو إقامة نوع من التوازن بينها وبين شركات القطاع الخاص حتى يمكن أن تنشأ حالة صحية من التنافسية الموضوعية لصالح الاقتصاد الوطني.
8. تشرف " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" على إعادة هيكلة شركاتها وحفزها على تحسين مستوى الإدارة وخاصة الاهتمام بالقضايا التالية:

- إعادة التنظيم وصياغة الهياكل التنظيمية ونظم العمل وفق الاعتبارات الإدارية المتقدمة، وتنشيط الوظائف الإستراتيجية في إدارة تلك الشركات بالتركيز على مفاهيم التخطيط الإستراتيجي وتخطيط التسويق وتنمية الموارد البشرية وتطوير العلاقات مع العملاء، والسعي إلى اكتشاف وتنمية وتوظيف قدراتها التنافسية.
- تصويب هياكلها التمويلية وتوفير مصادر متجددة للتمويل وفق المعايير المالية السليمة.
- حل مشكلات المخزون السلعي المتراكم ووضع أسس سليمة لإدارة المخزون بالتنسيق بين سياسات وبرامج الإنتاج والتسويق.
- تطوير وتحديث التقنيات الإنتاجية والتسويقية وتطوير نظم الإدارة.
- حل مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة ومعالجة أسبابها.

- مراجعة هياكل الموارد البشرية وإعادة هيكلتها بما تحقق التناسب بين أعداد وكفاءات العاملين ومتطلبات الإنتاج، والقضاء على مظاهر البطالة المقنعة والعمالة الزائدة، وضبط تكلفة العمل باعتبارها من المكونات الرئيسية لتكلفة الإنتاج.
- تحريك المشروعات تحت التنفيذ والتي تمثل استثمارات معطلة وغير منتجة، والسعي إلى تدبير الاستثمارات والموارد اللازمة لإنهاء تلك المشروعات وإدخالها في حيز التشغيل.
- تأكيد المعايير الاقتصادية والإدارية السليمة في تحديد سياسات وقرارات وتوجهات الإدارة والتخلي عن اعتبار المعايير السياسية كأساس في توجيهها .
- تأكيد الأسس الاقتصادية وشروط التنافسية في التعامل بين شركات قطاع الأعمال بعضها البعض، وكذا في تأسيس علاقاتها وتعاملاتها مع أجهزة الدولة المختلفة.

9. تهتم "الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" بتفعيل الجمعيات العمومية للشركات والتي نص عليها القانون وأسند إليها اختصاصات المالك من حيث إقرار الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح، والنظر في تقرير مجلس إدارة الشركة، وإقرار مشروع الخطة العامة للشركة، وتعديل نظام الشركة وإطالة مدتها أو تقصيرها، وزيادة رأس المال أو تخفيضه في الحدود التي نص عليها القانون، والترخيص باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها،

واقتراح تصفية أو إدماج الشركات أو تقسيمها على أن تعتمد تلك الاقتراحات من المجلس الأعلى للقطاع. كما أجاز القانون للجمعية العمومية تنحية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم على أن يكون ذلك بأغلبية ثلثي أصوات أعضاء الجمعية.

10. تجري "الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" تقييماً مستمراً لأداء شركاتها بإعمال قواعد ومعايير تقييم الأداء المعتمدة عالمياً، ويتم محاسبة الإدارة بها على أساس النتائج المتحققة.

إننا بإعمال هذه المقترحات نصون ثروة وطنية هائلة، ونتيح الفرص في نفس الوقت لتنشيط سوق الأوراق المالية بطرح أسهم شركات قطاع الأعمال العام للتداول مما يزيد من ضغوط السوق على إدارات تلك الشركات للعمل المستمر لتحسين الكفاءة والإنتاجية والربحية ومن ثم تعظيم القيمة السوقية لشركاتهم.

كذلك يكون لشركات قطاع الأعمال العام حرية الالتجاء إلى سوق المال للحصول على مصادر متجددة للتمويل سواء بإصدار أسهم لزيادة رأس المال أو طرح سندات وغيرها من وسائل جذب المدخرات. كما يكون لشركات قطاع الأعمال العام مباشرة أعمال الاستحواذ والاندماج وغيرها من الإستراتيجيات الهادفة إلى دعم قدراتها التنافسية شأنها في ذلك شأن الشركات الخاصة.

من جانب آخر، إن تطوير وتدعيم قدرات شركات قطاع الأعمال العام هو في نفس الوقت تخفيف عن القطاع الخاص وإتاحة الفرص له للدخول في مجالات إنتاجية أخرى

مما يعمل كنوع من تقسيم العمل وتنسيقه بين قطاعي الاقتصاد الوطني، القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام. إن تحديد مستقبل قطاع الأعمال العام هو شأن وطني يهم المصريين جميعاً، ولا نرى أن تنفرد الحكومة أو وزارة أو وزير معين باتخاذ القرار فيه. وإنما ينبغي أن يطرح هذا الموضوع لحوار وطني مفتوح تتبلور من خلاله البدائل الأفضل لإعادة هيكلة وتطوير ذلك القطاع، ثم يطرح الأمر كله في استفتاء وطني ليكون القرار نابعاً من مالكي تلك الثروة الوطنية وليس مفروضاً عليهم. وعلى الله قصد السبيل.

2007

https://youtu.be/8GOPgEcLXfg

https://youtu.be/o_SYGztQq-c

والآن إلى مقالاتي في صحيفة "الوفد"

1.

الحكومة .... وذاكرة المصريين![42]

دعيت للمشاركة في حلقة من برنامج حواري في قناة فضائية، وكان السؤال المطروح للنقاش هو لماذا لا يشعر أغلبية المصريين بنتائج النمو الاقتصادي الذي تشير إليه الأرقام الصادرة عن الحكومة والمنظمات الدولية التي تبشر بما حققه الاقتصاد المصري من تقدم وانطلاق؟ وكانت إجابتي في جزئية منها أن النمو الاقتصادي ونتائجه تمثل وليمة هائلة بها كل ما تشتهي الأنفس مما لذ وطاب من الطعام والشراب فضلاً عن صنوف الترفيه والتسلية والهدايا القيمة. ولكن هذه الوليمة اقتصرت على عدد معدود من علية القوم المقربين من أصحاب الوليمة، أما باقي الأهل والأصدقاء والمعارف والجيران فلم تتم دعوتهم إليها . وهكذا أعتقد أن النسبة الأكبر من الشعب المصري لم تدع إلى وليمة النمو الاقتصادي ولم تنل نصيبها من عوائده. وأكثفت الحكومة، كعادتها، بالحديث عن مذاق الطعام وروعة الشراب وكيف كان الحفل رائعا، والشعب المسكين يتلمظ محاولاً أن يستشعر مذاق تلك الأطعمة ويتخيل نفسه مستمتعاً بها . ويستيقظ المصري من حلمه على الواقع المرير الذي يعيشه، وتغط الحكومة في نوم لذيذ متأكدة من الشعب، كعادته، سوف ينسى كل ما روجته من أحلام ودعاوى التنمية والانطلاق والعبور نحو المستقبل.

---

[42] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 29 أكتوبر 2007

وفي الحقيقة فقد ذكرتني تلك المشاهد بمهارة الحكومة، ليست فقط الحكومة الحالية، ولكن كل الحكومات السابقة في الاستفادة من قدرة الشعب المصري على النسيان. فالناس مهمومة بيومها ومشاكله، ومنوجسة خيفة من الغد الذي لا تدري ماذا سيحمله لهم من مشكلات ومآس تضاف إلى ما يعانون منه فعلاً، ولذلك هم ينسون - أو يتناسون - بسرعة كل ما فات، وتصبح الحكومة الذكية هي الوحيدة المستفيدة من ضعف ذاكرة المصريين.

وقد رأيت أن أخالف القاعدة، وأن أتحدث في ذاكرتي عن مجموعة من المواقف والأحداث والوعود والتطمينات التي روجت لها حكومتنا الذكية، ومن سبقها من حكومات لم تكن توصف بالذكية، وقررت أن أتقدم للحكومة بأسئلة عن تلك الموضوعات لعلها تتذكر أنها لا تزال مطالبة بتقديم إجابات عنها.

والسؤال الأول أتقدم به إلى وزير المالية عن مصير السندات الدولارية التي طرحتها حكومة د. عاطف عبيد وشدد سلفه وزير المالية السابق د. مدحت حسنين على ضرورتها ودافع عنها دفاعاً مستميتاً في مجلس الشعب حتى حصل على موافقته بإصدار تلك السندات وترويجها في السوق العالمي عن طريق الشركة المالية العالمية مورجان ستانلي وبفائدة تردد أنها بلغت 8% في الوقت الذي كانت الفائدة على الدولار في مصارف العالم لا تكاد تبلغ 2% في أحسن الأحوال. ويقال أن قيمة تلك السندات كانت 1.5 مليار دولار أمريكي وفي قول آخر فإنها بلغت 3 مليارات من الدولارات. وفي دفاعه عن إصدار تلك السندات لم يوضح الوزير السابق وقتها فيم

سوف تستخدم تلك المليارات، وقال قولته الشهيرة إن هذا الإصدار يتم لتأكيد ثقة السوق العالمي في متانة الاقتصاد المصري. وقد هللت الحكومة وإعلامها حين تمت تغطية الاكتتاب في تلك السندات في وقت قصير وراحت تقول للشعب الطيب هذه شهادة من العالم بقوة الاقتصاد المصري، ولم تقل لنا الحكومة أن المشترين لتلك السندات لم يجدوا وقتها استثماراً لأموالهم أفضل من شراء السندات والحصول على الفائدة المرتفعة التي لم يكن يوجد لها مثيل في أي استثمار مشابه في ذلك الوقت. ومن عجب أنه تردد أن الحكومة أودعت تلك المليارات في البنك المركزي وكانت تحصل على الفائدة السائدة والتي لا تصل إلى 2% وتتحمل فرق الفائدة من خزانة الدولة. وعملاً بسياسة استغلال ضعف ذاكرة المصريين لم أسمع توضيحاً ولا إفادة من الحكومة التي أصدرت تلك السندات ولا الحكومة التي أعقبتها حتى اليوم عن مصير السندات ومجالات استثمار حصيلتها وهل تم استردادها أم لا تزال في أيدي من اشتروها من المستثمرين الأجانب، وما هي التكلفة الكلية لإصدارها وما الحصيلة والعائد على الاقتصاد الوطني من ورائها . وحتى لا أظلم الحكومة الذكية فقد حاولت الحصول على معلومات عن تلك السندات من موقع وزارة المالية على شبكة الإنترنت فكانت النتيجة أنه لا توجد إجابة!

واستمراراً للنهج الحكومي باستثمار ظاهرة النسيان لدى الشعب المصري، فقد روجت حكومة سابقة لفكرة "المشروعات العملاقة"، وتعللت بتقديم مشروع توشكي ووصفته بالسد العالي الجديد، وراحت تشرح حجم التغيير الذي سيحدثه

هذا المشروع العملاق في الحياة المصرية وكيف أنه سيحيل الصحراء إلى جنة وارفة الظلال وأن المصريين سيهجرون مدنهم وقراهم ويسارعون إلى العمل والإقامة في جنة توشكي التي تبلغ درجة الحرارة فيها ما يقارب 50 درجة في أغلب أوقات السنة، وكيف أن إنتاج توشكي سوف يصدر مباشرة من مطارها إلى دول أوربا التي تنتظر خضرواتها وفواكهها على أحر من الجمر. بل لقد اصطنعت صحف الحكومة صورة تبدو فيها زراعات القمح وارفة مزدهرة في وقت من السنة لم يكن القمح ينبت فيه أبداً وذلك وفق شهادة عالم الهندسة الوراثية الأشهر المغفور له د. أحمد مستجير حين رأي الصورة. والسؤال أتقدم به إلى وزير الري المسؤول الأول الذي عاصر هذا المشروع منذ بدايته حتى اليوم، كم أنفق على توشكي وما العائد من هذا المشروع، ومتى تتحقق الوعود التي قدمتها الحكومة للرئيس والشعب من استثمار مبالغ يقال إنها تجاوزت ثماني مليارات من الجنيهات؟ ولعلني أذكر من نسي أن جريدة الوفد تناولت هذا المشروع بالتحليل وقت إطلاقه وطالبت مراراً بأن تكشف الحكومة وقتها عن دراسات الجدوى الخاصة به من دون طائل، ونجحت خطة الحكومة وطوى النسيان هذا الموضوع وأصبحت توشكي محلاً لزيارات رسمية يقوم بها الرئيس كل فترة وحتى هذه الزيارات تباعدت في السنوات الأخيرة.

أما السؤال الثالث فقد ذكرني به الحديث الدائر الآن عن نجاح مصر في استقطاب عشرة مليارات من الدولارات من الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2006،

والسؤال يعود بالذاكرة إلى عام 2002 حين انعقد مؤتمر المانحين في شرم الشيخ لبحث احتياجات مصر من مصادر التمويل لمواجهة الصعاب الاقتصادية الناشئة في ذلك الوقت عن الركود العالمي الكبير في أعقاب حادث تفجير مبنى التجارة العالمي في نيويورك في 11 سبتمبر 2001 . وقد أعلن د . عاطف عبيد رئيس الوزراء في ذلك الوقت أن المانحين رصدوا مبلغ 10.3 مليار دولار لمساعدة مصر خلال الثلاث سنوات 2002-2004، منها دفعة عاجلة 2.1 مليار دولار تصرف فوراً في نفس العام 2002 مما يستلزم أن يكون هناك إطاراً موثوق به للاقتصاد الكلي . وقد صاحب ذلك المؤتمر، لمن يذكر من المصريين المشهورين بسرعة النسيان، جلبة وضجيج وارتسمت الابتسامات العريضة على وجوه كبار المسئولين احتفالاً بذلك النص الكبير .

والسؤال هل وصلت تلك المليارات العشرة من الدولارات؟ وإذا كانت وصلت فيم استخدمت؟ وكيف لم نشعر بها في أي مجال من مجالات حياتنا التي تذخر بالمشكلات البيئية وتدهور البنية الأساسية حتى خرج الناس في مظاهرات يبحثون عن مياه الشرب التي ندر وجودها في مناطق كثيرة من مصر المحروسة؟

وطالما نتذكر المليارات من الجنيهات، يكون من المناسب أن نسأل رئيس الحكومة عن مصير المليارات الخمس من الجنيهات التي خصصت من حصيلة بيع رخصة المحمول الثالثة لتطوير السكك الحديدية؟ وهل تم التصرف فيها، ومتي يتحقق التطوير المستهدف؟ ومتى يشعر الناس في مصر أن القطارات والجرارات والمحطات والسيمافورات وورش الإصلاح وغيرها من مرافق الهيئة القومية لسكك حديد

مصر قد تطورت؟ وإذا كانت المليارات الخمس قد تم استخدامها أو على الأقل تحددت وجهات التصرف فيها، فماذا عن المنح الليبية والقطرية لشراء جرارات للقطارات؟ وكم من تلك المليارات استنفذ في الدراسات التي كلفت بها بيوت استشارية عالمية؟ وبالمناسبة أين الاستثمارات التي أعلن أنها آتية من دولة الإمارات العربية المتحدة وتبلغ ما يقرب من أربعمائة مليون جنيهاً للاستثمار في مجالات النقل؟

ولما كان الشيء بالشيء يذكر، فقد قيل إن المؤتمر التاسع للحزب الوطني الديمقراطي سيخصص لبحث قضايا تحسين الحياة في مصر وخاصة الصعيد، لذا أسأل رئيس الحكومة هل تم إنفاق مبلغ المليار جنيه من حصيلة بيع رخصة المحمول الثالثة لتطوير الصعيد؟ وهل تم إنشاء الشركة الكبرى لتنمية الصعيد التي أعلن عن قيامها أثناء زيارة مسؤول كبير بالحزب الوطني للصعيد؟

وقبل أن ننتقل من مجال المليارات من الجنيهات لبحث مسائل أخرى، فقد بدأت تلمع في الذاكرة فكرة أن أسأل هل انتهت الحكومة إلى نتيجة ما في محاسبة المؤسسات الصحفية القومية عن المليارات الست أو السبع المدينة بها للحكومة عن ضرائب وتأمينات تراخت تلك المؤسسات في سدادها للدولة، فضلاً عن خسائر التشغيل المتراكمة؟ ويذكرنا قرار الجهاز المركزي للمحاسبات بإلزام الصحف المستقلة والخاصة والحزبية بتقديم ميزانياتها للجهاز بغرض مراجعتها، تنفيذاً لقانون صدر منذ أكثر من عشر سنوات ولم يتم تطبيقه، أن نضيف تساؤلاً آخر عن نتيجة فحص الجهاز

لميزانيات وحسابات تلك المؤسسات القومية وما ترتب على ما قد يكون قد كشفت عنه المراجعة من مخالفات؟ وما هي معايير التقييم التي تعتمد عليها الدولة في الاستمرار في تمويل تلك الصحف خاصة بعد ما قيل عن اتجاهها لتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء التي تربط بين الاعتمادات في الموازنة وبين نتائج محددة ينبغي إنجازها ؟ وعلى صعيد مقارب، أتذكر الآن أن الحكومة في عام 2000 ممثلة في وزارة التعليم العالي كانت قد بدأت خطة طموحة لتطوير التعليم الجامعي وشكلت لجنة من خيرة عقول المصريين لوضع تلك الخطة التي عرضت في المؤتمر القومي الأول لتطوير التعليم الجامعي والعالي في شهر إبريل من عام 2002 وانتهى المؤتمر إلى إقرار الخطة وما تضمنته من مشروعات للتطوير بلغت خمسة وعشرين مشروعاً شملت كافة مجالات منظومة التعليم الجامعي. ثم تغير الوزير وجاء وزير آخر بدأ المسيرة من أولها وكاد يصل إلى خطة أخرى لتطوير التعليم العالي والجامعي في عام 2005 إلا أن تغييراً وزارياً طاله هو الآخر وجاء وزير ثالث بدأ في إعداد رؤيته لتطوير التعليم الجامعي وأصدر منها المسودة الأولى والثانية وعرضها على الجامعات والرأي العام لمناقشتها ووافق عليها فريق واعترض فريق آخر، ثم ساد صمت عميق ودخلت قصة تطوير التعليم الجامعي في زوايا النسيان، وأسدل الستار على مشروع القانون الجديد للتعليم الجامعي. ولما كان المصريون ينسون بسرعة فقد طلعت عليهم الحكومة بفكرة البرامج التعليمية المميزة بمصروفات في الجامعات الحكومية، وبدأت مشروعاً لإنشاء كليات المتميزين بمصروفات أيضاً، وفات على الحكومة أن تذكر للمصريين أين

مشروعها لإنشاء جامعة للتعليم من بعد تستخدم أحدث تقنيات التعليم الإلكتروني، وأن توضح أين مشروع إنشاء الجامعة الأهلية، كما فات على الحكومة أن تتذكر أين هيئة ضمان جودة التعليم التي صدر قانونها منذ أكثر من عامين ولم ترَ النور حتى الآن!

وفي سياق متصل، فقد عقدت الحكومة من خلال وزارة الدولة للبحث العلمي المؤتمر الأول لتطوير منظومة البحث العلمي في شهر مايو عام 2005، وكان الهدف أيضاً تطوير البحث العلمي باعتباره قاطرة التنمية في العالم الحديث. واستمر المؤتمر ثلاثة أيام انتهي خلالها من إقرار إستراتيجية البحث العلمي وعشرات المشروعات التي تناولت كافة عناصر المنظومة الوطنية للبحث العلمي بالتحديث والتطوير. وتشكلت لجان لتنفيذ توصيات المؤتمر وتفعيل المشروعات التي وافق عليها أكثر من ألف من العلماء والباحثين تصوروا أن المسألة حقيقية في تلك المرة. ومع أول تغيير وزاري ترك الوزير صاحب المؤتمر موقعه وأسدل الوزير الجديد الستار على ما سبقه وبدأت رحلة البحث عن إستراتيجية جديدة لتطوير البحث العلمي اعتماداً على أن المصريين شعب ينسى بسهولة! وفي ذات المجال، فقد نسى المصريون مشروع د. أحمد زويل لإنشاء جامعة تكنولوجية عالمية، ذلك المشروع الذي باركه رئيس الجمهورية وطنطنت له صحف الحكومة، ثم سرعان ما نسيه الجميع وذهب د. زويل لتنفيذ مشروعه الحلم في دولة قطر الشقيقة!

وحيث أن الذاكرة بدأت تعود بقوة، فقد تزاحمت الأسئلة ولم يعد أمامي سوى أن أسردها بسرعة في كلمات قصيرة لعلها تحرك ذاكرة الحكومة. وأبدأ بالسؤال عن مشروع نقل مقار الوزارات من مواقعها الحالية في وسط القاهرة والانتقال بها إلى مدينة 6 أكتوبر أو مواقع أخرى خارج نطاق الكتلة السكانية الرئيسية بالقاهرة؟

وثمة سؤال آخر أقدمه إلى وزير الثقافة الذي يستعد لمعركة منصب المدير العام لمنظمة اليونسكو، هل ما يزال يذكر تمثال رمسيس الذي مضى على نقله من موقعه في ميدان باب الحديد، رمسيس سابقاً، أكثر من عام؟ وهل قمت بزيارة الفرعون الكبير المحبوس في قفصه الحديدي في أرض مشروع المتحف الكبير على طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي وقد انطبق عليه القول "عزيز قوم ذل"؟ ومتى يبدأ العمل في هذا المتحف الكبير ولا أقول متى ينتهي لأن ذلك علمه عند ربي؟

وأتوجه بسؤال إلى وزير التجارة والصناعة أو وزير الصناعة والتجارة، فلست أتذكر تماماً أي اللقبين هو الصحيح، هل ما يزال جهاز منع الاحتكار يبحث قضية الاحتكار في صناعة الحديد؟ وهل نتوقع أن يصدر تقرير ما عن هذا الموضوع في وقت قريب إن شاء الله؟ ولماذا لم تحيل الوزير قضية الحديد إلى النائب العام كما فعل مع شركات صناعة الأسمنت؟

وإلى وزير الصحة أسئلة عن أخبار انفلونزا الطيور وهل نتوقع هجمة جديدة لها مع قدوم الشتاء؟ وهل تم التوصل إلى قرار واضح بشأن نوعية الأمصال المستخدمة في علاجها: الصيني أم الفرنسي أم غيرهما؟

والتزاماً بأدب الحديث أختتم مجموعة الأسئلة التي أطلت على ذاكرتي بسؤالين أرفعهما إلى رئيس الوزراء:

السؤال الأول

متى تعقد انتخابات المجالس المحلية التي كانت مقررة في أكتوبر 2006 وتم تأجيلها لحين الانتهاء من قانون جديد للإدارة المحلية؟ وهل تم وضع ذلك القانون أم لا يزال في علم الغيب؟

السؤال الثاني

هل ما يزال الشعب المصري غير ناضج سياسياً كما صرح سيادته في أثناء زيارة قام بها للولايات المتحدة الأمريكية بعد فترة قصيرة من توليه منصبه الرفيع في 2004 ؟

وفي النهاية، أود أن أعتذر مقدماً عن أي خطأ ورد في هذا المقال أو خلط في التواريخ أو في الأحداث أو في أسماء السادة أعضاء الحكومات الموقرين وذلك بسبب ضعف الذاكرة، فأنا مصري أنسى كما ينسى المصريون، والحمد لله على نعمة النسيان.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.

نُشر المقال في 2007

https://youtu.be/XJ3ZJJNoduc

إن آفة حارتنا النسيان" . . فإن هذه الجملة ليست مجرد كلمة فى رواية أحدثت الكثير من الجدل، إنما هي اختصار طويل لطريقة تفكير شعب يعيش من سبعة آلاف سنة، معتمدا على النسيان كقيمة راسخة فى الكيان الشعبي العربي، وقد أدرك نجيب محفوظ مبكرا هذه النيمة التي ربما ساعدت بوعى أو بدونه على تحمل المصريين للكثير مما أصابهم، لأنهم فى كل مرة يبدأون من جديد !

.2
شروط ضرورية لحوار وطني فعال![43]

دعا حزب الوفد إلى حوار وطني تشارك فيه كل القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني وطوائف الشعب من أجل بحث مستقبل البلاد والتوافق على رؤية واضحة تحكم اختياراتنا الوطنية في كافة المجالات. كذلك دعا حزب الجبهة الديموقراطية إلى عقد مؤتمر لجميع القوى السياسية من أجل بحث قضية مصيرية وهي " مستقبل مصر بعد مبارك". ولا شك أن هذا الحوار الوطني مطلوب وضروري كي يشارك الناس على اختلاف طوائفهم ومن خلال الأحزاب والتشكيلات النقابية وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني جميعها في تقرير مصير بلدهم. ولكن يظل الأمر مرهوناً بضرورة توفير الظروف الموضوعية والشروط الضرورية لإنجاح هذه التجربة في الممارسة الديموقراطية الشعبية بعيداً عن توجيهات وتدخلات الحكومة والحزب الحاكم التي سبق لهما إفشال محاولات سابقة لما سمي مرة بالحوار القومي ومرة باسم الحوار بين الحزب الوطني الديموقراطي والأحزاب الأخرى.

وفي رأيي أن أهم الشروط الضرورية لتكون تجربة الحوار الوطني الجديد فعالة ومثمرة أن تتحدد تماماً وبكل وضوح الغاية من هذا الحوار والنتائج المستهدفة من عقده. إن مجرد بدأ حوار بين أطراف مختلفة ليس هو غاية المطلوب، وإن كان في حد ذاته أمراً طيباً يرطب أجواء العمل السياسي ويزيل ما بها من احتقان، ولكن

---

[43] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 16 سبتمبر 2007

الأهم أن ينتهي هذا الحوار إلى نتائج ملموسة واضحة يمكن ترجمتها إلى أفعال على الساحة الوطنية تؤتي ثمارها في صالح الشعب بجميع طوائفه.

والمنصور أن الغاية الرئيسة للحوار الوطني هي الوصول إلى توافق وطني حول أهم القضايا المصيرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يدور حولها الجدل طول الوقت وتتنوع وتنقسم بشأنها الآراء مما يهدر جانباً مهماً من الموارد والطاقات الوطنية فيما لا طائل من ورائه، ويثير الفتنة والشقاق في المجتمع.

ولعل ما يقرب هذه الفكرة إلى الأذهان أن نسترجع موقف الشعب المصري بجميع فئاته واتجاهاته الفكرية والسياسية وراء الوفد المصري أيام الزعيم سعد زغلول والإصرار على مطلب الاستقلال التام وجلاء المستعمر البريطاني عن البلاد، وكذلك التفاف المصريين حول دعوة طلعت حرب لتمصير الاقتصاد الوطني وإنشاء بنك مصر والدفاع عنه في مواجهة مؤامرات ومحاولات القضاء عليه. مثل هذه المواقف الوطنية هو ما نحلم به ونحب أن نسعى إليه من خلال تحريك القوى السياسية والمجتمعية وصهرها في حوار متصل ومنظم للوصول إلى حالة مماثلة من التوافق الوطني.

وقد عبر بعض المتابعين للشأن الوطني والمنشغلين بالعمل السياسي عن عدم تفاؤلهم بفكرة الحوار وتدني سقف التوقعات بالنسبة للنتائج التي يمكن التوصل إليها عبر هذا الحوار. وهم محقون في هذا التوجس، أو إن شئت قل التشاؤم، حيث تتسم الساحة السياسية في مصر بالتشرذم والتباعد والاختلاف حتى بين القوى التي يفترض أن تكون في خندق واحد نظراً لاشتراكها في توجهاتها الفكرية ومعتقداتها السياسية.

كما تفتقر كثير من الأحزاب القائمة إلى القواعد الشعبية والقدرات التنظيمية والمؤسسية التي تتيح لها الانخراط في مثل الحوار الوطني المستهدف متحررة من سيطرة قياداتها ورموزها التي تكاد أن تكون مجهولة على المستوى الوطني. كذلك فإن التنظيم النقابي مخترق ويقع تحت السيطرة الحكومية والأمنية وكثير من النقابات المهنية تحت الحراسة من سنوات وانتخابات مجالسها موقوفة، ونوادي هيئات التدريس بالجامعات تحت الحصار وأنشطتها مقيدة إلى بعيد إلى الحد الذي يراها وزير مسؤول أنها مجرد أماكن لتناول القهوة والدردشة.

لذا فإنه ينبغي على الداعين للحوار الوطني الجديد السعي الجاد لحشد تلك الأحزاب والمنظمات المجتمعية والاقتراب منها وطرق أبوابها بشكل مستمر وبلا كلل وتيسير مشاركتها في الإعداد للحوار وفي فعالياته ضماناً لجديته وتعظيماً للنتائج التي يمكن تحقيقها من خلاله. كما ينبغي أن يسبق بدء فعاليات الحوار الوطني مرحلة مهمة من الإعداد تقوم على محاولة تحقيق حد أدنى من التوافق والتصالح الفكري بين الأحزاب والقوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المرشحة للمشاركة في الحوار، وذلك لإيجاد أرضية مشتركة ولغة حوار ومفردات سياسية مقبولة بينهم، مع ضرورة تمثل التجربة التي قادها الدكتور عزيز صدقي ولم تنجح في حشد تجمع من أحزاب المعارضة لتشكيل قائمة مشتركة من المرشحين في انتخابات مجلس الشعب الماضية 2005عام.

وثمة شرط ضروري يجب توفيره حتى يكون للحوار معنى وهو أن يشارك الحزب الحاكم فيه بجدية واقتناع، وهو أمر لا يضمن تحققه نظراً لما يمثله ذلك الحزب من حالة غير ديموقراطية تكرست عبر انفراده بالحكم لسنوات طويلة رغماً عن افتقاره إلى القاعدة الشعبية والممارسة الديموقراطية الصحيحة. ولعل السعي لإشراك الحزب الحاكم في الحوار الوطني تحتاج إلى تكتل وضغط متواصل من أحزاب المعارضة والقوى السياسية الوطنية الرئيسة لبلورة رأي عام ضاغط يؤكد للحزب أن زمن انفراده بالساحة الوطنية قد انقضى وأنه مطالب بالمشاركة الديموقراطية في حوار وطني شامل كي يكون له مكان في مستقبل هذا البلد. وإن كنت أقدم هذا الرأي وأنا مقتنع بصعوبة تحقيق هذا التحول في فكر القائمين على الحزب الحاكم، نظراً لأن الخطاب الحزبي الذي يكرره رموزه من مجموعة أمانة السياسات يطرح صيغة حالمة تقول بأن فريق الإصلاحيين في الحزب تحاول تحقيق الإصلاح والتطوير السياسي من داخل الحزب وباستثمار الجوانب الإيجابية فيه، وأن الحزب منذ 2002 يتجه ناحية الفكر الجديد ويقدم صورة للعمل الحزبي تختلف عما كان عليه الحال قبل ذلك، والمعنى أنهم قادرون على تحقيق الإصلاح والانطلاق نحو المستقبل بمفردهم من دون حاجة إلى إشراك أحزاب أو منظمات مجتمعية أخرى، لذا فهم غير متحمسين أن يشاركهم أحد في رسم طريق المستقبل والانفراد بالسيطرة على الحكم. ويذكرنا هذا الحديث عن الإصلاح من داخل الحزب الوطني بنكتة "النقد في حدود الميثاق" التي شاعت في العهد الناصري بعد إصدار وثيقة "الميثاق الوطني" ودعوة المواطنين إلى

ممارسة حقهم في النقد، ولكن في حدود الميثاق. إن الدعوة إلى حوار وطني يشارك فيه الحزب الوطني على قدم المساواة مع الأحزاب والقوى السياسية الأخرى تصطدم بترسانة الموانع والعقبات التي شيدها الحزب الحاكم ويتخندق وراءها لمنع أي إصلاح أو تطوير مهما كان شكلياً تكريساً لسيطرته على الحكم وتحقيقاً لمنافع أعضاءه والتي تجب على دعاة الحوار الوطني حشد الرأي العام للمطالبة بالتخلص منها . وأذكر من تلك الموانع: المادة 76 من الدستور والتي تكاد تحرم الترشح لرئاسة الجمهورية إلا على من يرشحه الحزب الوطني، المادة 77 من الدستور والتي تبقي رئيس الجمهورية في منصبه بلا حدود، التعديلات الدستورية التي تم إقرارها بسرعة البرق وتم الاستفتاء عليها بسرعة أسرع من البرق وكانت أهم نتائجها إلغاء الإشراف القضائي[أو بمعنى أصح الإشراف الحقيقي الذي يثق به الشعب] على الانتخابات، تأجيل انتخابات المجالس المحلية لتفويت الفرصة على أي قوى سياسية غير الحزب الوطني ،سيطرة الحكومة على النقابات العمالية وتجفيف منابع النقابات المهنية العريقة بوضعها تحت الحراسة وحرمان أعضائها من انتخاب مجالسها الشرعية وتعطيل كافة الإجراءات القانونية التي يلجؤون إليها ، سيطرة رجال الأعمال على الحزب الحاكم ومجلس الشعب والحكومة والانحراف عن القانون والدستور كما اعترف بذلك الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب والدكتور مفيد شهاب تعليقاً على عدم إسقاط عضوية عضو المجلس عماد الجلده ، بعد الحكم عليه بالسجن

في قضية فساد ، والاكتفاء بقبول استقالته تحت ضغط أمين التنظيم بالحزب رجل الأعمال ورئيس لجنة الخطة والموازنة بالمجلس.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، هو هل يمنع الحوار الوطني إن لم يشارك فيه الحزب الوطني الديموقراطي؟ بالقطع يجب أن يتم الحوار سواء شارك فيه الحزب الحاكم أم لم يشارك، ولكن تبقى مسئولية الأحزاب والقوى المشاركة في الحوار متركزة في أمرين رئيسيين حال امتناع الحزب الحاكم عن المشاركة: الأمر الأول، تعرية موقف الحزب الحاكم أمام الرأي العام المصري وكشف الزور في ادعائه الديموقراطية لمخالفته أبسط مظاهرها وهي الحوار والنقاش والاستماع إلى الرأي الآخر والانفتاح على المعارضة الوطنية. والأمر الثاني، إيجاد آليات لحشد الرأي العام الوطني ورواء نتائج الحوار وتوافقاته، وحرص الصفوف وتفعيل الطاقات الوطنية كلها من أجل إيجاد فرص تنفيذ ما يتوصل إليه الحوار من متطلبات لتطوير الواقع المصري وتيسير الانتقال إلى مستقبل أفضل.

وثمة قضية مهمة لا بد أن ينتبه إليها الداعون إلى الحوار الوطني وهي الاتفاق فيما بينهم على أجندة الحوار أي الموضوعات والقضايا التي يجب أن يتطرق إليها المتحاورون. وفي ظني أن قائمة الموضوعات والقضايا لا نهائية، ولكن يجب لنجاح التجربة الاقتصار على القضايا المحورية والموضوعات الإستراتيجية ذات التأثير على مجمل الحالة المصرية.

1. ويأتي في مقدمة تلك القضايا المصيرية الاتفاق على شكل نظام الحكم وآليات تداول السلطة وفق قواعد ديموقراطية تحتكم فيها إلى صناديق الانتخابات الزجاجية وفق المعايير الديموقراطية المتعارف عليها في العالم المتقدم وتحت الإشراف الكامل لهيئة قضائية محايدة ومراقبين دوليين، وبعيداً عن تأثيرات وتدخلات السلطة التنفيذية

2. ويتبع ذلك ضرورة التوافق حول أسس وتوجهات التطوير السياسي والانفتاح الديموقراطي وإتاحة فرص المشاركة في العمل السياسي لجميع المصريين، وضرورة إلغاء القوانين والممارسات المقيدة للحريات وأعمال الاعتقالات للمعارضين من دون أحكام قضائية، بل واستمرار اعتقال من تصدر لهم أحكام بالبراءة وكذلك الذين أنهوا فترات العقوبة المحكوم عليهم بها، والتحول بمصر من دولة بوليسية إلى دولة ديموقراطية يسودها القانون وتحترم فيها الحريات العامة وحقوق الإنسان.

3. ويرتبط بقضية نظام الحكم ومدى الصلاحيات التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، مسألة الفصل الحقيقي بين السلطات وضمان استقلال القضاء وعدم تدخل وتغول السلطة التنفيذية في أعمال السلطتين القضائية والتشريعية.

4. وتمثل قضايا السياسة الخارجية لمصر وأسلوب وقواعد تحديد علاقاتها بدول العالم المختلفة واحدة من الموضوعات المطلوب مناقشتها بصراحة بهدف وضع الضوابط التي تحول دون انفراد رئيس الدولة برسم تلك السياسات الخارجية وضرورة خضوع قراراته السياسية الإستراتيجية لرقابة السلطة التشريعية، والعودة في الأمور المصيرية

إلى الشعب من خلال الاستفتاءات الديموقراطية المنضبطة. ولا نبالغ إذا قلنا إن العلاقات المصرية مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل تحتاج إلى مراجعة وفق ما تقضي به المصلحة الوطنية كما يراها جموع الشعب وأحزابه وقواه السياسية. كذلك لا بد من مناقشة القطيعة المصرية مع إيران ومدى اتفاقها مع المصلحة الوطنية.

5. كذلك من قضايا الوطن التي يجب أن يوليها الحوار الوطني مساحة مهمة ضرورة تحرير وإطلاق حركة منظمات المجتمع المدني ورفع القيود والتدخلات الحكومية والإجراءات الأمنية التي تشل قدرة تلك المنظمات على المساهمة الفاعلة في التخفيف من مشكلات الوطن والمشاركة الجادة في تقرير مصيره، وإطلاق فرص التعبير عن الرأي وإلغاء السيطرة الحكومية على منافذ ووسائل الإعلام ووقف محاكمة أصحاب الرأي وتعريضهم لأحكام بالسجن، فضلاً عما يتعرضون له من تهديدات واعتداءات، وفي الأساس منع محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري وتأكيد المبدأ الدستوري في أن يمثل المواطنون أمامهم قاضيهم الطبيعي.

6. ومن قضايا مصر المصيرية ضرورة الاتفاق على أسلوب وآليات بناء اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية، ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني وحماية مصالح الغالبية من المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة، في نفس الوقت الذي يكافئ أصحاب

الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية. إن هدفاً رئيسيا للنظام الاقتصادي الديموقراطي المستهدف ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر. ويكون على المتحاورين أن يتجهوا بفكرهم إلى بحث أساليب القضاء على الفساد في شتى صوره وتجفيف منابعه في الأساس بالقضاء على تداخل وتزاوج السلطة السياسية والنظام الحاكم مع رجال وسيدات الأعمال.

7. وينبغي أن يوجه الحوار الوطني جانباً مهماً لقضية إعادة صياغة دور الدولة وتحديد مسئولياتها في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين وكفالة الظروف والآليات والموارد اللازمة لضمان مستويات مقبولة، وفق المعايير الدولية، من الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات المرافق العامة والإسكان والتأمينات الاجتماعية ومكافحة البطالة وتوفير فرص التدريب وإعادة التأهيل لمساعدة المتعطلين على اكتساب المهارات التي تؤهلهم للحصول على فرص عمل منتجة.

8. ومن المنصور أن يتوجه الحوار الوطني لتحليل عميق وموضوعي لمدى نجاح مصر في تحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة والتي أطلقتها الأمم المتحدة وتوافق العالم على أنها تمثل الحد الأدنى الواجب تحقيقه في الدول النامية، والاتفاق على مستويات الإنجاز الضرورية من تلك الأهداف وضمانات تحقيقها.

9. كما أن إعادة صياغة المنظومة الوطنية للتعليم العام والجامعي هي من أهم الموضوعات التي تجب أن تحتل مكاناً متقدماً في أجندة الحوار الوطني من أجل إعادة القيمة العلمية والحضارية للمدرسة والجامعة وتأكيد استقلال الجامعات باعتبارها مؤسسات تربوية لبناء شخصية الإنسان في المقام الأول وتزويده بالعلم والمعرفة والقدرة على التفكير وحل المشكلات، وصقل مهاراته الفكرية والإبداعية.

10. وتعتبر إدارة الحوار الوطني قضية محورية يتوقف على كفاءتها وفعاليتها نجاح أو فشل التجربة، لذا فإن الداعين إلى تنظيم هذا الحوار ينبغي أن يتفقوا ابتداء على تشكيل مجموعة عمل تضع إستراتيجية الحوار وبرامجه وآلياته وأساليب إدارته بما يضمن تحقيق الغاية منه. ومن المتصور أن الحوار لن يكون في شكل مؤتمر لمدة محدودة ثم ينفض، بل أتصوره عملية ممتدة على مدى فترة زمنية وعلى مستويات ومراحل متكاملة، وباستخدام آليات وتقنيات الاتصالات والمعلومات لضمان مشاركة حاشدة ليس فقط من الحضور في جلسات الحوار ومنتدياته، ولكن من كل المواطنين والمؤسسات المجتمعية ذات العلاقة من خلال المداخلات في القنوات الفضائية وشبكة الإنترنت ووسائل الإعلام التي تتعاون في تقديم حلقات الحوار وقنائجه إلى الشعب المصري.

11. وثمة قضية أخيرة، وهي أن تحدد رعاة الحوار والداعين إليه المخرجات التي تجب التوصل إليها، وفي ظني أنهم لن يكتفوا بمجرد سرد العيوب والأخطاء والمشكلات التي تعاني منها مصر، ولكن سوف ينطلقون إلى إنتاج مخرجات قابلة للتطبيق تم

التوافق عليها وفي مقدمتها مشروع دستور جديد، مجموعة القوانين الأساسية المكملة للدستور وقوانين جديدة بدلاً من ترسانة القوانين سيئة السمعة، إستراتيجيات واضحة للتطوير السياسي الشامل ومشروعات قوانين ديموقراطية لممارسة الحقوق السياسية وتيسير إنشاء الأحزاب ودعم التعددية الحزبية، إستراتيجية متكاملة تحدد الهوية الاقتصادية للبلاد وتضع العناصر الأساسية لتنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، مشروعات قوانين لتنظيم مؤسسات المجتمع المدني تحقق لها الانطلاق وترفع عنها القيود الأمنية والتدخلات الحكومية، إستراتيجيات واضحة لتطوير التعليم والبحث العلمي وجعل العلم أساس القرار الوطني على كافة المستويات وبما تحقق تطلعات المصريين في مستقبل أفضل، هيكل جديد للجهاز الإداري للدولة يكرس اللامركزية وينسم بالاستقرار ويعكس الوظائف الإستراتيجية للدولة، ومعايير وعناصر لنظام ديموقراطي للحكم المحلي. وعلى الله قصد السبيل.

2007

.3

أربعة أحكام تاريخية.. تدين ممارسات حكومية[44]

يمثل القضاء المصري أحد المؤسسات الوطنية القليلة التي يزهو بها المصريون ويفتخرون بها مصر، وتعتبر السلطة القضائية السياج الحصين لحماية مصالح المصريين والحفاظ على مقدرات الوطن، والضرب بيد من حديد على كل من تسول له نفسه الإساءة إلى هذا البلد الأمين وشعبه العظيم.

أحكام سيسجلها التاريخ

فقد شهدت شهر نوفمبر الحالي صدور أربعة أحكام قضائية تاريخية تزين صدر القضاء المصري الشامخ وتؤكد أن قضاة مصر العظام هم الساهرون على تطبيق القانون وتأكيد احترام الدستور. وتعتبر تلك الأحكام القضائية الأربعة قرارات إدانة لممارسات حكومية مرفوضة شعبياً.

الحكم الأول

هو قرار محكمة القضاء الإداري الصادر في السادس عشر من نوفمبر الجاري بتمكين أهالي جزيرة القرصاية من منازلهم وإلغاء قرار رئيس الوزراء الصادر بنزع ملكية أراضي الجزيرة بعد أن كان كل من وزير الزراعة ومحافظ الجيزة قد أصدر قرارات بإخلاء منازل المواطنين في الجزيرة وعدم تجديد عقود الإيجار لهم. وكان

---

[44] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 29 نوفمبر 2005

حكم المحكمة قد استند إلى أنه قد ثبت لديها أن صدور القرار شابه سوء استعمال السلطة، وأن الحكم قد جاء مراعياً لمصلحة الناس وحماية استقرار معيشتهم، بما يرقى للمصلحة العامة التي تعلو على مصلحة الدولة في نزع ملكية الجزيرة.

https://youtu.be/BD6lKFQnpSc

https://youtu.be/y9J9zV_YY5o

الحكم الثاني

وكان القرار النارتخي الثاني لمحكمة القضاء الإداري يوم الثامن عشر من نوفمبر ويقضي بوقف قرار تصدير الغاز إلى إسرائيل، حيث أكدت المحكمة أن قرار بيع الغاز مخالف للدستور حيث نصت المادة 123 على حماية موارد الثروة الطبيعية للبلاد باعتبارها مورداً من موارد الدولة، وليست ملكاً للأجيال الحالية فقط، بل ملك للأجيال المستقبلية. كما أن الحكومة قد خالفت الدستور بعدم عرض اتفاقية بيع الغاز على مجلس الشعب لاستصدار قانون بموافقته على التزامات باستغلال موارد الثروة الطبيعية الموهوبة للشعب. كما أضافت المحكمة أن قرار وزير البترول رقم 100 لسنة 2004 وما ترتب عليه من تصرفات قد صدر معدوماً لمخالفته لأحكام الدستور ولا يترتب عليه أي أثر قانوني، وقالت المحكمة في حيثيات حكمها إن تصدير الغاز يضر بمصلحة الأجيال القادمة أصحاب الحق في موارد الدولة. ومن المعروف أن اتفاقية بيع الغاز لإسرائيل تم توقيعها بين وزير البترول المصري ووزير البنية التحتية الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر في يونيو 2005 بقيمة 2.5 بليون دولار أمريكي تمثل 900 بليون قدم مكعب من الغاز المصري التي سيجري توريدها خلال 15 سنة!

تعليق على الموضوع لم يرد في المقال

نكسة الغاز في غياب الفارس[45]

د. عبد التواب بركات

مستشار وزير التموين المصري سابقاً

10/2/2020

على خطى مبارك

بمباركة المخلوع مبارك، وبتفويض من مجلس الوزراء، أصدر وزير البترول في سنة **2004**، قرارًا يسمح لرجل الأعمال الراحل حسين سالم، صاحب شركتي الشرق والبحر المتوسط للغاز، بعقد صفقة لتصدير الغاز الطبيعي المصري لإسرائيل. وبموجب الصفقة تلتزم الحكومة المصرية بضخ **1.7** مليار متر مكعب سنويًا من الغاز المسال

---

30 نكسة الغاز في غياب الفارس | أخبار المقالات والدراسات | الجزيرة مباشر (aljazeeramubasher.net)

إلى الكيان الصهيوني ولمدة 15 عاما، وبسعر يتراوح بين 70 سنتاً و1.25 دولار للمليون وحدة حرارية.

كانت تكلفة استخراج ونقل الغاز تصل إلى 2.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية، وكانت أسعار الغاز في أوربا في هذا التوقيت تدور حول 11 دولارا.

وأصدر وزير البترول قرارًا آخرًا برفع أسعار البنزين والسولار لينحمل المواطن المصري الفقير تكاليف وخسائر الصفقة، ما يعني أن الصفقة مثال لأغرب صفقات النهب المنظم للموارد الطبيعية المصرية والتي تتم بمباركة رئيس الدولة الذي أقسم على رعاية مصالح الشعب، وبالتواطؤ مع إدارة جهاز المخابرات العامة المنوط بمواجهة الأخطار التي تهدد الأمن القومي المصري.

تصدى للصفقة المناضل الوطني وفارس الدبلوماسية المصرية، السفير إبراهيم يسري، وقاد حملة شعبية كبيرة ضد الصفقة تحت شعار "لا لنكسة الغاز" وأقام دعوى أمام محكمة القضاء الإداري لوقفها ولإلغاء قرار رفع أسعار البنزين والسولار، وحصل بالفعل على حكم من محكمة القضاء الإداري ببطلان تصدير الغاز لإسرائيل ووقف الصفقة.

وأبطل القاضي، وهو المستشار محمد أحمد عطية، قرار الحكومة بتصدير الغاز المصري إلى إسرائيل لأنه تم من دون الرجوع إلى مجلس الشعب. واعتبره قرارًا إداريًا يمكن التقاضي بشأنه، وليس من أعمال الحكم والسيادة التي يمنع القضاء من نظرها كما ادعت الحكومة. واعتبر الصفقة استنزافًا لموارد مصر الطبيعية التي تلتزم

الدولة بتنميتها والحفاظ عليها بنص المادة 123 من الدستور والتي تنص على "تحدد القانون القواعد والاجراءات الخاصة بمنح الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية" . وقال في حيثيات حكمه: "أن الدستور حرص على حماية موارد الثروة الطبيعية للبلاد باعتبارها موردا مهما من موارد الدولة ليست ملكا للأجيال الحالية فحسب، بل يشترك فى ملكيتها الأجيال المستقبلية" .

والمستشار عطية معروف بأحكامه الوطنية الفارقة في أواخر حكم المخلوع مبارك، والتي قضى فيها بإلغاء الحرس الجامعي ومنع تواجده داخل حرم الجامعة، وكذلك الحكم بالسماح للقوافل الإغاثية بالدخول إلى قطاع غزة عبر منفذ رفح البري. صحيح أن الحكومة التفت على حكم بطلان صفقة تصدير الغاز لإسرائيل وأوقفته واستمرت في التصدير، ولكن الحكم كان له أثر كبير في إثبات فساد مبارك والنيل من هيبته والتجرؤ على نظام حكمه قبل ثورة يناير، كما كان له دور كبير في وقف التصدير تماما بعد ثورة يناير، وتقلد عطية منصب وزير مجلسي الشعب والشورى وتنمية الإدارة المحلية بعد الثورة المباركة.

وقال القاضي في حيثيات الحكم إن: "ما نطقت به الأوراق من سرعة متناهية وتعاص مريب فى إنشاء الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (شركة قطاع عام) وإنشاء شركة شرق البحر الأبيض المتوسط وهى شركة مساهمة قطاع خاص وتعديل نشاط الشركة الأخيرة والغرض منها ثم منحها ، فور ذلك، دون غيرها عقد امتياز واحتكار شراء الغاز الطبيعي المصري الذي يتم تصديره إلى إسرائيل، الأمر

الذي يثير التساؤل عن أسباب ذلك التزامن العجيب وعن السرية والتكتم الشديد الذي فرضته جهة الإدارة حول صفقة بيع الغاز المصري لإسرائيل وحجب تفاصيلها عن الشعب ونوابه وذلك ما يتعارض مع الشفافية التي بات أمرها مستقرا في ضمير الأمة والعالم المنحض، كما أنه تخل بالثقة الواجب توافرها في تعاملات جهة الإدارة"، وكلها اعتبارات يصلح الاحتكام إليها في إبطال صفقة استيراد الغاز من إسرائيل للتشابه الكبير بين ملابسات الصفقتين .

الحكم الثالث

وجاء الحكم الثالث يوم الخامس والعشرين من نوفمبر الماضي ليلزم وزارة الداخلية بمنع وجود قوات امن كحرس داخل حرم جامعة القاهرة، وعدم ممارستها أي نشاط يمس استقلال الجامعة، وطالب الحكم بإنشاء وحدة للأمن الجامعي تتبع رئيس الجامعة بدلاً من إدارة الحرس التابعة لوزارة الداخلية. وكلنا نعلم الدور الذي يقوم به الأمن في الجامعات المصرية، إذ أن أغلب القرارات المتصلة بشئون هيئة التدريس تعرض على الأجهزة الأمنية قبل صدورها، كما أن مسائل الطلاب والإقامة في المدن الجامعية وانتخابات اتحادات الطلاب وغيرها من أمور الأنشطة الطلابية تخضع لرقابة وتدخلات أمنية معروفة. ويأتي في قمة التأثير الأمني أن اختيار القيادات الجامعية يتم في ضوء مراجعات أمنية مستفيضة. والمعنى أن الحكم إذ يشير إلى قضية استقلال الجامعات إنما يتكأ جرحاً غائراً تشعر مصر كلها بآلامه حين ترى ما وصلت إليه جامعاتها من مستوى علمي متواضع ونضوب لنشاط البحث العلمي مما

تجعلها خارج نطاق المنافسة مع الجامعات العريقة في العالم أو حتى مع جامعات كثير من الدول الإفريقية والآسيوية التي صاحبتنا في مشوار التنمية، ولكنها تفوقت وتميزت عنا بمراحل كثيرة.

الحكم الرابع

أما الحكم الرابع فقد أصدرته محكمة جنيات القاهرة بالسجن المشدد من سنة إلى 10 سنوات على ثمانية عشر شخصاً في مقدمتهم يوسف عبد الرحمن وكيل وزارة الزراعة السابق ورئيس البورصة الزراعية وقد حكم عليه بالسجن المشدد عشر سنوات وعزله من وظيفته لما أسند إليه في قضية " الميدات المسرطنة". كما عاقبت المحكمة راندا الشامي بالسجن المشدد سبع سنوات وعزلها من وظيفتها . وكان قد سبق الحكم بالسجن على المتهمين وغيرهما في القضية ثم نقض الحكم وقررت محكمة النقض إعادة المحاكمة حيث صدرت الأحكام المشار إليها للمرة الثانية.

وتثير هذه القضية مسألة اختيار وتصعيد القيادات في الأجهزة الحكومية وغياب المعايير الموضوعية في تقييم أداء هؤلاء الأفراد الذين تتاح لهم الصلاحيات وسلطة التصرف من دون مساءلة أو محاسبة. كما تثير قضية التهاون في مساءلة القيادات الأعلى في الدولة عن سوء اختيارهم لمساعديهم وما ينشأ عنه من كوارث.

سمات معيبة للقرارات المحكوم بإلغائها

ويلحظ المتأمل للأحكام الأربعة أنها تصدت لمجموعة من الممارسات والتصرفات الحكومية تشترك في كونها صادرة عن سلطة حكومية منفردة من دون مشاركة

المتأثرين بها أو إتاحة الفرص لهم للتعبير عن وجهات نظرهم، الأمر الذي يدفعهم للالتجاء إلى القضاء لإبطال تلك القرارات والتصرفات الجائرة والضارة بهم وبغيرهم من المواطنين.

وفي حالات الأحكام الأربعة نرى أنها تتعلق بقضايا ذات تأثير على قطاعات غفيرة من المواطنين، بل إن أحكام إلغاء بيع الغاز لإسرائيل وإلغاء تواجد قوات الأمن داخل الحرم الجامعي والحكم بسجن المتسببين في استيراد المبيدات المسرطنة، كلها أحكام صدرت في قضايا تمس المصريين جميعاً في حاضرهم ومستقبلهم. ويكفي الاستشهاد بقول المحكمة إن بيع الغاز يؤثر في حقوق الأجيال القادمة صاحبة الحق في موارد الدولة. ونعجب إذ تضبط محكمة القضاء الإداري الحكومة متلبسة بإهدار حقوق الأجيال القادمة بالتفريط في مورد طبيعي ناضب وهو الغاز وفي الوقت نفسه تزعم الحكومة أنها حريصة على الأجيال القادمة وتطرح فكرة إنشاء "صندوق الأجيال" بلا موارد فعلية تقريباً وذلك ضمن مشروعها للملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة.

وفي جميع الحالات السابقة نجد الممارسات الحكومية تتسم بالتعتيم والبعد عن الشفافية. فلا اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل أعلنت للرأي العام أو لمجلس الشعب، ولا المفاوضات التي تزعم الحكومة أنها تديرها بهدف تعديل أسعار التصدير قد أتيح لأحد معرفة ما يجري فيها وهل هناك مفاوضات حقاً أم هي وسيلة حكومية لصرف الأنظار عن ثمنها الحقيقية بالتفريط في ثروة البلاد بأبخس الأسعار.

وثمة ظاهرة أخرى في تلك القرارات الحكومية الملغاة، أن لها أغراض خافية تختلف عن الأهداف المعلنة، من ذلك مثلاً أن محاولة الاستيلاء على أراض المواطنين بحجة نزع ملكيتها للمنفعة العامة تخفي وراءها مشروع كان يقف وراءه رجال أعمال من ذوي العلاقة بالحزب الحاكم لتحويل الجزيرة إلى الاستثمار السياحي. ولا شك أن حكم المحكمة بإلغاء قرار رئيس الوزراء بنزع ملكية الجزيرة تجعل من المهم إعادة مناقشة قضية اختلاط السلطة الحكومية ومصالح رجال الأعمال مما يتيح لهم الحصول على ميزات غير عادية وإخضاع الدولة لرغباتهم، ومن ثم تصدر قرارات في ظاهرها الحرص على المصلحة العامة وباطنها تحقيق مصالح خاصة لرجال الأعمال المقربين من الحكم.

وثمة سمة أخرى للممارسات الحكومية التي تصدت لها أحكام محكمة القضاء الإداري ومحكمة جنايات القاهرة، ذلك أنها تثير غضب واستياء الجماهير العريضة من المواطنين وتهدد، حال استمرارها واستفحالها، بإحداث مشكلات تهدد أمن الوطن واستقراره، كما تهدد صحة المواطنين بأشد الأضرار والأمراض الخطيرة التي تنشأ نتيجة الفساد المؤدي إلى استيراد واستخدام مبيدات زراعية مسرطنة، وأقماح مسوسة ردة لا تصلح للاستهلاك الآدمي، واستعمال أكياس للدم ملوثة ولا تتوفر لها الشروط والمواصفات الصحية.

دلالات مهمة لأحكام القضاء

إننا نعتبر الأحكام الأربعة المشار إليها بمثابة أحكام إدانة للحكومة تثبت فشلها في أداء مهمتها المحددة في العمل على تحقيق الصالح العام وحماية مصالح المواطنين وضمان أمنهم واستقرارهم وتوفير سبل ووسائل العيش الآمن الكريم لهم وللأجيال القادمة من بعدهم. فحين تصدر محكمة القضاء الإداري حكمها بإلغاء قرار لرئيس الوزراء فهي قد اطمأنت إلى فساد القرار ومجافاته للدستور والقانون، وتيقنت من كونه إساءة استخدام للسلطة وإهدار لمصالح المواطنين المخاطبين بذلك القرار. كما أن صدور تلك الأحكام، وقد جاء بعد استماع المحكمة إلى دفاع الحكومة واستعراضها لما تكون قد قدمته من دفوع، إنما يقطع بأن المحكمة لم تقتنع بدفاع الحكومة وتيقنت من ضعف حجتها وغياب المبررات الحقيقية المساندة لصدور مثل القرارات المحكوم بإلغائها .

كذلك نستدل من تلك الأحكام أن المحكمة كانت أحرص على المصلحة العامة من الحكومة، وأن الأحكام الصادرة هي محاولة جادة لوقف إهدار موارد وطنية وحماية المواطنين من أضرار صحية واقتصادية واجتماعية، وصيانة لحقوق الأجيال القادمة في موارد الدولة وثروات الوطن كما الشأن بالنسبة للحكم بإلغاء قرار بيع الغاز إلى إسرائيل والذي يعتبر حائط صد لوقف استنزاف ثروة الغاز الطبيعي وهي ثروة ناضبة بطبيعتها، والحفاظ عليها أهم وأجدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأسعار المتدنية لتصديره إلى إسرائيل وغيرها .

الحكم بوقف بيع الغاز وقضية الطاقة في مصر

إن الطاقة بمصادرها المختلفة هي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن أي تهديد بنضوب أو انقطاع مصدر للطاقة يمثل تهديداً مباشراً لفرص تحقيق التنمية الوطنية الشاملة، وبالتالي تهديداً لأمن الوطن ومستقبله. وفي الوقت الحالي، فإن مصادر الطاقة المستغلة في مصر تنحصر في زيت البترول والغاز الطبيعي والطاقة الكهرومائية، ففي عام 2007 بلغ إنتاج زيت البترول 664,000برميل يومياً بينما كان الاستهلاك 653,000 برميل، وبذلك يكون الإنتاج قد انخفض عن مستواه في 1995 حين كان 950,000 برميل/يوم، وكانت الزيادة البسيطة في الإنتاج عن الاستهلاك هي السبب في عدم تحول مصر لتصبح مستورداً صافياً للبترول. وتبلغ الاحتياطيات المؤكدة من البترول 3.7 بليون برميل في 2007، وبرغم جهود البحث والاستكشاف واستخدام تقنيات أفضل لتحسين إنتاجية الآبار، فإن الإنتاج في تراجع سنوياً. إن الموقف الحالي للثروة البترولية ينبئ باتجاه عام نحو تآكل الاحتياطي المصري حيث يسهم في هذه الظاهرة زيادة الاستهلاك المحلي بالإضافة إلى تأثير التصدير، وإن كانت الكميات المتاحة للتصدير الآن لا تتجاوز 80,000 برميل/يوم وهي الفرق بين الإنتاج الآخذ في الانخفاض والاستهلاك المحلي المتزايد باستمرار. من جانب آخر، فإن موقف الغاز الطبيعي يبدو أفضل حيث زاد الإنتاج بنسبة 30% بين عامي 1999 و2007. وفي عام 2006 تم إنتاج 1.9 تريليون قدم مكعب من الغاز بينما كان الاستهلاك 1.3 تريليون قدم مكعب، وتصل الاحتياطيات المؤكدة

الآن إلى 58.5 تريليون قدم مكعب أي ما يعادل استهلاك 45 سنة فقط بفرض بقاء معدلات الإنتاج والاستهلاك على ما هي عليه. فإذا أخذنا في الاعتبار أن ما يقرب من 75% من الطاقة الكهربائية المولدة في عام 2005 كانت تعتمد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، فإن ذلك يلقي بظلال كثيفة على مستقبل الطاقة في مصر إذا استمر تصدير الغاز بالمعدلات الحالية.

ومن المعلوم أن خط أنابيب الغاز العربي الذي يربط مصر بالأردن وسوريا ينتظر أن يمر من خلاله ما يقرب من 32.2 بليون قدم مكعب ترتفع في 2013 إلى 77.3 بليون قدم مكعب. كما ينتظر أن يصل الغاز المصري عبر سوريا إلى تركيا اعتباراً من عام 2011 ثم يصل إلى النمسا، بلغاريا، رومانيا والمجر. أضف إلى ذلك أن خط الأنابيب الواصل من العريش إلى إشكيلون الإسرائيلية بدأ العمل في 2008 تنفيذاً للاتفاقية المعقودة مع إسرائيل في 2005 والتي تقضي بتزويدها ب 60 بليون قدم مكعب سنوياً ولمدة خمسة عشر عاماً. أضف إلى كل ذلك أن ليبيا ستبني هي الأخرى خط أنابيب بين الإسكندرية وطبرق حتى تحصل على الغاز المصري. من جانب آخر، فإن بعض الخبراء يطالبون بالتوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود بديل للمنتجات البترولية السائلة بقدر الإمكان حيث يعتبر أحد أهم مصادر الطاقة في مصر الآن إذ يوفر ما يقرب من ثلث الطاقة الأولية المستهلكة. كل ذلك يوضح مدى حساسية موقف الطاقة في مصر وخاصة الغاز الطبيعي وتأثيره في قضايا التنمية وتحديد طريق المستقبل المصري. لذا ورغم ما يبدو أن موقف الغاز الطبيعي مطمئن من حيث

ضخامة الاحتياطيات المقدرة، إلا أننا نرى أهمية مراجعة موقف الغاز الطبيعي ووضع إستراتيجية متكاملة لحفز عمليات البحث والاستكشاف ولتنمية الإنتاج وزيادة الاحتياطيات، ومراجعة سياسات واتفاقيات التسعير وضبط عمليات التصدير في حدود ضيقة لإعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الوطنية الحالية والمستقبلية حفاظاً على ثروة الوطن وحماية لحق الأجيال القادمة في هذا المصدر الطبيعي المهم.

لذلك يعتبر الحكم التاريخي لمحكمة القضاء الإداري علامة بارزة تتوج جهود المواطنين ومنظمات المجتمع المدني المعارضين لتصدير الغاز إلى إسرائيل، خاصة وأنه يعتبر في حكم المؤكد أن ثروة مصر من الفحم والاحتياطي المؤكد منه تتآكل فضلاً عن تردي نوعيته، وكلها عوامل تقلل من فرص استخدامه كمصدر للطاقة الأولية يمكن أن يكون لها تأثير يذكر في توفير حجم الطاقة المطلوبة لمصر.

ومن أسف أن الحكومة تصر على المضي في سياساتها الصادمة لمشاعر المواطنين والمخالفة للدستور كما أوضحت المحكمة في حكمها التاريخي، وهي تلجأ إلى حيل قانونية بالاستشكال أمام محكمة أخرى هي محكمة الأمور المستعجلة لوقف تنفيذ الحكم لحين الطعن عليه أمام المحكمة الإدارية العليا. وكان الأجدر بالحكومة أن تتخذ من الحكم بوقف بيع الغاز إلى إسرائيل سنداً لها في مراجعة تلك الاتفاقية وغيرها وإعادة رسم إستراتيجية التعامل مع هذه الثروة الوطنية الناضبة لتعظيم الاستفادة منها في مشروعات التنمية الوطنية وصيانة حقوق الأجيال القادمة فيها. كما أن وزارة التعليم العالي تنوي استئناف حكم إلغاء الحرس الجامعي بدلاً

من أن تسلم للجامعات باستقلالها وحقها في إدارة شئونها بنفسها من دون تدخلات خارجية.

إن الأحكام الأربعة النارنجية هي في الحقيقة طرح للثقة بالحكومة، فهي تلغي قرارات لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الزراعة، وتدين تصرفات للمساعدين المقربين من نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة الأسبق يوسف والي، مما كان يتوجب معه على الحكومة أن تتقدم باستقالتها بدلاً من محاولة الالتفاف على الأحكام والمراوغة في تنفيذها.

وعلى الله قصد السبيل.

نُشر المقال في 2008

.4

الدور الاجتماعي للقطاع الخاص هل هو بديل عن مسئولية الدولة؟[46]

مقدمة مضافة إلى المقال عن واجبات الحكومة الفعالة

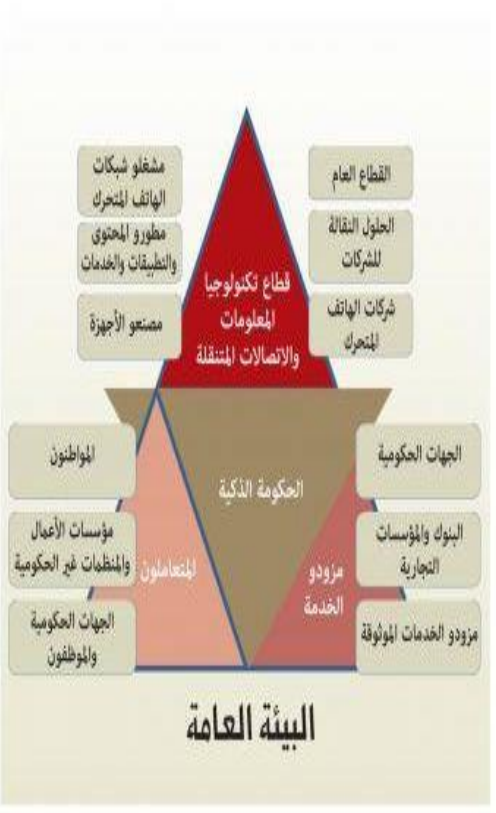

والآن إلى المقال

أشارت التقارير الصحفية عن فعاليات مؤتمر دافوس الذي انعقد في شرم الشيخ الأسبوع الماضي إلى مشاركة الدكتور احمد نظيف رئيس مجلس الوزراء في مناقشة مفتوحة تحت عنوان الدور الاجتماعي للشركات، وكان روبرت زوليك رئيس البنك

---

[46] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 24 مايو 2008

الدولي بالإضافة إلى بعض مديري الشركات العالمية الكبرى العاملة في المنطقة العربية مثل كوكا كولا وإرامكس من المشاركين في تلك المناقشة. وقد تمحورت هذه المشاركة، حسب التقرير المنشور في الموقع الرسمي لمجلس الوزراء على شبكة الإنترنت، حول الرؤية الجديدة لتقسيم الأدوار بين الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في عملية التنمية وكيف أن الحكومة ترى أهمية الاعتماد على القطاع الخاص في مجالات التنمية الاجتماعية بعد تزايد دوره في وضع السياسات الاقتصادية وتنفيذ المشروعات.

ويضيف التقرير "ومن هذا المنطلق فهناك حاجة لتعظيم دور مجتمع الأعمال في الجانب الاجتماعي بما يتناسق مع سياسات الحكومة الاجتماعية وبما تحقق قيام مجتمع الأعمال بدور أكبر في الجوانب الاجتماعية سواء منها المتعلق بالخدمات أو السياسات أو التوجه نحو مساندة دور الحكومة في هذا المجال".

كذلك أشار التقرير أن المناقشات شملت أهمية الدور الاجتماعي للمجتمع المدني، وأوضح أن د. أحمد نظيف أكد أن مصر تبنت هذا التوجه لتحفيز قطاع الأعمال علي القيام بدور أكبر في النهوض بالمجتمع ومساندة الحكومة في الشأن، وأن هناك حوار مستمر بين الحكومة والقطاع الخاص لبلورة رؤية أوضح ومبادرات محددة في هذا الشأن.

وتميل الحكومة، حسب التقرير المنشور، إلي أن تكون مساهمات القطاع الخاص في المجالات الاجتماعية طوعية وغير مفروضة من الدولة " انطلاقا من أن قيام قطاع الأعمال بهذا الدور سينعكس في النهاية بالعائد علي قطاع الأعمال نفسه" .

ويثير هذا التوجه تساؤلات مهمة تجب طرحها والبحث عن إجابات مقنعة لها .

أول هذه التساؤلات يتعلق بقول رئيس الوزراء أن " مصر تبنت هذا التوجه" فليس هناك ما يشير أبداً أن الحكومة قد أشركت أصحاب المصلحة الحقيقيين وهم المصريون أنفسهم في بحث هذا التوجه، ولا يوجد دليل واحد أن توجه الحكومة لإشراك القطاع الخاص في تحمل جانب من مسئولية النهوض بالمجتمع كان موضوعاً لنقاش أو حوار مجتمعي تم الاتفاق على نتائجه. لذا من المستغرب أن ينطلق رئيس الوزراء في فتح مزيد من الأبواب لقطاع الأعمال الخاص لممارسة التأثير المجتمعي المباشر بكل ما يترتب على ذلك من احتمالات تناقض المصالح المجتمعية مع مصالح أصحاب الشركات ومؤسسات الأعمال بما يهدد سلامة التركيب الاجتماعي ويسهم بدرجة خطيرة في خلط الأوراق وتداخل المصالح. ولنكن صرحاء في تأكيد الخطر الذي أوضحه الشاعر والكاتب القدير فاروق جويدة في هوامشه الحرة المنشورة في أهرام الجمعة 23 مايو حين تحدث عن سيطرة رجال الأعمال على لجان مجلس الشعب في ذات الوقت الذي يتولى هؤلاء الأشخاص أنفسهم مناصب مؤثرة في الحزب الحاكم وهم أيضاً يسيطرون من خلال شركاتهم على قطاعات مهمة من الاقتصاد الوطني تصل بالبعض منهم إلى مستوى الاحتكار.

وسؤال آخر

إن الدور الاجتماعي المنشود لرجال الأعمال في مصر والذي يراهن عليه رئيس الوزراء تحوطه كثير من الشكوك مما يجعلنا نطرح سؤالاً آخر حول تصريح رئيس الوزراء بأن الرغبة في تنمية الدور الاجتماعي لقطاع الأعمال الخاص كانت نتيجة لتزايد دوره في " وضع السياسات الاقتصادية وتنفيذ المشروعات" حيث يشير هذا التصريح بوضوح إلى تأثير رجال الأعمال في رسم السياسات الاقتصادية للوطن والذي قد يستهدف مصالحهم الذاتية في المقام الأول.

والشواهد على ذلك واضحة، فلم تكن اتفاقية الكويز مع إسرائيل إلا باباً يستفيد منه حفنة من رجال الأعمال ذوي التأثير نجحوا في دفع الحكومة إلى توقيع الاتفاقية من دون عرضها على مجلس الشعب متعللة بأنها مجرد بروتوكول وليست اتفاقية واجبة العرض على المجلس.

وكذلك يبدو واضحاً تأثير فريق من رجال الأعمال ذوي السطوة في تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل بكل ما تحيط بتلك العملية من ملابسات تنقصها الشفافية والوضوح وبرغم آثارها المدمرة للاقتصاد المصري. كذلك فإن مما يلقي بظلال الشك على جدوى الدور الاجتماعي لرجال الأعمال ما يسعى إليه نفر منهم لتعطيل التطبيق الفعلي لقانون دعم المنافسة ومنع الاحتكار ومحاولة الالتفاف على غايته الأساسية من خلال زيادة الغرامات على المحتكر، وليس وقف نشاطه الاحتكاري وإخضاعه للعقوبات المناسبة، كما كانت تجربة الاستعانة بمساهمات رجال الأعمال

في تطوير وتجميل بعض مناطق الإسكندرية غير مشجعة إذ حصلوا في مقابل ما أنفقوه على منافع كبرى استثناءاً من القواعد العامة.

إن الحديث عن زيادة الدور الاجتماعي للقطاع الخاص إنما يشير بالدرجة الأولى إلى تلك الشرذمة قليلة العدد عظيمة السطوة والتأثير من كبار رجال الأعمال الذين يمتلكون الشركات والمجموعات الاقتصادية، ويحصلون على ملايين الأمتار من أراضي الدولة بأسعار بخسة ثم يعيدون بيعها بأعلى الأسعار محققين أرباحاً تصل إلى مليارات الجنيهات لا تحصل الدولة على نصيب منها، والذين يوجهون استثماراتهم إلى استيراد السلع الكمالية والاستفزازية، ويقيمون القرى والمنتجعات السياحية والمجمعات السكنية الفاخرة وهم في نفس الوقت يتباعدون عن مشروعات الإسكان الاقتصادي أو قليل التكلفة الموجه لخدمة الملايين من بسطاء المصريين، كما ينصرف أغلبهم عن مجالات الاستثمار ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي الذي يحقق مصالح الملايين من المواطنين ويفتح آفاق العمل لملايين المتعطلين.

أما الغالبية العظمى من صغار ومتوسطي رجال الأعمال العاملين في مجالات التجارة والصناعات الخفيفة من أصحاب الورش ومثيلاتها من وحدات الإنتاج الصغيرة فلا يتوفر لهم القدرة أو المعرفة التي تمكنهم أن يكون لهم أي دور اجتماعي من النوع الذي يأمل فيه رئيس الوزراء.

والأصل في الأمور أن تأتي مساهمات قطاع الأعمال الخاص في التنمية الاجتماعية والتخفيف من مشكلات المجتمع مساندة لجهود الدولة وليست بديلاً عنها، بمعنى أن

التنمية الاجتماعية بكل متطلباتها ومقوماتها هي مسئولية أساسية للدولة تقوم بتوفيرها للمواطنين من خلال إقامة البنية الأساسية للتعليم والصحة والنقل والإسكان والمرافق وغيرها من المجالات الحيوية لبناء حياة اجتماعية سليمة يتحقق للمواطنين فيها الفرص المتكافئة للحصول على مستوى معيشي يضمن لهم الأساسيات الضرورية للحياة الكريمة، وهذا في الأساس مبرر قيام الدول وسبب وجود الحكومات، وهو التزام دستوري لا تستطيع أي حكومة التخلي عنه بزعم أن رجال الأعمال سوف يقومون به عوضاً عنها .

فإذا كانت الدولة بكل أجهزتها المتخصصة قد عجزت عن أداء هذا الدور المحوري، وفشلت في توفير ما تحتاجه المواطنون من خدمات وذلك برغم ما يتاح لها من فرص وإمكانيات لتخطيط وتنسيق مشروعات التنمية الاجتماعية، فكيف يتصور أن ينجح نفر من رجال الأعمال، لا تربطهم رابطة ولا ينيس لهم التنسيق بين ما قد يقدمون عليه من مساهمات اجتماعية، أن ينجحوا فيما فشلت فيه الدولة.

والواقع يؤكد ما نثيره من تساؤلات حول حجم أو تأثير ما يسهم به رجال الأعمال في تحقيق التنمية الاجتماعية، إذ لا توجد أي مؤشرات على ما يقوم به قطاع الأعمال الخاص من مساهمات للتخفيف مما تعانيه مصر وغالبية أبنائها من مشكلات الفقر والجهل والمرض والبطالة وسوء الأحوال المعيشية في العشوائيات التي تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الإنسانية، وما يتعرض له الملايين من المصريين من عنت في الحصول على الخبز أو مياه الشرب النقية، كما لم يتقدم أي من مؤسسات الأعمال الخاصة

بتقديم يد العون لمواجهة أنفلونزا الطيور أو مساندة أسر ضحايا حوادث القطارات والطرق، أو ضحايا العبارة السلام 98 أو منكوبي العقارات المنهارة وغيرها من الكوارث التي تتوالى على المحروسة.

كذلك فإن المنطق يقضي أن تكون تلك المساهمات الاجتماعية بعد أن يكون أصحاب الشركات ومؤسسات الأعمال قد أوفوا تعهداتهم والتزاماتهم قبل الدولة.

ولكن الأمر يبدو غريباً أن تطلب الحكومة من رجال الأعمال أن يزيدوا من دورهم الاجتماعي وكثير منهم متخلفون، ولا أقول متهربون، من سداد الضرائب المستحقة على أرباحهم، وهم ينازعون في دفع العلاوة الاجتماعية للعاملين في شركاتهم وفق النسب التي تحددها الدولة للعاملين بها، وهم كذلك يقترون في توفير الخدمات وأشكال الرعاية الاجتماعية والطبية والاقتصادية للعاملين معهم وأسرهم وهم الأقرب لهم والأولى بالرعاية.

إن لرجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص دور مشهود في كثير من دول العالم، ويكفي أن نذكر أن أهم وأكبر الجامعات الأمريكية هي جامعات خاصة تم إنشاؤها وتجري تمويلها من مؤسسات اجتماعية مرادفة لشركات كبرى مثل "مؤسسة فورد"، " مؤسسة فرانكلين"، و"مؤسسة بيل جيتس وزوجته" وغيرها من مؤسسات للعمل الاجتماعي في مجالات التعليم والصحة والخدمات الإنسانية وتمويل المشروعات العلمية والبحثية لخدمة المجتمع والتي قام رجال أعمال كبار بتخصيص نسب مهمة من أرباح شركاتهم لتمويلها. وهي مؤسسات منتظمة تقدم تلك

الخدمات بأساليب راقية ومتقدمة ومستمرة وليست مبادرات متفرقة ومتباعدة لا تنطلق من رؤية واضحة ولا تستهدف إلا التلميع الإعلامي لأصحابها واتخاذها جواز مرور لدى الدولة بهدف الحصول على مميزات وقضاء مصالح لشركاتهم.

وفي الأساس ينظر العالم المتحضر إلى المسئولية الاجتماعية للشركات من زاوية ضرورة التزامها بالمحافظة على البيئة واحترام النظم والقوانين وإزالة آثار أي أضرار تلحق المجتمع أو شرائح منه نتيجة أنشطتها وممارساتها .

إن المعنى أن تلتزم شركات القطاع الخاص بعدم التأثير سلباً على المجتمع بممارساتها التي تسعى من خلالها إلى تحقيق الأرباح والنمو المتزايد. ويستفاد من ذلك أن رجال الأعمال وشركاتهم ومؤسساتهم واجب عليهم أن تحافظوا على حقوق المواطنين ويلتزموا بالقوانين ويقدموا للمجتمع سلعاً جيدة مطابقة للمواصفات وخدمات متقدمة بأساليب مرنة وتكلفة معقولة، ثم بعد ذلك فقط تجوز لهم المساهمة في التنمية الاجتماعية، وفي هذه الحالة فقط تصبح تلك المساهمات مقبولة اجتماعياً .

ولكن إذا نظرنا إلى الحالة المصرية نكتشف صعوبة تحقق الدور الاجتماعي للقطاع الخاص الذي يأمل فيه رئيس الوزراء في ضوء ما يمارسه كثير من رجال الأعمال من تدمير للبيئة، وإضرار بصحة المواطنين نتيجة إنتاج وعرض سلع غير مطابقة للمواصفات، ونشر للفساد بتقديم الرشاوى والتلاعب في المستندات، والإسراف في الإعلان عن مشروعات لا تتوفر لها الضمانات القانونية، ونشر المعلومات غير الصحيحة عن مشروعاتهم ونتائج أعمالهم، وهي نماذج منتشرة

ومنكرة كان كثير منها موضوعات لتحقيقات النيابة وصلت إلى اتهامات وقضايا نظرتها المحاكم المصرية وأثارت الرأي العام.

لذا كنا نأمل أن تهتم الحكومة بالتفكير في ضبط وتنظيم ممارسات قطاع الأعمال الخاص والحد من ممارساته الضارة بالمجتمع على نفس النسق الذي تقوم به حكومات العالم المتقدم ومنها انجلترا ومجموعة الاتحاد الأوروبي. ففي انجلترا أنشأت الحكومة وحدة خاصة لمراقبة وتأكيد الدور الاجتماعي للشركات في كونه المساهمات الطوعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحمل المسئولية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عن الأنشطة التي تقوم بها في سعيها لتحقيق أهدافها الخاصة، كل ذلك فضلاً عن الالتزام بالشروط والقواعد والنظم القانونية الحاكمة لمجالات نشاطها. وتشارك الحكومة الإنجليزية في تنظيم وتنسيق مبادرات القطاع الخاص في ثلاث مجالات محورية هي المبادرات الاقتصادية، المبادرات الاجتماعية، والمبادرات البيئية.

وقد يكون مفيداً أن تنظر الحكومة فكرة إنشاء "صندوق للمساندة الاجتماعية" يتم تمويله بمساهمة سنوية 5% من الأرباح الصافية لشركات ومؤسسات الأعمال الخاصة فيما يزيد عن خمسة ملايين جنيه، وتوجه تلك الحصيلة لتنفيذ مشروعات مكملة لبرامج الحكومة في مجالات التعليم والصحة والإسكان والنقل والمرافق العامة والتي تقص موازنة الدولة عن تمويلها. كما تخصص جانب من تلك الحصيلة لمواجهة الكوارث ومساعدة ضحاياها وأسرهم الذين تعجز موارد الدولة عن

توفير الرعاية والمساندة اللازمة والفورية لهم. ومن المفيد أن يكون هذا الصندوق تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء ويضم مجلس إدارته ممثلين للقطاع الخاص وعناصر من ممثلي منظمات المجتمع المدني وممثلين للمواطنين المستفيدين من خدماته، فضلاً عن ممثلين للوزارات ذات العلاقة. والأهم أن يدار الصندوق وفق قواعد الإدارة المتقدمة متحرراً من الأساليب والقيود الحكومية، ويتم اختيار مدير تنفيذي من بين أصحاب الخبرة الإدارية العالية، كما يكون له مراقب حسابات خاص يتم اختياره بواسطة مجلس الإدارة، ويكون الصندوق في ذات الوقت خاضعاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات. ومن المتصور أن يتم إنشاء هذا الصندوق بقانون خاص لتقنين الدور الاجتماعي لمؤسسات القطاع الخاص ويضعه في إطاره السليم باعتباره مكمل لدور الدولة وليس بديلاً عنه. وعلى الله قصد السبيل،

2008

https://youtu.be/uKnMYJc1FQQ

.5
الشفافية الغائبة في قضية الشركة القابضة للنجارة![47]

أصبحت كلمة الشفافية من أكثر الكلمات ترددا في الخطاب الرسمي والإعلامي في مصر خلال السنوات القليلة الماضية، وصار الناس يتساءلون عن معنى تلك الشفافية التي ينغنى بها المسئولون ليل نهار من دون أن يتبين المواطنون أي دليل يؤيد ما يذهب إليه الرسميون في تصريحاتهم. وبذلك أصبحت الشفافية هي الحاضر الغائب، وكثير ممن يرددونها يشبهون إلى حد كبير " شاهد ما شافش حاجة" !

وفي ظل غياب الشفافية بمعناها الحقيقي، تتردد أسئلة كثيرة تبحث عن إجابات من دون أن يبدو في الأفق أن تلك الإجابات ستكون متاحة بشكل أو آخر. ولنبدأ من الآخر، فقد كان قرار رئيس مجلس الوزراء بدمج الشركة القابضة للنجارة بما لها وما عليها في الشركة القابضة للتشييد والتعمير نموذجاً واضحاً لغياب الشفافية، كما زاد الأمر غموضاً أن القرار المشار إليه تضمن تعيين هادي فهمي رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للنجارة مستشاراً بوزارة الاستثمار لشئون الأنشطة الرياضية والاجتماعية كما جاء في بعض المتابعات الصحفية للموضوع.

وتبدو غرابة الموضوع في المبررات التي أوردها بيان لوزارة الاستثمار أشارت إليه صحيفة الأهرام في عددها الصادر يوم 2 فبراير الحالي حيث ذكرت أن قرار الدمج يهدف إلى " تحقيق الاستقرار المالي للشركات التابعة للشركة القابضة للنجارة

---

[47] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 9 فبراير 2008

وأوضاع العاملين بها" . ولم توضح المصادر التي استندت إليها الصحيفة كيف يتحقق الاستقرار للشركات الأربعة عشر التي تم توزيعها على عدد من الشركات القابضة وكيف يشعر العاملون بتلك الشركات بالاستقرار وهم ينقلون إلى تبعية شركات قابضة ليس لها أدنى صلة بمجالات نشاط الشركات التي يعملون بها . فقد تم نقل شركات تجارة التجزئة وهي بيع المصنوعات المصرية، والأزياء الحديثة " بتزايون"، وبيوت الأزياء الراقية " هانو"، والملابس والمنتجات الاستهلاكية " صيدناوي" إلى الشركة القابضة للسياحة والفنادق والسينما ! فهل يستطيع أحد أن يوضح لنا ما علاقة شركة قابضة تعمل في مجالات السياحة والفنادق والسينما بتجارة الملابس والمستلزمات المنزلية؟ ناهيك عن أن تلك الشركة القابضة ذاتها تعاني من تناقض في تشكيلها إذ ما علاقة السينما بالسياحة والفنادق؟ كما تم نقل شركات مصر للتجارة الخارجية، ومصر للاستيراد والتصدير، ومصر لتجارة السيارات، والنصر للتصدير والاستيراد، والتجارية للأخشاب إلى الشركة القابضة للنقل البحري والبري ! ومرة أخرى ما علاقة شركة النقل البحري والبري بشركات التجارة الخارجية اللهم إلا كونها تستخدم سفنها في نقل البضائع المصدرة أو المستوردة علماً بما آل إليه أسطول النقل البحري من ضعف وضمور .

ولعلنا نذكر أن الشركة القابضة للتجارة التي تم التخلص منها بهذا القرار كانت محلاً للهجوم الشديد بسبب الأسلوب الذي تم به بيع شركة عمر أفندي إلى مستثمر سعودي وما شاب تلك الصفقة من أقاويل واتهامات، وما نشأ عن ذلك البيع من مشكلات مع

العاملين الذين تضرروا من إجبارهم، على حد شكواهم، على طلب المعاش المبكر رغماً عن إرادتهم. كما تتردد معلومات خطيرة عن وقائع غير سليمة شابت بيع شركة النوبارية للبذور "نوباسيد" إلى مستثمر سعودي آخر ولا تزال تلك القضية محل تحقيقات تجريها النيابة العامة نتيجة مخالفات شابت عملية البيع وما ترتب عليها من إهدار المال العام واستخدام توكيلات منتهية للاستيلاء على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية من أصحابها الذين سبق للشركة بيعها لهم قبل خصخصتها ولسليمها للمستثمر السعودي.

وتثير هذه القضية موضوعاً أهم ينبغي التوقف عنده وهو أسلوب الدولة في التعامل مع شركات قطاع الأعمال العام. فعلى حين تطلق الحكومة تعبير " برنامج إدارة أصول الدولة" على عملية الخصخصة، نجد أن الحقيقة هي أنه برنامج لبيع أصول الدولة وليس إدارتها. ولقد تنكرت الدولة للفلسفة الأساسية التي أعلنتها حين أصدرت القانون رقم 203 لسنة 1993 بخصوص إنشاء الشركات القابضة وتفعيل ما أسمته تحرير شركات قطاع الأعمال العام وإخراجها من تحت سيطرة الإدارة الحكومية كي تنطلق في ممارسة أنشطتها وفق آليات السوق وباستخدام مفاهيم الإدارة ومعايير التقييم المتبعة في شركات القطاع الخاص. ويوم صدر ذلك القانون تم إنشاء سبعة عشرة شركة قابضة توزعت بينها ما يقرب من ثلاثمائة وعشرين شركة تابعة، وتضمن القانون مبادئ مهمة في تحرير تلك الشركات وتخليصها من نمط الإدارة الحكومية أو فلسفة القطاع العام التقليدية. ثم توالت التعديلات على هيكل

الشركات القابضة فتم دمجها في عشر شركات فقط وانتهت الآن إلى ثمان بعد إلغاء الشركة القابضة للنجارة.

ويبدو في الخطاب الرسمي محاولة واضحة لتبرير ما حدث للشركة القابضة للنجارة بأنه نتيجة للخسائر المتراكمة التي أصابت تلك الشركة وكثير من شركاتها التابعة. والسؤال المنطقي ألم يكن من الأفضل قبل اتخاذ قرار الإدماج أن تبحث أسباب الخسائر وهل تعود إلى مشكلات إدارية وتنظيمية أم هي نتيجة لأوضاع السوق ومتغيراته؟ وبفرض أن تلك الخسائر كانت بسبب ضعف الإدارة ألم يكن القرار الأنسب هو حل مجلس إدارة تلك الشركة القابضة وتعيين مجلس آخر يتمتع رئيسه وأعضاءه بالخبرة والقدرة الإدارية والفنية بقدر أعلى من سابقه؟ وهل نقل الشركات التابعة للشركة القابضة للنجارة إلى شركات قابضة أخرى لا علاقة لها بطبيعة أعمال تلك الشركات هو الحل المناسب لوقف خسائرها وتحويلها إلى شركات رابحة؟

ومن الغريب أن قرار إدماج الشركة القابضة للنجارة في الشركة القابضة للتشييد والتعمير استند إلى تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي ترفضها الحكومة ويعارضها وزير المالية على سبيل المثال ويرى أن رئيس الجهاز ممثل للبنك الدولي كما قال في مجلس الشعب معقباً على تقرير الدكتور جودت الملط الذي أوضح سلبيات الحكومة وخطاياها من خلال عرض ملاحظات الجهاز على الحساب الختامي لموازنة الدولة. فقد أشارت صحيفة الأهرام أن البيان المنسوب إلى وزارة

الاستثمار ذكر " أن الجهاز المركزي للمحاسبات أصدر تقريراً متحفظاً للعام الثاني على التوالي على القوائم المالية ونتائج الأعمال عن العام المالي 2007/2006 وعلى الرغم من قيام الحكومة بضخ مبلغ 1.1 مليار جنيه لتسوية مديونيات الشركات التابعة للشركة القابضة للتجارة" . ولا بد لنا من أن نتساءل عن السبب في الانتظار عامين قبل أن تتحرك الحكومة لاتخاذ إجراء لوقف نزيف الخسائر؟ وما أسباب ضخ تلك الأموال لتسوية مديونيات شركات تعلم الحكومة أنها خاسرة؟

ألم يكن القرار الأنسب هو تصفية تلك الشركات بدلاً من تركها تحقق مزيداً من الخسائر ثم تحميلها على عاتق شركات قابضة أخرى من دون توضيح ما هي الإجراءات التي ستتخذها تلك الشركات القابضة في سبيل علاج مشكلات تلك الشركات الخاسرة وتحسين أدائها وتحويلها من الخسارة إل الربح؟

وما يثير الدهشة أن الموقع الرسمي لهيئة الاستعلامات على شبكة الإنترنت نشر تصريحات لمصدر مسؤول في وزارة الاستثمار أن شركات قطاع الأعمال العام حققت أرباحاً صافية قدرها 3.9 مليار جنيه في العام 2007/2006 وذلك بزيادة قدرها 133% من أرباح 2006/2005 والتي بلغت 1.6 مليار جنيه. وكان هذا التصريح يوم 1 فبراير 2008 أي قبل يوم واحد فقط من إعلان قرار دمج الشركة القابضة للتجارة ! وجاء في نفس الخبر أن 112 شركة تابعة قد حققت أرباحاً بلغت 5.9 مليار جنيه بينما حققت 51 شركة خسائر قدرها 2.79مليار جنيه. وقد أوضح البيان المنسوب إلى وزارة الاستثمار أن الشركات الأربعة عشر التابعة للشركة

القابضة للنجارة قد حققت خسائر في العام المالي 2007/2006 بلغت 150 مليون جنية أي بنسبة 3.5% من إجمالي خسائر ذلك العام، فلماذا اقتصر قرار الدمج وإعادة التوزيع عليها فقط ولم تتخذ إجراءات مماثلة بالنسبة لباقي الشركات الخاسرة والتي تتحمل وزر خسائر قدرها 2.64 مليار جنيه؟

وقد أوضح البيان المنسوب إلى وزارة الاستثمار في تبرير قرار دمج الشركة القابضة للنجارة أن أغلب شركاتها التابعة ما تزال تعاني من ضعف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل والعاجلة مع استمرار تراجع مؤشرات السيولة وتضخم أرصدة المخزون وتواضع نشاط التحصيل لأرصدة العملاء إلى جانب مشكلة الخسائر التراكمية. فهل يعقل أن يكون القرار لمعالجة تلك المشكلات والأمراض هو نقل تبعيتها إلى شركات قابضة أخرى؟

إن قطاع الأعمال العام يمثل ركيزة مهمة في بناء الاقتصاد الوطني ينبغي أن تتوفر له مستويات متعالية من الكفاءة الإدارية والقدرة التنافسية بما يسمح له بالمساهمة بفعالية في إنتاج القيمة المضافة لتعظيم الناتج القومي الإجمالي. إن قطاع الأعمال العام يمكنه إذا أحسنت إدارته أن يعمل على تحقيق التوازن في الأسواق وكبح جماح القطاع الخاص المنفلت والحد من نزعاته الاحتكارية. ويدعونا هذا الاقتناع إلى اقتراح مراجعة أوضاع ذلك القطاع وإعادة هيكلته على نحو يعود به إلى الشكل الأفضل الذي كانت عليه أوضاع القطاع العام في بداية نشأته أواخر الخمسينيات من القرن الماضي حين قامت " المؤسسة الاقتصادية" باعتبارها شركة قابضة تملك

حصص الحكومة في الشركات التي تم تصيرها أو إخضاعها للحراسة بعد عدوان 1956 وكانت تقوم بدور المالك وإدارة محفظة الاستثمارات الحكومية من دون تدخل في شئون الشركات التي كانت كلها خاضعة لقانون الشركات المساهمة رقم 26 لسنة 1954 والمعمول به في ذلك الوقت. ولذا نقترح إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام بدمج الشركات القابضة القائمة حالياً في شركة قابضة واحدة تتبعها جميع الشركات التي يتقرر إبقاؤها في نطاق الملكية العامة، وكذا المساهمات العامة في شركات مشتركة. وتقوم تلك الشركة القابضة الوحيدة بإدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في أسهم الشركات التابعة والحصص المملوكة في الشركات المشتركة، وتضع خطة للتعامل في هذه الأسهم وفق اعتبارات اقتصادية واستثمارية تتوافق مع توجهات خطتها الاستثمارية العامة. وحيث تتحصر مسئوليات الشركة القابضة في القيام بدور المالك يتم فصل الإدارة عن الملكية وتجري تحرير شركات قطاع الأعمال العام بحيث يكون لكل شركة حرية تامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والفنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة، ويتطلب تفعيل إعادة الهيكلة إلغاء القانون رقم 203 لسنة 1993 المنظم لشركات قطاع الأعمال العام وتنظيم تلك الشركات وفق قانون الشركات سواء قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 أو قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 وبالتالي تعتبر

شركات قطاع الأعمال العام هي ضمن القطاع خاص تخضع لذات القواعد والمعايير وتعامل ذات المعاملة التي تتعامل بها الدولة مع الشركات الخاصة من دون أي تمييز. كما تتعرض للدمج والتصفية وتخفيض رأس المال أو زيادته وفق قرارات جمعياتها العامة المشكلة حسب القانون. وفضلاً عن كونها شركات قطاع خاص لها مراجع حسابات قانوني خاص، فكون الدولة تملك حصة في رأس مالها تزيد عن 25% تخضعها أيضاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.

وفي الوضع المقترح سوف تستخدم الشركة القابضة سلطاتها النابعة من حقوق الملكية لدفع شركاتها التابعة إلى تطوير هياكلها التنظيمية ونظم العمل بها وفق الاعتبارات الإدارية المتقدمة، وتنشيط الوظائف الإستراتيجية بالتركيز على مفاهيم التخطيط الإستراتيجي وتخطيط التسويق وتنمية الموارد البشرية وتطوير العلاقات مع العملاء، والسعي إلى اكتشاف وتنمية وتوظيف قدراتها التنافسية. كما تعاون الشركة القابضة شركاتها التابعة في تصويب هياكلها التمويلية وتوفير مصادر متجددة للتمويل وفق المعايير المالية السليمة.

وسوف تهتم الشركة القابضة الجديدة بتقييم أداء شركاتها التابعة بشكل مستمر وذلك بإعمال قواعد ومعايير تقييم الأداء المعتمدة عالمياً، ويتم محاسبة الإدارة بها على أساس النتائج المتحققة. وفي ضوء نتائج الأداء ومستويات الرخية المتحققة وتقييم قدرات الشركات على المنافسة والتطور ومواجهة المتغيرات التقنية وتطورات الأسواق، تتخذ الشركة القابضة قرارات إستراتيجية بالإبقاء على الشركات الناجحة

ومعالجة أوضاع الشركات الأقل كفاءة سواء ببيعها أو تصفيتها أو إعادة هيكلتها حسب الأحوال. وفي جميع الأحوال ستكون تلك الشركة القابضة وسيلة مهمة نحو تحقيق غاية توسيع قاعدة الملكية في تلك الشركات الوطنية من خلال طرح أسهمها للاكتتاب العام للمواطنين المصريين سواء من العاملين بتلك الشركات أو غيرهم، على أن تستثمر الشركة القابضة حصيلة الاكتتاب العام في تكوين شركات جديدة أو إحداث التوسعات اللازمة في الشركات القائمة.

ولعلي أختتم هذا المقال بدعوة أشدد عليها أن تطرح الدولة سياستها نحو قطاع الأعمال العام بشفافية كاملة للنقاش العام وأن يتم استفتاء الشعب في أسلوب التصرف في تلك الشركات حيث هو المالك الوحيد صاحب الحق في اتخاذ القرار بشأنها.

وعلى الله قصد السبيل.

نُشر المقال في 2008

https://youtu.be/zIEPHG8zlGc

.6

ولا تزال الشفافيـة غائبـــــة[48]

إذا كنا – الشعب والحكومة – نحاول صنع مستقبل أفضل لمصر يجب علينا جميعاً الالتزام بأكبر قدر ممكن من الشفافية والمكاشفة والمصارحة حتى تتحقق المصداقية المطلوبة وهي شرط بناء الثقة بين الشعب وبين الحكومة والحزب الحاكم الذي يوجهها بسياساته المنبثقة من فكره الجديد. وأزعم أننا أفراد وطوائف الشعب ومؤسساته المدنية وتنظيماته السياسية نمارس قدراً أكبر من الشفافية حين تعرضنا بالتحليل لسياسات الحزب الحاكم ومشروعات الإصلاح التي يروج لها في مؤتمراته ومن خلال وسائل الإعلام الحكومية، والتي تترجمها حكومة الحزب إلى قرارات وقوانين صادمة لآمال الناس وتطلعاتهم. وعلى الجانب الآخر، أقرر أن كثيراً من تصرفات الحزب الحاكم وحكومته ينقصها القدر اللازم من الشفافية والإفصاح عن الأهداف الحقيقية لتلك التصرفات مما يجعل الناس من مواطني المحروسة البسطاء البعيدين عن حلقات الحكم والسلطة في حالة من التشكك المستمر والريبة المبررة في تلك التصرفات وما ترمي إليه.

أقول ذلك بمناسبة حدثين مهمين الأول هو مشروع الحزب الوطني للملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة وقد تم الإعلان عنه باقتضاب ولا تزال الأسئلة عن مضمونه وتوجهاته الحقيقية حائرة بلا جواب شاف. والأمر الثاني هو ما تسربه الحكومة من

---

48 48 نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 12 يونيو 2008

أنباء عن مشروع قانون التأمين الاجتماعي الموحد الذي بشرنا وزير المالية بأنه جاهز للعرض على مجلس الوزراء خلال أيام قليلة.

عودة إلى مشروع الملكية الشعبية

ما دعاني لإعادة الكتابة عن مشروع الحزب الوطني الديمقراطي للملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة أنني كنت أقرأ ورقة السياسات الاقتصادية للحزب والمنشورة على موقعه في شبكة الإنترنت وأدهشني أن تلك السياسة التي تمثل أساس حركة الحزب في المجال الاقتصادي، وقد فصلت رؤيته لأسلوب إدارة الأصول المملوكة للدولة، قد جاءت خالية من أي حديث يتصل بمشروع تمليك أسهم شركات قطاع الأعمال العام المتبقية بعد أن توقف برنامج الخصخصة بلا مقابل للمواطنين البالغين إحدى وعشرين عاما . وقد جاء في ورقة السياسات الاقتصادية المشار إليها جزء خاص بعنوان " إدارة الأصول المملوكة للدولة، الأسس والتوجهات في المرحلة القادمة"، وقد أكد الحزب في بدايتها التزامه بأن الأفضل لمصر هو نظام يقوم على اقتصاد السوق، وآليات العرض والطلب، والاعتماد على قدرات الأفراد في ظل المنافسة الحرة، باعتبار كل ذلك هو الضامن لأكفأ توزيع وأفضل استخدام للموارد الوطنية. ويدهش القارئ لتلك الورقة حين تجدها تؤكد على سياسة خالفها الحزب بإعلانه عن ذلك التوزيع المجاني لأصول الدولة، فقد أكدت الورقة على أن الدولة في ظل اقتصاد السوق "هي المسئولة عن تهيئة البيئة الاقتصادية المواتية للاستثمار والنمو وضمان سلامة عمل آليات السوق وحسن توزيع الموارد الاقتصادية للمجتمع، على

النحو الذي يرسي ركائز العدالة الاجتماعية وتحقق التنمية الشاملة للمجتمع المصري، وهي تقوم بذلك من خلال إدارتها للأصول التي تمتلكها". ويزداد العجب والاندهاش حين تعلن الورقة إيمان الحزب وحكومته "بالدور الحاكم الذي تلعبه الأصول المملوكة للدولة في تحقيق المعادلة الاقتصادية للمجتمع المصري بأعلى درجة من الكفاءة والفاعلية". ومع اتفاقنا الكامل مع هذه الرؤية الصحيحة لدور الأصول المملوكة للدولة في التأثير على مسيرة الاقتصاد الوطني، فإن المنطق كان يقضي بأن تحتفظ الدولة بالأصول المملوكة لها وألا تفرط فيها طواعية وتقدمها لقمة سائغة لمن سوف يستطيعون امتلاكها بشراء الصكوك والأسهم التي ستوزعها الدولة مجاناً على مواطنين يعاني أغلبهم من الفقر وتدني مستويات المعيشة مما سيحفزهم بالقطع لبيع ما حصلوا عليه مجاناً مقابل أي أسعار يعرضها عليهم من يملك المال والقدرة على الشراء.

ويزداد اندهاش القارئ لورقة "إدارة الأصول المملوكة للدولة" - التي لا تزال منشورة حتى الساعة على موقع الحزب الوطني بشبكة الإنترنت - حين تجدها تعترف بأن "الموارد الوطنية التي تمتلكها الدولة وتديرها الحكومة بشكل مباشر وغير مباشر تتمثل في مجموعة هائلة من الأصول التي تملكها الهيئات الخدمية والشركات العامة وشركات قطاع الأعمال العام داخل وخارج قانون رقم 203 لعام 1991. إضافة إلى الأصول الكبيرة التي تمتلكها الهيئات الاقتصادية ومساهمات الحكومة في رؤوس أموال الشركات المشتركة". ويعترف الحزب في ورقة سياسته الاقتصادية

أن الأصول المملوكة للدولة " قد تكونت عبر عقود طويلة"، ويوالي الحزب اعترافاته – والتي نتفق معه فيها – بأن الدولة نجحت في تحقيق تطور هام على الاستثمار العام في الهيكل والنوعية ، حيث استخدمت الأصول التي تمتلكها في ضخ استثمارات بلغت نحو 44 مليار جنيه من جملة استثمارات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2005/2004 وبنسبة تصل إلى 51.8% من إجمالي تلك الاستثمارات، وأن الدولة بفضل ملكيتها وإدارتها لتلك الأصول قد تمكنت من الاستمرار في إرساء دعائم العدالة الاجتماعية على نحو كفء إذ كانت تنص على أن تأخذ الهيئات الاقتصادية المملوكة لها بأساليب الإدارة الاجتماعية من أجل تقديم خدماتها بأسعار اجتماعية رغم أن قوانين تلك الهيئات تنص على أن تدار وفق أساليب اقتصادية.

ليست فقط شركات قطاع الأعمال العام هي المقصودة

لقد ركز الحزب الحاكم في طرحه لمشروع الملكية الشعبية على أن غرضه هو تمليك نسب تتراوح بين 30% و70% من شركات قطاع الأعمال العام المتبقية بعد توقف برنامج الخصخصة وعددها ستة وثمانين شركة، ولكن ورقة سياسات الحزب توضح أن تعبير " الأصول المملوكة للدولة" لا يقتصر على تلك الشركات بل يشمل أيضاً 59 هيئة من الهيئات الاقتصادية والتي تعتبر جزءً حيويا ومهما من الاقتصاد القومي؛ حيث تتنوع الخدمات التي تقدمها في شتى نواحي الحياة الاقتصادية في مصر كما تقدم خدماتها في كافة القطاعات الاقتصادية والإنتاجية، و90 هيئة خدمية تتنوع

أنشطتها في كافة القطاعات الخدمية والاجتماعية وأهمها الجامعات والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي وهيئة الأبنية التعليمية وهيئة الطرق والكباري، ومجموعة الشركات العامة بقطاع الأعمال العام والقطاع العام والتي بلغ عددها 204 شركة في 2004/6/30 (بدون شركات الإنتاج الحربي وعددها 18 شركة)، هذا بالإضافة إلى الشركات المشتركة والتي بلغ عددها 695 شركة حتى عام 2003 وتبلغ القيمة الدفترية لحصة المال العام فيها 62 مليار جنيه تقريباً. ومن بين شركات القطاع العام الخاضعة للقانون رقم 97 لسنة 1983 شركة المقاولون العرب وشركات مياه الشرب، والصرف الصحي، والطرق، والكباري. كما تتضمن قائمة الأصول المملوكة للدولة مجموعة الشركات القابضة النوعية ومنها على سبيل المثال: شركات مصر للطيران وكهرباء مصر والشركة القابضة للغازات والشركة الوطنية لخدمات الملاحة الجوية وشركة ميناء القاهرة الجوي والشركة القابضة للمطارات. وعلى الرغم من أن سياسة إدارة الأصول المملوكة للدولة، كما جاءت في ورقة السياسات الاقتصادية للحزب الحاكم، أكدت احتفاظ الدولة بتلك الهيئات الاقتصادية والخدمية، إلا أن الإشارة إلى تحويل بعضها إلى شركات قابضة قد يثير الشكوك حول توجه الحزب والحكومة إلى خصخصة تلك الهيئات بعد تحويلها إلى شركات. ونعود للتأكيد أن غياب الشفافية يفتح الطريق أمام كثير من الاجتهادات والشائعات التي تقلل من مصداقية ما يعلنه الحزب من أفكار وسياسات ويؤدي إلى مصادمات فكرية بينه وبين الناس كما حدث في قضية تحويل هيئة التأمين الصحي إلى شركة قابضة، فقد

خشي الناس أن يكون ذلك مقدمة لخصخصتها، وكان أن لجئوا إلى القضاء الذي حكم بإلغاء قرار رئيس الوزراء بتحويل الهيئة إلى شركة قابضة!

الحزب يعترف

ثم تمضي ورقة الحزب الوطني لتكشف عن التوجهات المستقبلية في تطوير أسلوب إدارة الأصول المملوكة للدولة بالقول أنه قد "استقر لدى الحزب وحكومته إيمانا راسخا بأن الحكومة ليست أفضل مستثمر في النشاط الاقتصادي وأن توسيع قاعدة الملكية بالنسبة للأصول الإنتاجية التي تمتلكها الدولة له مردود اقتصادي أكبر مما لو استمرت هي المالكة الوحيدة لها". كما أصبح مؤكداً لدى الحزب أن العائد الذي تحصل عليه المجتمع في صورة تيارات متواصلة من الإيرادات السيادية بأنماطها – من جراء توسيع قاعدة ملكية تلك الأصول وتحويل إدارتها إلى أطراف أكثر تخصصاً ومهارة في مثل هذه النوعيات من الاستثمارات المنتجة- يفوق بكثير ما تحصل عليه الحكومة من فوائض من تلك الشركات في حال استمرار الدولة مستحوذة تماما على ملكية وإدارة تلك الشركات. كما استقر لدى الحزب أن اعتبارات الكفاءة، بجانب العائد المتوقع، إضافة إلى وقف هدر المال العام الذي ينبع من الخسائر الكبيرة التي تحققها العديد من تلك الشركات العامة هي أمور تؤكد في مجملها على ضرورة الأخذ بمفاهيم وأنماط توسيع قاعدة الملكية".

إذن يعترف الحزب بأن مشكلة الأصول المملوكة للدولة تتمثل في عجز الإدارة الحكومية وانخفاض كفاءة الإدارة في القطاع العام وليست الملكية العامة للأصول

في حد ذاتها هي المشكلة. ويثير هذا الاعتراف العجب من أن تلجأ الدولة إلى التخلص من ملكية الشركات والأصول بدلاً من البحث عن أساليب بديلة لتحسين الإدارة وتطويرها بإعمال قواعد فصل الملكية عن الإدارة وتسليم الشركات العامة إلى مديرين محترفين يتم اختيارهم على أسس سليمة وتحاسبون على قدر ما تحققونه من رفع كفاءة الأداء وتحسين العائد من تلك الأصول ووقف نزيف الخسائر الذي تعاني منه العديد من الشركات العامة.

توجهات الحزب وحكومته حول إدارة الأصول المملوكة للدولة

وقد حددت ورقة الحزب أن التوجه الرئيسي للحزب والحكومة يقوم "على أهمية تفعيل الكفاءة في تلك المؤسسات المختلفة، وبما يمكن الدولة من القيام بدورها على نحو فعال ويتيح الفرصة للفئات الأخرى الفاعلة في المجتمع للقيام بدورها أيضا".

وبلورت الورقة تلك التوجهات في ضرورة تفعيل الإدارة الحديثة في الهيئات العامة الاقتصادية وتبني أنماط حديثة من الإدارة للهيئات العامة الخدمية. أما بالنسبة لشركات قطاع الأعمال العام، فقد حدد الحزب توجهاته بشأنها في توسيع قاعدة الملكية من خلال برنامج الطرح العام لبعض الأصول باعتبار ذلك من وسائل إحداث انتعاش وتسارع في النمو الاقتصادي. ويؤكد الحزب توجهه للسير في برنامج توسيع الملكية بطريقة شاملة حيث يمكن بيع الشركات الخاسرة بتيسيرات وتسهيلات وأيضاً طرح الشركات ذات الربحية العالية للبيع بطريق مباشر أو عن طريق المشاركة

بتفعيل مشاركات استثمارية لتعلية رأس المال في عدد من الشركات ذات الرخية العالية، مع انتقال الإدارة من المالك العام إلى المالك الخاص.

ويفصح الحزب عن نواياه للتخلص من باقي الشركات غير الخاضعة للقانون رقم 203 لسنة 1991 حين تشير ورقة "إدارة اصول المملوكة للدولة" إلى اعتزامه التخطيط للتعامل مع تلك الأصول والتي تمثل أغلبية ما تملكه الدولة وهي أيضاً تتمتع بمعدلات نمو عالية، فمثلا يبلغ رأس مال الشركة المصرية للاتصالات حوالي 18 مليار جنيه أي ما يعادل كل حصيلة الخصخصة منذ عام 1994 حتى الآن. ويؤكد الحزب على ضرورة أن تكون تبعية هذه الأصول إلى الوزارات المعنية خاضعة لعملية تقييم مستمر ويوضع لها جدول زمني واضح تتخارج بعده من تبعيتها للوزارة المعنية وذلك لكفالة تحقيق أهداف الكفاءة وتفعيل فوائد الإدارة الاقتصادية التي من اجلها تم تكوين هذه الأصول. كما تعترف ورقة الحزب بأنه تخطط لتحرير القطاع المالي ومراجعة دور الدولة في امتلاك المؤسسات المالية والتي تتحكم في 75% من الأصول المالية، حيث لا تكتمل عملية التحرير للاقتصاد المصري دون تفعيل دور القطاع الخاص في القطاع المالي.

ويواصل الحزب سرد توجهاته بالنسبة لتطوير أسلوب إدارة الأصول المملوكة للدولة فيقرر أهمية إعادة الهيكلة وتحسين الكفاءة، وتخارج المال العام من الشركات المشتركة، وتفعيل أنظمة التشارك بين الحكومة والقطاع الخاص في الاستثمار

والإدارة، وأخيراً تفعيل نظم تحفيز العاملين من خلال ملكية جزء من أسهم الشركات.

من أين جاءت فكرة التمليك المجاني؟

وكما نرى فإن ورقة الحزب الوطني عن "إدارة الأصول المملوكة للدولة، الأسس والتوجهات" قد خلت تماماً من أي ذكر لفكرة التوزيع المجاني لأسهم شركات قطاع الأعمال العام، فمن أين أتت تلك الفكرة التي طلع علينا بها أمين السياسات بالحزب وراح وزير الاستثمار يروج لها باعتبارها سياسة الحزب وتوجهه الأصيل. ألا يعتبر الإعلان عن ذلك المشروع الخيالي خروجاً على السياسات المعلنة للحزب والتي التزم بتحقيقها؟ وهل تعتبر ممارسة حزبية ديمقراطية أن يعلن عن مثل ذلك المشروع من دون عرضه على قواعد الحزب ومؤتمره السنوي الذي انتهى قبل أسبوع واحد من ذلك الإعلان؟ وهل أخطأ الذين اعترضوا على المشروع، حين وجدوه فارغاً من أي قيمة حقيقية، ومنهم الأحزاب السياسية والمفكرين والناشطين في المجال السياسي والوطني والخبراء في الاقتصاد والإدارة والمنشغلين بالشأن العام؟

وإذا كان الحزب الوطني في ورقة سياساته الاقتصادية قد اعترف بأهمية تملك الدولة لتلك الأصول وضرورتها لتوليد عائد مجز تستخدمه الدولة في تمويل خدماتها للمواطنين، فكيف لنا أن نوافق على فكرة تفتقر إلى المنطق الاقتصادي إذ لن يترتب عليها أي عائد للدولة، كما أنها لا تتيح أي فرص لتحسين إدارة وزيادة كفاءة الشركات

التي سيتم توزيع أسهمها ؟ فضلاً عن كونها فكرة ينضح فيها بجلاء شبهة عدم الدستورية إذ تفرق بين المواطنين وتميز بعضهم على بعض ؟

وهل أخطأ معارضو مشروع التمليك المجاني لأسهم شركات قطاع الأعمال حين أوضحوا أن مشكلة انخفاض كفاءة الإدارة في الشركات العامة لا تعالج بالتخلص من ملكيتها بمثل الأسلوب الذي أعلنه الحزب الوطني، ولكن يمكن تصحيح مسار تلك الإدارة والالتجاء إلى نماذج مختلفة ومتعددة منها الاستعانة بشركات إدارة متخصصة كما تفعل الدولة في إدارة الفنادق المملوكة لها ؟ وكيف يمكن للحزب أن يبرر تطوعه بتوزيع أسهم الشركات بدون مقابل وقد اعترف في ورقته ب "التقدم الهام التي شهدتها إدارة الأصول في قطاع الأعمال العام، من خلال تبعيتها لكيان سياسي تنفيذي واحد يتمثل حالياً في وزارة الاستثمار على نحو تحقق إدارتها بشكل متسق ومن خلال معايير محددة للحوكمة" ؟ ولماذا يقرر مشروع الملكية الشعبية إلغاء دور وزارة الاستثمار وإسناد مهمة الإشراف على الشركات العامة إلى جهاز جديد سيتم إنشاءه ؟ أليس من حقنا أن نتساءل عن الدافع للتفريط في تلك الشركات رغم أن الحكومة كانت قادرة على الاستمرار في تحسين الإدارة لها وتنمية العوائد الناتجة منها لمصلحة هؤلاء المواطنين الذين يتم تصويرهم الآن على أنه قادرون على المحافظة على ملكيتهم المجانية والقيام بدور فاعل في الرقابة على إدارة الشركات بينما نسبة كبيرة منهم لا تجيدون القراءة والكتابة ؟

أليس من حقنا كمواطنين غيورين على مصلحة الوطن وحماية ممتلكات الشعب أن تثور لدينا الشكوك من العبارة الواردة في الصفحة رقم 4 من ورقة الحزب الوطني تحت عنوان "توجهات الحزب وحكومته حول إدارة الأصول المملوكة للدولة" والتي نصها" يقوم التوجه الرئيسي للحزب والحكومة على أهمية تفعيل الكفاءة في تلك المؤسسات، وبما يمكن الدولة من القيام بدورها على نحو فعال ويتيح الفرصة للفئات الأخرى الفاعلة في المجتمع للقيام بدورها أيضاً"؟ فما هي يا ترى تلك الفئات الأخرى التي ترغب الدولة في نقل ملكية شركاتها العامة إليها ؟ وألا يعتبر ذلك تأكيداً للتخوف الذي أبداه كثير من المعارضين لمشروع الملكية الشعبية من أنه مجرد جواز مرور تنتقل بمقتضاه الملكية العامة إلى نفر قليل من أصحاب المال والمحتكرين عبر المواطنين الذين ستوزع عليهم أسهم الشركات من دون مقابل؟

وماذا عن مشروع قانون التأمين الاجتماعي الموحد؟

إن أهم ما يعاب على الحزب الوطني وحكومته أنهما يتحدثان عن الشفافية من دون أن يمارساها فعلاً . ومن أسف أنهما – الحزب وحكومته – يكرران نفس المشهد مرة أخرى حين يتم تسريب معلومات غير كافية عن مشروع قانون التأمين الاجتماعي الموحد والذي سوف يكون أمراً واقعاً بعد فترة وجيزة من دون إتاحة الفرصة الكافية لمناقشته وإبداء الرأي بشأنه من جانب جموع المواطنين الذين سوف تتأثر مصالحهم بهذا القانون سلباً أو إيجاباً، ويكفينا في هذا الصدد الإشارة إلى ما أعلنه وزير المالية أن القانون الجديد بما يتضمنه من مزايا جديدة سوف يطبق علي

الداخلين الجدد لسوق العمل ولن يطبق علي المؤمن عليهم حالياً وفقاً للقوانين المعمول بها الآن والتي سوف يستمر العمل بها – بكل مشاكلها وسلبياتها – لحين خروج آخر مشترك بها ! ألا يفتح هذا التمييز المقصود بين المواطنين باب الطعن على القانون بعدم الدستورية؟

ولك الله يا مصر !

.7
اعترافـــــــات رئيس الوزراء![49]

تضمن حوار الأهرام مع رئيس الوزراء د. أحمد نظيف المنشور صباح السبت 18 أكتوبر الجاري أكثر من مفاجأة، فقد نوه الأهرام قبلها بيوم عن "استجواب رئيس الوزراء" ثم اتضح من المنشور في اليوم التالي أنه لا يمثل استجواباً ولا يزيد عن كونه "طلب إحاطة"! وكانت المفاجأة الثانية أن الحوار لم يشر إلى أسئلة ومحاورات كتيبة الكتاب والصحفيين الذين حضروا اللقاء مع رئيس الوزراء ومنهم مع رئيس التحرير كتاب كبار مثل مكرم محمد أحمد وسلامة أحمد سلامة، فقد وجهت الأسئلة باسم الأهرام ولم يفصح محرر الحوار عما دار من مناقشات أو محاورات أو اعتراضات من جانب أعضاء فريق الأهرام، وهو الأمر الذي يؤكد أن الأمر لم يعدو أن يكون مناسبة لإعطاء رئيس الوزراء فرصة للتجمل وتحسين صورة الحكومة أمام الرأي العام بعد كل ما أصابها من تشوهات خاصة بعد أحداث أجريوم والدويقة وما يعانيه الناس من وطأة الغلاء وصعوبة العيش في ظل حكومة د. نظيف.

د. نظيف يفتح النار على الحكومات السابقة

أطلق الدكتور نظيف على حكومته، وبالتالي على رئيسها، مجموعة من صفات المبالغة والتفخيم والتضخيم، فهي أكثر حكومة عملت من اجل المواطن العادي،

---

[49] [49] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 23 أكتوبر 2008

وهي التي حققت أكبر زيادة لرواتب الموظفين، كما أنها الحكومة التي أضافت أكبر عدد من المواطنين إلى بطاقات التموين.

هذا التضخيم لإنجازات الحكومة هو في ذات الوقت إبراز لعجز حكومات الحزب الوطني الديمقراطي السابقة وتأكيد لفشلها في خدمة المواطنين. ولكن القضية ليست في أن يقارن د. نظيف نفسه بمن سبقوه في رئاسة الوزراء، بل الأهم أن تكون المقارنة مع أهداف ومستويات للتنمية يتطلع إليها المواطنون، ومع ما سبق للحكومة أن التزمت به في بياناتها إلى مجلس الشعب، ناهيك عن أن تكون المقارنة الواجبة مع ما حققته دول أخرى سبقتنا بمراحل في ميدان التنمية والتقدم.

وكشف حوار د. نظيف أنه يبدو غير مقدر لحجم الفقر والعشوائية والعنت الذي يعيشه ملايين المصريين، فهو لا يرى إلا شباب القرية الذكية وهم نفر قليل لا يقارن بملايين الشباب العاطلين الذين لم تتح لهم فرصاً للعمل وإظهار مواهبهم وقدراتهم. ويرى د. نظيف أنه لا توجد مشكلة بطالة في المحروسة، ولكنها مشكلة ثقافة العمل التي لا يدركها هؤلاء المتعطلين.

كما أن رئيس الوزراء لا يرى في الاشتباك الحاصل بين السلطة ورأس المال أي مشكلة، فقد قال إنه وضع ضوابط لفض هذا الاشتباك في حالة وزراءه من رجال الأعمال وانتهى الأمر. وكان يجب عليه، أو على محاوريه من كتيبة الأهرام، أن يذكر أن حكومته هي أكثر حكومة عملت من أجل رجال الأعمال، فقد جعلت منهم وزراء، وأسندت إلى كبارهم رئاسة أهم لجان مجلس الشعب، ويسرت لهم

الحصول على ملايين الأمتار من أراضي المحروسة بأسعار بخسة أو حتى بلا ثمن، وهي الحكومة التي أنجزت لهم اتفاق الكويز مع إسرائيل والولايات المتحدة لتتعش صادراتهم من الملابس الجاهزة إلى أمريكا بعد إلغاء العمل بنظام حصص التصدير نتيجة تفعيل اتفاقية منظمة التجارة العالمية أوائل 2005، وهي الحكومة التي سمحت لوزيرين من رجال الأعمال بالاستحواذ على نسبة مهمة من حصة بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي، وهي الحكومة التي سمحت لرجل الأعمال رئيس لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب أن يدخل تعديلاً على قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية تم بموجبه تروبيع من تحدثه نفسه بالإبلاغ عن ممارسة احتكارية وذلك بفرض عقوبة عليه تصل إلى 150 مليون جنيه! وهي الحكومة التي لا يزال جهاز حماية المنافسة التابع لها يتعثر، أو يتردد، في إصدار تقريره عن حالة الاحتكار في صناعة الحديد. وهي الحكومة التي زادت في عهدها كوارث الانهيار والغرق والحريق وأكياس الدم الملوثة والتي راح ضحيتها مئات المصريين فضلاً عن عشرات ملايين الجنيهات وما لا يقدر بثمن من الآثار والممتلكات، وتلك المصائب كلها من صنع شركات رجال أعمال أعضاء في حزب الحكومة الذي يستعد بشعار جديد لمؤتمره القادم.

أما تفاخر د. نظيف بتحقيق حكومته أعلى زيادة في رواتب الموظفين، فقد كان واجباً عليه أن يعترف بأن هؤلاء الموظفين وغيرهم من المواطنين الفقراء هم الذين ساهموا في تدبير المليارات لتمويل علاوة الـ30%، وأن موظفي ضريبة العقارات لم

تحصلوا على زيادة رواتبهم إلا بعد معاناة وصلت إلى الاعتصام لعشرة أيام أمام مكتب رئيس الوزراء، وأن المعلمين عانوا أكثر من عامين انتظاراً لتطبيق المرحلة الأولى من الكادر الخاص بهم وأنهم في سبيل الحصول على ما سنأتي به المرحلة الثانية كان عليهم أن يخضعوا الاختبار، من دون تدريب، كان مثالاً للفوضى ومحلاً لسخرية كل من تابعه. كما أن د. نظيف فاته أن يذكر مطالب الأطباء بتحسين رواتبهم، وتعدد اعتصام عمال المحلة وغيرهم حتى تحصلوا على بعض حقوقهم، وأن أساتذة الجامعات لا يزالون يخوضون معركة زيادة الرواتب في ظل النظام المبتدع الذي أقره المجلس الأعلى للجامعات رغم معارضة جموع أعضاء هيئات التدريس.

وأخيراً كان لا بد للدكتور نظيف أن يذكر أن أصحاب المعاشات قد كونوا اتحاداً للدفاع عن مصالحهم ولا يزالون يطالبون بتنفيذ حكمي المحكمة الدستورية العليا بشأن صرف المستحقات المتجمدة للأجر المتغير بأثر رجعي ولا تزال وزارة المالية تراوغ في تنفيذه، وأن حكومته هي التي أجهزت على أمل ملايين المصريين في ضمان مدخراتهم وفق نظام التأمينات الاجتماعية حين قامت بضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية لإخفاء حقيقة إهدار فوائض التأمينات الاجتماعية.

ومن الغريب أن رئيس الوزراء، وهو يتحدث عن إنجازات الحكومة في زيادة الرواتب ومعاش الضمان الاجتماعي، لم يبين لنا ما آل إليه مشروع رفع الحد الأدنى للأجور الذي قتل بحثاً في المجلس الأعلى للأجور ويطالب به الاتحاد العام للعمال وكان محلاً لمفاوضات طويلة بين الاتحاد والحكومة.

على خلاف الخطاب الرسمي وتوجهات لجنة السياسات بالحزب الوطني، اشتمل حوار د. نظيف على اعترافات مهمة ينبغي إبرازها وإلقاء الضوء عليها وعدم تركها تمر مرور الكرام، بل لابد من مطالبته بتنفيذ ما جاء في اعترافاته لتصحيح الأوضاع التي يعيب عليها هو نفسه.

الاعتراف الأول،

الدولة لها دور في ضبط السوق

ولنبدأ بأول اعتراف حين أكد رئيس الوزراء أن الدولة يجب أن تكون موجودة في إدارة الاقتصاد الوطني. فهو يعترض على تعبير "الاقتصاد الحر" ويفضل عليه تعبير "اقتصاد السوق". وهو يرى أن الدولة مطالبة بوضع ضوابط وعليها حماية التنافس لتحقيق المعادلة الصعبة بين العرض والطلب. ومع اتفاقنا مع تصوير رئيس الوزراء للنظام الاقتصادي الأفضل، فإنه لم يوضح ما هي تلك الضوابط التي قال إنها موجودة في السوق المصري، ولم يبين ما هي الآليات والأدوات التي تستخدمها الحكومة لضمان انضباط السوق وحماية المنافسة ومنع الاحتكار.

الاعتراف الثاني

ضغوط أم نصائح؟

يواصل د. نظيف اعترافاته المهمة ويصرح بأن "هناك ضغوطاً خارجية تمارس على مصر قائلاً "الضغوط دائما موجودة، ولا أحد ينكر ذلك، ولن نضحك على أنفسنا"

ويستدرك " ولكننا دائماً نعمل ما في صالحنا" ويستشهد على ذلك بالرئيس حين يقول" والرئيس مبارك يؤكد هذه الحقيقة" !

ويفجر رئيس الوزراء قنبلة حين يقول" صحيح أنه يمكن أن تكون هناك " نصيحة" ولا نجد حرجاً في أن نأخذ بها ما دامت تحقق مصلحتنا" ! ولم يوضح رئيس الوزراء الفرق بين الضغط والنصيحة، ومن الذي يقدر ما إذا كان ما تتعرض له مصر في موقف معين هو ضغوط أم نصائح.

ومن حقنا أن نسأل رئيس الوزراء هل كانت معارضة مصر لموقف حزب الله في حربه ضد إسرائيل عام 2006 نتيجة ضغوط تم ممارستها عليها أم كانت استجابة لنصيحة؟ وهل قرار إعادة تعيين سفير لمصر في بغداد، رغم تردي الأوضاع الأمنية وبغض النظر عن تجربتها الأليمة في مقتل السفير الشهيد إيهاب الشريف، كان استجابة لضغوط أم نصائح؟ وهل كانت الحكومة واقعة تحت ضغوط أم كانت تتلقى نصائح حين اتخذت موقفها المناص لمشروع أجريوم في رأس البر والحل الذي التفت به على معارضة أهل دمياط ونجحت في تمريره؟ وهل الموقف المصري السلبي تجاه إيران وحركة حماس وسوريا هو نتيجة ضغط من جهة ما أو استجابة لنصائح؟

الاعتراف الثالث،

انتقاد سياسة الخصخصة

ويفاجئنا رئيس الوزراء باعتراف من العيار الثقيل حين ينتقد سياسة الخصخصة التي اعتبرتها حكومته قضيتها الأساسية لبيع كل ما يمكن بيعه، ويقول " إن الدولة

تدخلت في بعض شركات قطاع الأعمال العام التي سبق بيعها، وخسرت و"وقعت" فاستعادتها الدولة، لأن العملية ليست بيعاً وشراء، وإنما إدارة محفظة أموال عامة وليست الخصخصة هدفاً في حد ذاتها" !

وشهد شاهد من أهلها،

فإنه اتساقاً مع هذا الرأي الذي نوافق عليه، هل نطلب من رئيس الوزراء أن تقوم حكومته بمراجعة شاملة لعمليات الخصخصة التي تمت في عهدها وكذلك ما سبقها، وبيان نتيجتها من منظور المصلحة الوطنية وسلامة الاقتصاد الوطني.

هل يواصل د. نظيف بيان الحقيقة التي بدأها باعترافه أن الخصخصة ليست هدفاً في ذاتها، ويقدم للشعب بياناً بما حصلت عليه الحكومة من عائد الخصخصة وما آلت إليه أوضاع الشركات التي تمت خصخصتها، ومصير العاملين الذين أحيلوا إلى المعاش المبكر، وحجم الأرباح والفوائض التي كان من الممكن تحقيقها لصالح الشعب إذا بقيت تلك الشركات في الملكية العامة. من ناحية أخرى، كيف يستقيم رأي رئيس الوزراء بأن الخصخصة ليست هدفاً في ذاتها مع إصرار الحكومة على بيع بنك القاهرة حين تتحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية؟

الاعتراف الرابع،

انتقاد مشروع توشكي

قدم د. نظيف حديث صدق عن توشكي وكان صريحاً وواضحاً إلى أبعد الحدود في تقييمه لمشروع توشكي ومدى جدواه فقال بالحرف، كما نشرت الأهرام وبما في

العبارة من خطأ لغوي، ومن أفضل المناطق المؤهلة اليوم "غرب الدلتا" . . في رأي أن ما صرف في توشكي لو صرف في غرب الدلتا [كانت] الأمر سيكون أسرع لأن هناك أراض قابلة للزراعة بمساحات كبيرة جداً، كما أنها قريبة جداً من خطوط النقل، ومن شاطئ البحر المتوسط وهذا كله يساعد على التصدير، ولذلك نفكر في إقامة مطار غرب مدينة السادات"!!! وبعد سنوات من التهليل الحكومي للمشروع العملاق وإنفاق ما يزيد عن سبع مليارات من الجنيهات، يأتي اعتراف رئيس الوزراء بأفضلية مواقع أخرى كانت أجدى بأن تتجه إليها جهود الدولة، مما يمكن اعتباره اعترافاً ضمنياً بما نشرته صحيفة الوفد يوم 5 سبتمبر الماضي من أن الحكومة بدأت في تسريح خمسين من العاملين بالمشروع شهرياً، وأنها قد أرجأت الموافقة على طلبات الحصول على أراض بالمشروع تقدمت بها بعض الشركات المصرية والعربية بسبب عدم توفر المياه اللازمة لعمليات الاستصلاح.

وأعجب أن أحداً من المحاورين لم يسأل رئيس الوزراء متى اكتشف هذه الحقيقة عن توشكي؟ وماذا هو فاعل بعد اعترافه هذا؟ هل سيتخذ مجلس الوزراء قراراً بوقف العمل في توشكي وتحويل الاعتمادات المقررة لذلك المشروع، الأقل جدوى في رأي رئيس الوزراء، لتنمية منطقة غرب الدلتا؟ هل سيطلب رئيس الوزراء من وزير الري والموارد المائية أن يراجع تصريحاته المتكررة عن جدوى ما يتم في توشكي والوعود البراقة التي يذكرها بعد كل زيارة له إلى المشروع؟ وهل يمكن

أن يكون هذا الاكتشاف بعدم جدوى مشروع توشكي هو تفسير لتوقف زيارات الرئيس مبارك للمشروع وتأجيل زيارته التي كان مقرراً لها شهر أغسطس الماضي؟

الاعتراف الخامس،

التأخر في تطبيق اللامركزية

قال رئيس الوزراء أن الحكومة متأخرة في تطبيق اللامركزية حيث اعترف بأن "اللامركزية موضوع كبير ونحن متأخرون فيه جداً" ويعترف د. نظيف أن المحافظين عندهم صلاحيات لكنهم " مقيدين في كثير منها وبالذات في الجانب المالي مع الوزارات". ويرى رئيس الوزراء أن " المحافظ الشاطر هو الذي يستطيع أن يحرر نفسه مالياً إلى حد ما، وينجز ويصنع مبادرات فردية واتجاهنا هو أن نحرره مالياً". وهذا أغرب اعتراف من رئيس الوزراء إذ بدلاً من العمل الجاد لتطبيق اللامركزية حقاً وتوفير الظروف الموضوعية المساعدة للمحافظين وهيئات الإدارة المحلية للقيام بدورهم بفعالية في التنمية المحلية، فهو يطلب إليهم حل مشكلاتهم كل بطريقته وحسب شطارته واتخاذ ما يرونه من إجراءات للخروج عن القيود التي تحد من صلاحياتهم!!!

المسكوت عنه في حوار رئيس الوزراء

طرح رئيس الوزراء ضمن اعترافاته قضايا مهمة وضعها في صورة شكاوى أو تمنيات ومواقف يتبناها من دون أن يوضح ماذا هو فاعل بشأنها برغم ما سوف تثيره

تلك الاعترافات من بلبلة بين ملايين المصريين الذين تتأثر حياتهم ومستقبلهم بمواقف رئيس الوزراء والحيازة لسياسات لن تلقى قبولاً شعبياً .

1. من تلك القضايا موقف د. نظيف من الدعم حين يقول " وأنا شخصياً نفسي " أشيل" من فلوس الدعم وأحطها في التعليم لو وافق مجلس الشعب، ولا أتصور أن مجلس الشعب سيوافق على اقتراح كهذا" . ورغم اتفاقنا مع رئيس الوزراء في تقديره لأهمية التعليم وضرورة زيادة الاستثمارات المخصصة لهذا المجال الحيوي، فإننا لا نتفق معه في أمنيته بتقليل مخصصات الدعم من قبل إيجاد البدائل الحقيقية لتحسين أوضاع محدودي الدخل والتعامل الإيجابي مع مشكلة الفقر التي يعاني منها أكثر من نصف المصريين بدرجات مختلفة، ولا نرى في تعميم استخدام البطاقات الذكية بين المواطنين أساساً كافياً للتحول من الدعم السلعي إلى الدعم النقدي كما أكد رئيس الوزراء .
2. إن المسكوت عنه في حوار رئيس الوزراء كثير، فلم يتعرض أبداً إلى مسائل السياسة الخارجية، ولم يتعرض إلى موضوع الرؤية الإستراتيجية لمصر في 2030 ولا أشار إلى إستراتيجية القاهرة 2050 برغم تعرضه لموضوع إنشاء محافظتين جديدتين سلخاً من القاهرة والجيزة .
3. ولم يبد رئيس الوزراء رأيه في قضايا داخلية مهمة مثل ترسانة التشريعات التي تعدها الحكومة ومنها مشروع قانون الإرهاب، ولم يبين وجهة نظره في مشروع قانون تنظيم البث الفضائي الذي أثار ضجة كبرى حين كشفت صحيفة

المصري اليوم عن تفاصيله. كذلك لم يوضح د. نظيف موقف الحكومة من مشروع قانون الانتخابات ونظام الانتخابات الجديد الذي أشار إليه البرنامج الانتخابي للرئيس، ولم يبين مصير قانون الإدارة المحلية الجديد. وعلى الرغم من تأكيده أهمية التعليم، لم يعلق رئيس الوزراء على الأنباء المتواترة والمتناقضة حول نظام الثانوية العامة الجديد.

ونقطة إيجابية مهمة في حوار رئيس الوزراء أنه لم يستخدم ولا لمرة واحدة التعبير الوزاري الشهير "حسب توجيهات الرئيس مبارك". وفق الله رئيس وزراءنا وحكومته، وأعاننا على تحمل نتائج أعمالهم، والله المستعان.

https://youtu.be/GE0TGkM3DII

دكتور أحمد نظيف ديسمبر 2018

.8

أفكار على هامش أزمة العشوائيات![50]

كتبت منذ أسبوعين مقالاً تناولت فيه بالتعليق حوار دكتور عبد العظيم وزير محافظ القاهرة مع صحيفة الأهرام والمنشور يوم الثالث عشر من سبتمبر الماضي والذي عرض فيه ملابسات وظروف كارثة الدويقة. وقد اتصل بي دكتور وزير ودعاني لاطلاعي على ما لديه من معلومات لم تتضح في حواره مع الأهرام. وقد التقيت المحافظ في مكتبه يوم إجازة السادس من أكتوبر وأطلعني على كامل الموقف بالنسبة لقضايا العشوائيات في القاهرة وما تم إنجازه في محاولات المحافظة التعامل مع تلك القضية المتفجرة وما تحمله من أخطار للمواطنين. وقد تبين لي أن المحافظة لديها برنامج واضح للتطوير الحضاري كان يتعامل مع إحدى وثمانين منطقة عشوائية تنتشر في شمال وجنوب وشرق وغرب العاصمة. وقد تقلص عدد تلك المناطق إلى اثنتين وستين بعد إنشاء محافظة حلوان التي أصبح في نطاقها تسعة عشر منطقة عشوائية. وقد قامت المحافظة بإزالة مناطق عشش الإسماعيلية، عشش المظلوم، حكر أبو دومة، أكشاك الساحل، منطقة إيواء عين شمس، عشش ترعة المهاجرين، عزبة علي أبو النور ومنطقة الماوردي. ومن المناطق العشوائية المرصودة تجري الآن تخطيط ثلاثة وعشرين منطقة، بينما تم الانتهاء من تخطيط سبعة مناطق واعتماد تخطيط اثنتين منها .

---

[50] [50] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 11 أكتوبر 2008

أما فيما يتعلق بحادث الدويقة، فقد علمت أنها منطقة تقع في نطاق حي منشأة ناصر وتبلغ مساحته 7.2 كم مربع منها مساحة 5.2 كم مربع يسكنها ستمائة وخمسون ألف مواطن فعلياً بينما تعدادهم الرسمي مئتين اثنين وستين ألف فقط. وينقسم حي منشأة ناصر إلى 9 مناطق تخطيطية فضلاً عن منطقتي مقابر هما قايتباي وبرقوق بالإضافة إلى منطقة الدويقة. وبتمويل مشترك من المحافظة وهيئة المعونة الألمانية تم الانتهاء من مشروع تجريبي لتطوير عزبة نخيت إحدى المناطق التسعة، كما تجري عملية تطوير باقي المناطق لتزويدها بشبكات المياه والصرف الصحي وأعمال الطرق والإنارة، والتي ينتظر الانتهاء من أكثر من 90% منها بنهاية شهر مارس 2009 . وبالتوازي مع أعمال الشبكات، تتم بعض الأعمال المجتمعية في مناطق التطوير منها تطوير عشرين مدرسة، وتطوير المدخل الرئيسي لمنشأة ناصر ومدخل المساكن، وخلق مساحات خضراء، وإنشاء وتطوير قصر الثقافة ومسرح مكشوف يتسع لسبعمائة وخمسين شخصاً، وغير ذلك من أعمال مكملة للتطوير العمراني.

وبرغم الجهد المبذول، فإن مشكلة المناطق العشوائية يراكم من حدتها وقسوتها حالة الفقر الشديد التي يعيشها آلاف الناس الذين لا يجدون مأوى سوى تلك المناطق والتي يحاولون أن يجدوا فيها مجالاً لعمل مهما كان هامشياً وغير منظم يكسبون منه ولو كان فرز القمامة أو تربية الخنازير. وبالنظر إلى اتساع نطاق العشوائيات وحدة الفقر فإن عملاً كبيراً لا يزال مطلوباً للتعامل الإيجابي والشامل مع تلك القضية التي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه مصر حيث انتشرت تلك العشوائيات في كافة

المحافظات ولم تعد محصورة في محافظة دون غيرها، كما أصبحت متخللة في معظم أحياء المدن المصرية بعد أن كانت محصورة في أطرافها .

أهمية الاتفاق على تعريف المناطق العشوائية والأكثر فقراً

ليس هناك معيار متفق عليه لتحديد ما هي المنطقة العشوائية ومن ثم تختلف أنواع التدخل في المحافظات المختلفة حين التعامل مع العشوائيات. لذا فإن معالجة المناطق العشوائية والأكثر فقراً في جميع محافظات مصر يتطلب الاتفاق على تعريف المقصود بها حتى يمكن رصدها وتوصيف حالاتها وترتيبها من حيث حدة ما تعانيه من مشكلات وتحديد سبل التعامل معها . وتلك المناطق هي التي تتصف بكونها تجمعات سكنية نشأت بغير تخطيط ولا موافقات من الجهات الرسمية المعنية بالتخطيط العمراني سواء أقيمت تلك التجمعات بالاعتداء على أراض زراعية أو أراض صحراوية داخل نطاق المحافظة أو على حدودها، أو كانت متخللة للأحياء والمناطق الحضرية بها . وتلك المناطق لا تتوفر بها المقومات الضرورية للحياة الآمنة وتهددها أخطار ناشئة عن سوء اختيار مواقعها مثل أن تكون مقامة في أسفل جبل أو في مجرى سيل أو تحت أبراج الضغط العالي للكهرباء. وتعاني تلك المناطق من تدني مستوى ما بها من مساكن وانتشار الأكشاك الخشبية عشوائية الصنع وأكواخ الصفيح واستخدام ما يشبه الخيام المصنوعة من الأقمشة البالية كمأوى للبشر. كما أنها المناطق الأكثر ازدحاماً بالسكان والتي تزيد فيها معدلات البطالة بين القادرين على العمل من سكانها عن المتوسط على مستوى الدولة.

وفي المناطق العشوائية والأكثر فقراً تنخفض درجة الأمان الشخصي وتزيد فيها معدلات الجريمة وانتشار الأمراض المعدية وتعاطي المخدرات وشيوع ممارسات غير أخلاقية بين القاطنين، كما تفتقر إلى وسائل آمنة وصحية للصرف الصحي وجمع القمامة والتخلص منها . ويسود الفقر المدقع أغلب تلك المناطق حيث يقل فيها متوسط الدخل الفردي عن الحد الأدنى المتعارف عليه للفقر أي التي يعيش سكانها على أقل مما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم. وبشكل عام تفتقر تلك المناطق إلى مقومات الحياة الأساسية من المأوى الآمن ومياه الشرب النقية والصرف الصحي، كما تفتقر إلى القدر المعقول من الخدمات التعليمية والصحية والمساحات الخضراء وساحات مناسبة لممارسة الأنشطة والترفيه.

ضرورة التخطيط الشامل للقضاء على العشوائيات

إن المطلوب هو إحداث خطة إستراتيجية على المستوى الوطني تحشد لها الجهود والموارد في جميع المحافظات للتعامل الإيجابي مع مصادر نشوء المناطق العشوائية والأكثر فقراً، وتحدد الحلول الكفيلة بتأمين سبل الحياة الكريمة لقاطني تلك المناطق ومساعدتهم في تحسين أوضاعهم المعيشية وحشد جهودهم للمشاركة في تطوير أنماط الحياة في مناطقهم بما يكفل لهم الأمان الاجتماعي والاقتصادي وتحميهم من مشكلات الفقر والجهل والمرض، وتحويلهم إلى طاقات منتجة وفعالة في مسيرة التنمية الوطنية الشاملة.

ومن المهم تدارس التجارب السابقة للتعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأثر فقراً ومحاولة الكشف عن سلبياتها لتجنبها والتأكيد على عدم تكرارها في الخطة الإستراتيجية الجديدة. ومن أهم تلك السلبيات التي كشفت عنها دراسة لمعهد التخطيط القومي نقص المعلومات والخرائط التي اعتمدت عليها مشروعات "الصندوق القومي للتطوير الحضاري" والذي أنشيء عام 1992، وحرمان المناطق العشوائية من الموارد والمنح المخصصة لها وتوجيهها إلى غير أغراضها بإنفاقها على مشروعات الطرق والكباري والأنفاق لخدمة المناطق الحضرية المجاورة للعشوائيات، وعدم وجود آليات واضحة لمتابعة الإنفاق على مشروعات تطوير العشوائيات، والتباين الشديد بين المشروعات التي تم تخطيطها واعتمادها وبين ما يتم تنفيذه فعلا.

وفي هذا الإطار تنبغي مراجعة وإحياء مشروع إنشاء عشر تجمعات عمرانية حول القاهرة والذي شرعت وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة في تنفيذه أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي بمعونة فنية من هيئة تخطيط باريس. وكان المشروع يستهدف إخلاء مناطق مزدحمة في وسط القاهرة ونقل سكانها وكافة ما بها من أنشطة اقتصادية وخدمات إلى تجمعات تقام حول القاهرة على أن يكون الطريق الدائري هو الفاصل بينها وبين المدينة. وقد كانت هذه التجمعات مخططة لتتوزع في مناطق خارج الحيز العمراني ويفصلها الطريق الدائري عن مدينة القاهرة. وقد توقف المشروع واتخذت بعض التجمعات المخططة مساراً مختلفاً عن

الهدف منها مثل التجمع الخامس الذي أصبح القاهرة الجديدة والتجمع السادس الذي تحول إلى مدينة الشيخ زايد وصارت تلك المناطق مجالاً لإقامة الفيلات والقصور والمجمعات السكنية الفاخرة وأهدر المشروع الأصلي وبقيت عشوائيات القاهرة على حالها، بل وتفاقمت حدتها وما تتعرض له من أخطار. ومن المنصور أن إحياء فكرة هذا المشروع بعد تحديثه كفيل بالمساعدة في التخفيف من وطأة المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً الموجودة في داخل الكتلة السكانية الأساسية للقاهرة.

ويأتي في مقدمة اهتمامات تلك الخطة المستهدفة أن تتم مواجهة سريعة وحاسمة لإخلاء كافة المناطق العشوائية والأكثر فقراً المعرضة لمخاطر جسيمة تهدد أرواح قاطنيها، ونقلهم إلى مناطق بديلة تتوفر فيها مقومات الحياة الضرورية وبمستوى معقول من الجودة. ويتطلب تنفيذ تلك الخطوة الأساسية أن يجري حصر شامل لكافة المناطق العشوائية والأكثر فقراً وتصنيفها حسب الهياكل السكانية والتركيبة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية لكل منها، وترتيبها في قائمة لأولويات التعامل حسب حدة المشكلات ومدى النقص في الضروريات الأساسية للحياة في تلك المناطق.

المقصود بالتعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً

عادة تقتصر جهود التعامل مع العشوائيات على حل مشكلة المساكن المنهارة بإعادة تسكين القاطنين في مساكن بديلة غالباً ما تكون في شكل معسكرات للإيواء لا

تتوفر لها المقومات اللازمة للحياة، ويظل هؤلاء الناس لسنين طويلة على هذا الحال. ولكننا نرى أن يتخذ التعامل مع تلك المناطق وفق الخطة الإستراتيجية المقترحة مدخلاً شاملاً ينظر إلى كافة أبعاد مشكلة العشوائية والفقر الشديد أو المحدق. ويقتضي ذلك إزالة المناطق الخطرة بسرعة وحسم، وإعادة تأهيل أو تطوير المناطق بحسب درجة افتقارها إلى الضروريات الأساسية وضمان توفير الحد الأدنى من تلك الضروريات وهي المساكن الآمنة، مياه الشرب، الصرف الصحي، الكهرباء ومصادر الطاقة، وسائل آمنة لرفع القمامة والتخلص منها، الخدمات الصحية والعلاجية والتعليمية الأساسية. كما يكون ضرورياً تأهيل الطرق والممرات وإنارتها بالحد المناسب لتأمين المنطقة وسد السبل أمام المخالفات الأمنية المحتملة، وتوفير مساحات خضراء ومناطق للترفيه وممارسة الألعاب الرياضية لشباب المنطقة. ويكون التدخل الأهم هو توفير فرص للعمل المنتج ومساعدة القاطنين القادرين على العمل لاكتساب دخول تساعدهم في مواجهة متطلبات الحياة. وأخيراً يكون من الضروري تقنين أوضاع المنطقة واستكمال الخرائط والسجلات الموضحة لحالتها وتوفير آليات تمنع ارتدادها إلى العشوائية.

تمويل الخطة من مصادر غير تقليدية

وسوف يتطلب تنفيذ الخطة الإستراتيجية للتعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً ضرورة توفر مصادر للتمويل لا تقتصر على ما يمكن تدبيره من الموازنة العامة للدولة. ومن المصادر المقترحة فرض رسوم إضافية تصاعدية على رخص المباني

الفاخرة والمنتجعات والمجمعات السكنية وإعلانات الصحف والتليفزيون عن تلك المنشآت الفاخرة الموجهة إلى أصحاب الدخول العالية. كما يقترح تخصيص نسبة معتبرة من حصيلة بيع الأراضي في المدن والمجتمعات العمرانية الجديدة، وفرض رسم على التنازل عن الأراضي المباعة ونقل ملكيتها إلى غير المشتري الأول. ويقترح دراسة تخصيص نسبة من عائد بيع الأراضي الموجودة في نطاق المحافظة والمملوكة لهيئات حكومية مثل هيئة الأوقاف وهيئة سكك حديد مصر وشركات قطاع الأعمال العام. وتحقيقاً لأهداف المشاركة المجتمعية في مواجهة مشكلة العشوائية والفقر المسبب لها يقترح فرض رسم إضافي على عضوية النوادي الاجتماعية والرياضية الموجودة في نطاق المحافظة. وقد يكون من الملائم دراسة إصدار سندات بواسطة مجموعة بنوك مختارة بفائدة مغرية واستخدام حصيلتها في تمويل مشروعات التطوير العمراني والحضاري للمناطق المستهدفة، على أن يتم سداد تلك السندات وفوائدها من حصيلة بيع أراضي الدولة في المحافظة وغيرها من مصادر التمويل المقترحة.

توحيد إدارة برامج إعادة التأهيل والتطوير

يتوقف نجاح الخطة الإستراتيجية للتعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً على وجود آلية متطورة يتوفر لها عناصر الكفاءة والمرونة وتتمتع بالصلاحيات الكافية، كما تتوحد فيها كافة الصلاحيات التي تتوزع حالياً بين أجهزة مختلفة تتبع وزارات وجهات حكومية متعددة، في الوقت الذي تفتقر فيه أجهزة المحافظات إلى الصلاحيات والإمكانيات اللازمة للتعامل الجاد مع تلك المشكلة الكبرى. وتحقيقاً

لهذه الفكرة يقترح أن ينشأ بكل محافظة هيئة مستقلة للتطوير العمراني والتنسيق الحضاري تتولى كل ما يتصل بالتعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً وتتجمع فيها كافة الصلاحيات المخولة للمحافظة وأجهزتها، كما تنقل إليها كل اختصاصات وصلاحيات الوزارات المعنية وخاصة وزارة الإسكان والمرافق، وزارة النقل، وزارة الصحة، وزارة التعليم، وغيرها بحيث تتوحد في هذه الهيئة جميع الاختصاصات والصلاحيات الكفيلة بتمكينها من إدارة برامج التعامل مع المناطق العشوائية والمناطق الأكثر فقراً، وتجنب مشكلات توزع الاختصاصات والمسئوليات وتضارب الصلاحيات والقرارات التي تعوق إلى حد كبير فعالية تنفيذ البرامج الحالية للتعامل في تلك القضية.

كما تختص هيئة التطوير العمراني والتنسيق الحضاري ببحث ودراسة وتدبير الموارد اللازمة لخلق فرص العمل وأكتساب الدخل للقاطنين، وإنشاء وحدات الخدمات بالمناطق والإشراف على إدارتها والتأكيد على وفائها باحتياجات المجتمع المحلي وتنمية مواردها الذاتية.

ومن المفيد أن يتكون في كل منطقة مستهدفة تجري التعامل معها مجلس إدارة يضم عناصر من المختصين في المحافظة، وأعضاء يتم انتخابهم من قاطني المنطقة ويكون رئيس المجلس من بين المنتخبين. ويكون لهذا المجلس كافة صلاحيات إدارة المنطقة والإشراف على برامج التطوير وتقنين عمليات توزيع الوحدات السكنية للمستحقين

ممن يتم عزالة أو إخلاء مساكنهم، ومتابعة كافة الخدمات ومستوى الجودة، والتعامل مع شكاوى القاطنين.

شروط ضرورية لنجاح خطة التعامل مع العشوائية والفقر

من الضروري توفير مناطق بديلة مستكملة المقومات الحياتية ينقل إليها سكان المناطق التي يتقرر إخلاؤها سواء لإعادة التأهيل أو التطوير أو الإزالة، حتى يمكن تقليل المعارضة والممانعة التي تصدر عن هؤلاء القاطنين حال غياب تلك المناطق البديلة.

كما أنه من المهم أن تتاح الفرص للمواطنين قاطني تلك المناطق للمشاركة في تحديد احتياجاتهم واختيار مجالات التطوير في والمساهمة بأموالهم وجهودهم في عمليات تطويرها وتحسين الحياة فيها . وقد يكون ذلك بتنمية النشاط التعاوني بينهم بحيث تتكون تعاونية أو أكثر في كل منطقة تتولى مسائل إنشاء الوحدات السكنية ووحدات الخدمات من مدارس ووحدات صحية ووسائل النقل العام وغير ذلك من احتياجات المجتمع المحلي، وبما يوفر فرص العمل واكتساب الدخل لأهالي المنطقة. وسوف يكون من اللازم تدبير علاقة إيجابية بين التعاونية وبين جهات التمويل العقاري والإقراض التعاوني لتمكينها من الحصول على الموارد اللازمة لمباشرة عملياتها . ويأتي في هذا الإطار تنمية دور فعال لمؤسسات المجتمع المدني للمساعدة في عمليات التثقيف العام لقاطني المناطق المستهدفة بالتطوير، وتيسير عملية التكيف مع الواقع الجديد حين يتم نقلهم إلى مناطق بديلة سواء بشكل مؤقت لحين الانتهاء من

إعادة تأهيل وتطوير مناطقهم الأصلية أو بصفة نهائية في حالة المناطق التي يتقرر إزالتها نظراً لوقوعها غي مناطق الخطر.

كذلك تبدو أهمية الربط بين مشروعات إعادة تأهيل وتطوير وإحلال المناطق المستهدفة وبين جهود وأنشطة مكافحة الأمية وتعليم الكبار، حيث يصبح التعليم عنصراً مفصلياً في تطوير أنماط السلوك الاجتماعي للقاطنين وتيسير عملية تحولهم إلى أنماط سلوكية أفضل تتخلص من العادات والقيم التي ساهمت في تدعيم العشوائيات على مر السنين.

إن قضية العشوائيات واشتباكها مع مأساة الفقر هي أخطر قضايا مصر المعاصرة، نشأت وتفاقمت لسنوات طويلة قبل أن تلتفت إليها الدولة، وهي قضية لن تجدي معها الحلول الجزئية والمسكنات الوقتية، بل الأمر يتطلب جهداً وطنياً مكثفاً تحشد له قوى الحكومة والمحليات ومؤسسات المجتمع المدني وقطاعات الأعمال تصويباً للواقع المر وحماية للمستقبل. وعلى الله قصد السبيل.

https://youtu.be/AEGKyzaOmWY

https://youtu.be/b6YM0cFVphc

9.

المصريون والعلاوة . . . ومسلسل الأزمـــــات![51]

يبدو أن المصريين أصبحوا غير قادرين على الحياة من دون أزمات. كما يبدو أن الحكومة مشكورة قد تبنت منهجاً يرضي حاجة المصريين إلى الأزمات فأصبحت قراراتها المفاجئة والمتوالية مصدراً مهماً لأزمات يعيشها المصريون ولا يكادون يفرغون من أزمة حتى تفاجئهم أزمة جديدة أشد وأقسى.

وقد عشنا، ولا نزال، سلسلة من الأزمات نشأت جميعها نتيجة لتراجع مستوى الأداء الحكومي في عدة مجالات كان أولها أزمة رغيف الخبز وما ألحقته بملايين المصريين من أضرار حتى لجأت الحكومة بتوجيه من الرئيس لتفعيل سياسة فصل إنتاج الرغيف عن عملية التوزيع واستعانت بالقوات المسلحة والشرطة، الأمر الذي تحقق معه انفراج في الأزمة. وقد أوضحت تطورات الأزمة أنها لم تكن فقط نتيجة ارتفاع أسعار القمح عالمياً، بل هي في الأساس أزمة إدارة. فقد خف الاحتقان بمجرد إعمال بعض الترتيبات التنظيمية وبرغم أن أسعار القمح العالمية لم تنخفض بنسبة مؤثرة يمكن أن يعزى إليها تحسن موقف الطوابير وقرب انتهاء الأزمة.

وفي الأسابيع الأخيرة رأت الحكومة أن أزمة طوابير الخبز في اتجاهها إلى الحل، الأمر الذي هداها معه تفكيرها إلى ضرورة صنع أزمة جديدة، وكانت قصة مصنع أجريوم في دمياط هي الحل. وتتخذ الأزمة الجديدة شكلاً غير مسبوق في أسلوب

---

[51] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 17 يونيو 2008

الحكومة ، إذ برغم الانتفاضة الشعبية الدمياطية ضد مشروع إقامة المصنع، وبرغم التعاطف الشعبي العام مع موقف أبناء دمياط في رفضهم للمشروع ، وبرغم تصريح الرئيس أن المصنع لن يقام إلا بموافقة أهل دمياط ، وبرغم إعلان محافظ دمياط أن المصنع لن يقام ضد رغبة المواطنين وكان ذلك أمام التظاهرة الشعبية الكبرى الرافضة للمشروع يوم الثلاثاء الماضي الأمر الذي فهم منه أن قراراً بنقل المصنع إلى مكان آخر قد صدر ، أو بسبيله إلى الصدور ، وهو ما روّجت له الصحافة الحكومية ، أقول برغم كل ذلك لم يصدر من الحكومة تصريحاً يفيد أنها قررت إنهاء الأزمة بشكل أو آخر، ولا تزال الأزمة مرشحة للانفجار في أي لحظة يتضح فيها للدمايطة أن المصنع لن ينقل من محافظتهم كما فهموا من تصريح المحافظ ! وحتى لو حدث ما توقعه الناس وقررت الحكومة نقل المصنع إلى السويس أو العين السخنة كما يتردد، فإن أزمة جديدة ستكون في الطريق فما أهل السويس بأقل حرصاً على صحتهم وصحة أبنائهم ولا هم أقل رفضاً لتلوث البيئة عندهم من أهل دمياط !

وبينما أزمة شركة أجريوم ومعركتها مع أهل دمياط تتفاعل، تفاجئنا الحكومة كعادتها باصطناع أزمة تقسيم القاهرة والجيزة إلى أربع محافظات بسلخ بعض أجزاء من كل محافظة وإنشاء محافظة 6 أكتوبر على أجزاء من محافظة الجيزة، ومحافظة حلوان سلخاً من محافظة القاهرة، وبسبق غير مسبوق في صنع الأزمات شمل القرار تعديل أوضاع بعض المناطق سلخاً وضماً مس محافظتي الفيوم والمنيا الأمر الذي حدا بالرئيس لتعديل القرار الجمهوري بإنشاء المحافظتين الجديدتين بعد ايام قليلة من

صدوره. وليس هدفي من الإشارة إلى هذه الأزمة الدخول في تفاصيل الحيز العمراني لكل محافظة وما اتصف به القرار من عوار فذلك شأن أفاض الكتاب فيه خلال الأيام الماضية. ولكن ما يعنيني هنا هو التساؤل عن حكمة القرار وسر توقيته وإعلانه المفاجئ من دون أي مقدمات، والعجلة التي تبدت في إعلانه وتنفيذه برغم أن الحكومة لم تكن قد أدرجت أي اعتمادات في الخطة والموازنة لعام 2009/2008 والتي تقدمت بهما إلى مجلس الشعب ومن المنتظر مناقشتهما خلال الفترة القادمة. أي أن القرار لم ينشأ عن تخطيط أو دراسة! والأزمة الآن ليس فقط تدبير الأماكن والمقومات المادية والتنظيمية لأجهزة المحافظين الجديدتين بقدر ما هي أزمة فك الاشتباك بينهما وبين المحافظين الأصليين، القاهرة والجيزة، وإعادة ترتيب الأمور على نحو طبيعي! والسؤال الذي يطرحه الناس في كل مكان هو هل كانت هناك حاجة حقيقية لإنشاء هاتين المحافظتين أم أن الأمر لا يعدو إشباع ولع الحكومة بصنع الأزمات؟

كذلك عاش المصريون ولا يزالون أزمة ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية وخاصة ما أصاب أسعار السلع الغذائية وضروريات الحياة التي تحتاجها أغلبية المصريين من ارتفاعات متوالية. وقد عانى الناس من هذه الأسعار المرتفعة في الوقت الذي لم تتحرك دخولهم لتواجه تلك الأزمة الطاحنة. وتوالت الاحتجاجات والاعتصامات في مناطق كثيرة من مصر وارتفعت أصوات العمال وغيرهم من الفئات محدودة ومعدومة الدخل يناشدون الحكومة التدخل لوقف تيار الغلاء الطاغي.

ولكن براعة الحكومة في صنع الأزمات تجلت في ابتكار الأعذار عن تلك الموجة من غلاء الأسعار ملقية بالاتهام على ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية ومستكينة إلى القول بأن الغلاء هو ظاهرة عالمية من دون أن تتخذ إجراء ما لضبط الأسواق والحد من تصاعد الأسعار حتى بالنسبة لسلع منتجة محلياً ولا تتأثر كثيراً بارتفاع الأسعار العالمية. وزاد الإحساس العام بوطأة الغلاء، وكان يوم 6 إبريل شاهداً على أن هناك مشكلة تحتاج إلى دراسة وتبحث عن حل.

وبدأت الحكومة حالة من التوهان في محاولة تحديد نسبة العلاوة الاجتماعية التي قدرت أن تكون هي الحل لما يعانيه الناس من أزمة الغلاء. وبدأت المساومات الذاتية بين الحكومة ونفسها، فتارة تعلن أن العلاوة ستكون 10%، ثم ترفعها في مرحلة تالية إلى 15%، ثم تحت وطأة الإحساس بالمشكلة كما عبرت عنها أحداث المحلة يوم 6 إبريل بدأت الآلة الإعلامية الحكومية تبشر بأن العلاوة ستكون أكثر من 15% وقد تصل إلى 25%. وفي جميع الأحوال كان المفهوم والمعلن أن العلاوة ستطبق مع بداية السنة المالية الجديدة أي مع مرتب شهر يوليو القادم. وفي خطابه بمناسبة عيد العمال ألقى الرئيس المفاجأة حين أعلن أن نسبة العلاوة هي 30% ويبدأ العمل بها اعتباراً من أول مايو الحالي من دون انتظار لبداية السنة المالية الجديدة.

وعلى طريقة الحكومة في حل الأزمات تخلق أزمات جديدة، جاءت العلاوة الاجتماعية على شكل أزمة للحكومة في تدبير موارد لتمويل تلك العلاوة التي قدرت تكلفتها بما يقارب 5- 6 مليار جنيه سنوياً. وفضلاً عن أزمة تدبير الأموال

لصرف تلك العلاوة لموظفي الجهاز الإداري للدولة وقطاع الأعمال العام، فقد بدأت بوادر أزمة أخرى هي مطالبة العاملين بالقطاع الخاص بعلاوة مماثلة لا يعلم أحد ما يمكن أن تسفر عنه مفاوضات وزارة القوى العاملة مع اتحاد نقابات العمال وممثلي القطاع الخاص في هذا الشأن.

وبفرض نجاح الحكومة في تدبير موارد لصرف العلاوة ونجاح عمال القطاع الخاص في الحصول على علاوة مماثلة، فإن مشكلة الغلاء لن تحل بهذه الطريقة، ولن يشعر الناس بتأثير تلك العلاوة التي تبلغ، وفقاً لتصريح وزير المالية، في الحد الأقصى 180 جنيهاً شهرياً لشاغلي وظائف الدرجة الممتازة وتصل في حدها الأدنى إلى 38 جنيهاً لشاغلي الدرجة السادسة أي بمتوسط عام 95 جنيهاً شهرياً. فإذا استبعدنا شاغلي وظائف الدرجات الممتازة والعالية والمدير العام، نجد أن متوسط قيمة العلاوة سينخفض إلى 63 جنيهاً لشاغلي وظائف الدرجات من الأولى حتى السادسة وهم الغالبية العظمى من العاملين المستفيدين بالعلاوة، وهو مبلغ يسمح بالكاد بشراء اثنين كيلو لحم هذا إذا بقيت الأسعار على ما هي عليه بعد الإعلان عن العلاوة.

أفكار للتعامل مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لأغلبية المصريين

مدخل متكامل من شقين متفاعلين

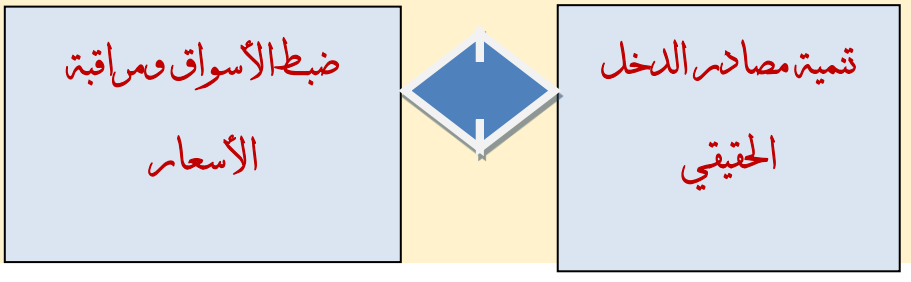

أولاً: تنمية مصادر الدخل

1. زيادة الحد الأدنى للأجور في الحكومة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص والأهلي بمعدل ملموس وفعال [يتراوح الحد الأدنى المقترح بين 500 – 600 على الأقل].
2. إعفاء كافة المرتبات الأقل من 2000 شهرياً من الضرائب على المرتبات والأجور وزيادة حد الإعفاء من الضريبة العامة على الدخل إلى 10000 سنويا .
3. تحديد الحد الأدنى للمعاش في منظومة التأمينات الاجتماعية بما لا يقل عن 500 جنيهاً شهرياً . ورفع معاش السادات إلى 250 على الأقل.
4. زيادة المعاشات التي تقل عن 1000 جنيه شهرياً بنسبة 50%.
5. صرف تعويض بطالة 200 شهرياً ولحين تحصل المتعطل على عمل سواء عن طريق مكاتب العمل التابعة لوزارة القوى العاملة أو بمجهوده شخصياً . ويتوقف صرف إعانة البطالة بمجرد تسجيل المتعطل في نظام التأمينات الاجتماعية.
6. إعفاء أرباب المعاشات [من تجاوز 60 عاماً] وتكلفة المواصلات العامة وتمكينهم من الحصول على الخدمات الحكومية في المستشفيات مجاناً .
7. إعفاء كل من تجاوز ال 60 عاماً من الرسوم في تعاملاتهم مع الجهات الحكومية.
8. صرف إعانة للأرامل لمعاونة في مواجهة متطلبات الحياة لهن ولأطفالهن [إلى جانب ما قد تحصلن عليه من معاش] ويستمر صرف الإعانة طالما بقين على قيد الحياة حتى ولو انقطع المعاش أو نقص بسبب كبر الأبناء أو زواجهم.

9. النظر في نشاء بنك الفقراء على نمط بنك جرامين في بنجلادش لتقديم قروض متناهية في الصغر للأرامل والمعوزين لمساعدتهم في بدء أعمال إنتاجية بسيطة واسترداد تلك القروض على أقساط متناهية في الصغر وبطرق يسيرة.

10. تفعيل دور المجلس الأعلى للأجور وتحويله إلى جهاز تخطيط الأجور لمتابعة مستويات الأجور في ضوء المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات الأداء الاقتصادي العام ومستويات الأسعار والتضخم والتوصية بالتعديلات اللازمة على مستويات الحد الأدنى للأجور وهياكل الأجور في الدولة لمواكبة تلك المتغيرات.

ثانياً: ضبط الأسواق ومراقبة الأسعار

1. إعادة وزارة التضامن الاجتماعي إلى ما كانت عليه سابقاً:
   - وزارة التموين وأجهزة تخطيط الاستهلاك ومراقبة الأسواق وضبط الأسعار.
   - وزارة الشئون الاجتماعية.

والغرض من ذلك استثمار خبرة جهاز وزارة التموين في قضية حيوية هي ضبط الأسواق وفق أساليب وآليات متطورة، في نفس الوقت الارتفاع بمستوى العاملين في هذا المجال وتحسين أوضاعهم الوظيفية ومستويات الرواتب والحوافز التي يحصلون عليها لمساندتهم وتجنيبه الوقوع في شرك المغريات.

2. تشكيل قوة شرطية متخصصة لضبط الأسواق بدلاً من استنفاذ جهود الشرطة والقوات المسلحة في توزيع الخبز!

- تنظيم عمليا تعديل الأسعار للسلع الأساسية والمواد الغذائية والاحتياجات الضرورية للاستهلاك الشعبي وذلك باشتراط الحصول على موافقة مديريات التموين على طلب رفع الأسعار وتقديم الأدلة على مبررات الرفع.
- تنظيم الأسواق العامة في المناطق والأحياء الشعبية والقرى والمناطق الفقيرة بواسطة المحليات بأن تجهز أماكن منظمة ومنافذ بسيطة لعرض السلع يتم توفيرها بالمجان للباعة المسجلين بكل سوق، ويتوفر لهم الخدمات من مياه وكهرباء وعمليات نظافة والتخلص من القمامة، كل ذلك مقابل التزامهم بالبيع بالأسعار المحددة من مديريات التموين وخضوعهم لإشراف الجهات الصحية والبيطرية والتموينية لضمان سلامة ونظافة ما يعرضونه للبيع.
- إحياء وتنشيط دور المجمعات الاستهلاكية ونشرها في الأحياء المتوسطة بالمدن والمراكز وطرح السلع الأساسية بمستويات جودة مناسبة وبأسعار مناسبة، والنظر في تطوير تلك المجمعات إلى جمعيات تعاونية يشارك المتعاملون معها في عضويتها ويتحصلون على عائد في نهاية كل سنة يتوافق مع حجم مشترياتهم منها .
- نشر مراكز التوزيع الغذوية للسلع الأساسية والضرورية من خلال النقابات العمالية والمهنية، الأندية والاتحادات، الجمعيات الأهلية وإنشاء قاعدة بيانات إلكترونية لضبط حركة تلك المراكز.
- موازنة الأسواق للتقليل من آثار زيادة الطلب مع نقص السلع المعروضة، وذلك باستخدام أجهزة وإمكانيات وزارة الزراعة، مزارع القوات المسلحة وهيئة

الشرطة والوحدات الإنتاجية التابعة لها، وذلك لطرح منتجاتها في أوقات نقص المعروض بالأسواق وبالأسعار المحددة.

- تفعيل جهاز تخطيط الأسعار.
- تفعيل نظام البطاقات التموينية الذكية وتحديد أنصبة شهرية من السلع التموينية الأساسية لكل بطاقة، وتنظيم صرف تلك الكميات عن طريق المجمعات الاستهلاكية ومحال البقالة والجمعيات التعاونية ومراكز التوزيع الفئوية المسجلة في قاعدة بيانات وزارة التموين، وإحكام الرقابة عليها. وربط استمرار الحصول على السلع التموينية المدعمة بضرورة الالتزام بشروط تساهم في تحسين السلوك المجتمعي العام.
- تغليظ العقوبات على المخالفات التموينية والتلاعب بالأسعار ومخالفة نظم الأسواق المقررة.
- ترشيد الدعم الخاص بالمنتجات البترولية بحيث يتم قصر توزيع المواد البترولية بالسعر المدعم على السيارات محدودة السعة وسيارات الأجرة والنقل الجماعي بموجب بطاقات خاصة تحدد الكميات المسموح بها شهرياً، وبشرط الالتزام بمواصفات وشروط قانون المرور، وبحيث يلغى الدعم لكل المخالفين. [راجع تجربة تقنين استهلاك البنزين أيام حرب أكتوبر 1973].
- التوسع في تشغيل الشباب والباحثين عن أعمال في مشروعات عامة كالمرافق والنظافة العامة ومكافحة الأمية وتطوير البيئة في المناطق العشوائية لقاء رواتب

معقولة والتخلي عن استخدام شركات أجنبية لجمع القمامة أو غيرها من الأعمال العامة التي يمكن للشباب المتعطل القيام بها من دون الحاجة إلى صرف الملايين التي تتقاضاها تلك الشركات.

ثالثاً: مصادر التمويل

1. ترشيد الإنفاق الحكومي:

- ضبط الإنفاق على التمثيل الدبلوماسي
- ضبط إنفاق المؤسسات السيادية بالدولة.
- تنازل أعضاء مجلسي الشعب والشورى عن مكافآتهم لمدة معينة.
- وقف صرف كافة أشكال المكافآت وبدلات حضور الاجتماعات في أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام باعتبارها من طبيعة مسئوليات العمل.
- وضع حد أعلى للدخل لشاغلي الوظائف العمومية بسبب الوظيفة [دكتور علي لطفي وهو رئيس وزراء حدد الدخل بما لا يزيد عن 20000 جنيه في 1986 لنجعله الآن 50000 جنيه سنوياً].
- مراجعة وضبط الرواتب المستفزة التي تحصل عليها المستشارون وأعضاء مكاتب بعض الوزراء، والمسولون في هيئات وأجهزة حكومية.
- وضع حد للرواتب والمكافآت المستفزة التي يتقاضاها المدربون الأجانب لفرق كرة القدم.

- فرض ضرائب تصاعدية على شرائح الدخل الأعلى لرجال الأعمال، والفنانين، ولاعبي الكرة، وغيرهم.
- فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن التصرفات العقارية وتصفيع أراضي الدولة.
- مراجعة التخفيضات التي نمت على فئات الضريبة العامة على الدخل فيما تخص الشركات والأرباح التجارية والصناعية.
- النظر في فرض ضريبة تصاعدية على الأرباح القدرية الناشئة عن المضاربة في سوق الأوراق المالية.
- مراقبة وضبط الإنفاق على الوفود الرسمية والزيارات الخارجية للوزراء ومساعديهم وممثليهم وأعضاء مجلسي الشعب والشورى وغيرهم من المسئولين التنفيذيين والتشريعيين، وربط كل ذلك بالعائد والنتائج المتحققة من الزيارات.
- مراجعة المنصرف على المشروعات المسماة بالقومية أو العملاقة توشكي على سبيل المثال، فوسفات أبو طرطور وغيرها. حتى لو تطلب الأمر وقف تلك المشروعات لفترة.
- الالتزام بتطبيق نظام موازنة البرامج والأداء لربط الإنفاق الحكومي بنتائج محددة قابلة للقياس.

- دراسة إنشاء هيئة وطنية لجمع أموال الزكاة حسب النصاب المفروض على المكلفين، واستثمار تلك الحصيلة في مشروعات اقتصادية تفتح مجالات العمل أمام الآلاف من الباحثين عن عمل.
- فرض رسوم عالية على السلع المستوردة من النوعيات الكمالية حتى ولو تطلب الأمر تجميد العضوية في منظمة التجارة العالمية.
- الحد من استيراد السيارات الكبيرة وفرض رسوم إضافية عالية عليها، فضلاً عن زيادة قيمة الضريبة السنوية.
- فرض مساهمة جميع الشركات بنسبة محددة من صافي الربح القابل للتوزيع لتمويل صندوق التنمية البشرية لتدريب الشباب وإعدادهم لسوق العمل وخلق فرص العمل المنتج أمامهم.
- زيادة ضريبة المبيعات على مكالمات الهاتف المحمول إذا تعدت حداً معيناً شهرياً.
- النظر في فرض ضريبة على تذاكر السفر للحج والعمرة بعد المرة الأولى.

.10

اعتذار لمصـــــــــر![52]

كنت، ولا أزال، مقتنعاً بأن الله سبحانه وتعالى هو الذي تحمي المحروسة رغم كل ما يصيبها من أذى وضرر على أيادي أبنائها حكاماً ومحكومين. كذلك كنت، وما أزال، مقتنعاً بأن ما يصيب مصر المحروسة من أضرار على أيدي أبنائها هو أشد فتكاً وضراوة مما يصيبها به أعداؤها، وأن حماية المحروسة من عدوان أبنائها عليها له الأولوية على حمايتها من أعدائها عملاً بالقول المأثور "اللهم احمني من أصدقائي، أما أعدائي فأنا كفيل بهم".

إن ما نسببه نحن المصريون للمحروسة من أضرار يلزمنا بأن نقدم لها اعتذاراً واجباً يتمثل في الاعتراف بخطايانا في حقها، والتزامنا بالعمل على تصحيح تلك الخطايا والتوبة عنها.

1. وسوف أبدأ من الآخر، فكلنا يتأذى لما تحدث لأشقائنا الفلسطينيين في غزة الجريحة والضفة الغربية المستباحة، وكلنا في نفس الوقت نتحسس على ضعفنا وهوان أمرنا إذ لا نستطيع أن نمد للأشقاء يد العون والمساعدة، ولا نستطيع أن نمنع عنهم غائلة العدوان الصهيوني الغاشم ولا التآمر الأمريكي السافر. وتنظر إلينا المحروسة باكية تندب أبناءها الذين كانوا مصدراً لفخارها ودعامة لعزها

---

[52] [52] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 2 مارس 2008

وحماة لاستقلالها عبر قرون طويلة. فعذراً لك يا محروسة عن عجز أبنائك وعدم قدرتهم على إعلاء رايتك وتكريم اسمك أمام العالم.

2. وتسنس المأساة أو الملهاة، ويرى أبناء المحروسة أنفسهم عاجزين عن حماية حدود بلادهم، ليس من اختراق أبناء غزة لها كما قد يتبادر إلى أذهان الكثيرين، ولكن من عدوان إسرائيل ومؤامراتها ضد مصر في الأساس، إذ يتوجب على أبناء المحروسة استئذان العدو الصهيوني كي يسمح لهم بزيادة بضع مئات محدودة من جنودهم في سيناء، ويقرأ المصريون بكل أسى أن وزيرة خارجية الكيان الصهيوني لا تمانع في تلك الزيادة، بينما يأبى رئيس وزراء إسرائيل الغاصبة ويقف الأمر عند ذلك الحد. كما يعجز أبناء المحروسة عن فرض قرار بفتح معبر رفح أمام الفلسطينيين، طالما تحصلون على تأشيرات دخول وفق القواعد المتعارف عليها دولياً، لأن ذلك القرار معلق على موافقة إسرائيل. فعذراً لك يا محروسة عن هوان شأن أبنائك وعجزهم عن حمايتك والارتقاع إلى مستوى يناسب عظمتك وقدرك وأنت التي كرمك الله سبحانه وتعالى وذكر اسمك خمس مرات في قرآنه الكريم من دون بلاد الأرض جميعاً.

3. وتدمع عينا المحروسة وهي تشهد ما لحق بأبنائها من هوان وضياع كرامة نتيجة تفريطهم في حقوقهم واستكانتهم إلى استلاب سلطاتهم. فمصر التي علمت العالم العربي والأفريقي والإسلامي وجاب المعلمون من أبنائها تلك الدول يُنشئون المدارس والجامعات ويديرونها ويمدونها بالعلم والمعرفة وينيرون الطرق أمام

شعونها، ترى جامعاتها الآن غير معترف بها في كثير من تلك الدول، وحملة الماجستير والدكتوراة من خريجي تلك الجامعات منكرون لا يستطيعون الحصول على وظائف هيئات التدريس في الجامعات العربية لأنهم تخرجوا من جامعات مصرية، والمعلمون المصريون يستبدل بهم من هم أقل منهم شأناً وعلماً طالما هم من خريجي الجامعات الأجنبية. فعذراً لك يا محروسة.

4. ومصر التي كانت مستشفياتها قبلة العرب والأفارقة والمسلمين، وكان صيت أطباؤها يملأ العالم العربي والإفريقي والإسلامي، أصبح أبناؤها الآن ينسولون العلاج المتقدم في مستشفيات ومراكز طبية عالية التجهيز التقني في دول عربية شقيقة، ويتقدم إعلامي مصري ذائع الصيت عبر برنامجه اليومي في إحدى الفضائيات المملوكة لأشقاء عرب إلى ملك دولة عربية شقيقة بنداء أن يوافق على علاج صحفي مصري لا يتوفر علاجه في المحروسة بينما مستشفيات الشقيقة العربية مؤهلة لذلك. وترى المحروسة حاكماً عربياً لشقيقة عربية، ناشئة بكل المعايير قياساً إلى تاريخ مصر وإمكانياتها، يتبرع بعدة ملايين من الدولارات لعلاج كتاب مصر ومفكريها دون أن تبدو حمرة الخجل على وجه مسؤول مصري واحد اعترافاً بالفشل والتقصير في حق المصريين واعتذاراً عن إهدار كرامة المحروسة وأبنائها . فعذراً لك يا محروسة.

5. وانظر إلى ما يفعله الحكام من أبناء المحروسة في إخوانهم المحكومين إذ أعادوهم إلى ما كانوا عليه من فقر وجهل ومرض كان القضاء عليهم أحد

مبررات حركة ضباط يوليو 1952 . إن مأساة الصفوف المتراصة للمصريين أمام المخابز التي تنتج الخبز المدعم، بأموالهم، لساعات طوال وما يعانونه من عنت وإرهاق، ناهيك عن إهدار الكرامة والحط من الإنسانية، هي حالة موجعة يهان فيها المصريون ليل نهار في وقت أصبح فيه الحصول على رغيف الخبز المطابق للمواصفات والصالح للاستهلاك الآدمي مسألة مفروغ منها ولا تثير أدنى تفكير في معظم دول العالم التي سبقتنا مصر بآلاف السنوات في كل مناحي الحياة .

6. وتعجز مصر عن تنظيم أسلوب بسيط وكفء لاستخراج شهادات ميلاد مواليد أبنائها بطريقة آلية وتضطرهم العبقرية الإدارية المنطلقة من القرية الذكية للوقوف في صفوف تنافس صفوف رغيف الخبز لأيام طويلة استجداء لتلك الشهادات كي يعودوا بها مرة أخرى إلى عبقرية إدارية أخرى في مكاتب التموين لقيد هؤلاء المواليد في بطاقات التموين التي تفضلت الحكومة الذكية بالإعلان عن عودتها للعمل مرة أخرى . ويسمع أبناء المحروسة الوزير المختص والمسؤول عن صفوف شهادات الميلاد لا ينحرج حين سأله محاوره في برنامج على إحدى الفضائيات من القول إنه لا يعرف منطقة في إمبابة بالجيزة اسمها نكلا !

7. تلك حال المحروسة وهي التي كانت الرائدة في التنظيم والإدارة والتي نقلت عنها كل الدول العربية نظمها الإدارية في الحكومة وقطاعات الأعمال ومجالات النشاط المجتمعي، والتي شغل أبناؤها أهم المناصب الإدارية في تلك الدول، ولا

يزال الكثيرون منهم يشغلون مواقع متقدمة ليس فقط في العالم العربي، بل وفي الولايات المتحدة وكندا وأوروبا . فعذراً لك يا محروسة .

8. ويستمر مسلسل إساءات المصريين لوطنهم الغالي فهم يهدرون كل مبادئ السلوك المجتمعي الحضاري، وتراهم يهدرون الأرض الزراعية الغالية ويحولونها إلى مبان عشوائية للفقراء منهم، بينما ينشئ الأثرياء من أبناء المحروسة على الأرض الزراعية قصوراً ومنتجعات يمرحون فيها بينما تضطر حكومة المحروسة إلى استيراد القمح والذرة والحبوب ومتطلبات غذاء المصريين، ويصل الأمر إلى تفكير رئيس وزراء سابق إلى استئجار أراض زراعية في كندا لزراعتها قمحاً لحساب مصر !!!

9. ويمرح المصريون في شوارعها التي اختفت منها الأرصفة التي احتلتها السيارات وأكشاك بيع السجائر والمرطبات، ويعبر المصريون الطرق حتى السريعة منها من أي مكان يريدون ضاربين بعرض الحائط كافة متطلبات السلامة ومعرضين أنفسهم وغيرهم لحوادث قاتلة. ويتعمد كثير من قادة السيارات من أبناء المحروسة، ومنهم قادة سيارات حكومية، أن تختصروا الطريق ويقودون سياراتهم عكس الاتجاه. وتحزن المحروسة على عشرات من أبنائها لقوا حتفهم نتيجة صدام مروع على طريق الكريمات بسبب انعدام الرؤية صباح أحد أيام الشهر الماضي وبالأساس نتيجة انعدام المسئولية لمسئولي المرور الذي كان يجب عليهم إغلاق الطريق لحين انحسار الضباب وهو إجراء كما تعلمون يسير !

10. والمصريون بناة الأهرام، الذي كان لفترة وجيزة مضت أحد عجائب الدنيا السبعة، يبنون مبان عشوائية في كل مكان، ويهدرون قواعد الأمن والسلامة في مبانيهم، وتنهار تلك المباني على رؤوس ساكنيها، وبينما يقدر المسئولون عدد المباني القابلة للانهيار واجبة الإزالة في مدينة الإسكندرية وحدها بما يقرب من مليون مبنى، فإن ما شاده المصريون العظماء من آلاف السنين لا يزال يقف شامخاً من دون أن تحمى وجوه بناة مصر المعاصرة خجلاً مما يفعلونه بوطنهم. ولا أظننا غافلين عن المناطق العشوائية التي برع أبناء المحروسة في زرعها في كل مكان، وأحالوا مصر إلى مجتمع عشوائي يمكن أن تحصل على جائزة عالمية في الانفلات المعماري والقبح المعماري، ولا تجد حكومات المحروسة حرجاً في تقنين أوضاع تلك العشوائيات، بدلاً من إزالتها، وتغذيها بالتيار الكهربائي وخدمات الهاتف والمياه وغيرها، من دون أن تعتذر لمواطنيها عن فشلها في تأمين السكن الصحي والإدارة المجتمعية السليمة الكفيلة بضمان بيئة صحية تعادل ما يشاهده المصريون على شاشات التليفزيون!

11. وتبلغ إساءات المصريين للمحروسة مداها حين نشاهد ما يفعلونه حين تخرجون من سلبيتهم في المجال السياسي ويقررون المشاركة في إنشاء الأحزاب السياسية أو الانتماء لعضويتها. فالمصريون بارعون في تحويل أحزابهم السياسية إلى ساحات حرب يتصارعون فيها على المناصب، ويتسابقون على ابتكار الأساليب التي تحاول كل منهم من السيطرة على الحزب وتحويله إلى مجال لمجده

الشخصي وزعامته النارتخية التي لم يرد لها مثيل في تاريخ البلاد. وتشغل قيادات معظم أحزاب المحروسة خلافاتها المستمرة، ويا ليتهم يختلفون على قضايا إستراتيجية أو رؤى مختلفة لمسيرة الحزب والبلاد، بل هم يتنازعون بعضهم العض على الكراسي، قاتلها الله وقاتل المتحلقين حولها والساعين إليها والمتمسكين بها، وتشهد المحروسة نشاط قادة أحزابها في ساحات المحاكم وأروقة النيابة العامة بأكثر مما تراهم بين مواطنيهم في القرى والنجوع والمناطق العشوائية يتعرفون على مشكلاتهم ويحاولون، ولو بكلمات المساندة، مساعدتهم على الخروج مما يعانونه من فقر وهم. لا ترى المحروسة قادة أحزابها السياسية كبيرها وصغيرها في عمل مجتمعي يسعى إلى تدعيم الديمقراطية التي يتشدق بها الجميع، ولا تكريس المواطنة وهي حق يراد به باطل في أغلب الأحيان. ترى قادة أحزاب في المحروسة يسعون للحصول على مقعد في مجلس الشورى بلا انتخاب ولكن بطريق التعيين بقرار من رئيس الجمهورية الذين يعارضون حكومته، وتراهم حريصون على الظهور في الفضائيات يتحدثون عن حرية التعبير التي لا يتيحونها لأعضاء أحزابهم، ويفرطون في تمجيد الشرعية التي يقتلونها بالتهجم على مقار أحزابهم للاستيلاء عليها بالقوة، وتراهم يرفضون كل ما تقدمه حكومة المحروسة الذكية من توجهات، وهم محقون في هذا في أغلب الأحيان، ولكنهم لا يقدمون بديلا أو يقترحون ما يصلحون به شطط التفكير الحكومي كما في قضية الدعم مثلا.

12. ويتفنن وزراء في حكومات المحروسة في ابتكار كل ما يعقد حياة أبنائها ويبدد طاقاتهم فيما لا طائل من ورائه. فهذا وزير تخصص في بيع أصول المحروسة تحت عباءة ما يسمى برنامج إدارة الأصول ولا أحد يدري أسباب البيع وما يتحقق عنه من عوائد حار حتى الجهاز المركزي للمحاسبات في رصدها وتبين مصيرها. ووزير ثان، تختلق المشكلات مع زملاءه أعضاء هيئات التدريس في الجامعات الحكومية ويسود التوتر لقاءه مع فريق منهم أثناء زيارته للمملكة العربية السعودية ويهدد بإلغاء اللقاء إن هم استمروا في نقدهم ومعارضتهم لمقترحاته. ورئيس وزراء أسبق أغرق المحروسة في وهم ما أسماه المشروعات العملاقة ثم يتضح أن العملقة كانت فقط في استنزاف موارد البلاد بلا عائد. ورئيس وزراء سابق اقترح حيلة لطيفة للاستيلاء على فوائض أموال التأمينات الاجتماعية باقتراح المبادلة بها شركات وأصول عينية تتنازل عنها الدولة للهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية مقابل الأموال التي استولت عليها من فوائضها المودعة في بنك الاستثمار القومي، ثم حين تعرضت تلك الفكرة للنقد واضطرت الحكومة إلى إنكارها، جاء وزير آخر ونجح في حل المشكلة بالكامل بضم وزارة التأمينات إلى وزارة المالية وإصدار صك على الحكومة تعترف فيه بالمديونية وكفى الله المؤمنين القتال. هل رأى أحد منكم في أي مجتمع معاصر ما تحدث على أرض المحروسة الآن، الكل في غضب وإحباط واكتئاب. أعضاء هيئات التدريس بالجامعات يهددون بالاعتصام وقد سبقهم إلى ذلك فئات كثيرة من

العمال وموظفي الدولة والمواطنين ممن احترقت مساكنهم العشوائية في قلعة الكبش وأخرجوا من موطنهم ولم يتم إسكانهم في مساكن بديلة كما وعدتهم الحكومة. الأطباء يهددون بالإضراب رغبة في تحسين رواتبهم، الصيادلة في خصام مع وزارة الصحة لإصدارها قرارات ضارة بهم كما يقولون. الصحف المسامة بالقومية تطعن في مصداقية ونزاهة الصحف المستقلة والحزبية والخاصة، وتلك الأخيرة لا تعوزها الأدلة والأمثلة لرد الصاع صاعين لصحف الحكومة وإعلامها. الناس في المحروسة باتوا متنازعين متخاصمين حتى مع أنفسهم. يا محروسة لك اعتذاري مني ومن كل مصري مخلص لك، والأمر لله من قبل ومن بعد تحميك من أولادك، أما أعداؤك فأنت –بعون الله– كفيلة بهم وما حرب رمضان 1973 عنا ببعيد. وعلى الله قصد السبيل.

تعقيب 2024

انقطاع الكهرباء.. متحدث الحكومة يعتذر للمواطنين: التغيرات المناخية السبب

توجه السفير نادر سعد، المتحدث باسم مجلس الوزراء، باعتذار إلى المواطنين المصريين؛ بسبب أزمة انقطاع الكهرباء، قائلًا: "نعتذر عن الوضع الذي وضعنا فيه

التغيرات المناخية وارتفاع الحرارة. وأضاف خلال مداخلة هاتفية لبرنامج "على مسئوليتي"، "لم ننمنى أن يوضع المواطن في تلك الأزمة وتؤثر على حياته اليومية، والأهم الآن هو العمل على حل تلك المشكلة"

وأشار إلى أن غضب المواطن مقدر ومفهوم؛ خاصة أن الجميع يشعر بالضيق إذا انقطع التيار الكهربائي بصورة مفاجئة، مضيفاً: "أنا لو قاعد في البيت والكهرباء قطعت لن أكون في أحسن أحوالي، زعل المواطن طبيعي ونقدره ونحترمه، ونشعر بأسف أننا نعاني من وضع وجدنا أنفسنا فيه؛ نتيجة الظروف المناخية التي تشهدها الدولة".

ونوه متحدث الحكومة بأن دول العالم تشهد هذا الوضع الخاص بانقطاع التيار بدرجات متفاوتة، قائلًا إن كل دولة تدير الأزمة وفقًا للقدرات والإمكانيات المتاحة أمامها.

وذكر أن مصر كانت تعاني من أزمة في الكهرباء عام 2014 يتحدث عنها العالم، مؤكدًا أن ما تحقق في القطاع، خلال الفترة الأخيرة، بمثابة إنجاز.

وصرح أن المستثمرين لديهم يقين أن ما تمتلكه مصر من كهرباء يكفيها، مستطرد: "الوضع يتحسن العام المقبل مع الاستعداد للتعامل مع السيناريو الأسوأ، فلم يتوقع أحد درجات الحرارة المرتفعة الشديدة".

وطمأن المواطنين "بأن الحكومة تعلن يوم الاثنين المقبل، عن مواعيد وجداول قطع الكهرباء على جميع أنحاء الجمهورية، مصرحًا أن «ساعات القطع ستتراوح ما بين ساعة إلى ساعتين على مستوى الجمهورية."

ولفت إلى أن المستثمرين أثناء تفاوضهم لإقامة استثمارات داخل مصر لا يتطرقون إلى وضع الكهرباء، منوهًا أن المستثمرين في دول أخرى، يتحدثون عن الحصول على ضمانات لعدم انقطاع التيار أثناء عملهم. وناشد المواطنين التقدم بشكوى لو زادت مدة القطع عن ساعتين، مختتمًا: "نؤكد التزام الحكومة بخطة الترشيد في المباني المصالح الحكومية، ونعتذر عن الوضع الذي وضعنا فيه التغيرات المناخية وارتفاع الحرارة"[53].

نشر في: السبت 29 يوليه 2023

ما تزال الحكومة تواصل إنكار فشلها في قضية الكهرباء حتى مع اعتذارها الذي لم يتقبله المواطنون!!!

[53] انقطاع الكهرباء.. متحدث الحكومة يعتذر للمواطنين: التغيرات المناخية السبب – بوابة الشروق (shorouknews.com)

وزارة الكهرباء تحاول تبرير التأخير
وزارة الكهرباء

وبعدين بقا
في النور
اللي بييجي كل شويه ده

بيسألوا وزير الكهرباء
اية اسباب الانقطاع بالشكل المستمر ده
قلهم احنا مصر منورة بأهلها
قولنا توفر شوية

عشان نصوت صحتاج صبر
صبرك رطل قتلك
في الصعيدي...
وابن أخوك البورسعيدي
والشاب الإسكندراني...
دي تعليمات يا أستاذ..
لجنة "٩"

إجتماع وزاري..
حقك إيه..
القمة..

نفسي اتقشف ولو ليلة
مع وزير التموين في الفندق..

خ خ خ

11.

الانتخابات المحلية وظاهرة الاستبعاد السياسي![54]

من المقرر أن تجرى الانتخابات المحلية أوائل شهر إبريل المقبل بعد أن تأجلت عن موعدها الطبيعي في أكتوبر 2006 بدعوى إعداد قانون الإرهاب والذي لم يصدر بعد وبذلك ستجرى الانتخابات أفي ظل حالة وقانون الطوارئ. ومنذ الإعلان عن فتح باب قبول طلبات الترشح لتلك الانتخابات فقد عمت الشكوى من جانب الراغبين في الترشح ، من أحزاب المعارضة وجماعة الإخوان المسلمين ، من عمليات التضييق الشديدة التي يلاقونها حيث امتنع على الكثيرين منهم تقديم أوراق الترشيح، كما طال الاعتقال عدد كبير من الراغبين في الترشح حسب ما أوردته الصحف الأمر الذي حدا بالمتحدث باسم البيت الأبيض الأمريكي ،حامي حمى الديمقراطية في مصر والعالم ، أن يصرح بمدى قلق صاحب البيت الأبيض مما يتعرض له المرشحون لتلك الانتخابات من مضايقات أمنية تهدد سلامتها ومصداقيتها .

وبالنسبة لنا في مصر، فليس الأمر بجديد، إذ نحن نعاني من سياسة الاستبعاد السياسي التي ابتكرها نظام يوليو 1952 منذ بداياته وسار عليها نظام الحكم حتى اليوم. فقد انطلقت حركة الاستبعاد السياسي بدعوة الأحزاب السياسية لتطهير أنفسها ، وقبل أن يتاح لتلك الأحزاب الفرصة للتطهر مما كان يغضب أصحاب يوليو، كان قرار إلغاءها قد صدر في 18 يناير 1953 ومن بعد ذلك نشأت حالة الاستبعاد

---

[54] [54] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 14 مارس 2008

السياسي الكاملة حين انفرد نظام الحكم بالأمر من خلال إنشاء هيئة التحرير ثم الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي وصولاً إلى الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم منذ ثلاثين عاماً. وجميع تلك التنظيمات قامت على فكرة الحكم الشمولي والتنظيم الأوحد الذي يرفض كافة القوى الوطنية غير الموالية لنظام الحكم ويستبعدها من دائرة المشاركة السياسية فضلاً عن تقييد تحركاتها وإخضاعها للعديد من القيود الأمنية والقانونية التي تصل إلى حالات من التجميد [حزب العمل المجمد منذ صدور قرار لجنة الأحزاب بتجميده وإيقاف جريدته " الشعب " في 20 مايو 2000]، واستمرار رفض الترخيص لاثني عشر حزباً ما تزال قضاياهم منظورة أمام محكمة الأحزاب. وتتمثل قمة سياسة الاستبعاد السياسي في تشكيل لجنة شئون الأحزاب التي يتم اختيار أعضاءها من بين وزراء الحكومة والمقربين من الحزب الوطني الحاكم.

وقد شهدت بدايات مرحلة ما بعد يوليو 1952 صوراً مختلفة للاستبعاد السياسي المخطط من الدولة كان في قمتها قرارات العزل السياسي القاضية بمنع أفراد من الشعب من ممارسة حقوقهم السياسية فلا يترشحون ولا ينتخبون وذلك بمزاعم أنهم إقطاعيون أو مفسدون وصدرت ضدهم أحكام من محاكم استثنائية مثل محكمة الثورة ومحكمة الغدر. كما لجأت الدولة إلى إلغاء الأحزاب السياسية وإقصاء القوى الوطنية المختلفة من الممارسة السياسية والمشاركة في انتخابات حرة وشفافة، وبذلك توالت في مصر سلسلة الانتخابات النيابية التي كانت دائماً محلاً للتدخلات الإدارية ولم

تسلم أياً منها، باستثناء انتخابات 1976 التي تمت في عهد وزارة ممدوح سالم وانتخابات عام 2000 التي خضعت للإشراف القضائي التام، من النقد والتجريح بتهم التزوير والتلاعب بالنتائج لصالح مرشحي التنظيم السياسي الحكومي. وقد شهدت على تلك الحالة الأحكام الصادرة عن محكمة النقض بإلغاء نتائج الانتخابات في مئات الدوائر.

وتتوالى مظاهر سياسة الاستبعاد السياسي منذ بدايات نظام يوليو حين تكرست المفارقة بين أهل الثقة وأهل الخبرة. فقد عمد نظام الحكم إلى استبعاد غير الموالين له من شغل المناصب المهمة في مرافق الدولة والقطاع العام مهما كانوا على خبرة ودراية وبغض النظر عن كونهم الأصلح، واستبدل بهم المقربون من الحكم ممن أطلق عليهم صفة " أهل الثقة" برغم أن أغلبهم لم يكونوا صالحين لشغل الوظائف التي عهد بها إليهم. وانتشر أهل الثقة في كافة الوزارات والهيئات الحكومية ووحدات الحكم المحلي ومؤسسات وشركات القطاع العام، وعين منهم الوزراء والمحافظون والسفراء من غير أعضاء السلك الدبلوماسي. كما عهد إليهم برئاسة المؤسسات الصحفية وأجهزة الإعلام وغيرها من هيئات وأجهزة ومراكز الدولة. وفي جميع الأحوال تم استبعاد الخبراء وذوي الاختصاص وأهدرت قيم العلم والخبرة والتخصص. ولا تزال مقولة أهل الثقة هي الحاكمة لاختيار المعينين في مجلسي الشعب والشورى، وتعيين رؤساء الجامعات والمراكز العلمية والبحثية ومختلف أجهزة الدولة حيث يكون لتقييم الولاء السياسي والبعد عن القوى السياسية المعارضة أو

غير الموالية للنظام تأثير مهم في قرار التعيين. وليس من المصادفة أن تكون جميع تلك التعيينات من سلطة رئيس الجمهورية إلا في النذر القليل من الحالات التي فوض فيها رئيس الوزراء بسلطة اتخاذ القرار مع الاستئناس بالضرورة برأي الأجهزة المختصة.

وبرغم التحول إلى نظام التعددية السياسية والسماح بتشكيل أحزاب سياسية، إلا أن البدايات كانت أحزاب نشأت في إطار السلطة السياسية للدولة حين قرر الرئيس السادات في عام 1974 تفكيك الحزب الواحد الذي أقامه عبد الناصر فقسمه إلى ثلاثة أجنحة أو منابر، وبعد عامين حول هذه المنابر إلى أحزاب فأنشأ حزب مصر العربي الاشتراكي وكان هو حزب الحكومة، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ممثلا لليسار، وحزب الأحرار ممثلا لليبرالي. وفي يونيو 1977 وقع السادات على أول قانون مصري لتنظيم الأحزاب السياسية بعد الاستقلال (القانون رقم 40 لسنة 1977)، وفي 1978 أعلن إنشاء الحزب الوطني الديمقراطي فهرع إليه أعضاء حزب الحكومة تاركين حزب مصر العربي الاشتراكي الذي كان يرأسه ممدوح سالم رئيس الوزراء آنذاك. وظلت حالة التعددية الحزبية منذ بدايتها في 1976 وحتى الآن في نطاق الرؤية الحكومية القائمة على الاستبعاد المخطط لأية قوة سياسية تنذر بأن تكتسب شعبية تناوئ سلطة الحزب الحاكم أو تهدد سيطرته الكاملة على المشهد السياسي المصري. ولا تزال قوى سياسية كثيرة موجودة على الساحة مستبعدة ومحظور عليها العمل السياسي الشرعي المعلن. واستثناء من ذلك جاء الإعلان عن

قيام حزب الوفد الجديد بعد عودة التعددية الحزبية وكان أول حزب يطلب السماح له بالعمل ويبادر بالتقدم بطلبه في يناير 1978، وبالرغم من الحملة الحكومية ضد طلب الحزب ونعته بأنه من الأحزاب القديمة التي أفسدت الحياة السياسية في مصر قبل يوليو 1952، فقد حصل الوفد على موافقة لجنة الأحزاب لتأسيسه في 4 فبراير 1978، إلا أن استمرار الحملة الحكومية ضده، والتحذير من أنه سوف يضر التجربة الحزبية الجديدة، دفعت قادته إلى إعلان "تجميد" الحزب طواعية، بعدما أدرك زعيمه فؤاد سراج الدين أن المقصود هو تجربة حزبية مستأنسة، فتم تجميد الوفد في الثاني من يونيو 1978، أي بعد قرابة خمسة أشهر فقط من تأسيسه. وقد اعتقل زعيم الوفد ضمن حملة اعتقالات سبتمبر 1980 الشهيرة، ثم أطلق سراحه مع كافة المعتقلين بعد تولي الرئيس مبارك الرئاسة. وفي تلك الفترة أعلن حزب الوفد عودته إلى العمل السياسي، بيد أن هيئة قضايا الدولة رفعت دعوى قضائية بعدم جواز عودة الوفد، على اعتبار أن الحزب حل نفسه، وطعن الوفد في الحكم قائلًا إنه جمد نفسه ولم يحل الحزب، فقررت محكمة القضاء الإداري رفض دعوى الحكومة، والحكم بشرعية عودة الوفد، ليعود إلى ممارسة نشاطه السياسي بشكل رسمي في عام 1983.

وتتعدد مظاهر الاستبعاد السياسي الرسمي ومنها حجب المصريين عن المشاركة في القرارات السياسية والاقتصادية الكبرى. إن قرارات مصيرية مثل زيارة الرئيس السادات للقدس في نوفمبر 1977 لم يكن للمصريين فيها رأي ولا حتى من خلال ممثليهم المفترضين في مجلس الشعب، وذلك على الرغم من الأهمية البالغة لتلك الزيارة

وما تلاها من تطورات سياسية لا تزال آثارها قائمة حتى اليوم. كما لم يكن للمصريين رأي في اختيار سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي عرفها بعض الاقتصاديين بـ "سياسة الانفتاح سداح مداح"، ولا كان للمصريين رأي في سياسة الخصخصة وما يترتب عليها من تفريط في ثرواتهم وممتلكاتهم. وبنفس منطق الاستبعاد لم تتم مناقشة اتفاقية الكويز ولا اتفاقيات تصدير الغاز الطبيعي إلى إسرائيل على مجلس الشعب، ولا تزال الحكومة تصم آذانها عن المناقشات الدائرة حول هذه الاتفاقية الأخيرة وأضرارها والمطلب الشعبي المتصاعد لإلغائها .

والمصريون لم تختاروا رؤساء الجمهورية الثلاثة على مدى خمسين عاماً في انتخابات حرة من بين مرشحين متعددين، ولم يتح لهم ذلك إلا بعد تعديل المادة 76 في فبراير 2005 وبقرار منفرد من الرئيس مبارك والتي بمقتضاها ألغي نظام الاستفتاء واستبدل به نظام الانتخاب المباشر وجرت وفقاً له أول انتخابات لرئيس الجمهورية في سبتمبر 2005 .

كما لا يشارك المصريون في اختيار رئيس وزرائهم ولا الوزراء والمحافظين رغم اتصال أعمالهم وقراراتهم وما يتوفر لهم من خبرات بأمور الناس الحياتية ومستقبلهم، كذلك ليس للمصريين رأي في استبقاء أي من هؤلاء إذا أجاد وأحسن في عمله، كما لا يؤخذ رأيهم ولا يستجاب لرغباتهم في إبعاد ومساءلة المخطئين منهم مهما طال بهم الزمن في مواقعهم.

وبنفس القدر من الاستبعاد السياسي كان تمرير التعديلات الدستورية في مايو 2007 برغم الاعتراضات التي أبديت من كافة طوائف الشعب وقواه السياسية. وبلغت قمة الاستبعاد السياسي ما جاء به تعديل المادة 76 من الدستور، وهي أطول مادة في دستور أي دولة في العالم، حين جعلت الترشح لمنصب رئيس الجمهورية مستحيلاً إلا لمن تختاره الحزب الوطني الديمقراطي. وللتذكرة فقط تنص تلك المادة على أن يؤيد المتقدم للترشيح مائتان وخمسون عضوا على الأقل من الأعضاء المنتخبين لمجلسي الشعب والشورى والمجالس الشعبية المحلية للمحافظات، على ألا يقل عدد المؤيدين عن خمسة وستين من أعضاء مجلس الشعب وخمسة وعشرين من أعضاء مجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة من أربع عشرة محافظة على الأقل، وللأحزاب السياسية التي مضى على تأسيسها خمسة أعوام متصلة على الأقل قبل إعلان فتح باب الترشيح، واستمرت طوال هذه المدة في ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها في أخر انتخابات على نسبة 5% على الأقل من مقاعد المنتخبين في كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى، أن ترشح لرئاسة الجمهورية أحد أعضاء هيئتها العليا وفقا لنظامها الأساسي متى مضى على عضويته في هذه الهيئة سنة متصلة على الأقل..، ومن الواضح أن الحزب الوحيد الذي يستوفي هذه الشروط التعجيزية هو حزب الحكومة.

وتتوالى مشاهد الاستبعاد السياسي الرسمي حين يمنع كتاب مرموقين من الكتابة في صحف الحكومة المسماة بالقومية ولا يستثني من ذلك حتى المقربون من الحكم،

وأصبح تعبير "المقالات الممنوعة" رائجاً في تلك الصحف. كما يمنع غير الموالين للحكم من الظهور على شاشات تليفزيون الدولة الذي يفترض أن يكون ملكاً للشعب وليس الحكومة.

والنقابات المهنية أغلبها مجمدة النشاط بوضعها تحت الحراسة ومنع أعضاءها من انتخاب مجالس إداراتها وبرغم حصول بعضها على أحكام قضائية لتنمر ذلك. ونوادي أعضاء هيئات التدريس بالجامعات تعاني من العزل وتقييد الحركة، وكذلك طلاب الجامعات يمنع عليهم "الاشتغال بالسياسة" إلا لطلاب الحزب الوطني الديمقراطي.

تلك الحالة المستمرة من الاستبعاد السياسي الرسمي أنتجت حالة خطيرة من الاستبعاد الطوعي من جانب المواطنين حين قررت الغالبية منهم الامتناع عن عضوية الأحزاب السياسية إذ لا تتعدى أرقام العضوية الفعلية في أغلب الأحزاب القائمة بضع آلاف معدودة لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة، ويستثنى من ذلك حزب الوفد إذ يقترب عدد أعضاءه من الأربعين ألف عضو، وحتى الحزب الوطني الديمقراطي بكل ما يملكه من سيطرة وإمكانيات واستخدامه سلطة الدولة وإمكانياتها لا يوجد بيان رسمي بعدد أعضاءه على موقعه بشبكة الإنترنت. وكذلك لا تشارك الأغلبية من المصريين في الانتخابات البرلمانية ولا الاستفتاءات وتتوقف نسبة المشاركين منهم في أحسن الحالات بما لا تجاوز 25% من إجمالي من لهم حق الانتخاب.

وتفاقمت حالة الاستبعاد السياسي الطوعي أو الابتعاد من جانب المصريين فانصرف الناس إلى متابعة مباريات كرة القدم وانشغلوا بمتابعة قنوات فضائية تدغدغ عواطفهم

الدينية بعيداً عن أي رقابة علمية من جهات الاختصاص، كما تقوقع الكثيرون منهم على مشكلاتهم وأصبحت قضايا المحروسة لا تهمهم من قريب أو بعيد، وبات الشباب منهم يسعى للانعتاق من أسر الوطن هارباً إلى المجهول بحثاً عن مصير أفضل لا تجده في وطنه.

وقد أفرزت حالة الاستبعاد السياسي الرسمي والطوعي حالة من الاستبعاد الاجتماعي التي كشفت عن بنية اجتماعية مندنية لا تتمثل فقط في حالات الفقر الشديدة وتدني القدرات الفردية لأبناء المحروسة، بل تتجاوزها إلى حالات فجة من انعدام المساواة بين الناس واختلال مراكزهم النسبية على أصعدة الإنتاج، والاستهلاك، والتفاعل الاجتماعي. إن المواطنين في مص يعيشون حالة من الاستبعاد أو الحرمان أو الإقصاء عن المشاركة المجتمعية والتي تعبر عن درجة عالية من عدم تكافؤ الفرصة وقصور العدالة الاجتماعية. ومن غرائب اللغة العربية أن تغيير موقع الحرف (ع) في كلمة استبعاد تحيلها إلى استعباد وهو الوصف الحقيقي لما يعانيه أبناء المحروسة.

وسوف يكون الاستبعاد الاجتماعي موضوع مقال قادم بإذن الله، وفي الأسبوع الذي يليه نقدم محاولة للإجابة عن السؤال الأهم وهو كيف يمكن التغلب على مظاهر الاستبعاد بشقيه السياسي والاجتماعي سواء الرسمي أو الطوعي.

وعلى الله قصد السبيل.

.12

التطوير الوطني الشامل. . .مسئولية مشتركة![55]

بعد نشر مقال الأسبوع الماضي عن محاور التطوير الوطني الشامل اتصل بي الأخ الكريم الوزير حسب الله الكفراوي مؤيداً ما جاء بالمقال عن ضرورات ومجالات التطوير الديمقراطي الشامل في مصر ومؤكداً على ضرورة توضيح نقطتين أساسيتين، الأولى أهمية أن تجرى الانتخابات التشريعية القادمة في موعدها المقرر حتى ينسى تعديل قانون الانتخابات لتكون بالقائمة الحزبية النسبية غير المشروطة، والنقطة الثانية التأكيد على أن الأخذ بنظام اقتصاد السوق لا يجب أن يتحول إلى تخلي الدولة عن مسئولياتها في ضبط الأسواق وحماية المستهلكين وتأمين حصول المواطنين على احتياجاتهم من السلع والخدمات بأسعار وشروط تراقبها أجهزة الدولة وتمنع انفلاتها.

والحق أن ما يؤكده الوزير الكفراوي هو نقطة ارتكاز محورية في مشروع التطوير الوطني الديمقراطي الذي يستهدف بالأساس إحياء الحياة السياسية على أساس التعددية الحزبية المتحررة من القيود التي تشل حركة الأحزاب حاليا وهو ما تحققه نظام الانتخاب بالقائمة الحزبية النسبية حيث يكون اختيار الناخبين مرتكزاً على المفاضلة بين برامج الأحزاب وغير منحصر في أشخاص المرشحين الذين يبذلون الملايين من الجنيهات لشراء أصوات الناخبين من دون أن تتوفر لهؤلاء أية ضمانات عن جدية من يفوز بعضوية مجلس الشعب وعدم انصرافه إلى الاهتمام بمصالحه

---

[55] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 10 يوليو 2009

الخاصة. كذلك تحقق التزام الدولة بضبط الأسواق ومراقبة الأسعار مصالح السواد الأعظم من المواطنين لتأمين حياة كريمة لهم وحمايتهم من تغول الاحتكار والفساد وهما الظاهرتان الرئيسيتان اللتان صاحبتا عملية التحول إلى اقتصاد السوق في مصر وساهمتا في تبديد مليارات الجنيهات من أموال الشعب.

/https://fb.watch/maEteuUaMQ

/https://fb.watch/maEHY9ERmZ

وحين نستكمل حديثنا اليوم عن عملية التطوير الوطني الشامل نؤكد أنها مسألة مصير وحياة أو موت للوطن والشعب تجب أن يتحمل كافة أفراد الوطن وهيئاته مسئولياتهم فيها . وتأتي مسئولية الدولة في المرتبة الأولى من الأهمية إذ يقع عليها تأكيد إرادتها ورغبتها في التطوير الحقيقي وتهيئة الظروف الملائمة والداعمة لتطوير الوطن

مع الالتزام بالديمقراطية المستندة إلى إرادة المواطنين واختيارهم الحر. وعلى سبيل التحديد فإن على الدولة، مسترشدة بآراء الأحزاب والقوى السياسية والمجتمعية، صياغة الرؤية المستقبلية للوطن المتفقة مع معايير التغيير الديمقراطي ومستوياته التي تحققت في دول العالم الأكثر تقدماً، والمعبرة عن قيم المجتمع وتقاليده وأصوله المحايية للتطوير والتحديث. وعلى الدولة بناء إستراتيجية متكاملة للتغيير الديمقراطي بمشاركة جادة من مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع تتحدد فيها مسئوليات كل طرف ومعايير تقويم مساهماته وإنجازاته في تحديث الوطن. ويأتي في مقدمة مسئوليات الدولة إعادة هيكلة جهاز الحكم وهيئات الحكومة والمحليات على أسس ديمقراطية تتبنى أفكار اللامركزية وتتيح الفرص للمواطنين وهيئات المجتمع المدني للمشاركة الفاعلة في رسم سياسات وتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يجب على الدولة تفعيل عمليات الترابط والتشابك بين منظماتها ومؤسساتها، وإطلاق الحرية والاستقلالية الإدارية للمؤسسات العامة في مختلف قطاعات العمل الوطني ومحاسبتها على النتائج. ويكون من مسئوليات الدولة تحديد معايير وآليات متابعة مشروعات التطوير في مختلف مجالات الحياة المصرية، وتوفير آليات للتدخل بالمساندة أو التقويم في حال تعثر البعض منها أو استخدام شعار التطوير في غير أغراضه. وفي جميع الأحوال يجب على الدولة ونظام الحكم إعطاء المثل والقدوة للمواطنين وهيئات المجتمع ومؤسساته في الالتزام بالقواعد والحرص على المال العام والتقيد بالشفافية الكاملة في كل القرارات والتوجهات.

من جانب آخر، تمثل منظمات المجتمع المدني ركيزة أساسية في المجتمع الديمقراطي، ويقع عليها عبء تحريك القوى المجتمعية المختلفة وتوجيه الموارد المتاحة لها فيما تحقق تسريع عمليات التطوير والتغيير الديمقراطي في مختلف جوانب الحياة متعاونة في ذلك مع مؤسسات الدولة وأجهزتها ذات العلاقة. ويكون على منظمات المجتمع المدني من أحزاب سياسية، ونقابات عمالية ومهنية، وجمعيات أهلية واتحادات وروابط قومية وغيرها من المنظمات غير الحكومية أن تساهم في تفعيل جهود التغيير الديمقراطي وإعادة البناء في المحروسة من خلال إعادة ترتيب أوضاعها وتطوير هياكلها وتدعيم إمكانياتها للعمل في خدمة برامج التغيير الديمقراطي. ثم عليها السعي إلى استيفاء الشروط والمعايير المقبولة دولياً للوصول إلى مراتب التميز في الأداء، والتكامل والتكاتف مع غيرها من المنظمات من أجل حشد الجهود والموارد وتجنب التكرار والتضارب في الأنشطة وتحقيق إنجازات يصعب الوصول إليها بالعمل المنفرد لمنظمات منعزلة. إن المواطن المصري وإن يكن هو هدف التغيير الديمقراطي والتطوير الوطني، فهو كذلك عنصر حاسم ومهم في نجاح وفعالية جهود التطوير التي تمارسها الدولة وهيئات المجتمع من خلال الالتزام بالواجبات المفروضة عليه والتمسك بحقوقه المشروعة والحرص على الحق العام والمحافظة على الممتلكات العامة وعناصر الثروة الوطنية. وعلى المواطن المشاركة في تنفيذ مهام التطوير الوطني في موقع عمله وعلى مستوى حياته الشخصية وفي النطاق الأسري والعلاقات المجتمعية المباشرة. ولعل الواجب الأساسي على المواطن هو المشاركة في الاختيار وإبداء الرأي

والإدلاء بصوته في كافة عمليات الانتخابات والاستفتاء الجماهيري، وعدم التنازل أو التراجع عن هذا الحق مهما كانت الصعاب التي قد تواجهه.

وتأتي الدعوة إلى التطوير الوطني الشامل في ظل خضم متلاطم وسيل لا ينقطع من المشكلات والأزمات تحرص الإعلام الحكومي غير الصادق على محاولة تجميل الواقع وتكرار مقولات أفرغت من مضامينها تتحدث عن نمو اقتصادي لا يشعر بآثاره سوى القلة المتغولة من رجال الأعمال ذوي العلاقات الوطيدة بسلطة الحكم والتي تؤكد الزواج الباطل بين المال والسلطة. لذا فإنه من غير المتصور أن يتحقق التطوير الوطني الديمقراطي في المحروسة بمجرد التمني أو رفع الشعارات، ولا يكفي لتحقيق هذا التطوير المستهدف إجراء تعديلات جزئية وغير مترابطة في بعض مؤسسات حكومية أو تغيير بعض مواد في تشريعات أو تعديل في مواد من الدستور. إنما الأمر يتطلب إحداث نهضة مجتمعية شاملة تمس نظام الحكم ومؤسساته وآليات عمله وقواعد اختيار الحكام ومراقبتهم ومحاسبتهم على ما يقدمونه من أعمال أو يتسببون فيه من مشكلات وكوارث تمس المواطنين والوطن.

إن التطوير الوطني المستهدف لا يمكن أن يكون حكراً على إرادة الحاكم يقرره وتحدد اتجاهاته ومجالاته متى شاء، إنما الأمر أولاً وأخيراً يجب أن يكون تعبيراً صادقاً عن رغبات أصحاب المصلحة الحقيقية وهم الملاك الحقيقيين للوطن وملتزماً باختياراتهم. إن الإنسان المصري هو حجر الأساس في بناء الوطن ومسيرته نحو

التقدم، فلا يمكنه الركون إلى صور الإحباط والتواكل، كما لا يمكن تجاوزه وأن تفرض عليه أمور لم يشارك في مناقشتها والتوافق عليها .

إن المصريين مدعوون إلى إعادة تملك الوطن، وهو العنوان الذي اختاره حزب الوفد لبرنامجه الجديد، حتى يكونوا هم أصحاب القرار في كل ما يمس حياتهم ومستقبلهم، ويكون الحكام، أياً من كانوا، في خدمة المواطنين وليسوا مالكين لهم.

.13

الحكم الرشيد . . . هو الطريق إلى مصر الواحدة ![56]

طرحت في المقالين السابقين إشكالية الاستبعاد في مصر بشقيه السياسي والاجتماعي. ويتضح من تدارس هذه الظاهرة أن المجتمع المصري ينقسم، على الأقل، إلى مجتمعين متباعدين ومتناقضين وغير متوازنين. فالفقراء والمهمشون سياسياً تجري استبعادهم من حركة الحياة الاقتصادية والسياسية ولا يكون لهم وزن ولا صوت في اتخاذ القرارات المصيرية التي تمس حاضرهم ومستقبلهم، ولا تصل إليهم عوائد ما يسمعون عنه من أخبار النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المتدفقة على البلاد، ولا يشعرون بأي تأثير في حياتهم البائسة انعكاساً لما يردده المسئولون في حكومتهم الذكية عن تقدير الجهات الدولية وإشادتها بقوة الاقتصاد المصري.

ولا تقع المصائب والكوارث إلا على هذا الفريق المهمش المطحون، فالمئات من أفراده يموتون حرقاً في كوارث القطارات، وغرقاً في كوارث العبارات، ودفناً تحت أنقاض البيوت المنهارة، وتتزف دماؤهم على أسفلت الطرق غير المنضبطة في حوادث مرور فوضوي. وعلى حين ترتفع أسعار كل شيء في مصر، إلا الإنسان المصري من هذا الفريق البائس المستبعد، فثمنه رخيص لا يكاد يساوي ثمن طلقة رصاص تطلقها عليه بارجة أمريكية تعبر قناة السويس من دون اعتبار لكونه صاحب تلك القناة حفرها أجداده بأظافرهم واستردها إخوانه بدمائهم ومات محمد فؤاد

---

[56] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 25 مارس 2008

عفيفي بعد أن تلقى دفعتين من الرصاص من مسافة قدرت بين 20 و30 ياردة من مقدمة السفينة الأمريكية حسب رواية الأهرام نقلاً عن بيان أصدرته السفارة الأمريكية في القاهرة. وكان المقابل معاش استثنائي من وزارة التضامن الاجتماعي، لم تحدد الصحيفة مقداره، وآخر من محافظة السويس يبلغ 900 جنيهاً لإعالة زوجته وطفليه وأمه بما لا يصل إلى قيمة وجبة عشاء فاخرة يلتهمها أحد رجال الأعمال المنتفعين باتفاقية الكويز مع إسرائيل، وهذا هو ثمن المصري في 2008 !

وعلى الجانب الآخر من خارطة المجتمع، يوجد الأثرياء والناعمون بخيرات مصر وثرواتها من رجال الأعمال وأهل الثقة المقربون من الحكم، والمنتفعون بالسلطة، والثروة، والجاه. هؤلاء يعيشون في الفيلات والقصور والمنتجعات، ولا يضطرون للوقوف في طوابير الخبز ولا تحتاجون لإضافة أسماء أولادهم إلى بطاقات التموين، وبذلك لا يقفون لأيام متتالية في الطوابير للوصول إلى مكاتب السجل المدني لاستخراج شهادات الميلاد الإلكترونية حسب أوامر قراقوش العصر الجديد. وأعضاء هذا الفريق الناعم الهانئ هم الذين يرفعون أسعار كل شيء في مصر ويحققون أرباحاً خيالية وثروات هائلة نتيجة احتكارهم لأهم الصناعات، وتعاملاتهم الميسرة مع الدولة مما يتيح لهم الحصول على ملايين الأمتار من أراضي المحروسة بأبخس الأثمان يبيعونها بعد ذلك بمليارات الجنيهات، كما تحصلون على مليارات أخرى من الجنيهات قروضاً من بنوك المحروسة بأيسر الشروط، ثم يتعثرون

عن السداد وتهب الحكومة لمساندتهم والتخفيف من وقع النعش على ثرواتهم. هم المتعاملون مع إسرائيل تصديراً واستيراداً، وهم المستفيدون من تصدير منتجاتهم إلى أمريكا بدون رسوم جمركية بفضل الـ 11% من المكونات الإسرائيلية الداخلة في منتجاتهم، وهم الذي سيصدرون الغاز الطبيعي إلى إسرائيل!

إن مصر المنقسمة إلى مصرين اثنين لا يمكن أن تكون إلا ساحة للفوضى الاجتماعية، والشاحن السياسي، وانعدام العدل، والمساواة. إن وطناً هكذا ينقسم أبناؤه لا يستقيم معه الحديث عن "المواطنة"، ولا يصمد فيه أي حديث عن رعاية محدودي الدخل والانحياز إلى الفقراء كما تتغنى أبواق الحزب الوطني الديمقراطي وحكومته الذكية.

إن مستقبل مصر يتوقف بدرجة كلية على إلغاء هذا الاستبعاد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وإعادة هيكلة المجتمع كي يندمج أفراده وطوائفه، اندماجاً حقيقياً ومستداماً، في نسيج وطني متكامل ومتراص ينعم أفراده بالحرية بأجلى معانيها، ويتمتعون بالفرص المتكافئة والعدالة الاجتماعية، ويشاركون مشاركة كاملة ومسئولة في إدارة شئون بلادهم على أسس من التعددية السياسية الحقيقية وتداول السلطة، وسيادة القانون، والمحاسبية، والشفافية.

ولقد حققت دول أخرى تلك المعادلة الصعبة، وانقذت مجتمعاتها من أحلك أوضاع الاستبعاد والذل التي كانت شعوبهم تعاني منها على أيدي القلة المتحكمة سواء كانت من مواطني نفس الدولة أو كانت من سلطة استعمار وحكم أجنبي. ولعلنا

نستفيد من طرح النموذج الأوضح في العصر الحديث لدولة استطاعت أن تنتقل من جحيم العنصرية والفصل العنصري للمواطنين الأفارقة أصحاب البلاد إلى دولة ديمقراطية تكاد تصل إلى مستويات الدول المتقدمة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً. دعونا نتأمل ما حدث في جنوب إفريقيا، والتي كانت تحكم بواسطة الأقلية البيضاء منذ 1948 وحتى 1994 وسادت فيها سياسة صارخة للتمييز والفصل العنصري تم بموجبها حرمان الأفارقة أصحاب البلاد الأصليين من جميع حقوقهم السياسية وعزلهم في مناطق سكنية مغلقة عليهم ووسائل نقل خاصة بهم لا تختلطون بالبيض. وبفضل جهود الوطنيين الأفارقة لم يكن أمام حكومة الأقلية إلا الانصياع والتخلي عن الحكم لتبدأ مسيرة الديمقراطية وليعود البطل الوطني نيلسون مانديلا من منفاه ويتسلم حكم البلاد في 1994 لمدة واحدة فقط حيث ترك الرئاسة في 1999 وجرى انتخاب نائبه مبيكي رئيساً والذي أعيد انتخابه مرة ثانية وأخيرة في 2004. ومنذ بداية الحكم الديمقراطي جرت 3 انتخابات برلمانية ومحلية شهد لها المجتمع الدولي.

وقد اهتمت الحكومة الوطنية في جنوب أفريقيا بإصلاح ما أفسدته سنوات الحكم العنصري وعمدت إلى تطبيق حزمة من السياسات والبرامج الاجتماعية منها نظام للضمان الاجتماعي الذي بدأ تطبيقه في العام 2000 وتحصل بمقتضاه أكثر من 12 مليون مواطن – من إجمالي يقترب من 49 مليون – على دخل شهري مما يؤدي إلى التخفيف من حدة الفقر وعدم المساواة. ونتيجة لتحسن مستوى الدخل زادت نسبة إنفاق المواطنين السود لتصل في 2006/2005 إلى 44.3% من إجمالي الإنفاق على السلع

والخدمات، وقد صاحب هذا انخفاض نسبة السكان البيض من 10.1% إلى 9.2% في نفس الفترة. ورغم أن فجوة الفقر لا تزال واضحة حيث تحصل أغنى 10% من السكان على 50% من الدخل وتحصل أفقر 40% على أقل من 7% من الدخل، إلا أن إدراك الحكومة لتلك المشكلة يدفعها إلى الإصرار على تنفيذ سياسات وبرامج اجتماعية لعلاجها. وما يؤكد سلامة السياسة الاجتماعية في تلك الدولة الأفريقية أن نصيب الأجور يبلغ 64.4% من إجمالي الدخل الوطني. وتقدم حكومة جنوب أفريقيا منحاً لمساعدة العجزة وغير القادرين، كما تمنح الأسر مساعدات لإعالة أطفالها، ويعلن وزير المالية أن هذه المساعدات لإعالة الأطفال ستمتد لتشمل الأبناء حتى سن الخامسة عشر ابتداء من يناير 2009. وفي مقابل الحصول على تلك الإعانات تدرس الحكومة فرض بعض المعايير التي من شأنها تأكيد التحول الاجتماعي في البلاد نحو الأفضل، ومنها مثلاً التزام الأسر بانتظام أبنائها في المدارس، والالتزام بمواعيد التطعيم ضد الأمراض. ومن المهم التأكيد أن تلك الإعانات تتماشى مع معدلات التضخم وزيادات الأسعار حتى لا تفقد قيمتها. وتحصل المواطن الجنوب افريقي على معاش التقاعد عند سن 65 والذي تم تخفيضه هذا العام إلى 63 سنة، ثم سيخفض إلى 61 سنة في عام 2009 وإلى 60 سنة في العام 2010 ليتساوى الرجال والنساء في هذا الحق. ويعتبر تأمين المعاش الاجتماعي للمواطنين هو أهم برامج الحكومة لمعالجة الفقر. وتتعاون الحكومة والمؤسسات غير الحكومية وقطاعات الأعمال في تنفيذ تلك البرامج الاجتماعية. وكانت نتيجة

تلك الجهود لمكافحة الفقر أن الدخل الحقيقي للمواطن الجنوب أفريقي زاد في المتوسط بنسبة 22% عما كان عليه في 1999.

ولا يتوقف سعي حكومة جنوب أفريقيا في معالجة الفقر على منح المساعدات المالية، ولكنها تستثمر أيضاً في زيادة فرص المواطنين للحصول على عمل منتج من خلال التدريب ورفع الكفاءة وتنمية المهارات. فالحكومة تدرك أن معالجة الفقر لا تتم إلا من خلال منهج متكامل يتعامل مع كافة مصادره وأسبابه وبأسلوب متوازن.

ويأتي اهتمام حكومة جنوب أفريقيا بعلاج مشكلة العشوائيات التي يقطنها المواطنون السود دليلاً على سياسة اجتماعية متوازنة، فهي تسعى إلى توفير مساكن مناسبة للتخلص من العشوائيات بحلول عام 2014، حيث تخطط الدولة لتسليم 500.000 وحدة سكنية سنوياً بدلاً من 300.000. ولتيسير الحصول على تلك المساكن الجديدة تراعي الحكومة أن تكون تكلفتها في متناول الفقراء وذلك من خلال اتفاقات تم عقدها مع البنوك الرئيسية في البلاد. وتسعى الحكومة إلى إصدار قانون الإسكان الاجتماعي الذي ينص على دعم كافة أشكال الأماكن المستأجرة وذلك للمساعدة في القضاء على عشوائيات السكن.

وتتعدد صور الدعم الاجتماعي لمواطني جنوب أفريقيا من إتاحة الفرص للتعليم بالمدارس إلى برامج الرعاية الصحية وإزالة القمامة والمخلفات، ومشروعات الإنارة وتوصيل الكهرباء لكافة المناطق، وتحسين الطرق ووسائل المواصلات العامة، وتطوير خدمات الاتصالات. كل ذلك تحقق مستويات أفضل من إدماج المواطنين في

المجتمع والقضاء على حالات الإبعاد القسري الذي عانوا منه أيام الفصل العنصري. وفي ذات الوقت حقق الحكم الديمقراطي فرصاً أفضل للمواطنين السود في المشاركة السياسية من خلال التعددية الحزبية والانتخابات الشفافة.

إن تأمل تجربة جنوب أفريقيا التي لم تتعد أربعة عشر عاماً والتي تكررت في دول أخرى مثل الأرجنتين والمكسيك وفي فترات زمنية محدودة، تجعلنا نعيد اكتشاف الطريق للقضاء على حالات الاستبعاد السياسي والاجتماعي في مصر. إن الطريق واضح وضوح الشمس ويتلخص في كلمات الديمقراطية، العدالة الاجتماعية، حقوق الإنسان، الشفافية، والمحاسبية. وقد أجملت الممارسات العالمية الحديثة تلك الكلمات في تعبير واحد، ولكنه فاصل وقاطع وحاسم، ذلك هو تعبير "الحكم الرشيد" وقوامه مشاركة المواطنين في حكم أنفسهم وحقهم في عضوية الأحزاب والجمعيات وغيرها من المنظمات المجتمعية وكذا حقهم في التعبير وإبداء الرأي من دون خوف أو تردد.

ويتضمن مفهوم "الحكم الرشيد" كذلك مبدأ سيادة القانون وخضوع الكافة لحكمه، والشفافية ووضوح القرارات واسبابها ونتائجها، والحق في المعرفة والحصول على المعلومات للجميع، واستجابة الحاكم لرغبات المواطنين والانصياع لطلباتهم وسرعة الاستجابة لشكاواهم والعمل على تلافي أسبابها، والسعي لإحداث التوافق بين فئات المجتمع ونبذ آليات الاستبعاد والتفريق والانحياز لفئات دون أخرى.

ومن السمات البارزة في نظم " الحكم الرشيد" المساواة والعدالة في الفرص وفي الحصول على نصيب عادل من الثروة في المجتمع، والسعي الدائم لإدماج المواطنين واستيعابهم في دائرة الوطن، والكفاءة والفعالية في التخطيط والتنفيذ لتحقيق رغبات الناس واحتياجاتهم.

وتأتي المحاسبية في نهاية تلك الأسس حيث تخضع الجميع وعلى كافة المستويات للمساءلة والمحاسبة عما فعلوه وما لم يفعلوه. وسوف تحقق تلك الأسس للحكم الرشيد القضاء على الفساد، كما تؤكد فرص متكافئة لجميع المواطنين ليكونوا سواء في الحقوق والواجبات أمام القانون لا يميز بعضهم عن بعض إلا العمل والكفاءة والالتزام الوطني والمشاركة الجادة في صنع الحياة وتطويرها على أرض الوطن. إن "الحكم الرشيد" لا يستقيم مع أبدية السلطة واحتكارها لفئة معينة، ولا يتقبل مفهوم التوريث في السلطة أو احتكار الحكمة والمعرفة.

ولقد كان مبدأ " الحكم الرشيد" أحد أهم أركان مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا " النيباد" والتي شاركت مصر مع أربع دول أفريقية أخرى في إصدارها في العام 2001 حيث نص في إعلان المبادرة أن من بين أهدافها العاجلة نشر الديمقراطية والحكم الرشيد. وبينما قطعت جنوب أفريقيا أشواطاً مهمة في تطبيق تلك المبادرة فهي في مصر منسية تماماً ولا يعلم عنها إلا فريق محدود من المختصين في وزارة الخارجية الذين يشاركون، بحكم وظائفهم وليس بسبب اهتمام الدولة، في الاجتماعات المتصلة بمتابعة تنفيذها.

إن طريق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واحترام القانون وحقوق الإنسان هو السبيل الوحيد للوصول إلى مصر الواحدة الموحدة التي تتوفر فيها الفرص المتكافئة لجميع أبنائها وتخضع الجميع فيها لحكم القانون ويشاركون جميعاً في صنع مستقبل أبنائهم وضمان تقدم الوطن وحمايته من الأخطار.

إن الانتقال بمصر من مرحلة التشرذم والانقسام السياسي والاجتماعي وما يعانيه المصريون من استبعاد وعزل عن المشاركة في أمور الوطن وقضاياه يتطلب العودة مرة أخرى إلى ما كان ينادي به الزعيم الوطني مصطفى كامل " إن من يتهاون في حق من حقوق دينه وأمته ولو مرة واحدة يعش أبد الدهر مزلزل العقيدة سقيم الوجدان" ولا أظن أن المصريين قادرون على التهاون في حقوقهم. إن المصريين جديرون بالحرية والديمقراطية حتى تتحقق لهم ولهم الحياة الاقتصادية والاجتماعية الأفضل. وهم مطالبون بتفعيل شعار الزعيم الوطني مصطفى كامل "لا معنى لليأس مع الحياة ولا معنى للحياة مع اليأس".

والله المستعان.

الحكم الرشيد هو عملية تقوم بموجبها المؤسسات العامة بتسيير الشؤون العامة وإدارة الموارد العامة وضمان إعمال حقوق الإنسان بطريقة تخلو أساسًا من إساءة المعاملة والفساد مع إيلاء الاعتبار الواجب لسيادة القانون.

لمحة عن الحكم الرشيد[57]

المفوضية السامية لحقوق الإنسان والحكم الرشيد

ما هو الحكم الرشيد؟

يُقصد بالحكم كل عمليات الحكم والمؤسسات والعمليات والممارسات التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك وتنظيمها . ويضيف الحكم الرشيد صفة معيارية وتقييمية لعملية الحكم. ومن منظور حقوق الإنسان، إن الحكم الرشيد هو أساسًا عملية تقوم بموجبها المؤسسات العامة بتسيير الشؤون العامة وإدارة الموارد العامة وضمان إعمال حقوق الإنسان.

وبالرغم من أنه ما من توافق دولي بشأن تعريف "الحكم الرشيد"، إلا أنه يمكن أن يشمل المواضيع التالية: الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمشاركة الفعالة، والشراكات المتعددة الجهات الفاعلة، والتعددية السياسية، والعمليات والمؤسسات الشفافة الخاضعة للمساءلة، وقطاع عام يتصف بالكفاءة والفعالية، والشرعية، والوصول إلى المعارف والمعلومات والتعليم، والتمكين السياسي، والمساواة، والاستدامة، والمواقف والقيم التي تعزز المسؤولية والتضامن والتسامح.

---

[57] لمحة عن الحكم الرشيد | OHCHR

وباختصار، يرتبط الحكم الرشيد بالعمليات والنتائج السياسية والمؤسسية الضرورية لتحقيق أهداف التنمية. ويمكن الاختبار الحقيقي للحكم "الرشيد" في مدى وفائه بوعد الالتزام بحقوق الإنسان، أي الحقوق المدنية والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. والسؤال الأساسي المطروح في هذا السياق هو التالي: هل تضمن مؤسسات الحكم فعليًا الحق في الصحة وفي السكن اللائق والغذاء الكافي والتعليم الجيد والعدالة المنصفة والأمن الشخصي؟

الخصائص الأساسية للحكم الرشيد

حدّدَ مجلس حقوق الإنسان الخصائص الأساسية التالية للحكم الرشيد:

- الشفافيـــة
- المسؤولية
- المساءلـــة
- المشاركة
- الاستجابة (لاحتياجات الناس)

كيف يرتبط الحكم الرشيد وحقوق الإنسان؟

يعزز الحكم الرشيد وحقوق الإنسان بعضهما البعض. وتطرح معايير حقوق الإنسان مجموعة من القيم التي تسترشد بها الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة السياسية والاجتماعية في أعمالها. كما تقدم مجموعة من معايير الأداء يمكن من خلالها مساءلة هذه الجهات الفاعلة. وإضافة إلى ذلك، تغني مبادئ حقوق الإنسان

مضمون جهود الحكم الرشيد، أي أنها قد تسترشد بها عملية وضع الأطر التشريعية والسياسات والبرامج ومخصصات الميزانية وغير ذلك من التدابير.

لكن في المقابل، لا يمكن احترام حقوق الإنسان وحمايتها على نحو مستدام في غياب الحكم الرشيد. ويعتمد إعمال حقوق الإنسان على توفر بيئة مؤاتية ومُمكِّنة. ويتضمن ذلك الأطر والمؤسسات القانونية الملائمة بالإضافة إلى العمليات السياسية والتنظيمية والإدارية المسؤولة عن الاستجابة لحقوق السكان واحتياجاتهم.

ويمكن تنظيم العلاقة بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان حول أربع مجالات:

1. المؤسسات الديمقراطية

تُنشئ الإصلاحات التي يفرضها الحكم الرشيد على المؤسسات الديمقراطية، عندما تترسخ في قيم حقوق الإنسان، سُبُلًا تسمح للرأي العام بالمشاركة في وضع السياسات سواء من خلال المؤسسات الرسمية أو المشاورات غير الرسمية. كما تنشئ آليات لإدماج فئات اجتماعية متعددة في عمليات اتخاذ القرارات، لا سيما على الصعيد المحلي. وقد تشجع كلًا من المجتمع المدني والمجتمعات المحلية على صياغة مواقفه بشأن قضايا تهمه والتعبير عنها.

2. تقديم الخدمات العامة

تؤدي الإصلاحات التي يفرضها الحكم الرشيد، في مجال توفير الخدمات الحكومية إلى الناس، إلى النهوض بحقوق الإنسان عندما تحسّن قدرات الدولة على الوفاء

بمسؤوليتها في توفير المنافع العامة الأساسية لحماية عدد من حقوق الإنسان، مثل الحق في التعليم والصحة والغذاء. وقد تتضمن مبادرات الإصلاح آليات متعلقة بالمساءلة والشفافية وأدوات السياسة العامة التي تراعي الاعتبارات الثقافية من أجل ضمان توفر الخدمات للجميع وقبولهم لها، وسبلاً لمشاركة الرأي العام في اتخاذ القرارات.

3. سيادة القانون

عندما يتعلق الأمر بسيادة القانون، فإن مبادرات الحكم الرشيد التي تراعي حقوق الإنسان تحقق إصلاح التشريعات وتساعد المؤسسات، ابتداءً من النظم الجزائية وصولاً إلى المحاكم والبرلمانات، بهدف تحسين تنفيذ هذه التشريعات. وقد تتضمن مبادرات الحكم الرشيد الدعوة إلى الإصلاح القانوني ورفع مستوى التوعية العامة بشأن الإطار القانوني الوطني والدولي وبناء القدرات وإصلاح المؤسسات.

4. مكافحة الفساد

فيما يتعلق بمكافحة الفساد، تعتمد جهود الحكم الرشيد على مبادئ مثل المساءلة والشفافية والمشاركة لإعداد تدابير مكافحة الفساد. وقد تتضمن المبادرات إنشاء مؤسسات مثل لجان مكافحة الفساد، وإيجاد آليات لتبادل المعلومات، ورصد استخدام الحكومات للأموال العامة وتنفيذها للسياسات.

.14

الفقر والعشوائية.. وجهان لمشكلة واحدة![58]

"لا تردد في تنفيذ برامج الإصلاح.. والتركيز على المناطق الأشد فقراً"، كان هذا تصريح جمال مبارك في مؤتمره الحزبي الذي عقده بقرية العصايد في محافظة الشرقية والذي اتخذته صحيفة الأهرام العنوان الرئيسي لعددها الصادر صباح السبت السادس من سبتمبر الحالي. وفي الوقت الذي كان المصريون يتفحصون تفاصيل الخبر كان مئات منهم قد أصبحوا جثثاً تحت الأنقاض أو مصابين يبحثون عن مغيث أو مشردين في العراء نتيجة انهيار كتل صخرية ضخمة من جبل المقطم على مساكنهم وهم الفقراء المطحونين من سكان سفح الجبل في منطقة الدويقة الذين يدخلون في زمرة الأشد فقراً.

وكالعادة بدأت الحكومة في تنفيذ خطة دفاعية بمحاولة توجيه الاتهام إلى الضحايا كونهم أقاموا تلك المساكن العشوائية من دون تراخيص، وأنهم لم يستجيبوا للتحذيرات المتوالية الصادرة إليهم من أجهزة المحافظة بضرورة إخلاء تلك المنطقة لخطورتها. وكانت الحكومة في ذلك تحاول التغطية على كونها هي التي تجاهلت تحذيرات متعددة أطلقها خبراء ينبهون إلى خطورة الموقف في هذه المنطقة بعد انهيار مشابه وقع في العام 1993 ولم تتخذ الحكومة أي إجراء حاسم لتنفيذ التوصيات التي ناقشها الخبراء آنذاك ورصدها مجلس الشعب حتى أن رئيس المجلس دكتور أحمد فتحي سرور

---

[58] مقال منشور في صحيفة "الوفد" يوم 19 سبتمبر 2008

وجه نقداً لاذعاً للحكومة لهذا التجاهل، ولكن بعد أن كانت الكارثة قد وقعت فعلاً .

ثم لم تلبث الحكومة تحت وطأة ضغط الرأي العام وغضب الجماهير أن بدأت في تغيير النغمة الإعلامية بالحديث عن تكثيف الجهود لإنقاذ الضحايا والبحث عن جثث القتلى تحت الركام، ثم تعالت نغمة الحديث عن الجهود المكثفة لإقامة خيام الإيواء لاستيعاب المشردين ممن تهدمت مساكنهم وتوفير المساعدات العاجلة لهم، مع تقديم خدمات علاجية وطبية عاجلة بلغت ذروتها بتصريح لوزير الصحة أنه سيجري توقيع الكشف الطبي على جميع طلبة المدارس بمنطقة الدويقة استعداداً للعام الدراسي الجديد، وللتأكد من خلوهم من أي أمراض .

وتتوالى الأنباء التي تكشف عن قصور أسلوب الحكومة في معالجة الكارثة، إذ نقرأ صباح السبت 13 سبتمبر - أي بعد أسبوع من الكارثة - أن مجلس الوزراء قرر " تنفيذ خطة عاجلة لنقل سكان العشوائيات الخطيرة إلى مساكن بديلة، وسيتم استكمال بناء عشرة آلاف و500 وحدة سكنية لهذا الغرض، بتمويل مباشر وفوري من الدولة" . ولم تحدد المتحدث باسم مجلس الوزراء وهو يعلن الخبر المدى الزمني لهذه الخطة " العاجلة " متى تبدأ ومتى تنتهي، كما لم تحدد ما هي مناطق العشوائيات الخطيرة التي سيشملها هذا القرار، فضلاً عن أنه لم تحدد المناطق التي ستقام فيها المساكن البديلة التي سينقل إليها سكان تلك العشوائيات . كذلك لم يبين

المتحدث الرسمي حجم ومصدر الموارد غير التقليدية التي أكد رئيس الوزراء على ضرورة توفيرها لإنهاء المشكلة!

ويبدو القصور في أسلوب تعامل الحكومة، رغم أنها ذكية، مع الكارثة في حصرها في وجه واحد وهو المساكن الآيلة للسقوط والمقامة في مناطق خطيرة تقع في مجرى السيول أو المنحدرات الجبلية أو المقامة تحت خطوط كهرباء الضغط العالي. ومن ثم كان الحل الذي تقدمه الحكومة هو نقل هذه المساكن إلى مناطق أخرى يتوفر فيها عنصر الأمان، أي مبادلة مبنى بآخر ومنطقة عشوائية بأخرى. وبغض النظر عن أن مشكلة العشوائيات قد تفاقمت خلال السنوات الماضية حتى وصلت في بعض التقديرات إلى ما يزيد عن 1220 منطقة في جميع محافظات المحروسة يعيش فيها أكثر من 15 مليون مصري، وبغض النظر عن الإعلانات المتكررة عن إنشاء آلاف الوحدات السكنية والاحتفال بين الحين والآخر بتوزيع الرئيس لعقود بضع عشرات من تلك المساكن، وإذا تخينا جانباً المهانة الوطنية حين يتبرع أمراء الخليج لبناء مساكن لفقراء المحروسة ثم لا توجد على أرض الواقع، فإن الحقيقة التي لا تريد أو لا تستطيع الحكومة إدراكها أن المشكلة ليست أساساً في سوء حالة المباني وتعرضها للانهيار أو تواجد العشوائيات في مناطق خطرة، ولكنها بالدرجة الأولى مشكلة فقر متعدد الأوجه أو ما نطلق عليه الفقر الشامل ومشكلة سوء إدارة من حكومات غير مهتمة بقطاع عريض من البشر يكاد يبلغ نصف عدد المصريين جميعاً.

ولإدراك حجم المشكلة وأبعادها دعونا نسترجع ما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2008 من أن مصر تقع في المرتبة 112 من بين 177 دولة ومؤشر بلغ 0.708 والذي يقيس التنمية البشرية على ثلاثة محاور هي توقع الحياة عند الميلاد والتي تعبر عن الفترة التي يتوقع أن يعيشها الإنسان في صحة، ومستوى التعليم الذي يحصل عليه الإنسان ويقاس بنسبة من يعرفون القراءة والكتابة ومعدل الالتحاق بالتعليم الأساسي، والحصول على مستوى معيشي معقول معبراً عنه بالقوة الشرائية المعادلة للدخل الفردي. وتدل المؤشرات أن توقع الحياة للإنسان المصري يبلغ 70.7سنة مقارنة ب 82.3 سنة في اليابان، كما تبلغ نسبة معرفة القراءة والكتابة بين المصريين في فئة العمر 15 سنة فأكثر 71.4% بينما تبلغ هذه النسبة في جورجيا 100%، وتبلغ نسبة استيعاب المصريين في التعليم الأساسي 76.9% وهي في أستراليا 113%! أما القوة الشرائية المعادلة للدخل الفردي في مصر فتبلغ 4337 دولار أمريكي بينما نفس النسبة في لوكسمبورج تبلغ 60228 دولار أمريكي!

ولعل الأرقام السابقة غير كافية لتوضيح حجم مشكلة الفقر في مصر، لذا قد يكون من الصادم للمصريين حكومة وشعباً أن نقرأ على شبكة الإنترنت إعلانات في شكل توسل لتقديم التبرعات إلى فقراء مصر، وتقوم على نشر تلك الإعلانات جهات مختلفة منها جمعية تسمى " أراضي الإنجيل Bible Lands " وعنوان موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت هو

http://www.biblelands.org.uk/support_us/appeal_index.htm

وجاء في إعلانها لعام 2008 أن أكثر من 60% من سكان مصر العليا يعيشون تحت خط الفقر، وأن 95% من المصريين يعيشون على 5% من أرض مصر وأن المناطق المزدحمة بالسكان سوف تزداد ازدحاماً خلال السنوات الخمس عشرة القادمة حيث سيزيد عدد سكان مصر ب 30 مليون ثم يزيدون مرة أخرى ب 20 مليون خلال السنوات الخمس والعشرين التالية. وجاء في النوسل لتقديم تبرعات لفقراء مصر أن 20 مليون مصري يعيشون في مساكن هي في أحسن الأحوال غير صحية وفي كثير من الحالات غير آمنة أيضاً، وأن مياه الشرب النقية والأراضي الخصبة القابلة للزراعة محدودة. وفي إعلانها لعام 2007 نشرت الجمعية صورة لحي عزبة النخل لتسدر العطف على الحال السيئة التي يعيشها أهل الحي، كما أوضحت أنها تساعد الأهالي من خلال مركز طبي أقامته هناك اسمه مركز السلام Salaam وأهابت بقراء الإعلان أن يتبرعوا لفقراء مصر وبينت أن التبرع بمبلغ 55 جنيهاً إسترلينيا سيكفي لتوفير سرير في مستشفى لمريض وأن 101 جنيه إسترليني هو مبلغ يكفي لرعاية شاملة لأم حامل، بينما التبرع بمبلغ 202 جنيه إسترليني يسهم في تغطية نفقات تجهيز مكان في مدرسة لطفل واحد والإنفاق على تعليمه لمدة عامين، ولو زاد المتبرع كرماً وجعل المبلغ 300 جنيهاً إسترلينياً فإن هذا الطفل سيحصل على تعليم لمدة 3 سنوات.

هكذا بلغ الفقر بالمصريين مداه، فهو السبب الحقيقي لاضطرار الملايين منهم لسكنى القبور والمناطق العشوائية والمخاطرة بحياتهم وحياة أولادهم بالسكنى في مساكن آيلة للسقوط ومعرضة لانهيار صخور الجبال واجتياح السيول. وهو السبب في أن

مئات الآلاف من المصريين تعرضوا لمرض أنفلونزا الطيور نظراً لاضطرارهم لإخفاء الطيور المريضة أو المشتبه في إصابتها بالمرض لأنهم لا يملكون رفاهية إعدامها .

والفقر هو الذي يدفع مئات آلاف شباب المصريين خريجي كليات القمة بالجامعات وكذا خريجي المعاهد العليا لقبول أعمال يدوية ومهنية متدنية في المملكة العربية السعودية ودول الخليج فهم يرونها في النهاية أفضل من اللا شيء الذي يوفره لهم سراب الحكومة الذكية وحزبها .

وهذا الفقر هو الذي يجعل عشرات الآلاف من المصريين يلاقون الأمرين في بحثهم عن عمل في دول عربية وخليجية متعرضين لكل صنوف العنت والإذلال الذي يصل إلى حد احتجاز المئات منهم في سجن الإبعاد بالكويت أو سجن الترحيلات بالسعودية من دون أن يجدوا من يساعدهم في الخروج من الحبس والعودة إلى وطنهم، ناهيك عن أن يجدوا من يسترجع حقوقهم المغتصبة وكرامتهم المهدرة . إنه هو الفقر الذي يجعل شباب المحروسة يغامر بحياته في سبيل الحصول على فرصة حياة، ولا أقول فرصة عمل، في بلد أوروبي حتى ولو كان السبيل إلى ذلك غير مشروع، أو البحث عن تلك الفرص في إسرائيل ! ! !

يا حكومتنا الذكية، ليس علاج مشكلة العشوائيات قاصراً على تدبير خيام للإيواء أو نقل المتضررين إلى مساكن بديلة، ولكن العلاج الحقيقي هو في المواجهة الشاملة لمأساة الفقر في المحروسة .

إن العشوائيات وقد انتشرت في جميع محافظات مصر هي المقياس الحقيقي لجودة الحياة التي يعيشها المصريون بفضل ثلاثين عاماً من حكم الحزب الوطني الديمقراطي. فلم تعد العشوائيات منحصرة في بعض الأماكن على أطراف المدن الكبرى كما كانت في السابق، بل انتشرت في جميع الأحياء وتخللت كل الأحياء على اختلاف مستوياتها وحتى الراقية منها كما كانت تسمى في الماضي.

فالعشوائيات تحتل الآن مباني وسط العاصمة القاهرة والتي بنيت في عصر الخديوي إسماعيل على نمط مباني باريس، كما تنتشر في أحياء القاهرة الفاطمية وتحيط بكل الآثار الإسلامية الرائعة، بل وتتخذ منها مساكن لفقراء لا يجدون عنها بديلاً. وانظر إلى سور مجرى العيون، تلك التحفة الهندسية الرائعة التي أقامها السلطان الغوري منذ 800 سنة كي تكون وسيلة نقل المياه من النيل إلى قلعة صلاح الدين، وما آل إليه من هوان وانهيار وتحول كثير من فتحاته إلى مساكن عشوائية لفقراء هداهم ذكاؤهم الفطري إلى إنشائها، وعلى الرغم من مشروع تطوير المجرى المعلن عنه منذ سنوات فإنه لا يزال على حاله.

وانظر إلى ما صارت إليه مدينة كانت جميلة اسمها حلوان كان بها ركن للملك السابق فاروق، وكان الناس يقصدونها للاستشفاء فضلاً عن التمتع بجمالها وكان من معالمها البارزة الحديقة اليابانية الشهيرة والتي طالتها يد الإهمال والتجاهل لسنوات طوال حتى تم الانتباه إليها حديثاً. إن المصري المحب لوطنه لا يملك إلا الحزن والأسى على ما آلت إليه المحروسة من عشوائية وقبح وفوضى لا تتحصر في مكان دون غيره، بل

أصبحت شاملة وعامة في جميع الأرجاء، حتى المدن الجديدة أصابت العشوائية كثيراً من أحيائها، والمباني الحكومية والمنشآت والمرافق العامة طالها الإهمال وسيطرت عليها العشوائية.

ويكفي المرء أن يتجول في المنطقة المحيطة بمقر مجلس الوزراء ومجلس الشعب وصولاً إلى ميدان لاظوغلي وشارع المبتديان، أو تحاول زيارة ما كان يسمى حي جاردن سيتي وحي المنيرة المقابل له، ثم يصل إلى حي السيدة زينب حتى يكتشف مدى الفقر وترييفه العشوائية وكيف أحالا المحروسة إلى حال يندى له الجبين وتحمر الوجوه خجلاً. وما يقال عن القاهرة ينطبق وبصور أبشع في مختلف المحافظات والمدن والمراكز والقرى والأحياء المصرية.

ولا تجب أن نستمع إلى الخطاب الرسمي للحكومة وحزبها الذي يلقي باللائمة على المصريين وتكاثرهم، فقد أوضحنا أكثر من مرة أن زيادة السكان ليست هي سبب المشاكل التي تعانيها مصر، ومنها مشكلة العشوائية، بل إن فشل الدولة في تحقيق التنمية المتوازنة والمستدامة هي أصل البلاء. وكم من بلاد تها من السكان أضعاف أضعاف سكان المحروسة، ولكنها أبداً لم تتخذ حجم السكان الهائل ذريعة لتبرير فشل التنمية وسوء إدارة الموارد الوطنية وإهدار التوزيع العادل للدخل والثروة بين السكان.

لقد دأبت حكومات ما بعد يوليو 1952 على التشدق بالحديث عن مشروعات كبرى لغزو الصحراء ولم يتحقق منها شيء له معنى. ودأبت الحكومات المتعاقبة على

الإعلان عن اهتمامها بالقرية المصرية وكيف أن مشروعات تطوير ما يقرب من خمسة آلاف قرية هي على قمة الأولويات، ولم يتحقق شيء من هذا حتى وقتنا الحالي إذ لا نزال نقرأ تصريحاً منشوراً في نفس عدد الأهرام يوم 6 سبتمبر على لسان وزير الإسكان يقول فيه " أنه سيتم البدء في تخطيط 27 ألف منطقة تابعة فور الانتهاء من التخطيط العام للقرى، ليتم الانتهاء منها جميعاً مع نهاية عام 2011" ! وهذا القول سمعناه عشرات المرات من جميع وزراء الإسكان السابقين وأظن أننا سوف نسمعه أيضاً من الوزراء القادمين. وبفرض أن تخطيط القرى والنوابع تم كما يقول الوزير بنهاية 2011 فكم من الوقت لا بد أن ينتظره الملايين من سكانها حتى يتم تنفيذ المخططات وتطوير شكل الحياة فيها ؟ إن مجرد التخطيط لن يجدي في تخفيف معاناة الناس إن لم تتحول الخطط إلى برامج يجري تنفيذها على أرض الواقع.

إن الإهمال الحكومي للقرية والريف بشكل عام هو الذي أدى إلى النتيجة التي أعلنها جمال مبارك من أن ثلث عدد الفقراء على مستوى الجمهورية يتركز في الألف قرية الأشد فقراً في مصر. إن هؤلاء الفقراء لم يطلبوا الفقر ولم يسعوا إليه، بل أصابهم الفقر نتيجة فشل سياسات الدولة التي انحازت إلى أصحاب الأعمال والرامية إلى تمكين القطاع الخاص وتسليمه قيادة الاقتصاد الوطني خاصة في السنوات الأخيرة.

لقد انحرفت سياسات التنمية في مصر عن الاتجاه المحابي لخلق فرص العمل لملايين المصريين بالتوسع في الاستثمار العام، وقبضت الدولة يدها عن الاستثمار في الزراعة والصناعة وأوكلت المهمة إلى نفر من رجال الأعمال الذين اتجهوا بكل

قوة لتحقيق الأرباح الهائلة عن طريق التوسع في الاستثمار العقاري الفاخر وفوق الفاخر وإنشاء المنتجعات السكنية لأصحاب الملايين وبناء القرى السياحية على طول الساحل الشمالي الغربي وشرم الشيخ والعين السخنة وغيرها من مواقع الترفيه لفئة من المصريين لا يزيدون في أحسن الأحوال عن 5% من السكان. وفي ذات الوقت انصرف القطاع الخاص عن الاستثمار في الصناعات الأساسية وركز اهتمامه في الصناعات الاستهلاكية كثيفة رأس المال التي لا تساعد في خلق فرص عمل تستوعب الملايين من أبناء مصر العاطلين وذلك التماساً للأرباح السهلة والسريعة. وحتى حين أقام القطاع الخاص صناعات ثقيلة نسبياً كالحديد والصلب فقد تم هذا في إطار ممارسات احتكارية لا تخطئها أحد إلا جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الذي لا يزال يبحث هذا الملف منذ أكثر من عامين ولا يزال يتردد في إعلان نتيجة دراسته للموضوع.

وقد طال الإهمال الحكومي الزراعة المصرية التي كان الرئيس السادات رحمه الله بشرنا بثورة خضراء تعيد لمصر مكانتها كدولة زراعية قادرة على إنتاج غذائها والتوسع في الصادرات الزراعية، والذي حدث هو العكس فقد انهارت الزراعة في مصر، كما أهملت الثروة الحيوانية والسمكية وزاد الاعتماد على الاستيراد كما لا تزال الحكومة الذكية تبحث عن أراض في السودان وأوغندا وغيرها لتزرعها قمحاً! وفقدت مصر مركزها الرائد في زراعة القطن حتى جاء وزير الزراعة اليوم

يبشرنا أن القطن لم يعد ذلك المحصول الذي كان يمثل عماد الاقتصاد الوطني في وقت من الأوقات وقد انصرف عنه المزارعون بعد أن أهملته الدولة.

إن الفقراء ساكني المناطق العشوائية هم في الأساس من أبناء الصعيد والريف قدموا إلى القاهرة والمدن الحضرية بحثاً عن فرص عمل افتقدوها في قراهم، كما جاؤوا يبحثون عن فرصة حياة وشيء من عدالة اجتماعية وعدوا بها لسنوات طويلة ولم تتحقق.

لقد أصبحت معظم محافظات صعيد وريف مصر طاردة لأبنائها الذين لا يجدون في الحضر سوى العشوائيات يقيمون فيها ويعيشون حياة لا يمكن قبولها.

إن علاج العشوائيات لا يتحقق إلا بمواجهة الفقر مواجهة حاسمة وقاضية تعتمد على قيام الدولة والقطاع العام بواجبهما الوطني في توجيه المزيد من الاستثمارات العامة لتنمية زراعية شاملة، وخلق فرص عمل منتجة في مشروعات صناعية كبرى ومساندة آلاف المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بتمويلها بفرض ضرائب تصاعدية على أرباح المؤسسات التجارية والصناعية فيما يزيد عن حد معين حتى لا يضار الصغار من أصحاب الأعمال، وكذلك فرض ضريبة عالية على الأرباح الرأسمالية الناشئة عن ارتفاع أسعار الأراضي التي حصل البعض عليها من الدولة بأسعار متدنية وفي بعض الأحيان بدون ثمن، وفرض ضريبة على أرباح المتعاملين في البورصة. إنه بذلك يمكن إحداث حالة من التوازن في توزيع الدخل والثروة ويتحقق لملايين المصريين دخول حقيقية تسمح لهم بحياة كريمة في محافظاتهم، ومن ثم يتوقف النزوح إلى القاهرة وغيرها من المراكز الحضرية.

إن الدولة مطالبة بعمل سريع وحاسم لإحياء مشروع الثمية الشاملة لسيناء باعتباره مشروعاً وطنياً تتكاتف كل الجهود لإنجازه وتوجه إليه مليارات الجنيهات التي تستحوذ عليها مشروعات فاشلة غير مجدية مثل مشروع توشكي وفوسفات أبو طرطور وغيرهما من المغامرات الحكومية الفاشلة.

يا حكومتنا الذكية وحزبها الحاكم، إن ملايين فقراء مصر لن ينتظروا حتى يكمل الحزب برنامجه للتعامل مع القرى الأشد فقراً وهو الأمر الذي، في حالة نجاحه، يستغرق سنوات، وساكني العشوائيات لن يصبروا كثيراً حتى تنهي الحكومة من دراساتها ووضع إستراتيجياتها. كما أنه لن تجدي في حل مشكلة العشوائيات أن يقوم الحزب الحاكم أو الحكومة بمنح المساعدات للفقراء وتوزيع حقائب بها بعض مواد الإغاثة الضرورية للمتضررين من حوادث انهيار المساكن وأخطار الحياة العشوائية كما حدث في حريق قلعة الكبش.

إن الأمر جلل والموقف جد خطير ينبغي أن يؤخذ بكل الجدية والحسم واعتباره بمثابة حالة حرب تستنفر الدولة كل إمكانياتها للتعامل معها، وإلا فلن تجدي الندم والبكاء على اللبن المسكوب لو نفذ صبر الفقراء والعشوائيين في مصر المحروسة.

إن الحكومة مطالبة بأن تتقدم إلى مجلس الشعب بخطتها العاجلة التي وعدت بها لإنهاء أزمة العشوائيات في إطار توجه واضح لمعالجة مأساة الفقر، على أن تكون الخطة شاملة حجم التمويل ومصادره والبرامج الزمنية للتنفيذ، وطرحها كذلك للمناقشة المجتمعية، ثم الالتزام بالتنفيذ مع تقديم تقرير شهري للشعب مباشرة عن تقدم الإنجاز. بذلك فقط سوف يكون التعامل مع قضايا الفقر والعشوائية مجدياً وإلا فعلى الحكومة الذكية أن تحمل عصاها على كتفها وترحل.

ألا قد بلغت، اللهم فاشهد.

2008

نسبة الفقراء عام 2019/2020 تصل إلى 29.7٪.

كانت نسبة الفقراء في ارتفاع مستمر منذ عام 1999/2000 حتى 2017/2018 لكنها انخفضت في 2019/2020

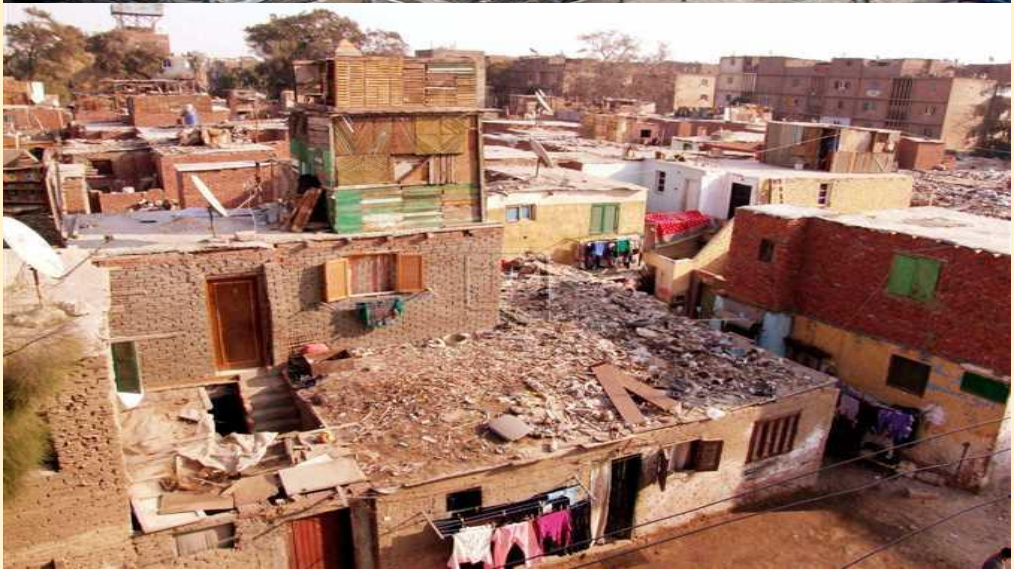

.15

المصريون . . . . . بين رفع الأسعار . . وتصادم القرارات![59]

وقع في المحروسة الأسبوع الماضي تصادماً هائلاً نتجت عنه إصابة ملايين من أبنائها بحالة مؤقتة من السرور أعقبتها حالات من الاكتئاب والإحباط والغضب، ثم تحولت تلك المشاعر جميعاً إلى حالة من الإحساس بالهوان وضآلة الشأن. وأشير هنا إلى ذلك التصادم بين قرار الرئيس مبارك بمنح علاوة اجتماعية نسبتها 30% من الراتب الأساسي لكل من العاملين بالدولة وقطاع الأعمال العام والقطاع العام في مناسبة عيد العمال، وبين قرار مجلس الشعب حين وافق على طلب الحكومة زيادة ضريبة المبيعات على البنزين والسولار والكيروسين والسجائر بما يؤدي إلى زيادة اسعارها، وفرض رسم تنمية موارد على الطفلة المستخرجة من المحاجر ورخص تسيير السيارات، وإلغاء الإعفاء الضريبي المقرر للجامعات والمدارس الخاصة وعوائد أذون الخزانة، فضلاً عن إلغاء تراخيص مشروعات الاستثمار بنظام المناطق الحرة في مجال الصناعات الثقيلة كثيفة الاستخدام للطاقة، ورفع أسعار الغاز الطبيعي لتلك الصناعات.

هذا التصادم بين قرار رئيس الجمهورية وبين ما نجحت الحكومة في تمريره من قرارات بمجلس الشعب، بعد أربعة أيام فقط من إعلان الرئيس عن العلاوة الاجتماعية، يثير التساؤل حول أسلوب اتخاذ القرارات في المحروسة ومدى اتفاقه مع

---

[59] مقال منشور في صحيفة "الوفد" يوم 9 مايو 2008

الأسس العلمية التي تفرق بين "صنع القرار" أي الدراسة والتحليل والبحث عن البدائل لعلاج مشكلة ما، و" اتخاذ القرار" أي اختيار بديل معين والالتزام به كأساس للتنفيذ. والعبرة دائماً حين تقييم جودة وفعالية القرارات هي مدى تحقق النتائج المستهدفة وما قد يترتب عليها من مشكلات أو نتائج سلبية تختلف عن المقصود منها. وبداية لا بد من التسليم بأن قرار العلاوة وما تبعه من قرارات الحكومة قد أدت فعلاً وفور إعلانها إلى موجة من ارتفاع الأسعار لم تقتصر فقط على السلع البترولية والسجائر، بل تخطتها إلى كثير من السلع والخدمات المستخدمة للمنتجات البترولية، وحتى قبل أن يصرف الموظفون علاوة الـ30% والتي لن تصل إليهم إلا في آخر شهر مايو، مما يؤكد أن تلك القرارات لم تستوف مرحلة "صنع القرار" أي لم تخضع للدراسة الكافية، بل انطلقت إلى مرحلة "اتخاذ القرار" ويشهد على ذلك الحوار الهامس بين الرئيس وبعض المسئولين أثناء إلقاء خطابه وقبل لحظات من إعلانه نسبة العلاوة، كما يؤكد ذلك اعتراض أعضاء مجلس الشعب من غير الحزب الوطني حيث لم تتح لهم فرصة دراسة تقرير لجنة الخطة والموازنة وتم إقرار مقترحات اللجنة في وقت قياسي رغم اعتراضهم. وقد أدى هذا التعجل إلى نتائج سلبية أحس بها الناس مما دعا كثير من المصريين إلى مطالبة الرئيس بإلغاء العلاوة وإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه يوم 4 مايو [لاحظ التطابق مع الأمل العربي بعيد المنال في أن تقبل إسرائيل العودة إلى حدود 5 يونيو 1967 !]. وتبرر الحكومة قرارها بالبحث عن موارد حقيقية لتمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي المترتبة على فرض العلاوة

الجديدة. ولكن الحكومة تتناسى أمراً مهماً لم يلتفت إليه الكثيرون في خضم الفوضى الإعلامية التي صاحبت الإعلان عن قرارات زيادة الأسعار، وهو أن الحكومة كانت تعلن دائماً أن العلاوة المقررة في الموازنة هي 15% الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن موارد تمويل تلك العلاوة السنوية المخططة كانت متاحة ومدرجة في مشروع الموازنة الذي تقدمت به الحكومة إلى مجلس الشعب، أي أن الموارد الإضافية المطلوبة لتمويل زيادة العلاوة إلى 30% هو الفرق بين تكلفة علاوة بنسبة 30% وما كانت الحكومة قد أدرجته في الموازنة لتمويل العلاوة المعتادة بنسبة 15%. أي لو أن الرئيس كان قد وافق الحكومة على أن تكون العلاوة فقط 15% مثل الأعوام الماضية، فإن المنطق يقضي بأنه لم يكن هناك مبرر للبحث عن موارد جديدة. ولكن ما فعلته الحكومة يكشف عدم مصداقيتها حتى حين كانت تص على أن تكون العلاوة 15% فقط، أو أن الحكومة قد انتهزت الفرصة لتمرير قرارات 4 مايو ليس فقط لتمويل العلاوة الجديدة، بل أيضاً لسد جانب من العجز المتفاقم في الموازنة.

وكنت في مقال الأسبوع الماضي قد أوضحت أن العلاوة الاجتماعية حتى ولو كانت نسبتها 30% أو أكثر ليست هي السبيل الأهم لتحسين حال المصريين ومساعدتهم على مواجهة موجات الغلاء وارتفاع تكلفة المعيشة. وقدمت الرأي القائل بأن ما يسعى إليه المصريون هو تحقيق زيادات حقيقية في دخولهم وعرضت نماذج لبعض وسائل تحقيقها. وفي ذات الوقت تم التأكيد على ضرورة تفعيل دور الحكومة في ضبط

الأسواق وتقييد أسعار السلع والخدمات الأساسية. ووعدت في نهاية المقال أن أطرح بعض المقترحات عن طرق تمويل ما تقرره الحكومة من زيادات في مستوى الحد الأدنى للأجور كما يطالب المختصون فضلاً عن العاملين أنفسهم، وما تقدمه لهم من علاوات وتحسينات في نظم الحوافز وأشكال الرعاية الاجتماعية والاقتصادية.

وجاءت قرارات 4 مايو لتثير سؤالاً أساسياً وهو ألم تكن هناك وسائل بديلة تلجأ إليها الحكومة لتدبير ما تحتاجه من تمويل من دون تحريك اسعار السلع والخدمات التي وقع اختيارها عليها والتي اعترف رئيس الوزراء نفسه أنها سوف تقتطع 12% من علاوة ال 30% حسب ما أشارت إلى ذلك صحيفة الأهرام يوم 6 مايو.

وأعود لمحاولة الإجابة عن السؤال الذي طرحته، هل هناك بدائل غير ما قررته الحكومة لتدبير أموال إضافية؟ والإجابة نعم هناك بدائل لا تمس المواطنين البسطاء محدودي الدخل، ولا تلتهم العلاوة التي لم تحصلوا عليها بعد، ولا تمس مصداقية الدولة حين تتراجع عن مميزات وإعفاءات ضريبية من المفترض أنها قررتها لتشجيع الاستثمار كما تدعي، ولا يترتب عليها أن يتحول عبء الزيادة في الأسعار أو فرض ضرائب على السلع والخدمات الأساسية إلى عامة الناس من محدودي الدخل ومعدومي مصادر الدخل!

وأؤكد أن الحكومة كان يجب عليها رسم إستراتيجية من شقين؛ الأول يتعلق بمراجعة هيكل الإنفاق الحكومي وإعمال معايير ترشيده لوقف نزيف الإسراف

ومنع تبديد موارد الدولة. أما الشق الثاني فيتعلق بإيجاد موارد جديدة وحقيقية قبل أن تلجأ إلى الاقتصاص من دخول الناس البسطاء.

وفي إطار ترشيد الإنفاق الحكومي يأتي في المقدمة مراجعة وتقليص موازنة وزارة الخارجية وتقييد الإنفاق على السلكين الدبلوماسي والقنصلي وقص وجود السفارات والقنصليات المصرية على الدول المهمة التي تربطنا بها علاقات سياسية واقتصادية وثقافية محورية، والاكتفاء بإنشاء مكاتب تمثيل في عديد من الدول التي لا تكاد تقوم بيننا وبينها علاقات تبرر الإنفاق غير العادي بإقامة السفارات وتشكيل أطقمها من سفراء وقناصل ووزراء مفوضين وغيرهم فضلاً عمن يتم استخدامهم من الموظفين المحليين بتلك الدول. كذلك لا بد من مراجعة موازنات المؤسسات السيادية بالدولة والأجهزة الأمنية وترشيد الإنفاق فيها أخذاً في الاعتبار أننا دولة نامية تعاني مشكلات اقتصادية ضخمة، باعتراف الدولة، وتحتاج إلى توفير كل ما يمكن توفيره من الإنفاق الحكومي وتوجيهه لتطوير الخدمات وتحسين مستويات الرواتب للعاملين بالدولة.

ورغم أن أعضاء مجلسي الشعب والشورى حري بهم أن يضربوا المثل ويكونوا قدوة في ترشيد الإنفاق العام، إلا أننا فوجئنا بأن اللجنة العامة بمجلس الشعب وافقت على زيادة بدلاتهم ومكافآتهم بداية من أول مايو الحالي تمشياً مع علاوة الـ 30% وبذلك ارتفعت مكافأة العضو الشهرية من 5 آلاف جنيه إلى 7 آلاف جنيه، كما تمت زيادة مكافآت حضور اللجان، وبدل الجلسات، والعلاج، والتليفونات!!! إننا نطالب

بإلغاء تلك الزيادات، بل وتخفيض المكافآت بالأساس، وكذا الحد من نفقات الوفود البرلمانية والزيارات الخارجية. ويسري نفس الحكم على تكاليف سفر الوزراء ومرافقيهم إلى دول العالم المختلفة لأغراض لا يعود أغلبها بنفع على المجتمع، أما الزيارات الخارجية المتصلة بأعمال مهمة مرتبطة بمصالح الوطن فأهلا وسهلا بها مع وضع الضوابط الكفيلة بترشيد الإنفاق وحساب العائد من تلك الزيارات والمهام الخارجية، كأن يلتزم الوزراء والوفود المرافقة لهم بالسفر بالدرجة السياحية على طائرات الشركة الوطنية، ومن يرغب منهم السفر بدرجة رجال الأعمال أو الدرجة الأولى فليتحمل فرق ثمن التذكرة من ماله الخاص!

وتجب في إطار الترشيد، من دون الإخلال بواجبات الدولة ومسئولياتها، أن يتوقف صرف كافة أشكال المكافآت وبدلات حضور الاجتماعات في أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام باعتبارها من طبيعة مسئوليات العمل، وكذلك وضع حد أعلى للدخل لشاغلي الوظائف العمومية، وكان الدكتور علي لطفي إبان رئاسته لمجلس الوزراء قد حدد الدخل بما لا يزيد عن 20 ألف جنيه سنوياً، بينما نحن نسمع عن مسئولين كبار تتجاوز رواتبهم ومكافآتهم أضعاف هذا الرقم من دون مبرر أو مسائلة. ويتردد مثلاً أن رواتب ومكافآت مستشاري بعض الوزراء وأفراد السكرتارية الخاصة بهم تقع في تلك الشريحة المتعالية وغير المبررة. كذلك نقرأ أن رؤساء تحرير الصحف الحكومية يتقاضون رواتب خيالية في الوقت الذي تحقق فيه صحفهم ومؤسساتهم الخسائر وتتوقف عن سداد ما عليها من تأمينات اجتماعية

ورسوم وضرائب للدولة قدرت بأكثر من سبع مليارات من الجنيهات. وبالمناسبة فقد كان تم تشكيل لجنة برئاسة دكتور علي لطفي لبحث هذه المديونيات والتوصية بما ينبغي في شأن سدادها وتصحيح الأوضاع المالية لتلك المؤسسات الصحفية، ولكن اللجنة لم يصدر عنها شيء وانتهت الدولة إلى الاستكانة للأمر الواقع، وراحت تبحث عن مصادر أخرى تجلب منها المليارات اللازمة لها فلم تجد سوى زيادة الأعباء على المواطنين الفقراء ومتوسطي الحال، ونقرأ في صحيفة البديل في عدد الخميس 8 مايو تصريحاً منسوباً لوزير الإسكان "أن حزمة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة برفع الأسعار حققت 7 مليارات جنيه خلال يومين"!!!

وعلى الجانب الآخر، فإن الحكومة قد أهدرت مصادر مهمة لتنمية مواردها الحقيقية من دون الإضرار بمحدودي الدخل من المواطنين الذين تزعم أنها تعمل على حمايتهم وتحسين أوضاعهم. ومن أهم تلك المصادر إعادة النظر في هيكل الضريبة على الدخل التي كان يتوقف سقفها عند 20%[60] بينما نجد أن هذا السقف في النظام الضريبي الأمريكي يصل إلى 35%. وقد كان في مقدور الحكومة التفكير في تعديل أسعار الضريبة على الدخل ليصل إلى فئات أعلى على شرائح الدخل المتعالية والتي تصل إلى الملايين بالنسبة لكثير من رجال الأعمال والفنانين ولاعبي كرة القدم وغيرهم.

---

[60] تم تعديل النسبة إذ أصبحت 27.5% على دخل الأفراد و22.5% للشركات. وتخضع أرباح التعامل في البورصة بنسبة من 5% إلى 10% حسب نسبة ملكية الأسهم.

وبينما لا تخضع للضريبة الأرباح الرأسمالية الناشئة عن ارتفاع قيمة الأصول المملوكة للأفراد أو الشركات نتيجة عوامل لا دخل لهم فيها، نجد أن تلك الأرباح تخضع في النظام الضريبي الأمريكي لفئات من الضرائب تتصاعد بدءاً من 10% لتصل إلى 35% بالنسبة للأرباح الرأسمالية قصيرة الأجل، كما تصل إلى 15% بالنسبة للأرباح الرأسمالية طويلة الأجل. وفي الوقت الذي لم تفكر فيه الحكومة في إخضاع الأرباح الناشئة عن التعاملات في بورصة الأوراق المالية للضريبة ضمن حزمة إجراءاتها الأخيرة، نرى هذه الأرباح تخضع في النظام الضريبي الأمريكي لضريبة تتراوح بين 10% و28% حسب أسعار الضريبة لعام 2008. كذلك تخضع للضريبة في الولايات المتحدة الأمريكية الأرباح الناتجة عن ارتفاع قيمة العقارات وتصل فئة الضريبة إلى 25% بينما لا تخضع تلك الأرباح في مصر للضريبة رغم ما تحققه نفر من أثرياء مصر ورجال الأعمال بها من أرباح خيالية نتيجة تصقيع الأراضي التي حصلوا عليها من الحكومة بأثمان بخسة.

وفي ظني أنه كان من الممكن إلى جانب فرض رسم تنمية الموارد على رخص تسيير السيارات، أن ترفع نسبة الرسوم الجمركية على السيارات المستوردة بحيث تتصاعد فئة الرسم الجمركي مع تصاعد قيمة السيارة وما تحويه من كماليات. كذلك لا بد من مراجعة التخفيضات الهائلة التي أدخلت على الرسوم الجمركية لكثير من السلع الكمالية والاستفزازية.

وبنفس المنطق كان في مقدور الحكومة أن تقرر زيادة الضريبة على المبيعات على مكالمات الهاتف المحمول إذا تعدت حداً معيناً شهرياً بدلاً من زيادتها على البنزين والكيروسين والسولار، كما يمكن النظر في فرض ضريبة عالية على حالات الحج والعمرة بعد المرة الأولى إذ ينفق المصريون القادرون مبالغ هائلة في هذا الصدد تقدر بعشرات المليارات من الجنيهات سنوياً. كما كان يجب على الحكومة أن تفكر في فرض ضريبة استثنائية على أرباح شركات الهاتف المحمول وشركات الحديد والأسمنت وشركات الشهية العقارية التي تحقق أرباحاً خيالية تقدر بالمليارات.

والنتيجة أن تصادم القرارات قد كشف عورة مهمة، أن الحكومة تتخذ القرارات من دون أن تمر بمرحلة صنع القرار، فتأتي النتائج وخيمة كما شهدنا. وعلى الله قصد السبيل.

https://youtu.be/0ELtNN0uJ8A

https://youtu.be/Nvr-C46bLZA

https://youtu.be/kWzPVCusMfM

مع ملاحظة أن ممدوح الولي صحفي إخواني !

خيرت الشاطر !

.17

المقومات الضرورية..... للانتخابات الديمقراطية![61]

لا تتقدم الشعوب والأمم بالتمني والانتظار، ولكن تحقق الشعوب آمالها في الرقي والنمو بالعمل والمشاركة الفاعلة في تقرير مصائر الأوطان. إن الشعوب الخاملة لن تصيب إلا الفقر والهوان والتخلف في كل ضروب الحياة، بينما تنعم الشعوب الواعية لحقوقها بفرص لحياة أفضل. وقد اكتشفت الشعوب الناهضة وقياداتها الوطنية المخلصة أن الديمقراطية هي الطريق الأسلم لتحقيق النهضة. إن الديمقراطية ترتكز على محاور رئيسة هي سيادة الشعب وحقه في الاختيار، وتداول السلطة والتعددية الحزبية، والفصل بين السلطات. واكتشف الجميع أن وسيلة تحقيق الديمقراطية هي الانتخابات النزيهة عبر صناديق زجاجية شفافة تحتكم إليها الناخبون وتختارون من خلالها المرشحين الذين يثقون في قدرتهم على تحقيق مصالحهم ورعاية شؤونهم.

وقد استشعر الكثيرون من المهتمين بالشأن الديمقراطي في مصر ضرورة تغيير قانون مباشرة الحقوق السياسية كبداية لرحلة إعادة بناء الديمقراطية في مصر. ومنذ سنوات تجري محاولات من جانب بعض الأحزاب والقوى السياسية والمراكز البحثية لصياغة مشروع قانون جديد في نفس الوقت الذي وعدت الحكومة بإعداد قانون جديد يتوقع الناس أنه سيتم إقراره فجأة قرب نهاية الدورة البرلمانية الحالية تمهيداً لحل مجلس الشعب وإجراء انتخابات مبكرة بهدف إعادة تشكيل التركيبة السياسية

---

[61] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 2009/5/18

داخل المجلس بما يتوافق ورغبات الحزب الحاكم. وإذا كانت هناك حاجة إلى قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية فالحاجة أكبر للالتزام بمجموعة من المبادئ تجعل القانون الجديد فاعلاً لتحقيقة في تغيير وجه الحياة السياسية في مصر على أساس ديمقراطي. وأول المبادئ أن يكون الهدف من القانون إتاحة الظروف وتهيئة المقومات لانتخابات نزيهة لا أن يكون مجرد تجميل للواقع التعس الذي تجري فيه كل الانتخابات في مصر، وأن يصدر عن رغبة حقيقية من الحزب الحاكم للدخول في عملية صادقة لبناء الديمقراطية والتخلي عن احتكاره الحكم وإقصاء كافة القوى السياسية الأخرى وتهميشها .

ولكي يكون القانون الجديد مؤثراً حقيقة في تطوير مناخ الانتخابات وثقافتها، يجب أن يكون جزءاً من عملية إصلاح سياسي شامل، وليس مجرد ترميم لجزئية محدودة من المنظومة السياسية مع بقاء باقي عناصرها على تخلفها وتباعدها عن طبيعة الديمقراطية ومتطلباتها . ولا شك أنه ليس مفيداً بذل الجهد وإهدار الطاقات للوصول إلى قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية لا يتماشى مع المد الديمقراطي في العالم المعاصر ويتجاهل أهم مقومات الحكم الديمقراطي وهو التداول السلمي للسلطة من خلال الاختيار الحر للمواطنين لحكامهم من بين مرشحين متعددين لهم فرص متكافئة في شرح برامجهم وتقديمها للناخبين عبر وسائل الإعلام من دون أن تحتكرها الحزب الحاكم وتحرم منها الأحزاب والقوى السياسية المعارضة.

ولكي يكون قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية مفيداً في بناء الديمقراطية، فإنه ينبغي أن يتضمن من القواعد والآليات والضمانات ما يسهم في كف يد الإدارة الحكومية وأدواتها التنفيذية والأمنية وأجهزة الإدارة المحلية عن التدخل في العملية الانتخابية، بحيث يكون للمصريين حرية الترشيح والتصويت من دون عوائق ولا موانع كالتي تتعرض لها القلة من المصريين من غير أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الذين يغامرون بالاشتراك في اللعبة الانتخابية.

ومن غير المتصور أن تحدث قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية تأثيراً إيجابياً في مستوى تقدم العملية الانتخابية من دون إطلاق حرية تأسيس الأحزاب السياسية ورفع القيود عن حركتها وإبعاد التدخلات الأمنية عنها بما يؤدي إلى تحرير عمليات الانتخاب وتنمية دور المواطنين فيها من خلال تيسير انضمامهم إلى أحزاب سياسية فاعلة وإطلاق إرادتهم في المشاركة والاختيار. كذلك فإن الاعتراف بالخريطة الحقيقية للقوى السياسية على الساحة الوطنية ورفع القيود عنها وتيسير تحولها إلى قوى منظمة في صورة أحزاب شرعية هو من الشروط الأساسية لتفعيل أي مبادئ ديمقراطية يأتي بها القانون المنتظر لمباشرة الحقوق السياسية، ويأتي في هذا الإطار ضرورة كفالة حرية المستقلين للترشيح في الانتخابات وعدم التضييق عليهم باشتراط نظام للقوائم الحزبية فقط.

ولن تكتمل ثقافة الانتخاب كوسيلة للتعبير عن آراء المواطنين واختياراتهم من دون تحرير الحركة النقابية والطلابية، والامتناع عن أسلوب فرض الحراسة على

النقابات المهنية ورفع الوصاية الحكومية عن النقابات العمالية. إن العملية الانتخابية كل لا يتجزأ، فلا يتصور أن تتوافر للانتخابات التشريعية والمحلية مثلاً فرص أفضل ومناخ ديمقراطي لا يتوافر في حالة انتخابات النقابات واتحادات الطلاب الجامعية!

وقد ثارت تساؤلات عديدة بين المهتمين بالشأن الانتخابي عقب إعلان الحكومة عزمها على إصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية بعد أن تم إقرار التعديلات الدستورية في 2005 والتي فتحت المجال للأخذ بأي نظام انتخابي مع ضمان تمثيل المرأة. ومن التساؤلات المطروحة هل يتم الأخذ بالنظام الفردي أم بنظام القوائم أم يؤخذ بنظام مختلط؟ وهل تكون النسبة المخصصة للمرأة دائمة أم مؤقتة؟ وكيف تكون اللجنة العليا للانتخابات هي البديل الأفضل عن الإشراف القضائي على الانتخابات؟ وهل يتم الأخذ بفكرة القيد التلقائي إلكترونياً في الجداول الانتخابية بدلاً من جعل القيد مسئولية على المواطن نفسه؟

كل الأسئلة السابقة، وغيرها من الهموم التي تثيرها مأساة الانتخابات التشريعية والمحلية في المحروسة، كانت هي الدافع لمحاولات المهتمين بالشأن العام للعمل على إعداد مشروع جديد لقانون مباشرة الحقوق السياسية يكون بداية لمرحلة بناء الديمقراطية. ومن أهم المحاور التي تشترك فيها معظم تلك المحاولات أنها تفضل الأخذ بنظام الانتخاب بالقائمة النسبية المغلقة حيث لا تجوز المزج بين القوائم أو الإضافة إليها أو الحذف منها وذلك بديلاً عن نظام الانتخاب الفردي. كما تدعو المشروعات المقترحة إلى الأخذ بتعريف واسع للعامل والفلاح، الأمر الذي يقلل من آثاره السياسية

السلبية، وتمكين المعتقلين والمحجوسين احتياطياً من التصويت، وكذلك اعتبار كل محافظة دائرة انتخابية واحدة.

ومن الواضح أن آراء المهتمين بتطوير العملية الانتخابية تتفق على أن تكون "اللجنة العليا للانتخابات" هيئة مستقلة محايدة وغير قابلة للعزل ويتم تشكيلها من قضاة وممثلين لبعض النقابات المهنية وهيئات ومجالس لها طابع قومي على أن تحظر تولي أعضاء اللجنة أي مناصب في الدولة أثناء عضوية اللجنة، كما تحظر عليهم عضوية المجالس النيابية لمدة محددة بعد انتهاء عضوية اللجنة. ويرى البعض أن يتم انتخاب أعضاء اللجنة العليا للانتخابات انتخاباً مباشراً من الشعب على أن تختاروا هم رئيس اللجنة من بينهم. وتتولى اللجنة تقسيم الجمهورية إلى دوائر انتخابية وفق قواعد تضعها اللجنة، وتعد جداول الناخبين، وتضع الجدول الزمني لمراحل العملية الانتخابية. كما تضع اللجنة قواعد تنظيم الدعاية الانتخابية ومحاسبة المرشحين الذين تخالفون قواعد تنظيم الانتخابات. وتكون اللجنة هي الجهة المختصة بتلقي طلبات الترشيح والنظر في الطعون وإعلان قوائم المرشحين النهائية وقواعد توزيع الرموز الانتخابية، وتشكيل اللجان العامة والفرعية المشرفة على عملية الاقتراع وتحديد مقراتها، وإعداد وطبع البطاقات الانتخابية وإعداد صناديق الاقتراع ووضع القواعد الضامنة لوصولها إلى اللجان الفرعية قبل الموعد المحدد لبدء التصويت بوقت كاف وتأمينها. وتتوالى مسئوليات اللجنة إلى إعلان النتائج النهائية للانتخابات.

ويرى بعض المختصين في الشأن الانتخابي أن يتم إعداد جداول انتخابية جديدة في كل دورة انتخابية تعتمد اللجنة العليا للانتخابات في إعدادها على قاعدة بيانات انتخابية مستمدة من قاعدة بيانات الرقم القومي وتكون بطاقة الرقم القومي هي المستند الوحيد المقبول للقيد في الجداول الانتخابية أو لتعديل أي بيان من بياناتها .

وأخيراً، فإن العبرة ليست بإصدار قانون جديد، ولكن الأهم هو أن تكون رغبة الدولة صادقة في التحول إلى نظام ديمقراطي قوامه عمليات انتخابية نزيهة. كما أن المسئولية في النهاية هي مسئولية المواطن عن المحافظة على حقوقه وممارستها بكل جدية حتى تتحقق الغاية من نداء سيد درويش له. . "قوم يا مصري" .

2009

https://youtu.be/K_Ih-Pg2eDO

الديموقراطية الأمريكية

https://youtu.be/L818-XXHZbI

https://youtu.be/w9w6NV2MgYo

كتابي عن

مصر والديمقراطية

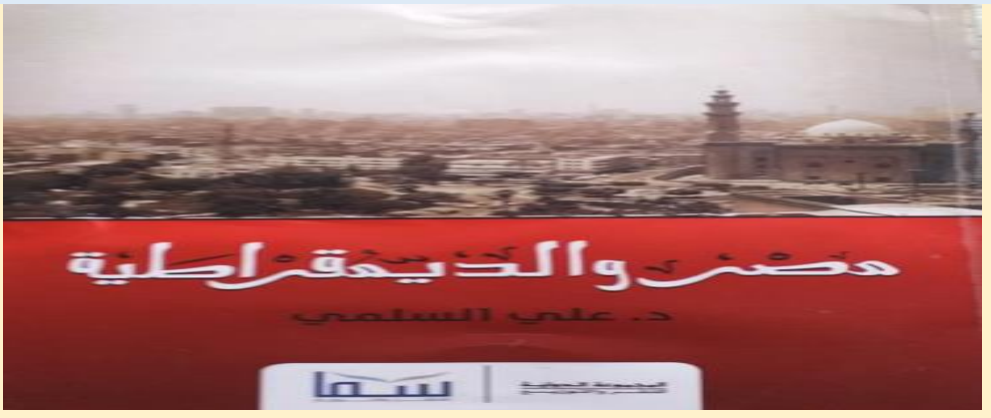

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

مصر والديمقراطية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

واقرأ أيضاً

لقراءة الكتب وتحميلها اضغط الرابط التالي:

الديموقراطية والمواطنة في البلدان العربية – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

دكتور علي السلمي – مصر والتحول الديمقراطي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

واقرأ أيضاً [62]

تقديم

عام أخر يمر وتظل حالة الديمقراطية في مصر في مسارها نحو الانحدار، واستمرت أحداث عام 2020 في التأثير السلبي على الديمقراطية ودهست معها القانون.

[62] المسار الديمقراطي في مصر لعام 2020 – الشبكة العربية لمعلومات حقوق الانسان (anhri.info)

- فمع بداية العام وتحديدا في شهر فبراير توفي الدكتاتور الاسبق حسني مبارك، وأعلنت الحكومة المصرية الحداد لمدة ثلاثة أيام بعد جنازة عسكرية أثارت جدلا خاصة وأنه صادر ضده حكم نهائي بات مخل بالشرف في قضية القصور الرئاسية.
- كما ظهر وباء كوفيد 19 المستجد المعروف باسم "كورونا" في شهر مارس وبدأت الحكومة اتخاذ عدة إجراءات للحد من انتشاره وكان من ضمن هذه الإجراءات إعلان مجلس القضاء الأعلى تعليق العمل بالمحاكم وإيقاف جميع الجلسات، إلا أن انتشار الفيروس لم يشفع لدى السلطات المصرية لتخفيف التكدس داخل السجون فبدلا من إطلاق سراح المحبوسين احتياطيا اسوة بالعديد من الدول اكتفت بعدم نقلهم إلى قاعات المحاكم والنيابات وقامت بتجديد حبسهم دون حضورهم ودون سماع دفاعهم في ظاهرة عرفت باسم ظاهرة "التجديد الورقي" ، ولم تتوقف الحملات الامنية فى القبض على المعارضين المطالبين بإطلاق سراح المحبوسين في ظل أزمة كورونا وشملت قائمة المقبوض عليهم (كتاب، نشطاء، محامين) بل وصل الأمر إلى القاء القبض على عدد من الأطباء رغم الدور البطولي الذي يقومون به لمواجهة كورونا.
- وأجريت الانتخابات البرلمانية والتي لوحظ العزوف الجماهيري عنها وكذلك عديد من الانتهاكات ابرزها محاولات إسقاط عدد من المعارضين البارزين من أعضاء تكتل) 25 – 30 (وعلى راسهم النائب والبرلماني السابق أحمد طنطاوي والنائب والبرلماني السابق هيثم الحريري في مشهد يعيد الى الاذهان ممارسات الحزب الوطني المنحل.
- واستمرت الانتهاكات القديمة كما هي وأضيف اليها نوع جديد من الانتهاكات وهو اعادة تدوير المحبوسين احتياطيا خلال فترة حبسهم على ذمة قضايا جديدة تحمل ذات الاتهامات المحبوسين بموجبها .
- واستمرت قرارات الحبس الاحتياطي تصدر في حق المدافعين عن حقوق الإنسان والكتاب والصحفيين وأصحاب الرأي المعارضين لسياسات النظام الحالي.

- كما ظلت المحاكمات الاستثنائية والعسكرية كما هي دون تغيير، وتم تجديد حالة الطوارئ منذ أن اطلقت في عام 2017، كما شهدت ايضا تعديلات على قانون الارهاب لتوسع مفاهيم الكيان الإرهابي والارهابيين لتشمل معها دائرة ادراج المعارضين على قوائم الكيانات الارهابية.
- أحكام الإعدام لازالت تصدر في محاكمات ذات طابع استثنائي لا تتوفر فيها شروط المحاكمة العادلة، محاكمات لرموز نظام قامت عليه الثورة مستمرة لسنوات وهم مطلقي السراح، وعلى النقيض الكثير من الشباب وأصحاب الرأي تضيع أعمارهم داخل السجون بقرارات الحبس الاحتياطي.
- ونرصد في هذا التقرير "السابع" الذي تصدره مبادرة محامون من أجل الديمقراطية لرصد المسار الديمقراطي في مصر خلال عام 2020 بالتفاصيل والأرقام والنسب المئوية الاجراءات والفعاليات المؤثرة على المسار الديمقراطي خلال العام.

لقراءة التقرير الكامل اضغط الرابط التالي:

تقرير المنظمة العربية لمعلومات حقوق الإنسان 2022 – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

18.

الملكية الشعبية لقطاع الأعمال العام . . . محاولة للفهم![63]

في تطور مفاجئ لم يسبقه سوى تمهيد غير واضح انعقد المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطني الديمقراطي بعد أسبوع واحد من انتهاء أعمال مؤتمر الحزب السنوي الخامس، ثم أعقب الاجتماع مؤتمر إعلامي أعلن فيه أمين السياسات بالحزب عن قنبلة ما يسمى "إشراك المواطنين في عوائد إدارة أصول الدولة" ثم ما لبث الإعلام الحكومي أن اتخذ له عنواناً أشد جاذبية وهو "البرنامج المصري للملكية الشعبية". وبموجب هذا البرنامج يتم توزيع ملكية ما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام في شكل صكوك مجانية على كل من تعدى عمره الحادية والعشرين عاماً من المصريين سواء المقيمين في داخل البلاد أو خارجها ومن دون النظر إلى اختلافهم في الدخل والثروة أو الموقع الوظيفي وغير ذلك من الفروق بين البشر.

ولماذا السرية والمفاجأة؟

والمثير للعجب هو تلك السرية التي أحيطت هذا المشروع رغم أن وزير الاستثمار صرح بأنهم يدرسونه منذ ثلاثة أعوام. فقد جاء خطاب الرئيس في افتتاح أعمال المؤتمر الأخير للحزب خالياً من أي إشارة إلى هذا المشروع. كذلك لم يذكر رئيس الوزراء في كلمته أمام المؤتمر شيئاً عن هذه النقلة الكبرى في توجهات برنامج الخصخصة الذي دأبت حكومته على تسميته "برنامج إدارة أصول الدولة". وبمراجعة برنامج

---

[63] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 19 نوفمبر 2008

الحكومة الذي قدمته لمجلس الشعب وبيان رئيس الوزراء الذي ألقاه أمام المجلس في 30 ديسمبر 2007، والبرنامج الانتخابي للرئيس المعلن في 2005 لا نجد أي إشارة إلى مشروع تمليك المواطنين شركات قطاع الأعمال العام، بل إن الحديث الرسمي للحكومة والحزب كان دائماً يركز على نجاح برنامج إدارة أصول الدولة وما حققه من إنجازات. وتأكيداً لهذا الاتجاه أعلنت الحكومة عن تنشيط برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة بطرح 45 شركة قطاع أعمال عام و41 شركة مشتركة للبيع، وطرح مجموعة إضافية من الشركات العاملة في قطاع البترول للبيع، وكذلك طرح شرائح من أسهم الشركة المصرية للاتصالات والشركات المماثلة للبيع في البورصة المصرية والبورصات العالمية وكان قد تم فعلاً طرح 20% من أسهم المصرية للاتصالات.

وفجأة يتحول اتجاه برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة 360 درجة ويعلن أمين السياسات بالحزب الوطني ومعه وزير الاستثمار عن تمليك الشركات المتبقية من برنامج الخصخصة بالمجان لفئة محددة من المواطنين ولمرة واحدة، كما يعلن وزير الاستثمار وقف برنامج الخصخصة والامتناع عن بيع شركات قطاع الأعمال العام بالطريقة السابقة التي تم بموجبها بيع حوالي 163 شركة منذ بداية البرنامج وحتى توقفه بإعلان برنامج الملكية الشعبية الجديد، ويتم الإعلان والرئيس في زيارة للسودان ورئيس الوزراء في زيارة لروسيا وقبل أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء الذي نعتقد أن أعضاءه قد فوجئ أكثرهم - إن لم يكونوا جميعاً - مثلنا بهذا الإعلان.

أسئلة تبحث عن إجابات

ورغم ترحيبنا بوقف برنامج الخصخصة حتى ولو كان قد تغير اسمه إلى "إدارة أصول الدولة"، حيث طالبت في مقالي بالوفد يوم 21 أكتوبر الماضي بضرورة مراجعة هذا البرنامج في إطار استعادة دور الدولة في ضبط وتنسيق الاقتصاد الوطني لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أنني وكثير من المصريين قد غمر علينا الأمر ولم تتضح لنا بعد الصورة الحقيقية لهذا المشروع المفاجأة. وفي محاولة لفهم ما جرى تتسارع مجموعة من الأسئلة الحائرة تبحث عن إجابات. لماذا تتجه حكومة مصر الآن في اتجاه معاكس وتتخلى طوعاً عن دورها في إدارة قطاع الأعمال العام بينما دول رأسمالية في الأساس تتجه الآن إلى زيادة دور الدولة في تنظيم وضبط الاقتصاد الوطني إلى الحد الذي تلجأ فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لشراء أنصبة في بنوك وشركات من القطاع الخاص بغية مساندتها في اجتياز الظروف الصعبة الناشئة عن الأزمة المالية العالمية.

وتتراكم الأسئلة، هل يهدف الحزب الحاكم من وراء هذا المشروع إلى تخليص حكومته من مسئولية إدارة تلك الأصول؟ أم أن الهدف هو التمهيد لوقف برنامج الدعم السلعي باعتبار أن تلك المنحة المجانية هي شكل للدعم النقدي الذي طالما اشتاقت الحكومة إلى تطبيقه كما تمنى رئيس الوزراء في حديثه إلى صحيفة الأهرام منذ أسابيع قليلة وقال فيه أنه تخشى أن يرفض مجلس الشعب هذا الموضوع إن عرض عليه؟ وثمة سؤال آخر، هل هذه الخطوة تمهيد لبيع تلك الشركات بتوسيط المواطنين

حيث يتوقع الكثيرون أن أغلبية المصريين الفقراء ومحدودي الدخل ممن سيحصلون على الصكوك المجانية لن يحتفظوا بها بل سيسارعون إلى عرضها للبيع وسيكون المشترون جاهزون لجمعها بأخس الأسعار، وتكون الحكومة قد حققت هدف بيع الشركات من دون التورط في أمور التقييم والطرح والبيع بالطريقة التقليدية التي تثير عادة كثيراً من اللغط والاتهامات، وما يدعم هذا التوجس أن أمين السياسات قد رفض اقتراحاً عرض عليه في المؤتمر الإعلامي بمنع بيع الأسهم لفترة زمنية وأصر على إمكان بيعها منذ اليوم الأول لتسليمها للمواطنين!

وأسأل كما يسأل كثير من الناس الذين فاجأهم هذا التحول الجذري في فكر الحزب وحكومته، لماذا تطرح الصكوك بالمجان؟ ولماذا تخصص لمن هم فوق الحادية والعشرين من العمر؟ وكيف يتساوى الفقراء والأغنياء ومتوسطي الدخل في قيمة ما يحصلون عليه من تلك الحصص أو الأسهم؟ وما موقف الأطفال والقصر الذين فقدوا الأم أو الأب أو كليهما ومن ثم لا يحصلون على شيء؟ أليس الجميع مصريين ولهم حقوق متساوية كما هم متساوون في الواجبات؟

خطر الطعن بعدم الدستورية

وما يزيد الأمر تعقيداً شبهة عدم الدستورية إذ يرى البعض أن مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة يخالف المادة 8 من الدستور التي تنص على أن الدولة تحمي تكافؤ الفرص بين المواطنين، والمادة 30 من الدستور التي تنص على أن "الملكية العامة هي ملكية الشعب وتتمثل في ملكية الدولة والأشخاص الاعتبارية

العامة"، والمادة 33 التي تؤكد حرمة الملكية العامة وواجب كل مواطن في حمايتها، والمادة 40 التي تؤكد أن المصريين جميعاً سواء أمام القانون وأنهم متساوون في الحقوق والواجبات ولا تجوز التمييز بينهم بسبب الجنس أو الدين أو العقيدة. ومن ثم فإن تخصيص فئة من المواطنين دون غيرهم لتملك شركات عامة هو غير دستوري إذ تحرم باقي المواطنين من حقهم الدستوري كملاك لتلك الأصول!

كيف تدار الشركات في ظل الملكية الشعبية؟

ولعل أخطر التساؤلات تدور حول مصير الشركات التي ستدرج في برنامج الملكية الشعبية من حيث طريقة الإدارة وقد انسحبت الحكومة وأجهزتها من تحمل مسئولياتها في توجيه ورقابة ودعم تلك الشركات. وقد تضاربت التصريحات التي أدلى بها وزير الاستثمار في هذا الشأن، فقد فهم من بعض تصريحاته أن الشركات القابضة العشر القائمة الآن سوف تبقى، بينما هو يؤكد أن القانون 203 لسنة 1991 الذي أنشأ تلك الشركات سوف يلغى، فكيف يستقيم الأمر؟ وفي حالة استمرار الشركات القابضة في الإشراف على الشركات التي سيتم تمليكها للمواطنين فكيف ستكون علاقاتها بالجهاز القومي الجديد الذي أعلن أنه سينشأ بقرار جمهوري لإدارة أصول الدولة؟

ومن المحتمل أن تتعرض الشركات المباعة بالكامل لحالة فراغ إداري وفجوة مؤسسية إذ لا يستطيع المالكون الجدد من أفراد الشعب القيام بدور فاعل في الرقابة والتوجيه الذي يتيحه لهم حق الملكية، وتصبح تلك الشركات غنيمة سهلة

للقائمين على إدارتها من دون، وجود آلية، واضحة للمحاسبة، والتقييم. ويكاد البعض يشبهون توزيع ملكية الشركات بهذه الصورة على 41 مليون مواطن بما حدث نتيجة قانون الإصلاح الزراعي الذي أدى إلى تفتيت الملكية الزراعية ومنع عملية التنمية الزراعية المتكاملة حتى اليوم. ويؤكد هذه المخاوف ما أعلن أن الصك الذي سيوزع على المواطنين لن تحدد اسم شركة بذاتها، ولكنه يعطي المواطن حصة في ملكية الشركات ال 153 التي قيل أنها ستكون داخلة ضمن برنامج الملكية الشعبية، بمعنى أن هؤلاء المواطنين سيمنع عليهم عملياً حضور الجمعيات العامة للمساهمين بتلك الشركات، فكيف يا ترى ستتشكل تلك الجمعيات؟ وفي نفس السياق تثور مشكلة مماثلة بشأن كيفية اكتمال الجمعيات العامة للمساهمين في شركات برنامج الملكية الشعبية التي تقرر الدولة الاحتفاظ بنسب في ملكيتها تصل في البعض منها إلى 67% ولا تقل في البعض الآخر عن 30%؟

ولعل أخطر الأسئلة تتعلق بمستقبل الشركات وكيفية حصولها على التمويل اللازم لتطوير عملياتها وتحديث طاقاتها الإنتاجية بعد انقطاع صلتها بالدولة؟ هل سيكون من السهل عليها الاقتراض من البنوك في غياب ضمان الشركات القابضة لها؟ وإذا حاولت إدارة الشركات الالتجاء لزيادة رأس المال فهل تقتصر المساهمة في تلك الزيادة على أصحاب الحصص المجانية ومن أين يأتون بالمال اللازم؟ أم يفتح الباب لكل من يريد المساهمة في الزيادة، وهنا يثور تساؤل كيف تتساوى حقوق الملكية

بين مساهمين حصلوا على حصص بالأسهم مجاناً وآخرين دفعوا ثمناً لما يملكونه من أسهم؟

ويتساءل المصريون، وأنا منهم ومعهم، عن قيمة ما سيحصل عليه كل منا في هذه الصفقة الوحيدة؟ لقد تراوحت الأرقام والتقديرات فمن قائل بأن حصة كل مواطن من ال 41 مليون ستبلغ 2000 جنيه، ويصرح وزير الاستثمار أن القيمة لن تتحدد إلا بعد الانتهاء من إعداد قواعد التوزيع وتقييم الشركات المباعة. ولكن بطريقة مبسطة نقول إذا كانت قيمة حقوق الملكية في تلك الشركات قد بلغت 2032 مليون جنيه حسب بيانات مركز معلومات قطاع الأعمال العام عن سنة 2007/2006 فإن نصيب كل مواطن سيحصل على صك ضمن هذا المشروع لن يتجاوز في أحسن الأحوال 50 جنيها ! فإذا احتفظ المواطن بالصك وشارك في الحصول على نصيبه من الأرباح الصافية القابلة للتوزيع وقد بلغت في العام الماضي ما يقرب من 4 مليار جنيه – وبافتراض استمرار هذا المستوى من الربحية – فسيكون نصيبه حوالي 100 جنيه. وإذا أخذنا في الاعتبار أن تلك الشركات مدينة للبنوك بمبلغ يصل إلى حوالي 10 مليار جنيه وأن الشركات التابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج والشركة القابضة للتجارة حقوق الملكية فيها سالبة، فإن الصفقة تبدو خاسرة أو في أحسن الأحوال هزيلة.
وإذا كان الهدف من صفقة الملكية الشعبية هو تحسين أحوال المواطنين وإشراكهم بنصيب عادل في عوائد شركات قطاع الأعمال العام فلماذا تقتصر الملكية الشعبية على تلك الشركات ال 153 من دون الشركات المشتركة وشركات الإنتاج الحربي

وشركات هيئة قناة السويس وكل الهيئات الاقتصادية والمرافق العامة وغيرها من أصول الدولة؟ ولماذا تحتفظ الدولة بنسب في بعض الشركات تصل إلى 67% وقد كان يكفيها استخدام فكرة السهم الذهبي الذي طبقته حكومة تاتشر كي تظل قادرة على توجيه الشركات والرقابة على تصرفاتها كونها تحتفظ بحق الاعتراض على القرارات التي تراها غير متوافقة مع الصالح العام؟

خطر استحواذ غير المصريين على أصول الدولة!

وإذا كان الغرض كما قيل هو المحافظة على قطاع الأعمال العام وحماية حقوق العاملين به بتمليك الشركات للشعب، فكيف يسمح بتداول صكوك الملكية فور تسليمها للمواطنين ومن ثم يكون احتمال وقوع تلك الشركات في أيد ملاك آخرين سواء من المصريين أو غيرهم قد يعمدون إلى تصفيتها أو الإضرار بحقوق العاملين بها أو تغيير نشاطها أو بيع أصولها كما حدث في كثير من الشركات التي تمت خصخصتها بالأسلوب التقليدي بالبيع إلى مستثمر رئيس؟

وإذا كان الغرض من الملكية الشعبية أن يشارك المصريون في عوائد برنامج إدارة الأصول، فلماذا لا يوزع على المواطنين نصيبهم في حصيلة برنامج الخصخصة والتي بلغت ما يقرب من 50 مليار جنيه حسب تقدير الجهاز المركزي للمحاسبات؟ ولو فعلت الحكومة ذلك وقررت صرف منحة للمواطنين بمناسبة عيد الأضحى المبارك مثلاً لحصل كل مواطن على ما يقرب من 1220 جنيه وهو ما سيجعلهم يلهجون بالشكر والثناء للحزب الوطني وحكومته!

ويقولون في الحزب الوطني الديمقراطي أن المعارضة تريد العودة بالبلاد إلى الوراء 30 أو 40 سنة، وتقول لأصحاب الفكر الجديد أنتم الذين تتقدمون بنا إلى الوراء بمشروع الملكية الشعبية لشركات قطاع الأعمال العام فقد جربت دول كثيرة هذا الأسلوب منذ أكثر من عشرين عاماً وكانت مشكلاته أكبر من فوائده.

البديل

إن البديل لما طرحه الحزب الوطني يتمثل في اقتراح أوردته في مقال لي نشر بصحيفة الأسبوع في 15 يناير 2007 بعنوان " بالله عليكم. لا تخصخصوها" وكانت الشركة المقصودة بالحماية من أن يفترسها برنامج الخصخصة الذي لا يرحم هي الشركة الشرقية للدخان والسجائر. ويقضي الاقتراح بإنشاء شركة مساهمة مصرية كبرى " شركة قابضة" وفق قانون حوافز الاستثمار [أي أنها شركة قطاع خاص] برأسمال مرخص به 10 مليار جنيه مصري، وتطرح أسهمها في اكتتاب عام للمصريين فقط سواء من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين وبقيمة اسمية للسهم جنيهاً واحداً [وقد تم شيء شبيه بهذا حين أنشأت شركة للتنمية الشعبية أيام الرئيس السادات الذي اكتتب يومها بأول سهم فيها وقيمته جنيه واحد ولا يعلم أحد مصير تلك الشركة]، ولا شك أن المصريين قادرون على تغطية الاكتتاب في هذه الأسهم كما فعلوا عندما تمت تغطية الاكتتاب في أسهم شركة الاتصالات المصرية بأكثر من ثلاث مرات. وتتم تسجيل هذه الأسهم في بورصة الأوراق المالية وتجري التعامل عليها بشرط أن يمنع على غير المصريين تملكها. والله المستعان،

.19

النزاهة والشفافية.....على طريقة الحكومة الذكية![64]

جاء تشكيل اللجنة الدائمة للشفافية والنزاهة بوزارة الشمية الإدارية استجابة رسمية للاتجاه العام في معظم دول العالم وإتباعا للتوصيات التي جاءت في تقارير منظمات دولية مهتمة بشأن الفساد ومكافحته، وفي مقدمة تلك المنظمات " الأمم المتحدة" التي قامت بموجب قرار الجمعية العامة رقم 25 في الدورة الخامسة والخمسين باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة في 15 نوفمبر 2005.

وقد جاء التقرير الثاني للجنة الشفافية والنزاهة المصرية الصادر في أغسطس 2008 أقرب إلى الدراسات الأكاديمية حيث تعرض لما أسماه في الفصل الأول " تشخيص الحالة الراهنة للشفافية والنزاهة في مصر"، وهو عنوان يوحي في قراءته الأولى أنه سيعرض تقريراً عن مستوى الشفافية والنزاهة ورصد حالات الفساد وتحليل أسبابها، ومن ثم تقديم توصيات للتعامل مع تلك الأسباب. إلا أن التقرير اتجه إلى عرض أكاديمي للمنظومة التشريعية الوطنية التي يراها أصحاب التقرير ألها داعمة للشفافية والنزاهة في الجهاز الإداري بالدولة والتطورات والتغيرات التي لحقت بها، وانتهى التقرير إلى نتيجة غاية في الغرابة وهي أن لدى مصر إطاراً مؤسسياً شبه متكامل لمحاربة الفساد، كذلك ترسانة تشريعية متطورة من حيث التجريم والعقاب

---

[64] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 2008/8/30

بما تحتاج فقط لمزيد من التعاون والتكامل والعمل المشترك بما تحقق الإرادة السياسية المنعقدة لمحاصرة الفساد الإداري والالتزام بأحكام الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد. وتلك النتيجة يدحضها الواقع حيث لا نلحظ دلائل وجود تلك الإرادة السياسية لمكافحة الفساد الذي ترصده المؤشرات الصادرة عن المنظمات الدولية المهتمة برصد الفساد ومنها "منظمة الشفافية العالمية" و"منظمة بيت الحرية" وغيرها والتي أشار إليها التقرير وجميعها يضع مصر في ترتيب متقدم من حيث درجة الفساد وترتيب متأخر من حيث درجة الشفافية والنزاهة، والتي اهتم التقرير بعرض مختصر لنتائج تقرير مؤشرات النزاهة العالمية عام 2007 والذي حصلت فيه مصر على تقدير ضعيف جداً في 15 مؤشر من إجمالي 29 مؤشراً وتقدير ضعيف في 9 مؤشرات وتقدير معتدل في 3 مؤشرات، بينما حصلت على تقدير قوي في مؤشر وحيد وقوية جداً في مؤشر آخر وبتقدير عام ضعيف جداً

ونرى أن ما ذهب إليه التقرير أن توفر ترسانة من القوانين كفيل بالقضاء على الفساد هو تسطيح للقضية بدرجة غير مقبولة، إذ أن القوانين وإن كانت شرطاً ضرورياً للتعامل مع مظاهر الفساد، إلا أنها ليست كافية لمكافحته والقضاء على أسبابه وجذوره. فالقوانين عادة تتعامل مع ظاهرة الفساد بعد حدوثها وظهورها واستشرائها، أما الأهم فهو التعامل مع منابع الفساد ومسبباته التي تتواجد وتنمو في الأساس في ظل النظام السياسي اللاديمقراطي الذي يعادي الشفافية بطبيعته، ويكرس التوجهات المركزية القائمة على تركيز السلطة والانفراد بحق اتخاذ

القرارات، في نفس الوقت الذي لا تتوفر فيه آليات واضحة قابلة للتطبيق في شأن مساءلة ومحاسبة المسئولين المتربعين على القمة السياسية للدولة.

من ناحية ثانية، فقد أرجع التقرير ظهور الفساد في جزء كبير منه إلى إغفال تطبيق قواعد الحوكمة، ويرى محررو التقرير أن الفساد ينتشر بصورة أكبر عندما يتاح للمسئولين الحكوميين وغير الحكوميين سلطات واسعة بدون رقابة أو محاسبة، ومن الواضح أن التقرير قد أغفل حقيقة مهمة وهي أن استمرار المسئول – أي مسئول – في موقعه لفترات ممتدة بلا حدود يتيح له الانفراد بالسلطة والاستئثار بحق اتخاذ القرارات من دون شريك ولا معقب، الأمر الذي يعطيه فرصاً لا نهائية لاتخاذ ما يشاء من قرارات وإقرار ما يشاء من تصرفات قد تكون في أساسها فاسدة أو محفزة للفساد!

وفي رأي أصحاب التقرير أن أمثلة الفساد " تتراوح بين تقديم الرشاوى والاحتيال والتهرب من الضرائب إلى غسل الأموال وسوء تقدير السلع التجارية إلى الممارسات الأخرى والتي لا يمكن حصرها في هذا المجال". وفي ظني أن التقرير أغفل أهم صور الفساد في المجتمعات والدول النامية ومنها مصر، وهي تبديد موارد الدولة في مشروعات غير مدروسة وتعريض أمن الدولة ومستقبلها للخطر نتيجة مغامرات سياسية غير مبررة تنطلق من رغبات الحاكم في تحقيق إنجازات وبطولات حتى ولو على حساب مصالح الدولة والمواطنين. إن تصرفات الحاكم المطلق الذي يتمتع بسلطة وصلاحيات غير محدودة من دون أن تخضع لأي شكل من أشكال المساءلة

والمحاسبة البرلمانية أو الشعبية هي في ظني المصدر الأكبر لبذور الفساد في المجتمع، حيث يلتف أصحاب المصالح والانتهازيون حوله ينافقونه ويزينون له أعماله ويمجدون قدراته وصفاته الزعامية، ومن خلال توثيق علاقاتهم به وتحزبه الحاكم وبطانته من كبار المسئولين يستطيعون تحقيق مزايا ومكاسب وثروات بطرق وأساليب غير مشروعة وبغض النظر عن ترسانة القوانين التي يتحدث عنها التقرير ويراها شبه متكاملة!

ومن الملاحظ على التقرير أنه تفادى تماماً التعامل مع قضية النظام السياسي ونظام الحكم ومسئولية الحكومة عن ظهور الفساد وانتشاره، حيث يشير إلى أن مكافحة الفساد "يرتبط بمسار وسلوكيات وليس فقط بقرار، وتتقاطع مع مؤسسات وجهات رسمية وغير رسمية عديدة، ويتولى فاعلون مختلفون في الأهداف والتوجهات وضع سياسات مكافحته، مما يتطلب ضرورة إشراك العديد من الجهات في التوجهات التي تعمل على وضع السياسات لمكافحته". وبرغم طول العبارة السابقة وعدم وضوح المعنى المقصود، فإن النتيجة المستفادة منها هي تمييع قضية الفساد ومكافحته بإسناد المهمة إلى جهات وأطراف عديدة وغير محددة. من ناحية أخرى، فإن هذا الرأي يؤكد ما ذهبنا إليه من تجاهل التقرير لتأثير النظام السياسي وسلطة الحكم والتي تعطي الفرص للفساد إذ يتحلق حولها المفسدون بزعم أنهم مناصرون للسياسات التي ينتهجها الحاكم ومؤيدون لبرامج حزبه الحاكم، ومن ثم تتاح لهم فرص التداخل مع سلطة الحكم وتختلط المال والسلطة السياسية بما يؤدي إلى أن تتميع الفروق بين مجال

العمل الاقتصادي وأهداف الربح وتكوين الثروات وبين مجال العمل السياسي.
وعادة تحصل هؤلاء المفسدون على حماية الحاكم المباشرة والصريحة وفي أكثر الأحيان تختلقون هم هذه الحماية وينسبون صدورها إلى الحاكم وتخضع المرؤوسون في مواقع العمل العام المختلفة لطلبات المفسدين تحت وهم تلك الحماية الرئاسية، بل وقد يستفيد بعضهم منها ويساعد المفسدين على إنجاز أطماعهم محققين لأنفسهم بعض المزايا على الهامش.

ويرى التقرير أنه لا بد من اتخاذ إجراءات وطنية تساهم في رفع أداء الجهاز الحكومي وتنظيم عمله من جهة، وتعيد بناء الثقة بينه وبين المواطن من جهة أخرى". ومرة أخرى، نرى أن ما ذهب إليه التقرير ليس كافياً، فليست القضية في الأساس هي انخفاض كفاءة الجهاز الحكومي، وإن كان ذلك أحد العوامل المشجعة على انتشار الفساد، إلا أن القضية الأساسية وفي المقام الأول هي تغول السلطة التنفيذية وتمتعها بصلاحيات غير محدودة، في وقت تتضاءل فيه قدرة السلطة التشريعية في الرقابة على الحكومة ورئيس الجمهورية، وتعجز في أغلب الأحيان عن مباشرة دورها في المحاسبة.

ويكفي أن نذكر أنفسنا بالعبارة الشهيرة التي ينهي بها رئيس مجلس الشعب مناقشة أي استجواب مقدم ضد وزير أو رئيس الوزراء " جاءني طلب موقع عليه من خمسة وعشرين عضواً بطلب الانتقال إلى جدول الأعمال"، وفوراً ترتفع الأيدي بإشارة من مايستر والحزب الحاكم في مجلس الشعب وتوافق الأغلبية على الانتقال إلى جدول

الأعمال. من جانب آخر، فإن السطوة الأمنية كفيلة بوأد أي محاولات لجماعات الرفض السياسي وتجمعات المجتمع المدني لإبراز الأخطاء ومناقشة حالات الفساد. ولنا أن نتذكر مصير شباب 6 إبريل ومأساة الفتاة إسراء عبد الفتاح!

وقد استشهد التقرير بصدور مجموعة من القوانين الجديدة في مصر كدليل على استكمال المنظومة التشريعية الكفيلة بمكافحة الفساد، وذكر التقرير من بينها قانون منع الممارسات الاحتكارية. ويبدو أن معدي التقرير لم يتابعوا ما حدث في مجلس الشعب ليلة تمت إضافة المادة رقم 26 إلى القانون والتي قضت بتجريم الإبلاغ عن الممارسات الاحتكارية وفرض غرامة تصل إلى 150 مليون جنيه وهي نصف قيمة الغرامة التي يتعرض لها المحتكر. ويعتبر ذلك في رأي الكثيرين – وأنا منهم – أن هذا التعديل هو قمة الفساد!

وتعرض باقي فصول التقرير الجهود الدولية في محاربة الفساد والنزاهة والشفافية في الجهاز الإداري في مصر، ومدى الشفافية في إعداد ومناقشة الموازنة العامة للدولة ثم دور الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في مكافحة الفساد. واتسمت معالجة تلك الموضوعات بالنهج الأكاديمي الذي لا يضيف جديداً غير معلوم للمهتمين بقضايا الفساد، وما كانت تتطلب تشكيل لجنة دائمة للشفافية والنزاهة. ثم يعرض التقرير ما قامت به اللجنة من أنشطة، والتوصيات التي زينها عنوانَ فخمَ هو " برنامج العمل الوطني لتحقيق الشفافية والنزاهة".

وتتبلور ملاحظاتنا على اللجنة وتقريرها وما انتهت إليه من توصيات في أن تبعية اللجنة لوزارة الدولة للتنمية الإدارية ورئاسة الوزير لها تعتبر من أهم نقاط الضعف التي تعوق عملها وتحد من حرية أعضائها في التقصي والتحليل واقتراح أوجه العلاج اللازمة لمكافحة الفساد. وقد أوضح التقرير ذاته أن مثل هذه اللجنة ينبغي أن تكون مستقلة عن جهاز الدولة وتتمتع بالحرية والاستقلال، وأن تبعيتها للوزارة مخالف لنص المادة 6 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي تشترط استقلال جهاز مكافحة الفساد عن الأجهزة الحكومية والسلطة التنفيذية.

من ناحية أخرى، جاء تشكيل اللجنة في بدايته محصوراً في مجموعة مختارة من الأفراد بزعم أنهم يمثلون منظمات المجتمع المدني [كلية الآداب جامعة القاهرة، مركز منتدى حوارات الإسكندرية، جريدة الأهرام]، بالإضافة إلى ممثل عن حزب الوفد ونقطة اتصال مع المنظمات الدولية ممثلة في مساعد وزير الخارجية للمنظمات الدولية. وقد جرى توسيع عضوية اللجنة من خلال ضم أعضاء بصفة الجهات التي يمثلونها وهم ممثل عن كل من الجهاز المركزي للمحاسبات، هيئة الرقابة الإدارية، المجلس القومي لحقوق الإنسان. كما تم ضم أربعة أعضاء بصفتهم الشخصية وممثلين عن الصحافة والإعلام. وباستثناء عدد محدود من أعضاء اللجنة، فإن أغلبية الأعضاء موظفين عموميين تخضعون في ممارستهم لمتطلبات عضويتهم في اللجنة لكثير من الضوابط والقيود المعلنة وغير المعلنة ليس أقلها رئاسة وزير الدولة للتنمية الإدارية للجنة بما يعكسه ذلك من سيطرة الإطار الحكومي الرسمي على أعمالها،

فضلاً عن ذلك فإنها ورغم توسيع عضويتها لا تضم ممثلين عن جهتين يتصل عملهما بقضايا الفساد مباشرة وهما إدارة الكسب غير المشروع بوزارة العدل ووحدة غسل الأموال.

كما أنه على الرغم من أن المادة الثالثة من قرار تشكيل اللجنة أورد ضمن اختصاصاتها " رصد حالات الفساد الإداري وجهود الجهات الحكومية وأداءها في مكافحة الفساد"، إلا أن التقرير لم يتطرق إلى ذكر حالة فساد واحدة ! وبدلاً من ذلك نجد التقرير يدافع عن الحكومة حين أشار إلى تناول الصحافة المستقلة والمعارضة لحالات الفساد حيث يوضح "وجود اتجاه كبير لتحميل الحكومة والنظام السياسي وحدهما المسئولية الأولى والمباشرة لتفشي ظاهرة الفساد دون التركيز على ضرورة تضافر كافة قوى المجتمع وعناصره في التصدي لهذه الظاهرة". والحقيقة أن التقرير أغفل ذكر كيف يمكن لكافة قوى المجتمع أن تتضافر في التصدي للفساد إذا كانت الحكومة والحزب الحاكم والنظام السياسي تحتكرون كل السلطة والصلاحية ويمنعون ممثلي تلك القوى المجتمعية من المشاركة في الحياة العامة بكل أشكال القيود والمعوقات التي توضع في سبيل تكوين الأحزاب وتقييد النقابات المهنية وفرض الحراسة على أغلبها، وتجميد النقابات العمالية، فضلاً عن كل الممارسات اللاديمقراطية في أعمال الانتخابات التشريعية والمحلية.

وقد ركز التقرير على المناخ الاقتصادي الداعم للشفافية والنزاهة في وضع ومناقشة وإعلان الموازنة العامة للدولة، ومع تقديرنا لأهمية الموازنة العامة كأداة لتخطيط

الأداء الحكومي وضبط الإنفاق العام والإيرادات العامة، إلا أن اختيارها كمحور مهم في معالجة قضية الفساد لم يكن موفقاً. فكلنا يعلم أن الموازنة في مصر هي أداة حكومية صرف تتصرف فيها الحكومة كما تشاء برغم ما أدخلته التعديلات الدستورية عام 2007 من أنه تجوز لمجلس الشعب أن يعدل النفقات الواردة في مشروع الموازنة، عدا التي ترد تنفيذا لالتزام محدد على الدولة. وكان الأجدر بالتقرير أن يهتم بقضايا اقتصادية على أعلى درجة من الأهمية والخطورة في فتح الأبواب للفساد، منها قضايا الخصخصة وطريقة تقييم الأصول المعروضة للبيع، وإصدار السندات الحكومية الدولارية [حسب ما تم في 2004]، واتفاقات تصدير الغاز الطبيعي والبترول، وأساليب ترسية العقود الحكومية الكبرى على الشركات وما قد تحدث من تجاوزات ومثالنا على ذلك رفض مجلس الدولة للعقد الذي أبرمته الشركة القابضة للكيماويات مع شركة أجريوم الكندية والذي لا نعلم مصيره بعد الاتفاق غير المعلن الذي أعلنت الحكومة توصلها إليه مع الشركة قبل أسبوعين. كذلك من مجالات الفساد الفسيحة ما يجري في استخدام المنح والمعونات الأجنبية وغيرها من القضايا التي تثار حولها كثير من التساؤلات، فضلاً عن قضايا تغيب فيها المعايير الموضوعية وأهمها تخصيص أراضي الدولة واشتباك مصالح رجال الأعمال الذين يتولون مناصب وزارية وقيادية في الحزب الحاكم.

وختاماً، أشير إلى ما جاء في التقرير من أن اللجنة قامت بالتعاقد مع كلية الآداب بجامعة القاهرة لإعداد دراسة حول " الأطر الحاكمة لاختيارات المصريين

وسلوكياتهم: دراسة لقيم الفساد والشفافية والنزاهة"، وحيث أن عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة التي جرى تعاقد اللجنة معها هو عضو باللجنة، فلا يستقيم ذلك التعاقد مع ضوابط الشفافية. كما أن اللجنة لم توضح في تقريرها قيمة هذا التعاقد المالية! وعلى نفس المنوال ما جاء بالتقرير من موافقة اللجنة على التعاون مع البنك الدولي من خلال مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في وضع وتطوير مؤشرات وطنية لرصد الفساد في مصر، بينما مدير المركز هو الآخر عضو باللجنة! ألا يؤدي هذا التصرف من جانب اللجنة إلى التشكيك في مصداقيتها ومدى التزامها بضوابط الحوكمة والشفافية!

إن برنامج العمل الوطني لتحقيق الشفافية والنزاهة الذي اقترحته اللجنة يقدم توصيات تبدأ باقتراح تشكيل لجنة وطنية للشفافية والنزاهة تتبع رئيس مجلس الوزراء وهو أمر لا يضيف جديداً طالما كانت تلك اللجنة تحت الوصاية الحكومية. وفي ظني أن البرنامج المقترح لا يمس جوهر قضية الفساد في مصر وإنما تحوم حول أطرافها الخارجية، وتظل القضية في الأساس قضية سياسية بالدرجة الأولى تتعلق بنظام الحكم وافتقاد عناصر الحوكمة القائمة على تداول السلطة والمساءلة والمحاسبية، وضرورة أن تشغل الوظائف العامة من أعلاها – رئيس الجمهورية – إلى أدناها لمدد محددة.

إنه رغم مرور ما يقرب من سنة كاملة على صدور قرار تشكيل اللجنة إلا أن أغلب أنشطتها خلال تلك الفترة انحصرت في الدراسات وحضور المؤتمرات

والمشاركة في مناقشات، ولم تحاول اللجنة تفعيل الاختصاص الأساسي الذي قامت من أجله وهو "رصد حالات الفساد الإداري وجهود الحكومة وأداءها في مكافحة الفساد"، كما أن اللجنة، وأعضائها غير متفرغين، قد حصرت اهتمامها في الجهاز الإداري للدولة ولم تطرق باب الفساد في القطاع الخاص وهو من أكبر منتجي الفساد ومصدريه عادة !

وفي انتظار التقرير الثالث للجنة وبأمل أن تتدبر الآية الكريمة" ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" صدق الله العظيم[الروم، 41] !

2008

https://youtu.be/Btn9j5G5JsU

قليل من الفكاهة لا يضر ! !

.20

الوعود المنسية . . . . . والتناقضات الحكومية![65]

يتابع المصريون ما تحفل به صحف الحكومة من أنباء عن مشروعات واتفاقيات وإنجازات بما تجعل الواحد منهم يتخيل أنه يعيش في جنة الله على الأرض. مئات المصانع تقام ومئات المشروعات تفتتح، ومئات آلاف فرص العمل تتيحها تلك المصانع والمشروعات، والإصلاح يأخذ مجراه في كل مجال ومكان بالمحروسة، والأسعار تنخفض والتضخم يتناقص والنمو الاقتصادي يتجاوز 7% وأكثر. وتتنافس وسائل الإعلام الحكومية في ترديد وعود يطلقها الوزراء والمسئولون الحكوميون تصور الحال في المحروسة أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان أوما هو كائن، وليس هناك مجال للشكوى والتذمر. واسمحوا لي أن أستعير كلمات صلاح جاهين التي تغنت بها سعاد حسني رحمها الله الاثنين "الدنيا ربيع والجو بديع، قفل لي على كل المواضيع"!

ومن جانب آخر، تبدو في كثير من تصرفات الحكومة درجات واضحة من التناقض والتضارب تعكس افتقاد إستراتيجية معتمدة تجري العمل على أساسها، كما يبدو أن الأداء الحكومي يتم في معزل عن البرامج والوعود التي قطعتها الحكومة على نفسها في بياناتها المتكررة لمجلس الشعب.

---

[65] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 6 سبتمبر 2008

الوعود المنسية

تتعدد وعود الحكومة للمواطنين وتبلغ مداها في بياناتها التي تقدمها إلى مجلس الشعب. وفي بيانها الأخير الذي ألقاه د. أحمد نظيف يوم 30 ديسمبر 2007 استعرضت الحكومة مجموعة المؤشرات الكلية للإنجازات في 2007/2006 مقارنة بما تم في 2006/2005، وكما اعترفت الحكومة على لسان وزرائها وأكد ذلك قادة الحزب الوطني، فإن النسبة الغالبة من المصريين لم يشعروا بآثار تلك الإنجازات. بل لقد كانت 2008 من أصعب السنوات التي مرت على المصريين نتيجة ارتفاع الأسعار الذي تنسبه الحكومة عادة إلى ارتفاع الأسعار العالمية، وبتأثير قرارات 5 مايو الشهيرة التي رفعت أسعار الوقود واستبلت ما كان يحلم به المصريون من انفراجه بعد إقرار علاوة ال 30% قبلها بأيام قليلة. ومع ذلك فقد قدمت الحكومة في بيانها الأخير وعوداً قاطعة لمواجهة ثلاث تحديات أكدت الحكومة أن لديها الحلول لها حيث قال البيان " فقد شهد العالم بالطفرة التي تحدث في مصر الآن. هذا عبء، ولكن كما قلت هي تحديات ولدينا الحلول وسنركز على التحديات الثلاثة: موضوع البطالة والتشغيل وارتباطه بالاستثمار، موضوع الأسعار والدعم، الخدمات التي يطلبها المواطن في كل مكان" واستطرد رئيس الوزراء قائلاً " هذه التحديات تعتبر أولويات الشارع المصري التي تحرص الحكومة على تقديمها وتحسينها في الفترة المقبلة".

وحين نقارن تلك الوعود البراقة بما يجري على أرض الواقع نتأكد من أن كل ما تعد به الحكومة هو سراب، وإن تحقق منه شيء فالمستفيد الأول هم مجموعة رجال الأعمال وأصحاب الثروة والجاه المتحلقين حول الحزب الحاكم وحكومته. أما الملايين من أبناء المحروسة فهم يعانون شظف العيش ويتجدون الأمرين في الحصول على كوب ماء نظيف أو رغيف خبز مطابق للمواصفات، ناهيك عن مشكلات البطالة والفقر المدقع الذي يعانيه ما لا يقل عن 40% من المصريين. ويؤكد ما نقول تلك الإحصاءات التي أعلنها وزير الدولة للتنمية الاقتصادية يوم الخميس 4 سبتمبر من أن موجات الغلاء وارتفاع الأسعار قد طالت 9.5% من المصريين أي ما يقرب من ثمانية ملايين مصري ساءت أوضاعهم خلال الشهور الأولى من 2008 وبرغم كل وعود الحكومة.

وقصة الوعود الحكومية متكررة عبر سنوات عمر الحكومة، ومن أجل التذكير نشير إلى تصريح أدلى به دكتور مفيد شهاب، وكان وقتها وزيراً للتعليم العالي والدولة للبحث العلمي، ونشرته صحيفة الأهرام يوم 16 ديسمبر 2004 أكد فيه " أن الدولة تولي اهتماماً كبيراً بتنمية جنوب الوادي لإحداث تنمية شاملة ومستدامة تهدف تحقيق أفضل استفادة من الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة" . وأتوجه بالسؤال لكل المصريين هل شهد منكم أحد أي دليل على نتائج هذا الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لجنوب الوادي؟ هل تمت تنمية شاملة أو حتى جزئية؟ هل تمت تنمية مستدامة أو حتى وقتية؟ وأنا أعرف كما يعرف كل مصري الإجابة عن تلك الأسئلة

وهي بالنفي إذ لم ينم أي شيء مما وعدت به الحكومة على لسان الدكتور مفيد شهاب، ولا تزال محافظات جنوب الوادي هي أفقر المحافظات في المحروسة برغم الوعود المتكررة بالاهتمام بضخ الاستثمارات هناك وتقديم حوافز لرجال الأعمال للتوسع في مشروعات استثمارية بالصعيد. ومع ذلك لا شيء ينمو.

ونقرأ في الأهرام أيضاً بتاريخ 12 إبريل 2006 خبراً يقول إن المجالس القومية المتخصصة برئاسة كمال الشاذلي تطالب بإستراتيجية للهندسة الوراثية واستخدامها في النبات لتوفير الغذاء اللازم للمواطنين. كما تطالب المجالس بوضع خطة علمية لتعظيم الاستفادة من الكائنات الدقيقة في مجال إنتاج اللقاحات لحماية الثروة الحيوانية. ويضيف الخبر أن وزير الزراعة أمين أباظة شهد اجتماع المجالس الذي جاءت فيه هذه المطالبات! ومرة أخرى نسأل هل تم شيء مما طالبت به المجالس التي اعتبر إنشاؤها إضافة وطنية كبرى وهي تابعة لرئيس الجمهورية وترفع تقاريرها إليه مباشرة. ومع ذلك لا شيء ينمو، ولا يلتفت أحد في الدولة إلى تلك المجالس وتقاريرها ومطالباتها، ويعتبر الوزراء حضورهم لاجتماعاتها نوعاً من إبعاد صلتها حتى إذا تركوا مناصبهم الوزارية يجدون فيها ملاذاً يبعدهم عن الجلوس في البيت أو في النادي بلا عمل.

وعن المصانع الجديدة وتجديد وتحديث المصانع القائمة فحدث ولا حرج، فالصحف مزدحمة بالنصرتات الوردية والملونة بكل اشتقاق من اللون الأحمر الفاتح – لون الزهور أو ما يسميه المصريون "بمبي" ومنهم صلاح جاهين في أغنيته السابق الإشارة إليها –، ففي الأهرام يوم 7 مارس 2004 خبر عن 252 مصنعاً تجري إنشاؤها في

مدينة العاشر من رمضان بتكلفة استثمارية 957 مليون جنيه وتتيح 9 آلاف فرصة عمل. وفي الأهرام أيضاً يوم 11 إبريل 2006 خبر عن اجتماع برئاسة رئيس الوزراء لبحث خطة توفير 900 مليون جنيه لإصلاح مصانع الغزل في كفر الدوار ضمن منظومة شاملة للنهوض بكفر الدوار! ولعل القارئ الكريم يلاحظ إسراف المسئولين والكبار منهم على سبيل التحديد في استخدام الألفاظ من نوع " شاملة، منظومة، مستدامة، تعظيم وغيرها من تعبيرات الفخامة والتجلي، ولكنها لا تتحقق أبداً على أرض الواقع. وأتصور أن المجموعة الوزارية التي انعقدت في 2006 لتدبير المبلغ لم تفلح حتى الآن في تدبيره بدليل أن مصانع الغزل في كفر الدوار أصبحت في حال مندن، كما أن وزارة الاستثمار بدأت في بيع مساحات الأراضي المحيطة بتلك المصانع للمستثمرين الأجانب ليقيموا فيها مصانع للغزل ومنهم المصنع التركي الذي تم افتتاحه منذ فترة وجيزة وحضور وزير الاستثمار ووزير التجارة والصناعة، ويبدو أن أي منهما لم يتذكر حكاية ال 900 مليون جنيه وهو هناك يقص شريط المصنع التركي.

أما الاتجاه إلى التعامل مع الأسواق الواعدة في إفريقيا فقد كان موضع اهتمام غير عادي من الحكومة حين رأس د. أحمد نظيف اجتماعاً وزارياً موسعاً يوم 3 يناير 2005 للنظر في إعداد أول إستراتيجية متكاملة للتواجد المصري في إفريقيا، لاحظ أيضاً حكاية الإستراتيجية المتكاملة، وتطرق البحث إلى منح تيسيرات لشركات المقاولات المصرية لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية في إفريقيا، وإنشاء مشروعات سياحية مشتركة في كينيا وأوغندا وزيادة خطوط النقل البحري لنقل الصادرات

المصرية إلى دول إفريقيا . وأعتقد أنني لست في حاجة إلى توضيح أن أكثر من ثلاث سنوات ونصف قد مضت على هذا الاجتماع ولم نسمع شيئاً جديداً عن تفاصيل تلك الإستراتيجية ولا شهدنا آثارها إن كانت قد وضعت فعلاً !

كذلك فإن الحديث لا ينقطع عن مشروعات الإصلاح السياسي والاقتصادي، ولا تمل قيادات الحزب الحاكم من تكرار القول بأن هذه الموضوعات تتصدر أولويات مؤتمرات الحزب ومجلس سياساته ولا نرى في أرض الواقع أي دليل على تحقق هذه الدعاوى، اللهم إلا إذا كان الحزب يعتبر التعديلات الدستورية التي تمت في 2007 هي من قبيل تلك الإصلاحات الموعودة .

والحديث عن الإصلاح السياسي لا ينقطع منذ بدأت الضغوط الخارجية ، والأمريكية خاصة ، تتصاعد من أجل فرض الديمقراطية في مصر، فنقرأ في أهرام 20 يونيو 2004 تصريح صفوت الشريف الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي بأن موضوعات الإصلاح السياسي ستكون في مقدمة ما يبحثه مؤتمر الحزب لذلك العام ،وتشمل قضية الحوار الوطني ونتائجه مشروع قانون الانتخاب الجديد، ومشروع قانون الأحزاب ومشروع قانون ممارسة الحقوق السياسية، ووثيقة المواطنة وميثاق الشرف الذي طالب به الرئيس مبارك الأحزاب السياسية، وقوانين الأحوال الشخصية، ومشروع قانون إلغاء حبس الصحفيين. وقل نفس الشيء على سيل من الموضوعات الاقتصادية التي تضمنها جدول أعمال المؤتمر المشار إليه، وكذا كل ما تلاه من

مؤتمرات في السنوات بعد 2004 وحتى المؤتمر المتوقع في نوفمبر القادم 2008، والنتيجة يشهد عليها حال المحروسة. . . . سلسلة من الأصفار الكبيرة.

وحين نقرأ التقرير المنشور بجريدة الوفد يوم الجمعة 5 سبتمبر الحالي عما آل إليه مصير مشروع توشكي فإننا ندرك المعنى الحقيقي لما تمثله الوعود الحكومية. فقد كان هذا المشروع أحد المشروعات العملاقة التي وعدت بها حكومة سابقة كان يرأسها د. كمال الجنزوري واعتبرته مشروع القرن والسد العالي الجديد، وكيف أنه سيحيل الصحراء إلى جنة وارفة. وتدفقت المليارات من الجنيهات لتضيع في رمال الصحراء من دون أن تظهر أي بادرة لإنجاز حقيقي يعوض المصريين عما تكلفوه في تنفيذ هذا المشروع السراب!

إن الوعود الحكومية لا ينقطع تدفقها من أفواه الوزراء وكذا رجال الحزب الوطني، ويكفي أن نطالع كمية الملصقات التي امتلأت بها شوارع المحروسة أيام انعقاد المؤتمر القومي الثاني للسكان وما حفلت به من وعود من نوع "لما نحكم عقلنا . نشبع كلنا" إلى آخر هذه السلسلة من الشعارات الفارغة التي لا يلتفت إليها مصري عاقل!

المتناقضات الحكومية

في كثير من الأحيان تبدو تصرفات المسئولين متضاربة أو غير متناسقة، فرئيس الوزراء يصرح ، حسب أهرام 3 سبتمبر ، أن هناك مؤشرات على تراجع معدل التضخم بعد انخفاض أسعار السلع الغذائية، وذلك وفق تقارير المتابعة التي استعرضها مجلس الوزراء والتي تشير "إلى اتجاه أسعار كثير من السلع الغذائية إلى الاستقرار

والتراجع عن الذروة التي بلغتها قبل شهور متأثرة بالارتفاع العالمي في الأسعار الغذائية"، بينما قبل ذلك بأيام قليلة أعلن رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء صورة مختلفة لحالة التضخم حيث أوضح أن معدل التضخم السنوي بالجمهورية صعد بنسبة 21.1 % مقارنة بشهر مايو 2007 [66] مدفوعا بالارتفاع الحاد في أسعار الوقود والنقل وبعض المواد الغذائية حيث كانت الحكومة قد رفعت أسعار الوقود بين 35 و57 % في الأسبوع الأول من مايو 2008 لتوفير إيرادات لتمويل الزيادة في أجور العاملين بالدولة والقطاع العام بنسبة 30 % والذي كان الهدف منها في الأساس التصدي للتضخم.

وقد يكون من الصعب قبول تصريحات رئيس الوزراء بأن التضخم يتراجع وأن أسعار السلع آخذة في الانخفاض في نفس الوقت الذي تطالع معلومات الجهاز المركزي للإحصاء تؤكد أن معدل التضخم السنوي لريف الجمهورية ارتفع بنسبة 22.9 % مقارنة بشهر مايو 2007، وأن معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية فقد ارتفع بنسبة 19.7 % مقارنة بشهر مايو 2007، وأن معدل التضخم السنوي فيما يخص الطعام والشراب بالجمهورية ارتفع بنسبة 20.1 % مقارنة بشهر مايو 2007 .

إن المصريين يدركون أن إهدار المال العام وتبديد ثروة الوطن هو هواية الحكومات المصرية منذ يوليو 1952، فالمشروعات تبدأ ثم لا تنتهي وملايين الجنيهات تنفق في مغامرات اقتصادية وسياسية وزيارات خارجية ومؤتمرات ومؤسسات

---

[66] الله يرحم أيام زمان، فالتضخم الآن وصل إلى نسبة 40% في أغسطس 2023 .

صحفية لا تتحدث إلا باسم الحكومة والحاكم. ومن المعتاد في المحروسة ألا تجد أي من المسئولين يعقب على ما ينشره الجهاز المركزي للمحاسبات في هذه الشئون، ومنها ما نشر عن تقرير الجهاز حول مشروع فوسفات الوادي الجديد ، أبو طرطور والذي أهدرت فيه تسعة مليارات ومائة مليون جنيه عبر 29 عاماً أي بمعدل 310 ملايين من الجنيهات سنوياً، وأكد الجهاز " أن هذا المشروع يعتبر مثلاً بارزاً لإهدار المال العام على مدى 29 عاماً نتيجة سوء التخطيط والقصور الشديد في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والأخطاء الجسيمة في التصميم والتشغيل والتنفيذ وما صاحب ذلك من تضارب في سياسات الوزارات والهيئات المعنية دون تحقيق أي من الأهداف المرجوة. كل ذلك فضلاً عن انخفاض جودة فوسفات هضبة أبو طرطور مقارنة بالدول المجاورة مما تطلب إنشاء مصنع لتركيزه فأدى ذلك إلى رفع تكلفة طن الخام بنحو 50%". ويلاحظ أن الخبر المنشور عن هذا التقرير كان بتاريخ 25 أغسطس 2004 بينما التقرير يعرض نتائج أعمال المشروع في 2002/2001 والتي حقق فيها إيرادات بلغت أربعة ملايين جنيه مقابل مصروفات 124 مليون جنيه.

وثمة مثال صارخ على التناقض الحكومي الذي يترتب عليه إهدار ثروات البلاد وتهديد أمنها للخطر. فقد علت أصوات المواطنين وجماعات المجتمع المدني والخبراء مطالبين الحكومة بوقف تصدير الغاز الطبيعي والذي اعتبره الكثيرون جريمة في حق الوطن، إلا أن الحكومة تصر على تصديره بأسعار تقل كثيراً عن أسعاره في السوق العالمية وترفض أن تزيح الستار عما تدعيه من مفاوضات تجريها مع الدول

المسنوردة لرفع أسعار التصدير. ولا يقف الأمر عند هذا الحد إذ أوضح بعض خبراء الزراعة أن جريمة تصدير الغاز الطبيعي تتضح حين تعيد الحكومة استيراده مصنعاً في شكل أسمدة بأسعار تبلغ أضعافاً كثيرة من سعر تصدير الغاز مما يكلف الاقتصاد الوطني مليارات الدولارات فضلاً عن إهدار فرص تصنيعه محلياً وتحقيق قيمة مضافة وطنية. ثم يفاجئنا المنشور في صحيفة الأهرام يوم 4 سبتمبر الجاري من أن رئيس الوزراء يكلف المجموعة الاقتصادية بدراسة كيفية التعامل مع تحديات ثلاث تواجه المحافظة على معدل النمو الاقتصادي ومن بينها "أهمية العمل على الاستجابة لمتطلبات الطاقة من كهرباء وغاز أو المنتجات الأخرى اللازمة للصناعة سواء الصناعات الجديدة أو التوسعات للصناعات القائمة". وأكدت صحيفة الأهرام أن رئيس الوزراء "شدد على أهمية التنسيق بين وزارتي الكهرباء والبترول من جانب ووزراء المجموعة الاقتصادية لضمان توافر الطاقة ووضع تصور مستقبلي لاحتياجات مصر من الطاقة في قطاع الصناعة بهدف ضمان عدم حدوث أي مشكلات تحول دون توافر الطاقة اللازمة لنمو القطاع الصناعي".

فبالله عليكم إذا كانت الحكومة لم تضع بعد التصور المستقبلي لاحتياجات الطاقة ليس فقط لقطاع الصناعة،[67] ولكن لكل قطاعات الاقتصاد الوطني، فكيف تجرؤ

[67] الله يرحم أيام زمان، فمصر تعاني الآن وفي شهر أغسطس 2023 من انقطاع التيار الكهربائي وقد أطلقت الحكومة السنية على هذه الأزمة اسم شيك "تخفيف الأحمال" ووضعت لها جدولاً رسمياً. !!!

على تصدير الغاز بهذا الكرم الذي يكاد يبلغ حد التبذير؟ ولعلنا ندرك حقيقة النصرحات الحكومية إذا علمنا أن تلك الإستراتيجية الموعودة للطاقة جاء ذكرها في بيان الحكومة الأخير منذ ثمانية أشهر حيث ذكر البيان " والسيد رئيس الجمهورية قد وجه بوضع إستراتيجية متكاملة لموضوع الطاقة بما فيها وضع مصر كمركز محوري للطاقة في مصر ومنطقة الشرق الأوسط بما فيها أكبر قدر من الطاقة". ولن نلتفت إلى ضعف الأسلوب البادي في تلك العبارة، ولكننا نتساءل إذا كان توجيه الرئيس يستغرق أكثر من ثمانية أشهر حتى تبدأ الحكومة في وضع الإستراتيجية المطلوبة، فكم ستغرق تنفيذ وعودها التي تطلقها من غير توجيه من الرئيس؟

ويبلغ التناقض الحكومي مداه حين نقرأ أن وزير الاستثمار يعرض على مجلس الوزراء تقريراً عن المجمعات الاستهلاكية ودورها في توفير السلع من خلال فروعها البالغ عددها 2948، وأن خطة تطوير هذه المجمعات ستبدأ المرحلة الأولى منها في 332 فرعاً وتتكلف 168 مليون جنيه، ويفيض الوزير في ذكر إنجازات المجمعات الاستهلاكية وكيف أنها توفر السلع بأسعار تقل 15% عن أسعار السلع المثيلة في السوق وبكميات أكبر 20% عن العام الماضي. ورغم اتفاقنا مع هذا التوجه الجديد للحكومة وقد طرحنا الرأي في مقالات سابقة بأن تفعيل شبكة المجمعات الاستهلاكية هو أحد الحلول الحاسمة لمساعدة المواطنين على مواجهة مشكلات الغلاء وعدم توفر السلع الضرورية، إلا أننا نتساءل حين نقرأ هذه التصرحات كيف ظلت هذه المجمعات مهملة وخارج نطاق الاهتمام الحكومي لسنوات طويلة؟ ولماذا

فرطت الحكومة في أحد أهم قلاع التجارة الداخلية الوطنية وهي شركة عمر أفندي؟ ألم تكن الحكومة قادرة على تطوير عمر أفندي واستثماره في ضمان استقرار الأسواق ومواجهة موجات الغلاء التي يعاني منها المواطنون؟ وكذلك نتساءل لماذا يبحث الوزير في استقدام شركات أجنبية تعمل في مجال التجارة الداخلية كما ورد في الخبر الذي نشرته الأهرام، حيث ذكر الوزير أن هناك محاولات تبذل لجذب شركات ألمانية وأمريكية وكويتية، ونحن نتساءل عن جدوى هذه الاستثمارات في مجال التجارة التي لا تضيف كثيراً إلى القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، بل هي تشجع على استيراد السلع الأجنبية التي تنافس المنتجات المحلية وتسهم في زيادة الميل إلى الاستهلاك لدى المواطنين القادرين الأمر الذي يتناقض مع هدف تنمية الادخار المحلي والوصول به إلى نسبة 40% كما هو الحال في ماليزيا والتي كان الوزير في زيارتها منذ أسابيع قليلة وأعجب بتجربتها وقرر الاستفادة منها في مصر! أليس الأفضل تشجيع الاستثمارات الأجنبية في التصنيع والزراعة بدلاً من التوسع في المحال التجارية، وأدعو الوزير لإعادة دراسة تجربة سنسيري في مصر. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

مبارك ورموز عهده

.21

وارتفع نداء التغيير . . . . . فهل من سميع؟[68]

تموج الساحة السياسية في مصر هذه الأيام بآراء وأفكار ومواقف تصب جميعها في اتجاه ضرورة التغيير الديمقراطي والتحول نحو نظام الجمهورية البرلمانية من أجل تقليص السلطات غير المحدودة لرئيس الجمهورية في النظام الحالي وإعادة التوازن بين السلطات، وما يؤدي إليه ذلك من تأكيد احترام حقوق المصريين في المشاركة الإيجابية في تقرير شئون حياتهم وفتح أبواب الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي بما يحقق مصالح الناس ويحمي حقوقهم ويقيم العدل ويؤكد سيادة القانون.

وقد كان حزب الوفد في طليعة المطالبين بتعديلات دستورية تفتح المجال بلا قيود أمام جميع المصريين للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وإلغاء القيود التي تفرضها المادة 76 من الدستور والتي تجعل الوصول إلى منصب رئيس الجمهورية حكراً على من يرشحه الحزب الوطني الديمقراطي. كما طالب حزب الوفد بتحديد مدة رئاسة الجمهورية في مدتين اثنين فقط. وتوج الوفد مطالبه بطرح التحول نحو الجمهورية البرلمانية. وقد أوضح الوفد في بيانه إلى الأمة يوم 24 أكتوبر 2009 أنه لم يعد مقبولاً وضع مصير الأمة في يد شخص واحد، وأن من يأتي بعد الرئيس مبارك لن يتمتع بنفس سلطاته. كما أكد ضرورة التحول إلى نظام برلماني يكفل إعادة توزيع

---

[68] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 25 ديسمبر 2009

السلطة وتوسيع قاعدتها بحيث يكون الرئيس في موقع الضامن لسلامة الوطن وأن يكون مجلس الوزراء هو المسؤول عن وضع السياسات وتنفيذها .

وقد شهدت الساحة السياسية في مصر ومنذ أعلن الوفد بيانه المشار إليه حركة غير مسبوقة حين بدأت شخصيات مصرية رفيعة المستوى تلقي بثقلها وراء قضية إعادة بناء نظام الحكم على أسس ديمقراطية تضمن مستقبلاً أفضل للوطن وتخرجه من عثراته الحالية التي نشأت وتفاقمت نتيجة سياسات الحزب الحاكم على مدى ثلاثين عاماً تدهورت خلالها أحوال البلاد والعباد في كافة مجالات الحياة . فقد طرح الدكتور محمد البرادعي نفسه كمرشح محتمل في انتخابات رئيس الجمهورية القادمة عام 2011 وحدد لذلك شروطاً تبلورت في إنشاء لجنة قومية مستقلة ومحايدة تنظم العملية الانتخابية، والإشراف القضائي الكامل علي الانتخابات، ووجود مراقبين دوليين من الأمم المتحدة، وفتح باب الترشيح أمام جميع المصريين وتنقية الجداول الانتخابية.

وأفاض دكتور البرادعي في لقاءات تليفزيونية مع قناة CNN وفي حوارات صحفية في توضيح رؤيته عن تردي الأوضاع العامة في مصر وضرورة العمل على الانتقال إلى دستور جديد يحد من سلطات رئيس الجمهورية التي وصفها بأنها " طاغية على كل السلطات" منددا باستلاب حق المستقلين في دخول الانتخابات الرئاسية. وركز البرادعي على ضرورة ألا تزيد مدة الرئيس عن فترتين، وأشار إلى غياب القيم وتشرذم المجتمع مؤكداً بشكل قاطع أن " الشعب المصري يستحق أفضل مما يعيشه" .

وفي رأي أن كل ما ينادي به دكتور البرادعي يتفق تماماً مع نداء حزب الوفد إلى

التحول نحو جمهورية برلمانية وما يدعو إليه من تعديلات دستورية عاجلة تمهيداً لانتقية الانتخابات الرئاسية القادمة من شوائب المادة 76 على سبيل التحديد.

وشارك الطبيب والعالم الكبير دكتور محمد غنيم في رفع نداء التغيير منتقداً بشدة ما آلت إليه أحوال الوطن، وقدم رؤيته والتي أطلق عليها " مصر 2025.. رؤية لمستقبل ووطن أفضل". ولم تختلف رؤية دكتور محمد غنيم عما دعا إليه حزب الوفد، فقد تبلورت في ست نقاط محورية هي حتمية التغيير الدستوري وقيام دولة مدنية تضمن حقوق المواطنة والحريات والتعددية وتداول السلطة، سيادة أحكام القانون والمساواة الكاملة أمامه دون تمييز، إقامة دولة العدالة الاجتماعية التي تعمل علي تحجيم التفاوت الطبقي وتضمن حقوق المواطنين في مجالات التعليم والصحة والتأمين ضد البطالة وتوفير المعاش الإنساني عند السن القانونية، أن يكون التعليم له الأولوية الأولي كمشروع قومي، تغيير الخطاب السياسي الاسترضائي (الشعبوي) والخطاب الديني المغلق، ثم حتمية التوسع الأفقي في الزراعة وطرح الحلول العلمية لمجابهة مشكلة الفقر المائي المتوقع. ويطرح دكتور غنيم آراءه مشدداً على أهمية تخليص الدستور الحالي من سلبياته ويؤكد على أهمية أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً حرًا ومباشرًا ومن قبل الشعب مع ضرورة وجود نائب لرئيس الجمهورية ينتخب مع رئيس الجمهورية في بطاقة واحدة... علي أن يتخلى الرئيس المنتخب عن صفته الحزبية فور توليه السلطة، والنص علي إمكان محاسبة رئيس الجمهورية ونائبه أمام مجلس الشعب.

ثم كان حوار أمين عام الجامعة العربية عمرو موسى منذ أيام مؤكداً وقوفه في ذات الصف مع كل المنادين بأن تغييراً جذرياً في أوضاع الوطن أصبح أمراً محتماً. فالرجل أعلنها صريحة أن الطريق إلى الرئاسة مغلق "فالمادة 76 مقيدة للغاية أمام من يريد الترشح" و"المادة 77 ضد سنة الحياة فمن المعقول جداً أن يكون هناك إطار زمني لمنصب رئيس الدولة". ويؤكد عمرو موسى أنه مع الإشراف القضائي على الانتخابات في أوسع صورة ممكنة، وهو لا يرى عيباً أو نقيصة في الرقابة الدولية. ويوضح عمرو موسى أن "المجتمع المصري في حالة اضطراب كبير" فالتعليم في مصر لم يتصلح حاله، والبحث العلمي تراجع نشاطه وإسهامه في رفاهة المجتمع، والرعاية الصحية تحتاج إلى إعادة نظر. ويتحسس عمرو موسى على حال القرية المصرية التي كانت يوماً ما مكاناً جميلاً ثم أصبحت الآن مكدسة بلا تخطيط" وما تعرفش فين بدايتها وفين نهايتها". ويحدد عمرو موسى السبب الرئيس لتردي الأحوال العامة في أن الحكومة لا تخضع للمساءلة البرلمانية الكاملة، وأن هذا الحال لن يتصلح إلا بالمشاركة وتلك لن تتحقق إلا بالديمقراطية!

وقد سبق إلى تحليل الحالة المصرية المتردية كثير من المفكرين والسياسيين والإعلاميين والمثقفين المهمومين بخاض مصر ومستقبلها وكان منهم الكاتب محمد حسنين هيكل، والمستشار طارق البشري والدكتور يحيى الجمل ونخبة من أبناء مصر بلغ عددهم ما يقرب من المئة أبدعوا "وثيقة مستقبل مصر" وشرحوا فيها رؤية واضحة للتطوير الديمقراطي. واتفق الجميع على أمرين محوريين وإن كانت هناك بلا

شك اختلافات في الرؤى، فقد اتفقوا على أن الحالة المصرية الراهنة لا يمكن لها أن تستمر، وأن سبب تردي الوضع العام في مصر هو غياب الديمقراطية وتركيز السلطة في يد رئيس الجمهورية من دون أن يوجد نص دستوري يجعله خاضعاً للمساءلة.

وإن تباينت أفكار الإصلاح والتطوير، إلا أن هناك ما يشبه الإجماع على ضرورة إحداث تغيير جذري في نظام الحكم بالتحول إلى شكل من أشكال الجمهورية البرلمانية التي يكون رئيس الجمهورية فيها حكماً بين السلطات بينما تكون السلطة التنفيذية مسئولية مجلس الوزراء ورئيسه المنتخب والخاضع للمساءلة البرلمانية.

ورغم ارتفاع النداء بالتغيير الدستوري والإصلاح السياسي، إلا أن الحزب الحاكم وأركان الحكم يتبعون إستراتيجية واضحة تقوم على التجاهل والتغافل عن تلك الأصوات المعارضة، ويلتزمون الصمت في مواجهة كل ما يطرح على الساحة من رؤى وتوجهات للإصلاح، ويمعنون في السير قدماً لتكريس سيطرتهم على الحكم من دون أي بادرة توحي بإمكان قبولهم بشكل من أشكال تداول السلطة.

فالاستعدادات للانتخابات التشريعية تجري على قدم وساق في ظل غياب الإشراف القضائي واهتراء الجداول الانتخابية وكل القيود الأمنية التي تمارس إلى الحد الذي يصل إلى إغلاق لجان الانتخاب ومنع الناخبين من الوصول إليها لأداء واجبهم في التصويت. وبالنسبة للمطالب بتعديل المادتين 76 و77 من الدستور فهي مرفوضة تماماً بحجة أن الدستور قد أدخلت عليه تعديلات عام 2007 ولا تجوز إجراء تعديلات كل فترة وأخرى. ورغم وجاهة أفكار ورؤى شخصيات مصرية معتبرة

لها تاريخها وقدرها، إلا أنها لا تلقى من جانب النظام الحاكم وحزبه إلا الصمت.

وحين شذ النظام عن تلك القاعدة وتعامل مع إعلان الدكتور البرادعي شروطه لإمكان ترشيح نفسه لمنصب الرئيس، فقد انطلقت أقلام كتبة النظام تهاجم الرجل هجوماً غير أخلاقي ونسبت إليه كل عورة وحكموا بعدم صلاحيته ليكون رئيساً من دون أن يدركوا أنهم بذلك قد فتحوا الباب أمام الكثيرين من أبناء الوطن ليقارنوا بين مؤهلات البرادعي وبين مؤهلات رؤساء مصر في العصر الجمهوري وقت توليهم المنصب الرئاسي!

يا أهل الحكم وأركان الحزب الحاكم منذ ثلاثين عاماً لقد رُفع نداء التغيير من أجل مستقبل الوطن أفلا تسمعون؟ يا أهل الحكم ألم تستمعوا إلى قول الحق سبحانه وتعالى "..أليس منك رجل رشيد"؟

.22

ليست أزمة سكان. . .بل أزمة تنمية![69]

انعقد المؤتمر القومي الثاني للسكان خلال الأسبوع الماضي، وكالعادة ترددت النغمة الشائعة في الخطاب الرسمي للدولة أن الزيادة السكانية تلتهم عوائد التنمية، وأن الحل هو تخفيض معدلات الزيادة في السكان وذلك على الرغم من الإقرار بانخفاضها في السنوات الأخيرة وثباتها عند معدل 1.9 % منذ سنة 2000 .

وزادت الدولة مطالبها من السكان، باعتبارهم سبب المشكلة التي تعاني منها مصر، بضرورة الاكتفاء بطفلين للأسرة، وأنفقت ولا تزال تنفق ملايين الجنيهات على حملة إعلانية تطالب بوقفة مصرية، وفي قول آخر وقفة مصيرية، عمادها التعقل في الإنجاب والاكتفاء بطفلين حتى نتعلم كلنا، ونشبع كلنا، نستريح كلنا، نشرب كلنا، ونشتغل كلنا . إن الحكومة تبيع للناس الوهم وتريد التنصل من مسئوليتها عما آل إليه حال المصريين وتنسب المشكلة كلها إلى أنهم يتزايدون. تقول الحكومة في إعلانها المدفوع، والمنشور على صفحة كاملة في أكثر من صحيفة ولعدة أيام والذي تبثه القنوات التليفزيونية الحكومية، أنها أنفقت في عام 2006 – 2007 مبلغ 32.5 مليار جنيه للتعليم، 15.3 مليار جنيه لدعم الغذاء، 14.9مليار جنيه للرعاية الصحية، 9.8مليار جنيه للنقل والمواصلات و5.3 مليار جنيه لمشروعات المياه. كما أنها أنشأت أكثر من 700 ألف فرصة عمل جديدة. ولكن الحكومة الرشيدة لم

[6969] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 16 يوليو 2008

تنش في الصحف ولم تبث في التليفزيون وبنفس القدر من الشفافية كم أنفقت في تلك السنة على مؤسسات الدولة وهيئاتها السيادية، وكم بلغت خسائر المؤسسات الصحفية الحكومية، ولا ما هو حجم الإنفاق المهدر على مشروعات غير مدروسة وغير منتجة، ولا أعلنت عن قيمة المخزون الراكد في المخازن الحكومية. كذلك لم تقدم الحكومة الرشيدة بياناً بحجم الهدر في الموارد الوطنية الناشئ عن بيع الغاز الطبيعي ومن قبله البترول إلى إسرائيل بأسعار متدنية تقل عن أسعارها العالمية، بل تقل عن الثمن الذي تدفعه الحكومة ذاتها لشراء حصة الشريك الأجنبي من هذين المنتجين الحيويين. ولم تقل لنا الحكومة الرشيدة كم فقدت مصر نتيجة تفريطها في شركات قطاع الأعمال العام التي تم تخصيصها وبيعت بأقل من قيمتها الحقيقية، ولا حجم الإيرادات الضائعة والأرباح التي لم تحصل عليها الدولة نتيجة بيع البنوك الوطنية وذهاب أرباحها إلى مستثمرين أجانب وقلة من شركائهم المصريين الذين يتولى بعضهم مناصب وزارية في الحكومة الذكية، ولعل قراءة متأنية لمقال الدكتور مصطفى السعيد في صحيفة الأهرام يوم السبت 14 يونيو تفتح العيون على حجم تلك المشكلة وآثارها السلبية على الاقتصاد الوطني.

نحن نؤمن بأن الثروة الحقيقية في مصر المحروسة هم أبناؤها إذ يمثلون رأس المال الحقيقي، فهم القوة المنتجة لكل السلع والخدمات والقيم في المجتمع، وهم القوة الفكرية المبدعة الخلاقة، وهم الأداة المحورية في تفعيل واستثمار موارد المجتمع المادية

والطبيعية وتحقيق القيمة المضافة، وباختصار هم أصحاب الوطن، ومصدر قوته، وأداة بنائه، ونموه.

إن المصريين هم القادرون على تنمية وتطوير موارد المحروسة وتوظيفها بكفاءة لتحقيق غاياتها. والمصريون هم غاية المجتمع، من أجلهم تنشأ المشروعات وينمو الاستثمار في طاقات الإنتاج، ومن أجل إشباع احتياجاتهم وتأمين مستوى المعيشة ونمط الحياة الذي يرتضونه وجدت الحكومة ومؤسساتها وقياداتها، فالجميع في خدمة المواطنين بدون مَن أو أذى [يقول الحق تبارك وتعالى" يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمَن والأذى"، فما بال الدولة تمارس هذا المَن والأذى رغم أنها لا تتصدق على المصريين، بل هي تؤدي واجباتها نحوهم.

وعلى عكس الخطاب الرسمي للدولة في مصر، ليس السكان بمشكلة كما تصورهم الدولة وليست زيادة أعدادهم كارثة ينبغي العمل على القضاء عليها وفق المنظور الحكومي. إن الدولة في مصر تنظر فقط إلى عدد السكان باعتباره المظهر الوحيد للهيكل السكاني، وهي بذلك تغفل ثلاثة أبعاد أخرى مهمة في بيان التركيبة السكانية لأي مجتمع:

البعد الأول، خصائص الهيكل البشري أي صفات وسمات السكان وتوزيعهم على تلك الخصائص الحيوية مثل النوع، العمر، الخصائص النفسية والاجتماعية والمعرفية، وما يتمتعون به من مهارات وقدرات. أما البعد الثاني فيتعلق بالتوزيع الجغرافي للهيكل البشري، أي توزع السكان في المحافظات والتقسيمات الإدارية المختلفة

للدولة، وكذلك التوزيع بين الريف والحضر. ويعبر البعد الثالث للهيكل السكاني عن التوزيع المهني للهيكل البشري في الوطن وتوزيعهم على مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة مثل الصناعة، الزراعة، التجارة، قطاعات الخدمات، وكذا العاملين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص، كما يضم هيكل السكان العاطلين والمجندين وكبار السن من المتقاعدين والمرضى بالمستشفيات وغير ذلك من فئات السكان.

تلك الأبعاد الثلاثة يجب أن يتم التعامل معها جميعاً بالإضافة إلى البعد العددي حتى يتم فهم الظاهرة السكانية فهماً موضوعياً وعلمياً. وعلى الرغم من أن خطاب الرئيس مبارك في افتتاح المؤتمر القومي الثاني للسكان قد أشار إلى تلك الأبعاد، إلا أن التركيز في خطاب الرئيس وأوراق العمل التي قدمت في جلسات المؤتمر كان على جانب الزيادة العددية للسكان فقط. وبرغم ما تشير إليه نتيجة تعداد السكان لعام 2006 أن معدل الزيادة الصافية في السكان قد تراجع إلى 1.9% وأن معدل الخصوبة قد انخفض إلى 3.1 مولود/ لكل سيدة، إلا أن المؤتمر وكل من فيه عمد إلى مجاراة الرأي الرسمي بأن ما تحقق غير كاف وأن المطلوب هو مزيد من تقليص هذه المعدلات. بل أن الخطاب الرسمي ذهب إلى الرفض الصريح للرأي القائل بأن السكان نعمة يجب استثمارها بادعاء أن الاستفادة من طاقات هؤلاء السكان يتطلب موارد تفوق قدرة الوطن " هناك من يزعمون أن الزيادة السكانية يمكن أن تصبح نعمة.. تدفع النمو والتنمية.. وليس عائقاً على الطريق، وأقول لهؤلاء إن

ذلك تحتاج لاستثمارات هائلة وموارد ضخمة.. ليست في مقدورنا وتتجاوز قدراتنا"!!!

إن المؤتمر الذي انعقد الأسبوع الماضي ليس الأول من نوعه، بل سبقه مؤتمر في 1984، كما تم عقد سبعة وثلاثين مؤتمراً سنوياً للسكان والتنمية كان آخرها في ديسمبر 2007 وذلك بواسطة المركز الديموجرافي بالقاهرة والذي تم إنشاؤه في فبراير 1963 طبقا لاتفاقية بين الأمم المتحدة والحكومة المصرية ليكون أول مركز إقليمي للدراسات والبحوث السكانية ثم ألحق بوزارة التخطيط في عام 2003 والتي تم إلغاؤها وحلت محلها وزارة التنمية الاقتصادية. وأفرزت تلك المؤتمرات السياسة القومية للسكان في مصر حتى 2020 . وقد أصدر المجلس القومي للسكان التابع لرئاسة مجلس الوزراء تقريراً في يناير 2002 حول "الرؤية المستقبلية للسياسة القومية للسكان في مصر حتى عام 2020" أوضحت فيه " أن المستهدفات ذات العلاقة بزيادة السكان، والخصوبة، والوفيات وما يتعلق بإستراتيجيات الأمومة الآمنة وبقاء الطفل، وممارسة تنظيم الأسرة تقترب من المستهدفات الموضوعة لعام 2002 . في حين أن المستهدفات ذات العلاقة بتنمية المرأة، والعمل والعمالة، والشباب، والتعليم ومحو الأمية، والبيئة، والتوزيع السكاني يستدعي تحقيقها في التاريخ المستهدف إلى تفعيل أكبر للبرامج ذات العلاقة." .

إذن اتضحت الرؤية وهي أن استمرار ما يسمى المشكلة السكانية هو نتيجة حتمية لتخلف برامج مشروعات التنمية الاقتصادية. إن استمرار التدني في جودة

التعليم وانتشار الأمية، خاصة بين النساء، وتزايد البطالة هو السبب الأهم لزيادة السكان فوق المعدلات المستهدفة. فقد وضح من تجارب مصر وغيرها من دول العالم أن معدلات زيادة السكان والخصوبة تتراجع مع التقدم في التعليم وزيادة الدخل وارتفاع نسبة قاطني الحضر بالقياس إلى الريف، وتلك المؤشرات لا تزال متدنية في مصر. أي أن التعامل مع مشكلة زيادة السكان يكون بزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليس بمحاولة خفض أعداد المواليد وخفض خصوبة المرأة إذ أن هذه النتائج سوف تحدث نتيجة للتطور الاقتصادي وارتفاع مستوى الدخول وتحسن ظروف الحياة للمصريين. وما يؤكد هذا الاستنتاج أن الحديث عن المشكلة السكانية في مصر بدأ مع بداية تعثر وتخلف جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ابتداء من أواخر الخمسينيات من القرن الماضي حيث اتجهت الدولة إلى تبرير تعثر مشروعات التنمية وتراجع مؤشرات النمو الاقتصادي بإثارة قضية الزيادة الواضحة في أعداد السكان عاماً بعد آخر، وهو ما تعارف مروجو فكرة المشكلة السكانية على تعريفه بالانفجار السكاني.

ومن الواضح أن مروجي الخطاب الرسمي حول قضية السكان يتجاهلون البحث عن أسباب اختلال الهيكل البشري من حيث زيادة الأعداد وتفاقت الخصائص وسوء التوزيع، وكلها ناشئة عن فشل الإدارة الحكومية في توفير متطلبات تطوير القوة البشرية وتنميتها واستثمارها بما يخدم مطالب التنمية الوطنية. إن الهيكل البشري المصري يتميز بأن النسبة الكبرى من المصريين هم في سن العمل والإنتاج حيث يبلغ

عدد من هم في الفئة العمرية من 15 سنة حتى أقل من 60 سنة 62% من إجمالي عدد السكان، بينما لا يزيد من هم أكبر من 60 سنة عن 7% تقريباً، ومن هم أقل من 15 سنة 11%. معنى هذا أن النسبة الأعظم من المصريين هم من القادرين على العمل والإنتاج لو توفرت لهم الفرص المنتجة الحقيقية، أي لو تم بذل جهود أكبر في مجال تخطيط وتوجيه التنمية. ومن ثم لا تصمد الدعاوى الحكومية التي تركز على أن السكان كلهم عالة على الدولة.

إننا نرفض الحل الحكومي لقضية زيادة الموارد البشرية باعتباره هروباً من المشكلة بتحميل المواطنين المسئولية والبحث عن الحل الأسهل وهو تخفيض معدلات نمو السكان، في نفس الوقت الذي يتم فيه تجاهل المصدر الحقيقي للمشكلة وهو فقر التنمية وتخلف نتائجها.

إننا نرى ضرورة تطوير نظم تنمية وتفعيل الثروة البشرية بالتوافق مع المعايير المتعارف عليها عالمياً، والسعي لتنمية مهارات ومعارف وتوجهات السكان على أسس تواكب حركة العلم والتقنية وتجعلهم قادرين على التعامل في السوق العولمية الجديدة. إن الشفافية والمصداقية واحترام حقوق الإنسان وبناء الديمقراطية الصادقة كلها ركائز أساسية في تنمية الثروة البشرية وفق مفاهيم ومعايير عصر العولمة.

ومن اللافت للنظر أن الوزارات المسئولة عن إعداد وتنمية وتشغيل الموارد البشرية في إطار إستراتيجية وطنية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت غائبة تماماً

عن فعاليات المؤتمر. فلم تطرح في المؤتمر – حسب الملف الصادر بملخصات الأوراق – سوى أوراق من متخصصين لا يمثلون الرأي الرسمي للوزارات المعنية وكانت أغلبها ترديد لمفاهيم واجتهادات أكاديمية لا تعبر عن التزام حكومي ببرامج محددة للتعامل مع أسباب الزيادة السكانية. فلم نجد في المؤتمر بياناً من وزير التنمية الاقتصادية بما تم إدراجه في الخطة الخمسية وخطة عام 2009/2008 فيما يتصل بقضية المؤتمر، ولم نجد بياناً من وزير التربية والتعليم ولا وزير التعليم العالي حول ما أعدته الوزارتان لرفع جودة التعليم وتحسين خصائص الإنسان المصري ليكون أكثر كفاءة وإنتاجية، ولم نجد وزيرة القوى العاملة لتقدم برنامج وزارتها بالتنسيق مع باقي الوزارات ذات العلاقة للتعامل مع قضية البطالة وما أعدته الوزارة لتنفيذ إستراتيجية وطنية شاملة للتدريب وتنمية المهارات للقوى العاملة خاصة من الإناث. ولم يقدم لنا رئيس الوزراء برنامج حكومته للتعامل مع قضية سوء توزيع السكان وتركزهم في 7% تقريباً من مساحة مصر بينما باقي المساحة غير مأهولة. ولم نسمع من أي مسؤول حكومي ما هي خطة الدولة في إحياء المشروع القومي لتنمية سيناء وعدد المصريين الذين سيصير توطينهم هناك. إن نتائج تعداد السكان لعام 2006 توضح أن ثلاث محافظات هي القاهرة والشرقية والدقهلية والتي لا تزيد مساحتها مجتمعة عن 8595 كم2 ، أي أقل من 1% من مساحة مصر ، بها ما يقرب من ربع سكان مصر، بينما محافظات جنوب سيناء والوادي الجديد والبحر الأحمر ،والتي تبلغ مساحتها مجتمعة 56% من مساحة مصر ، يقطنها أقل من 1% من السكان، ورغم ذلك لم نجد

مسئولاً حكومياً واحداً تخاطب المؤتمر ويطرح أمامه برنامج الدولة لتعمير تلك المحافظات وإقامة المشروعات التنموية القادرة على حفز ملايين المصريين للهجرة إليها بدلاً من محاولاتهم المتكررة للهرب إلى دول أوروبا غرقاً .

لكم كنت أتمنى أن أجد مسئولاً حكومياً، وهو يعيّر المصريين بأنهم يتزايدون ويلتهمون عائد التنمية، أن يتذكر القول التالي" هذا يوم من أيام التاريخ تدخل فيه مصر عصراً جديداً، عصر الخروج من أسر الوادي الضيق إلى رحاب مصر كلها، سعياً إلى غد أفضل يشرق ضياؤه على كل المصريين. " تلك كانت من كلمة الرئيس مبارك في الحفل الذي أقيم بمناسبة البدء في تنفيذ مشروع وادي النيل الجديد في 9 مارس 1997، أي منذ 11 عاماً مضت لم يتحقق فيها ما كان الرئيس يبشر به.

كان المشروع الذي أعلن الرئيس بدء العمل فيه منذ أحد عشر عاماً يستهدف زيادة الحيز المعمور إلى 25% من مساحة مصر الكلية، زيادة معدل النمو ليصل إلى 7.6% سنوياً في المتوسط خلال الخطط الخمسية في الفترة 2002-2017، ومضاعفة الناتج المحلي الإجمالي كل عشر سنوات ليصل إلى 1100 مليار جنيه عام 2017 [نحو 324 مليار دولار] بينما بلغ في العام 2006 ما يقرب من 107 مليار دولار!

إننا نطالب بتغيير المفاهيم الرسمية وضرورة اعتراف الدولة بأن البشر هم الثروة الوطنية الحقيقية وهم أغلى ما تملك مصر. ومن ثم ينبغي إعادة صياغة المشكلة من كونها زيادة أعداد السكان إلى نقص وتضاؤل عملية التنمية الاقتصادية

والاجتماعية الشاملة، والتعامل الإيجابي والمتزامن مع الأبعاد الأربعة للهيكل البشري وليس فقط التركيز على جانب زيادة الأعداد.

إن تطوير إستراتيجية متكاملة للتنمية البشرية تتوافق وتتكامل مع الإستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة هي شرط ضروري ومسئولية محورية يجب أن تلتزم بها الدولة وتعمل على تفعيلها.

حمى الله أبناء المحروسة وأعانهم على تحمل مشكلاتهم، ووفق المسئولين إلى اكتشاف قيمة المصريين. والله المستعان.

محافظة القاهرة 10.1 ملايين نسمة.. محافظة الجيزة 9.4 ملايين نسمة.. الشرقية 7.8 ملايين نسمة.. الدقهلية 7 ملايين نسمة، البحيرة 6.8 ملايين نسمة.. المنيا بـ 6.2 ملايين نسمة.. القليوبية 6 ملايين نسمة. سوهاج 5.6 ملايين نسمة.. الإسكندرية بـ 5.5 ملايين نسمة.. الغربية 5.4 ملايين نسمة.. أسيوط 4.9 مليون نسمة.. المنوفية 4.7 مليون نسمة، الفيوم 4 ملايين نسمة.. كفر الشيخ 3.7 مليون نسمة.. قنا 3.5 مليون نسمة، بنى سويف 3.5 مليون نسمة. أسوان 1.6 مليون نسمة.. دمياط 1.6 مليون نسمة.. الإسماعيلية 1.4 مليون نسمة.. الأقصر 1.4 مليون نسمة.. بورسعيد 785 ألف نسمة.. السويس 781.3 ألف نسمة.. مطروح 525.4 ألف نسمة. شمال سيناء 450.5 ألف نسمة.. البحر الأحمر 395.5 ألف نسمة.. الوادي الجديد 261.8 ألف نسمة.. جنوب سيناء 113 ألف نسمة.

.23

أليست تجربة طلعت حرب أفضل من تجارب أوربا الشرقية؟[70]

طلع علينا المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء بقوله إن مشروع تمليك المصريين فوق سن الحادية والعشرين قد بدأ فعلاً منذ عامين، وأن مجموعات من الخبراء قد تشكلت واجتماعات عقدت على مدى العامين لبحث تفاصيل المشروع، وأن الرئيس مبارك كان يتابع أعمال تلك المجموعات. وكان مما صرح به المتحدث الرسمي حسب ما أوردته صحيفة الوفد في عددها يوم الجمعة 21 نوفمبر أنه قد تم إرسال العديد من الخبراء وعلى رأسهم وزير الاستثمار إلى دول أوربا الشرقية لدراسة تجربتها في الخصخصة وكان ذلك حسب قول المتحدث الرسمي " بتكليف خاص من رئيس الوزراء". وأتساءل ألم يكن من الأجدى أن يتفرغ هؤلاء الخبراء لدراسة تجربة مصرية صميمة قام بها طلعت حرب بإنشاء بنك مصر وشركاته من خلال تجميع مدخرات المصريين فأصبحوا يملكون صرحاً اقتصادياً هائلاً بدأ في 1920 ولا يزال قائماً حتى الآن؟ أليس في تجربة حث المصريين على توجيه مدخراتهم – مهما كانت بسيطة – لإنشاء أول بنك وطني أفضل من النماس الخبرة من روسيا وغيرها من الدول التي طبقت عمليات الخصخصة عن طريق توزيع الصكوك على المواطنين والتي

[70] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 22 نوفمبر 2008

يريد الحزب الوطني تقليدها في مصر على الرغم مما تسببت فيه من مشكلات وأضرار كبيرة في تلك الدول التي زارها وزير الاستثمار؟

افتقاد إستراتيجية وطنية للتنمية المتكاملة

إن المشكلة الأكبر فيما يروج له الحزب الوطني عن الملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة أنه لا يستند إلى إستراتيجية واضحة المعالم تهدف إلى إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني.

إن نظاماً فعالاً للاقتصاد الوطني ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين وتنمية فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. وليس في توزيع أسهم مجانية على فئة من المواطنين ما يكفل تحقيق غايات اقتصادية سليمة تمكن من تطوير شركات قطاع الأعمال العام أو تضمن تحسيناً في اقتصاداتها.

كذلك لن يكون مفيداً أن تجري التخلص من الشركات المملوكة للدولة وتمكين القطاع الخاص من السيطرة على مقدرات الاقتصاد الوطني، بل الأفضل أن تخطط الدولة لإقامة توازن مدروس بين دور القطاع الخاص ودور القطاع العام وتؤكد مسئوليتها عن توجيه القطاعين ومساندة جهودهما وإبداعاتهما في خلق فرص العمل

واستثمار موارد الوطن على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة والأعباء الاقتصادية بين المواطنين.

إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها . وبذلك تجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الذي بدأ مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في 1991 ثم استمر في صورة جديدة أطلق عليها "إدارة أصول الدولة" مع بداية حكومة د. أحمد نظيف في 2004 وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما أثير حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم.

والأمر كذلك، يصبح واجباً على كافة القوى المجتمعية أن تنشغل بالمناقشة الموضوعية لعناصر المشروع الجديد الذي يروج له الحزب الحاكم كبديل لنظام الخصخصة القديم حتى تتضح أهدافه ومراميه، ويتبين المواطنون مزاياه وسلبياته. كما تجب على الحكومة وحزبها إتاحة كل المعلومات عن المشروع والشركات الداخلة فيه وخطوات تمليك الأسهم للمواطنين المستهدفين وآليات التنفيذ وتكلفته وتأثير كل ذلك على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين.

إن إطلاق مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة لا يمكن أن يتم في غيبة رؤية شاملة وإستراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا يصبح الهدف

هو تمليك فئة من المواطنين نصيباً فيما يملكونه أصلاً هم وكافة المصريين، بل تصبح الملكية الشعبية آلية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

وقد أفاض الكثيرون من المختصين والمعنيين بالشأن الوطني في توضيح سلبيات مشروع الحزب الوطني وأبرزوا مصادر العوار فيه فضلاً عن ضخامة العبء الإداري المصاحب بالضرورة لعمليات حصر المستفيدين وضمان توصيل الصكوك إليهم، وتتبع الآثار المترتبة عن التمليك الشعبي وما قد ينجم عنه من اتجاه أغلبية مالكي الحصص الجديدة إلى بيعها، ومن ثم احتمال أن تتركز ملكية الشركات الداخلة في البرنامج في أيدي قلة من الرأسماليين بما يهدم الأساس الذي قام من أجله المشروع.، وفي الوقت ذاته تفقد الدولة قيمة تلك الشركات حيث منحت أسهمها بالمجان للمواطنين.

هل تصحح الملكية الشعبية لأصول الدولة سلبيات الخصخصة؟

لقد بدأ برنامج الخصخصة في العام 1991 مواكباً لعملية الإصلاح الاقتصادي، وقد شاب البرنامج، منذ بدايته وحتى الآن، الكثير من السلبيات التي كانت محل نقد واعتراض من كافة القوى الوطنية.

والسؤال المطروح الآن هل يعالج مشروع الملكية الشعبية تلك السلبيات؟ والإجابة الواضحة أن هذا المشروع لا يفيد في علاج سلبيات الخصخصة، بل يزيدها تفاقماً إذ يؤدي إلى التخلص من الشركات من دون تقييم حيث المفهوم أن المشروع يقوم على اتخاذ القيمة الاسمية للشركات الداخلة في البرنامج أساساً في تحديد قيمة الصكوك التي ستمنح مجاناً للمواطنين ليتولوا هم بيعها بأنفسهم، ومن ثم تصل الحكومة إلى غايتها

بتصفية قطاع الأعمال العام بأيدي المواطنين! ومن اللافت للنظر أن مشروع الحزب الوطني لا تحقق الأهداف المعلنة له من حيث تحسين اقتصاديات الشركات وضمان حقوق العاملين بها، حيث لا تحتوي المشروع على أي آلية جديدة لتحسين الإدارة والإنتاجية في تلك الشركات. بل يزيد المشروع الموقف تعقداً بإضافة حلقة جديدة في خط السلطة المشرفة على الشركات التابعة بإنشاء الجهاز القومي لإدارة الأصول المملوكة للدولة والذي سوف تضم إليه الشركات القابضة العشر مع استمرار إشرافها على الشركات التابعة!

أهمية استمرار دور لقطاع الأعمال العام

وتجدر بنا الاتفاق على أن قطاع الأعمال العام هو شرخة مهمة في الاقتصاد الوطني حيث تتركز فيه استثمارات كبيرة، فضلاً عن تراكم مخزون هائل من الخبرات الفنية والإدارية أنفقت عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكساب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة. ورغم التوجه نحو إعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشاركته في التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه حيث يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشروعاتها الإستراتيجية وتحقيق ضبط وتوازن الاقتصاد الوطني والسيطرة على جموح الأسعار، فضلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في المناطق المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها.

ولقد أثبتت ظروف الأزمة المالية التي يعيشها العالم الآن أهمية وجود دور مؤثر للدولة في ضبط أداء الاقتصاد الوطني وإقامة التوازن بين عناصره وفي نفس الوقت تأكيد مسئوليتها عن إقامة العدل الاجتماعي وأدائها في ذلك قطاع أعمال عام يملك توجيهه مباشرة لتحقيق أهداف وطنية عامة، مما يقطع بأن الإبقاء على قطاع الأعمال العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب إيديولوجية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج.

وفي تصورنا أن المصلحة الوطنية تدعو إلى الإبقاء على شركات قطاع الأعمال العام في ملكية الدولة والتي هي بنص الدستور ممثلة لملكية الشعب لها، إلا أن إدارة تلك الشركات ينبغي أن تخضع للتطوير والترشيد بحيث تعامل معاملة القطاع الخاص، وأن تطبق فيها معايير ومفاهيم الإدارة السليمة التي تعمل شركات الخاص المتطورة وفقاً لها، وأن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج وبقدر ما حققته من إنجازات لصالح الشعب المالك الحقيقي لها، وأن تلتزم بتنفيذ قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار شأنها في ذلك شأن جميع الشركات الخاضعة لتلك القواعد.

البديل المقترح لملكية الشعب لشركات قطاع الأعمال العام

يهدف مشروع الملكية الشعبية كما يزعم الحزب الوطني الديمقراطي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية لشركات قطاع الأعمال العام وحماية حقوق العاملين بها وإشراك المواطنين في عوائدها . وتلك الأهداف لا يمكن أن تتحقق بالتوزيع المجاني لأسهم الشركات وما يترتب عليه من عمليات البيع الجزافية وتبديد ثروة الشعب وضياع العوائد والإيرادات التي كان يمكن الحصول عليها حالة بقاء تلك الشركات في الملكية العامة. لذا نقدم مشروعاً بديلاً يهدف إلى تحقيق صورة حقيقية للملكية الشعبية لشركات قطاع الأعمال العام مع استمرارها في الملكية العامة.

ويتلخص المشروع البديل في نقل ملكية جميع شركات قطاع الأعمال العام الباقية والأنصبة في الشركات المشتركة إلى بنك الاستثمار القومي وإلغاء الشركات القابضة العشر القائمة الآن. وتأتي أهمية هذا الاقتراح أنه يتفادى تفتيت ملكية شركات قطاع الأعمال العام ويتجنب احتمالات انتقالها إلى ملكية رأسماليين مصريين أو أجانب قد لا يلتزمون بأهداف التنمية الوطنية، ومن ثم حرمان الدولة والمواطنين من عوائد تلك الشركات وتفريغ مشروع الملكية الشعبية من مضمونه. لقد أنشئ بنك الاستثمار القومي بالقانون رقم 119 لسنة 1980 ليتولى تمويل كافة المشروعات المدرجة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وله في سبيل تحقيق هذا الغرض المساهمة في المشروعات المختلفة وفي رؤوس أموال الهيئات الاقتصادية وفي شركات القطاع العام والمشترك والخاص، كما يقوم البنك بإدارة أمواله ومحفظة

أوراقه المالية وتنظيم عمليات إصدار الأسهم في المشروعات التي يشارك فيها وكذلك السندات وتسويتها . ويتوافق هذا الحل مع الهدف الأصلي من إنشاء بنك الاستثمار القومي حيث كانت الفكرة أن تتجمع فيه ملكية كافة شركات القطاع العام والأنصبة في الشركات المشتركة المملوكة للدولة.

وحال تطبيق هذا الحل البديل، تكون كل شركة من الشركات التابعة مملوكة بالكامل للبنك والذي يتولى تعيين مجلس إدارتها ومتابعة أعمالها وتقويم نتائجها . كما سيعمل البنك على إعادة هيكلة الشركات التي تحتاجة إلى إصلاح اقتصاداتها .

ورغبة في تحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية الشعبية لتلك الشركات يتولى البنك طرح صكوكاً استثمارية للاكتتاب العام لتجميع مساهمات المصريين فقط من الأشخاص الطبيعيين والشركات والمؤسسات التي لها حق المشاركة في تأسيس الشركات أو تملك أسهمها ، وذلك على نسق ما تفعله صناديق الاستثمار . ويعطي الصك لحامله حقاً في حصة على المشاع من مجمل قيمة الشركات التي تتضمنها محفظة الأوراق المالية لبنك الاستثمار القومي مما يتيح له الحصول على حصة من العائد الصافي القابل للتوزيع من جميع تلك الشركات والذي يؤول إلى البنك.

والتيسير إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في تملك شركات قطاع الأعمال العام تحدد سعر الصك بفئات تبدأ من جنيه واحد وتتدرج حتى ألف جنيه وبذلك يكون في مقدور ملايين المصريين شراء تلك الصكوك كل على حسب قدرته، مع إعطاء الحق لكل مصري في شراء أي عدد من تلك الصكوك من دون تحديد حد أدني

لقيمة ما يمتلكه إذ يكفي المواطن أن يشتري صكاً واحداً قيمته جنيه واحد فقط إن أراد ذلك. كما لا يتصور وضع سقف لقيمة ما يمتلكه أي مواطن من تلك الصكوك حيث تنتفي مخاوف سيطرة كبار الملاك على الشركات إذ أن ملكية الصكوك لا علاقة لها بإدارة الشركات وإنما هي بمثابة شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري لحساب بنك الاستثمار لاستخدام حصيلتها في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، كما تضمن الصكوك حقوق أصحابها لدى البنك الذي يقوم باستثمار أموالهم من ناحية، وتأمين حصولهم على عائد ذلك الاستثمار من ناحية أخرى.

ويتميز هذا الاقتراح بأنه يفصل بين الإدارة والملكية، فإدارة الشركات التابعة يقوم عليها مديرون محترفون يتم اختيارهم وتعيينهم بواسطة بنك الاستثمار القومي، وتجري محاسبتهم وفق النتائج التي تحققونها . وسيكون مطلوباً تعديل قانون إنشاء البنك كي يتضمن نصوصاً تحدد صلاحياته بالنسبة للشركات المملوكة له وقواعد اختيار مجالس إدارتها وتشكيل جمعياتها العامة وتحديد معايير وإجراءات اختيار أعضاء تلك الجمعيات من بين حملة صكوك بنك الاستثمار القومي فضلاً عن ممثلي المال العام الذين تحددهم مجلس إدارة البنك، وكذا تحديد صلاحيات الجمعيات العامة ومسئولياتها .

وتكون مهمة بنك الاستثمار القومي في الأساس هي إدارة محفظة الاستثمارات الممثلة في الشركات المملوكة له والتي تتخذ شكل شركات مساهمة مغلقة حيث

يكون البنك هو المالك الوحيد لرؤوس أموالها، كما تضم محفظة الاستثمارات الحصص المملوكة في الشركات المشتركة. وسوف يطبق البنك قواعد ومعايير التقييم السليمة لإدارة عمليات إعادة هيكلة شركاته ومساندتها لتنمية قدراتها التنافسية وتحسين اقتصاداتها. كذلك يكون للبنك استخدام حصيلة صكوك الاستثمار التي يصدرها في تأسيس شركات مساهمة تابعة له للقيام على تنفيذ وإدارة وتشغيل مشروعات التنمية المختلفة التي يتبناها، وكذا المساهمة في شركات قائمة فعلاً أو الاشتراك مع آخرين في تأسيس شركات وفق الأغراض الموضحة في قانون إنشائه.

في علاقة البنك بشركاته

في ظل اقتراحنا المشار إليه ستكون للشركات المملوكة لبنك الاستثمار القومي الحرية التامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والفنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة من خلال بنك الاستثمار القومي، والمعنى هو فصل الملكية عن الإدارة. ووفق التعديل المقترح لقانون إنشاء البنك يمكن النص على تحرير شركاته من كافة المعوقات والقيود التي كانت تعاني منها شركات القطاع العام مع تخويلها كافة الحقوق والصلاحيات التي منحها إياها القانون رقم 203 لسنة 1991، بل ويمكن النص على اعتبارها من شركات القطاع الخاص.

المقارنة مع مشروع الحزب الوطني

بالمقارنة مع المشروع المطروح من الحزب الوطني نجد أن الدولة في حالة تطبيق اقتراحنا ستظل مالكة لشركات قطاع الأعمال العام من خلال بنك الاستثمار القومي والذي يقوم على توظيف طاقات شركاته التابعة لصالح المواطنين جميعا وليس مجرد من بلغ سن الحادية والعشرين، وفي نفس الوقت تحقق هدف توسيع قاعدة الملكية الشعبية وإشراك أكبر عدد من المواطنين في ملكية الشركات العامة عن طريق شرائهم صكوك بنك الاستثمار القومي.

كما أنه وفق اقتراحنا سوف يتحقق هدف اقتصادي واجتماعي مهم هو تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين الذين سينجهون لشراء الصكوك والاحتفاظ بها بدلاً من حصولهم على أسهم مجانية لا يشعرون بقيمتها ومن ثم يسارعون إلى بيعها لتحصيل أي قيمة من ورائها وهو الأمر المتوقع حال تطبيق مشروع الملكية الشعبية للحزب الوطني.

وقد يكون من المفيد أن يطبق بنك الاستثمار القومي وسائل مبتكرة لتشيط بيع الصكوك للمواطنين من خلال تيسير شرائها وسداد قيمتها بالتقسيط وذلك للتوسع في تجميع مدخرات المواطنين وتوظيفها بكفاءة في توسيع مجالات نشاط شركاته وإنشاء شركات جديدة. كما يمكن النظر في تطبيق أسلوب منح جوائز مالية معتبرة للفائزين من بين حملة الصكوك مما يدفعهم للاحتفاظ بها.

ومن المقترح ألا تسجل تلك الصكوك في بورصة الأوراق المالية ومن ثم لا تجري عليها التعامل حماية لمدخرات المواطنين من أن تكون عرضة لعمليات المضاربة غير الرشيدة وما يترتب عليها من صعود وانهيار غير مبررين في قيمة الصكوك، وإنما يقتصر تداول تلك الصكوك على تسجيلها في بنك الاستثمار القومي وفي شركاته وأن ينحصر مالكو الصكوك الراغبون في البيع والمشترون إلى إتمام عمليات التبادل بالأسعار التي يتفقون عليها عن طريق فروع البنك وجميع البنوك التي يتم تخصيصها للتعامل في الصكوك. كما يمكن توسيط مكاتب البريد المنتشرة في جميع أنحاء البلاد في عمليات التبادل.

وكما هو الحال بالنسبة لشهادات الاستثمار التي تصدرها البنوك حالياً، يمكن لبنك الاستثمار القومي أن تحدد كل فترة وفي مواعيد منتظمة القيمة الاستردادية للصك بحيث يستطيع حملة الصكوك الراغبون في التنازل عنها ولا يجدون من يقبل شراءها أن يعيدوها إلى البنك ويحصلوا على قيمتها في تاريخ الاسترداد. وفي جميع الأحوال، سيعمل البنك على طرح المزيد من الصكوك لمواجهة الطلب المتجدد من فئات المواطنين من دون خشية انخفاض قيمتها حيث إنها في مأمن من عمليات المضاربة في البورصة. أما "صندوق الأجيال" الذي يقترحه الحزب الوطني فإننا نرى أن تطوير شبكة الضمان الاجتماعي وتأكيد مسئولية الدولة في ضبط الأسواق وحماية المستهلكين، وتوفير خدمات العلاج والتعليم وصيانة فائض التأمينات الاجتماعية أجدى من مشروع وهمي لا تتوفر له مصادر التمويل الحقيقية.

https://youtu.be/8Be-IcPfznA

https://youtu.be/2JXqA9Fa2RU?si=zjTRdr_jcibVduoR

https://youtu.be/ELqtv6z5aac?si=XRfCBdEK09Dzwvqy

.24

الفساد في الحكومة . . . . وأهمية تفعيل قانون محاكمة الوزراء![7171]

شاركت في حلقة من برنامج العاشرة مساء حول مدى مسئولية الوزراء عن نتائج فساد معاونيهم. وقد أثير في الحلقة نقاش واسع حين أشارت الإعلامية منى الشاذلي أنها من اجل الإعداد للحلقة قد استطلعت آراء الوزراء المعنيين وكانت ردودهم تصب في معنى واحد هو إنكار مسئولية الوزير عن انحراف مساعديه بدعوى أنهم ليسوا مطالبين بتتبع كل من يعمل معهم وأن تلك وظيفة أجهزة الرقابة بالدولة. ويضيف الوزراء أنهم لا يسألون إلا عن تصرفاتهم وطالما كانوا بعيدين عن التورط في تلك القضايا فلا مسئولية عليهم!

والملاحظ أن المتورطين في قضايا الفساد بالوزارات المصرية هم من أقرب المساعدين للوزراء والذين تم اختيارهم بصفة خاصة بقرارات مباشرة حيث يأتي بهم الوزراء في أغلب الأحيان من غير العاملين بالوزارة، مما يجعلهم يهبطون بقرار فوقي من الوزير، متخطين المختصين بالوزارة والمستحقين لشغل تلك المناصب، ويتجلسون مباشرة في قمة التنظيم وتسند إليهم اختصاصات مهمة وحساسة تقع في دائرة الاهتمام المباشر للوزير شخصياً، كما يمنحهم الوزراء صلاحيات واسعة لا تتناسب وخبراتهم المحدودة في مجالات عمل الوزارة، وكثير من هؤلاء المساعدين المقربين يأتي بهم الوزراء رجال الأعمال من شركاتهم الخاصة ويمنحونهم مكافآت هائلة من أموال المنح الأجنبية

[7171] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" يوم 13 إبريل 2009

والمشروعات التي تجري تمويلها بقروض خارجية، فهم خارج نطاق الكادر الوظيفي وسلم الرواتب الحكومي الذي يسري على المستضعفين من موظفي تلك الوزارات.

والملاحظ كذلك، وهو ما لا يستطيع السادة الوزراء إنكاره، أن أول ما يفعله الوزير حين يتولى منصبه أن يأتي بفئة جديدة ممن يثق بهم تأكيداً لفلسفة تفضيل أهل الثقة على أهل الخبرة، وتجعلهم في مناصب حساسة قريبة منه مباشرة، وهم الذين كثرت حالات الفساد بينهم. ولعله يكون محتماً أن ينشر كل وزير قائمة بهؤلاء الأشخاص الذين جلبهم معه إلى الوزارة والكشف عن خبراتهم وما تحصلون عليه من مكافآت ومزايا، وما منحهم من اختصاصات وصلاحيات.

والحال كذلك، فإن أي وزير ممن حدثت حالات الفساد في وزارته، وتورط فيها مساعدوه الأقرب إليه، لا يملك أن ينتصل من مسئوليته عن انحرافاتهم، كما لا يستطيع أن يتعلل بأنه شخصياً غير متورط في هذا الفساد، فالوزير هو المسؤول الأول عن كل ما يقع في وزارته من أعمال وجميع ما يترتب عليها من نتائج. ولعلي أذكر السادة الوزراء بنص المادة رقم 157 من الدستور التي تنص على أن " الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته، ويتولى رسم سياسة الوزارة في حدود السياسة العامة للدولة، ويقوم بتنفيذها". إذن هو صاحب الكلمة العليا في وزارته، وهو المسؤول الأول والأخير عن تنفيذ سياسة الوزارة، فإذا انحرف مساعدوه عن الطريق القويم وتعثرت بذلك سياسات الوزارة وخططها، فهو المسؤول وتجب محاسبته

عن تلك النتائج السلبية، فضلاً عن محاسبة ومساءلة من تورط من مساعديه في تلك الجرائم.

ويبدو أن السادة الوزراء لم يقرؤوا دستور البلاد الذي ينص في المادة رقم 126 على أن " الوزراء مسئولون أمام مجلس الشعب عن السياسة العامة للدولة، وكل وزير مسؤول عن أعمال وزارته". كما يبدو أن الوزراء لا يتذكرون القسم الذي أقسمه كل منهم قبل مباشرة مهام منصبه "أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصاً على النظام الجمهوري، وأن أحترم الدستور والقانون، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه". فكيف يكون الوزير أميناً على رعاية مصالح الشعب رعاية كاملة وهو ينتصل من مسئوليته عما يرتكبه معاونوه الأقربون من جرائم تهدر مال الشعب وتقض مصالحه؟ وكيف تحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه وهو يدعي عدم مسئوليته عن الخرافات خطيرة تحدث في وزارته ويرتكبها كبار معاونيه الذين انتقاهم شخصياً وخصهم بمساحات عريضة من الاختصاصات والصلاحيات بكل ما يترتب على تلك الانخرافات من إضرار بالوطن وبالشعب؟

كذلك ينص الدستور في المادة رقم 86 أن مجلس الشعب يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وتضم الوزراء ورئيس مجلسهم، فهم جميعاً عرضة للمساءلة والمحاسبة وقد يصل الأمر إلى سحب الثقة منهم. ومن حق كل عضو من أعضاء مجلس الشعب أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه، أو أحد الوزراء، أو نوابهم أسئلة

في أي موضوع يدخل في اختصاصاتهم، وعلى من يوجه إليه السؤال أو من ينيبه أن يقدم إجابة للمجلس. ومقتضى هذا الحكم الدستوري أن الوزير يمكن أن يسأل في أي عمل في اختصاص وزارته ولا تجوز له أن يتنصل من الإجابة عن سؤال يوجه إليه بحجة أن هذا العمل من فعل أحد مساعديه. وإذا كان القانون لا يعفي الشخص العادي من العقوبة لجهله بالقانون، فمن باب أولى ألا يعفى الوزراء من مسئوليتهم لجهلهم بما يفعله معاونوهم.

وبرغم أن الوزير قد لا يكون مسئولاً جنائياً عن أفعال معاونيه، إلا أنه بالقطع مسؤول إدارياً أمام رئيس مجلس الوزراء، ومسئول سياسياً أمام الشعب ومجلس الشعب. وكذلك فإن الوزراء ورئيس مجلسهم، مسئولون أمام رئيس الجمهورية الذي يرأس السلطة التنفيذية، وهو الذي يعينهم ويعفيهم من مناصبهم. ويقضي هذا المنطق أن رئيس الجمهورية، وهو رأس السلطة التنفيذية، مسؤول بالضرورة عن أفعال رئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم وغيرهم من القيادات التنفيذية الذين تختارهم ويعينهم في مناصبهم!!

ولعلنا نتذكر أن الحكم الذي صدر ضد مجموعة من قيادات وزارة الزراعة في قضية الميدات المسرطنة قد أشار بجلاء وصراحة إلى مسئولية وزير الزراعة الأسبق يوسف والي، وطالبت المحكمة في حكمها بمحاكمته حيث اعتبرته مسئولاً عن تلك الجريمة التي ارتكبها معاونوه!

ويقول بعض السادة الوزراء دفاعاً عن أنفسهم وتأكيداً لتنصلهم من مسئولية أخطاء معاونيهم، إن وجود أجهزة الرقابة بالدولة كاف لرصد هذه الانحرافات وكشفها، وأنهم، أي الوزراء، يتعاونون مع تلك الأجهزة الرقابية حين تبلغهم بالمخالفات معاونيهم. وهذا القول حق يراد به باطل، فهيئة الرقابة الإدارية أو مباحث الأموال العامة أو الجهاز المركزي للمحاسبات يمثلون عملية الرقابة التي تأتي بعد وقوع الانحراف فهي رقابة كاشفة، ولكنها لا تمنع ما ينتج عن الفساد من الأضرار والكوارث وإهدار المال العام الاعتداء على حقوق المواطنين وأخذ الرشاوى. ولكن الرقابة الحقيقية هي الرقابة المانعة لوقوع الأخطاء والانحرافات وهي مسئولية الوزير ومن في حكمه من المسئولين على اختلاف مواقعهم ومستوياتهم. إن مسئولية الوزير بالدرجة الأولى هي حسن اختيار المعاونين وفق معايير موضوعية تؤكد الخبرة والنزاهة وطهارة اليد، وتصميم نظم وآليات لتخطيط أعمال هؤلاء المساعدين ووضع معايير وآليات مراقبتهم وتقييم أدائهم، ومن ثم الكشف مبكراً عن أي احتمالات للانحراف في تصرفاتهم. ولا يستطيع أي مسؤول مهما كان أن يعفي نفسه من تلك المسئولية المحورية. ولعل الوزراء في حكومتنا الذكية قد سمعوا المقولة الشهيرة المنسوبة إلى الفاروق عمر بن الخطاب حين حدد مسئوليته عن كل شيء يقع في دائرة اختصاصه ومجال سلطته فقال " والله لو عثرت بغلة في العراق لخشيت أن يسألني الله لم لَمْ تصلح لها الطريق يا عمر؟" .

وثمة كلمة أخيرة حول قانون محاكمة الوزراء رقم 79 لسنة 1958 الصادر وقت الوحدة مع سوريا والذي تعطل تنفيذه حتى اليوم بحجة تعذر تعيين ثلاثة من مستشاري محكمة التمييز السورية ضمن أعضاء المحكمة العليا المنوط بها محاكمة الوزراء بسبب الانفصال. والغريب أن يظل القانون معطلاً حتى اليوم رغماً عن صدور حكم المحكمة الدستورية العليا في طلب التفسير المقدم من وزير العدل بكتابه المؤرخ 2 فبراير 1977 والمقيد بجدول المحكمة العليا برقم 1 لسنة 8 قضائية عليا " تفسير"، والذي قضى في الفقرة "ب " بأن " المحكمة التي تتولى محاكمة الوزراء تشكل في مصر بعد انفصال الإقليمين المصري والسوري من ستة من مستشاري محكمة النقض بدلاً من مستشاري محكمة النقض ومحكمة التمييز". ورغم عدم تفعيل القانون، فإن من الجرائم التي نص على أن تحاكم الوزراء إذا ارتكبوها أثناء تأدية وظائفهم جريمة "مخالفة الأحكام الأساسية التي يقوم عليها الدستور"، وحيث يقرر الدستور أن الوزير مسؤول عن أعمال وزارته، فحين يراوغ الوزير ويتنصل من نتائج انحراف مرؤوسيه، فقد خالف حكم الدستور ووجبت محاكمته.

سيل من رؤساء الوزارات شرقاً وغرباً تخضعون للمحاكمة

https://youtu.be/ju5KJAy9tzs

https://youtu.be/zMj2SPBu4AM

https://youtu.be/TcPcgZpCJ5w

https://youtu.be/MG7LrEYtknk

https://youtu.be/USKhKpWIArQ

.25

قوم يا مصري إلى الانتخابات طريقك إلى الديمقراطية![72]

في مقال الأسبوع الماضي خاطبت المصريين بنداء ثورة 1919 الذي تغنى به فنان الشعب سيد درويش ومعه الملايين .... قوم يا مصري. واليوم أكرر النداء محدداً هدفاً معيناً يقوم المصريون من أجله وهو أن يمارسوا حقوقهم السياسية من خلال المشاركة الفعالة في الانتخابات بجميع أنواعها، انتخابات مجلس الشعب التي يرجح كثيرون بأنها سوف تجرى في أواخر العام الحالي مبكرة عن موعدها القانوني في 2010، والانتخابات الرئاسية المقرر أن تجرى عام 2011 والتي قد يتم تبكيرها هي الأخرى حسب أقوال تتردد في الساحة السياسية، وكذا كل الانتخابات المحلية، وانتخابات مجالس إدارة النقابات واتحادات الطلاب بالجامعات ومجالس إدارة الأندية، وانتخابات مجالس الآباء بالمدارس، والانتخابات في كافة مؤسسات المجتمع. والمشاركة التي نعنيها هي الإقدام على الترشيح في الانتخابات لمن تتوفر له القدرات ويرى في نفسه الكفاءة للقيام بدور فاعل في خدمة من انتخبوه وتحقيق أهدافهم ورعاية مصالحهم. وكذلك تكون المشاركة بأن يسعى كل مواطن تجاوز الثامنة عشرة من عمره إلى التأكد من قيد اسمه في جداول قيد الناخبين، واستخراج البطاقة الانتخابية وذلك حسب النظام المعمول به حتى الآن والذي تجعل القيد في جداول الانتخابات أو تعديله هي مسئولية المواطن نفسه خلال الفترة من أول نوفمبر وحتى

---

[72] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" في 2009

آخر يناير سنوياً مع إتاحة الفرصة لعرض تلك الجداول خلال شهر فبراير. كما تكون مشاركة المواطن بالإقبال على التصويت في الانتخابات مهما لاقى في سبيل ذلك من عنت أو إرهاق أو تخويف وتهديد.

إن المصريين مدعوون جميعاً لتبني ثقافة الانتخابات والاحتكام إلى صناديق إبداء الأصوات كطريق أساس نحو تنظيم اختياراتهم لأسلوب حل ما يواجهون من مشكلات، وللتمييز بين من ينفعهم ومن يضرهم ممن يعرضون بضاعتهم السياسية.

إن المصريين مطالبون اليوم بأن ينبذوا ما تعارفوا عليه من تجنب الانتخابات بكافة أشكالها حين فقدوا الثقة في إمكان أن تجرى انتخابات نزيهة تعبر عن اختياراتهم فعلاً ولا تتدخل فيها جهة الإدارة لتظهر نتائجها على غير الحقيقة. والمصريون مطالبون بأن يتناسوا تجاربهم المريرة مع عمليات انتخابات بلغت أربعة عشر عملية منذ 1924 وحتى 2005 منها عشر انتخابات في عهد ما بعد يوليو 1952 كانت كلها محل شك في نزاهتها باستثناء انتخابات 1976 التي أجراها المرحوم ممدوح سالم وانتخابات عام 2000 التي تمت تحت إشراف قضائي تام وفق قاعدة "قاض لكل صندوق".

والمصريون مطالبون أيضاً بتجاوز تجاربهم مع الاستفتاءات لاختيار رئيس الجمهورية والتي كانت من أبرز الأمثلة على قيام جهة الإدارة بإبداء الرأي نيابة عنهم – الأحياء منهم والأموات – وذلك قبل التحول إلى نظام الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية من بين مرشحين متعددين والتي لم تسلم من التجاوزات هي وما تلاها من الاستفتاء على التعديلات الدستورية عام 2005. كما أن المصريين مطالبون اليوم ألا يجعلوا

أحكام محكمة النقض بإبطال عضوية أعداد كبيرة من أعضاء مجلس الشعب في كل دوراته عائقاً يقف بينهم وبين المشاركة الإيجابية في كل انتخابات قادمة، وأن يقاوموا التزوير والتلاعب في النتائج وتدخلات جهة الإدارة لتحوير إرادتهم وصياغة نتائج الانتخابات بما تحقق أهداف ومصالح الحزب الحاكم.

إن الانتخابات على كافة أشكالها هي تعبير عن حالة الديمقراطية في مجتمع ما، فترى الانتخابات في الهند مثلاً والتي تتم على خمسة مراحل تستغرق شهراً كاملاً ويشارك فيها أكثر من سبعمائة مليون ناخب تدلك على مدى ما تتمتع به تلك الدولة من ديمقراطية نفتقر إليها في مصر المحروسة التي تتم فيها الانتخابات على مرحلة واحدة وفي يوم واحد.

إن الديمقراطية في بلاد العالم التي حققت قدراً مهماً منها لا تأتي منحة من حاكم، وإنما ينتزعها المواطنون المؤمنون بحقوقهم والعاملون بجدية وإيجابية لاستخلاصها من أيدي حكامهم الرافضين لفكرة الديمقراطية والمشاركة الشعبية، كما هي مسئولية الشعوب الحريصة على تأمينها والمحافظة عليها ضد تغول افئات الحكام الذين تضيق صدورهم بالحرية ولا يشعرون بأمان في مقاعد الحكم إلا بتقييد المواطنين وتكبيلهم بالقيود والموانع التي تحول بينهم وبين ممارسة حقوقهم في الاختيار والرقابة ومساءلة الحكام وتغييرهم بالوسائل والطرق السلمية، أي الديمقراطية.

لقد جاء وقت على أهل المحروسة تطلع البعض منهم إلى جهات خارجية على أمل أن تساعدهم في فرض الديمقراطية في البلاد، وكانت أمريكا على عهد بوش الابن هي

القبلة التي توجه إليها بعض المغرر بهم يأملون منها أن تقرض الديمقراطية في مصر، بل ويطالبونها بقطع المعونة الاقتصادية أو على الأقل ربطها بالتقدم الديمقراطي في البلاد. وكانت فرحة هؤلاء عارمة حين استمعوا إلى المحاضرة الشهيرة التي ألقتها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس في الجامعة الأميركية بالقاهرة يوم 20 يونيو 2005 والتي دعت فيها إلى إجراء انتخابات حرة وعادلة والتوقف عن ملاحقة المطالبين بالديمقراطية مشيرة إلى نفسها باعتبارها أول وزيرة سوداء دلالة على ديمقراطية نظام الحكم في أمريكا، ومؤكدة أن أمريكا التي ناهضت قيام الديمقراطية في الشرق الأوسط على مدى سنون عاماً لن تسمح بذلك بعد الآن. وقالت الوزيرة الداعية إلى الديمقراطية بضرورة السماح للقوى السياسية بالتنافس في الانتخابات في مصر واصفة الديمقراطية بأنها هي " الطريق المثالي لكل أمة" ! كما دعت إلى استقدام مراقبين دوليين للانتخابات وإنهاء حالة الطوارئ التي استمرت على مدار أربعة وعشرين عاماً حتى وقت إلقاء محاضرتها.

وبرغم تهليل بعض المفتونين بالديمقراطية الأمريكية لمقولات الوزيرة رايس، إلا أن الأمور سرعان ما كشفت عن أن الضغط الأمريكي من أجل الديمقراطية ما هو إلا ورقة سياسية تستخدمها الإدارة الأمريكية أو تتوقف عن استخدامها بما يتوافق ومصالحها. وجاء وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس ليعلن في القاهرة منذ أيام قليلة أن المعونة الأمريكية لمصر ليست مشروطة بتطبيق الديمقراطية، وأن مصر ستحصل على 50 مليون دولار إضافية من أجل هدم الإنفاق بين سيناء وغزة!

وقد انفردت صحيفة " الوفد" في عدد الجمعة 8 مايو الحالي بنشر تعليق صحيفة الواشنطن بوست في افتتاحيتها بعدد 7 مايو منتقدة التحول في سياسة الإدارة الأمريكية حيال قضية الديمقراطية في مصر تحت عنوان "لا أسئلة تسأل: ماذا سوف تشتري المساعدة غير المشروطة من مصر حسني مبارك"، وجاء في التعليق أن أمريكا ينالها لوم كثير لمساندتها نظم حكم غير ديمقراطية مما أنتج في السابق أسامه بن لادن وحماس وصدام حسين!! وهكذا انهار الحلم في ديمقراطية مستوردة تدعمها أمريكا حيث تركت إدارة أوباما، وحسناً فعلت، المصريين وشأنهم لكي تختاروا طريقهم نحو الديمقراطية بجهدهم وإرادتهم وليس بدعم خارجي.

والخطوة الأولى على طريق الديمقراطية الحقيقية في مصر تتمثل في نيص المصريون جميعاً ومن يمثلهم من الأحزاب السياسية والقوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني على حقهم في انتخابات حرة ونزيهة، وأن يضغطوا جميعا من أجل إصدار قانون جديد لمباشرة الحقوق السياسية على أسس ديمقراطية يعالج تشوهات القانون الحالي – والذي سبق الحكم بعدم دستورية بعض تعديلاته السابقة مرتين–، وأن تتم تنقية جداول قيد الناخبين وإتاحتها بشفافية لكل المصريين كما تفعل الهند التي توزع فيها الجداول على أقراص مضغوطة للحاسب الآلي لكل من يطلبها، كما تجب إتاحتها على شبكة الإنترنت وما ذلك بصعب على الحكومة الإلكترونية.

وفي مقال الأسبوع القادم سوف نقدم عرضاً للمبادئ الأساسية لمشروع جديد لقانون مباشرة الحقوق السياسية أعدته مجموعة من الخبراء والناشطين السياسيين، كما

سيكون موضوع مقال تال هو أسس تطوير وتحديث إدارة العمليات الانتخابية شاملة تطوير نظم إلكترونية لإدارة الجداول الانتخابية ونظم للتصويت الإلكتروني والرقابة الإلكترونية على عمليات القيد والتصويت والفرز وإعلان النتائج تطبيقاً لفلسفة الديمقراطية الإلكترونية التي سادت دول كثيرة في العالم المتقدم ديمقراطياً .

ونؤكد مرة أخرى أن الديمقراطية لا تمنح من حاكم ولا تقدم منحة أو عطية من دولة أخرى تسعى وراء مصالحها، ولكن الطريق الوحيد لإقامة الديمقراطية في البلاد هي جهاد المواطنين وإصرارهم على أن يكونوا أصحاب الكلمة العليا في كل ما تخص الوطن ويؤثر في حاضرهم ومستقبل أبنائهم وأحفادهم.

2009

https://youtu.be/eyb8ZevIsxc

https://youtu.be/LekI3ku7UH8

26.

لك الله يا مصـــــــــــــــــــر![73]

اعتدت فى مقالاتي الأخيرة أن أنهي المقال بدعاء "لك الله يا مصر" ولكنني أجدني مضطراً أن يكون ذلك الرجاء هو عنوان مقال اليوم، فقد كان الأمل بعد ثورة الشعب على النظام الاستبدادي السابق أن يأتي النظام الجديد "المنتخب ديمقراطياً" مختلفاً عن سابقه! ولكن لم يهنأ الشعب بثمار ثورته ولم تُحقق أهدافها، كما لم يتم التحول الديمقراطي الموعود! وأصبح نظام "الرئيس المنتخب" امتداداً للنظام السابق الذي ثار عليه الشعب.

ومن مظاهر النظام السابق التي ما زالت تميز نظام حكم "الرئيس المنتخب" عدم الشفافية وإنكار حق المواطنين للمشاركة فى صياغة السياسات وصنع القرارات، ناهيك عن معرفة أسباب ودواعي ما يتم إصداره من قرارات أو ما يتم الرجوع عنه! ويكاد حكم "الرئيس المنتخب" يتفوق على سابقه فى ممارسة "العنـــــاد" مع الشعب، فهو يصر إصراراً عجيباً على التمسك بقرارات ثبت خطؤها بأحكام قضائية، ولا يتورع عن الاستمرار فيها رغم الرفض الشعبي والسياسي العام حتى من المتحالفين معه.

[73] نشر هذا المقال في صحيفة "الوفد" عام 2012

والمثال على هذا إصرار "الرئيس المنتخب" على بقاء النائب العام المرفوض شعبياً وسياسياً وقانونياً برغم الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا ببطلان تعيينه وأحقية النائب العام السابق د. عبد المجيد محمود فى العودة إلى منصبه!

ويتجلى "العنـــــاد" الذي امتد إلى النائب العام المحكوم ببطلان تعيينه بطعنه على حكم بطلان تعيينه وطلبه رد الدائرة التي من المقرر أن تنظر فى طلب د. عبد المجيد محمود منحه الصيغة التنفيذية للحكم حتى يتمكن من العودة إلى منصبه الذي أُقيل منه بغير سند من قانون أو دستور!

وعادة ما يصاحب "العنـــــاد" خاصية سلبية أخرى وهي "الاستعلاء" أو "الاستكبار"، وقد كانت تلك الخاصية سمة لنظام الحكم السابق الذي تميز بدرجة من الاستعلاء على الشعب لا يضاهيها إلا نظام الحكم الجديد بعد الثورة!

ويتميز الحكم الجديد بعدم الاكتراث بمعارضيه وتجاهل ما سبق له أن وعد به الشعب بإعمال "المشاركة" وليس "المغالبة"، فكل سياسات وقرارات الحكم الجديد تتصف بكونها نابعة من فكر جماعة الإخوان المسلمين من دون اعتبار لآراء القوى والأحزاب السياسية الوطنية ولا الرأي العام لأغلبية المصريين.

ويكفينا للتدليل على هذه الحقيقة مسلسل الاستقالات من أعضاء الفريق الرئاسي الذي كان أولهم "نائب رئيس الجمهورية"، حيث لم يشاركوا ولم تتم استشارتهم فى أخطر القرارات التي اتخذها "الرئيس المنتخب" والتي تسببت فى حالة من الاحتقان والانقسام الوطني ومنها إعلانات نوفمبر "غير الدستورية"، والقرارات بقوانين التي

أصدرها "الرئيس المنتخب" من دون أخذ رأى مستشاره القانوني فؤاد جاد الله وفقاً لخطاب استقالته مساء الأحد 9 ديسمبر 2012 وتم نشرها فى الجريدة الرسمية بتاريخ سابق فى 6 ديسمبر 2012، وهي الخاصة بتعديلات قوانين ضرائب الدخل والضريبة العامة على المبيعات الضريبة على العقارات المبنية وضريبة الدمغة، والتي اضطر الرئيس إلى تجميدها بعد ساعات قليلة من إصدارها خوفاً من رد الفعل الشعبي لما كانت تلك التعديلات الضريبية تتضمنه من زيادات فى أسعار كثير من السلع الأساسية.

كذلك شملت الاستقالات عدداً من مساعدي الرئيس ومستشاريه وآخرهم المستشار القانوني للرئيس وكذلك وزير العدل. وكان العامل المشترك فى قرارات الاستقالة لمعاوني "الرئيس المنتخب" أنهم لا يشاركون فى صنع سياسات أو صياغة قرارات الحكم، بل على العكس إنهم وبرغم تخصصاتهم كانوا يفاجؤون بقرارات كارثية تُتخذ دون علمهم، كما أكد المستشار أحمد مكي وزير العدل المستقيل حتى الآن أنه فوجئ بإعلان 21 نوفمبر 2012 وأنه يعتقد أن الرئيس قد أخطأ فى إصدار ذلك الإعلان الذي أثار حالة غير مسبوقة من الانقسام والاحتقان فى الشارع السياسي المصري وفى أوساط الأسرة القضائية.

كما جاءت استقالة المستشار فؤاد جادالله كاشفة عن نفس المعنى بأن " الرئيس المنتخب" لا يستشير مستشاريه، ولكنه يعتمد على مصادر غيرهم وأنه، أي جاد الله، تبرأ من المشاركة فى إقالة النائب العام السابق فى المرة الأولى والتي تراجعت

عنها مؤسسة الرئاسة بعد ذلك، مؤكداً أنه "لم يكن على علم ولم يتم التشاور معه أو أخذ رأيه في هذا الصدد من قبَل الرئيس أو أي فرد من المؤسسة الرئاسية".

ونعى المستشار جاد الله على الحكم الحالي عدم مشاركة باقي التيارات في صنع القرار وعدم توزيع المسئولية وعدم الاعتماد على أصحاب الخبرة والكفاءة والاعتماد على أصحاب الثقة فقط وتهميش وإقصاء باقي التيارات والعجز عن إجراء حوار وطني وتهميش الشباب وإقصائهم، وجاء في خطاب استقالته التحذير من " انفراد الجماعة وتغولها على الرئيس والحكم".

ونصل إلى قلب مشكلة الحكم الجديد وهي النكوص عن الوعود التي قطعها "الرئيس المنتخب" على نفسه وضمنها في برنامجه الرئاسي وخطبه ولقاءاته على الفضائيات، ذلك أن "الرئيس المنتخب" وعد الشعب بأنه عازم على تحقيق أهداف ثورة 25 يناير (عيش، حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية)، وقطع على نفسه التزاماً بأن حقوق شهداء الثورة والمصابين وأسرهم "أمانة في رقبته"، كما وعد والتزم بتفعيل التحول الديمقراطي إلى الحد الذي اتخذ له مساعداً هو المفكر السياسي الوطني سمير مرقص وأسند إليه مهمة برنامج "التحول الديمقراطي" ثم تناسى هذا الموضوع إلى أن اضطر إلى أن يكون هو أول المستقيلين من أعضاء "الفريق الرئاسي" حيث رفض أن يستمر في منصب "شـــرفي" دون أن تكون له صلاحيات!

وكان وعد "الرئيس المنتخب" بأن يشرك الشعب فى كل الأمور كما جاء فى برنامجه الرئاسي "سأعمل مع كل أبناء مصر الكرام على إطلاق الحريات وبناء نظام سياسي رشيد يضمن ممارسة ديمقراطية سليمة تتنافس فيها الأحزاب والقوى السياسية منافسة حرة شريفة ونزيهة لكسب أصوات الشعب المصري كمصدر أساسي للسلطات. نظام يضمن للشعب حريته فى مراقبة ومحاسبة السلطات التنفيذية، ويؤدى إلى تداول سلمى حقيقي للسلطة، ومن ثم تحقيق استقرار شامل يوفر مناخاً صحياً لإقامة تنمية متكاملة وعدالة اجتماعية وريادة حقيقية".

كما وعد "الرئيس المنتخب" "بالعمل على أن تكون مصر دولة دستورية تقوم على دعامات ثلاث؛ السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، كل منها تعمل بشكل متمايز ومتكامل ومتضامن فى آن واحد، بما يتيح توزيعاً للمسئوليات والسلطة ومنع احتكارها من قبَل سلطة واحدة. هذا الفصل الكامل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) يضمن سيادة القانون ويمنع تغول سلطة على أخرى"!!

وتلك الوعود كلها لم تتحقق، بل وزاد الطين بلة أن "الرئيس المنتخب" يفعل العكس تماماً، فيهدر أحكام القضاء بدلاً من تنفيذها، ويناصب السلطة القضائية العداء، ولا يمنع تغول السلطة التنفيذية عليها، ثم يدعو القضاة لعقد مؤتمر للعدالة، ويدعو إلى حوارات مجتمعية لمناقشة أمور قد سبق له اتخاذ قرارات تخالف ما سبق وتعهد به للناس، ويصدر دستوراً غير متفق عليه مجتمعياً بعد أن وعد بعدم إصداره إلا أن

يكون محل توافق، ويصمت عن تفسير أمور تشغل بال المصريين ومنها مسألة هروبه من سجن وادى النطرون يوم 29 يناير 2011 بمساعدة من جهة غير مصرية، ولا يشفى غليل المصريين بإعلان نتائج التحقيق فى الغدر بستة عشر شهيداً من أبناء القوات المسلحة فى رمضان 2012!

إن مشكلة الحكم تحت مظلة الإخوان المسلمين أنهم ينطبق عليهم قول الحق فى سورة الصف "يا أيها الذين آمنوا لمَ تقولون ما لا تفعلون كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون" . ولله الأمر من قبل ومن بعد. نقلاً عن صحيفة "الوطن" المصرية[74]

https://youtu.be/Zu05YVs7Xk4

رغم خطأ د . عبد الله النفيسي في تسمية عماد عبد الغفور على أنه نائب رئيس الجمهورية، فإنه كان واضحاً في الشبو بما آل إليه أمر مرسي !

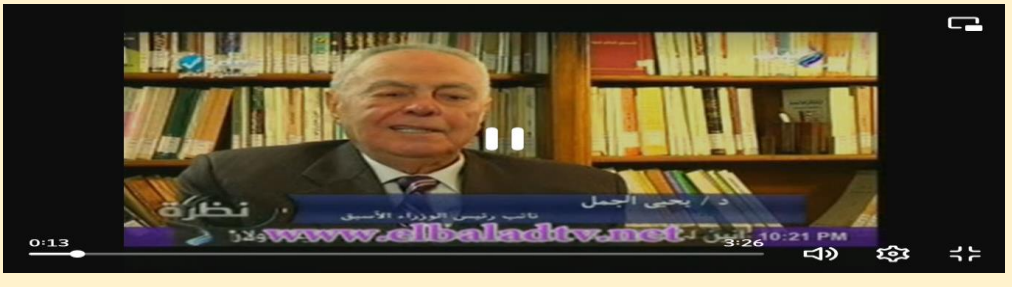

د . يحيى الجمل: اعلان الاخوان جماعة ارهابية يعنى اصدار شهادة وفاة لإرهاب الاخوان على ارض مصر - video Dailymotion

[74] نشرت بصحيفة الوطن في 3 مارس 2013

لقراءة كل مقالاتي في صحيفة "الوفد"

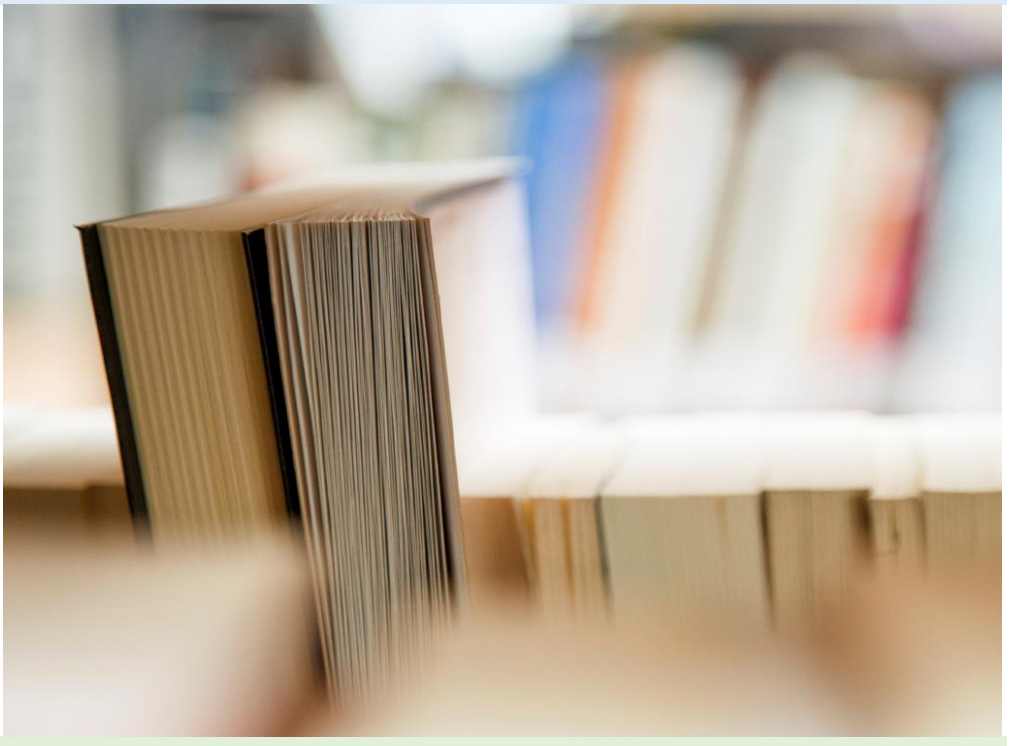

اضغط الرابط التالي:

مقالات الوفد – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

الفصل الخامس

رؤية لمصـــــــــــــــــر المستقبل !

أولاً: مقدمة

تعاني مصر منذ سنوات مشكلات اقتصادية واجتماعية وتقنية تبلورت في تراجع مستمر في مستوى جودة الحياة Quality of Life لقطاع كبير من المصريين، وتتمثل أهم مظاهر ذلك التدني في ارتفاع نسبة المصريين تحت خط الفقر إلى ما لا يقل عن 22% من السكان، وأن من بين ما يقرب من خمسة آلاف قرية في مصر هناك ألف قرية وصفت بأنها الأشد فقراً ويقل مستوى الدخل بين سكانها كثيراً عن المتوسط الوطني.

من جهة أخرى، بات من الواضح أن المرافق العامة للدولة قد تآكلت لدرجة الانهيار خلال الثلاثين عاما الماضية؛ التعليم والصحة والنقل، وكان للانفلات الأمني الذي أعقب ثورة الخامس والعشرين من يناير وانهيار جهاز الشرطة أثر كبير في تفاقم حالة الانهيار في مستويات الخدمات العامة وتكرار حدوث الأزمات في توفير السلع الضرورية لحياة الناس، بحيث يمكن القول بأن أجهزة الخدمات العامة أصبحت عاجزة عن أداء دورها بكفاءة.

وكان انتشار صور الفساد على كافة المستويات وفي جميع مجالات الحياة وتعدد حالات الفساد بين كبار المسئولين في الدولة وأعضاء الحزب الوطني الديمقراطي المنحل، من أهم أسباب تفجر الثورة الشعبية والمطالبة بإسقاط نظام مبارك. وكان اغتصاب أراضي الدولة من أبرز صور الفساد الذي مكّن رجال الأعمال المرتبطين بعلاقات وطيدة مع الحزب الحاكم في نظام مبارك. وشهد المصريون صوراً فجة لتضارب المصالح بين أهل الحكم ومن يوالونهم من رجال الأعمال والمستفيدين من

الأوضاع القائمة، وتضاءلت مشاركة مؤسسات المجتمع المدني وممثلي طوائف وشرائح الشعب الأقل حظاً في توجيه السياسات والقرارات المصيرية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

كما تم تبديد الموارد الوطنية غير المتجددة وفي مقدمتها الغاز الطبيعي، والتخلص من معظم شركات قطاع الأعمال العام بأسعار متدنية. وغلب التوجه نحو استنزاف الموارد الوطنية الظاهرة أو المتاحة وبأساليب تقليدية لا تراعي متطلبات الحفاظ عليها وتوظيفها في أحسن المجالات ذات القيمة المضافة الأعلى، وساد القصور في البحث عن مصادر جديدة ومتجددة للموارد الوطنية، والتقصير الواضح في الكشف عن الفرص المتاحة للتنمية المستدامة، وكذا التقصير في استثمار ما يتضح من تلك الفرص.

وانصرفت الدولة عن تنفيذ برنامج وطني طموح وشامل لتنمية وتعمير سيناء ليس فقط التزاماً باعتبارات الأمن القومي، ولكن تحقيقاً للضرورة الملحة التي طال إهمالها وهي الخروج من الوادي الضيق إلى الآفاق الرحبة.

وكان من أبرز سمات في نظام مبارك، تقليدية التشخيص الرسمي للمشكلات الوطنية، وانحصار الحلول الحكومية في إجراءات قصيرة الأجل تتعامل مع ظواهر المشكلات أكثر مما تهاجم أسبابها الجذرية. كما انحصر الفكر الحكومي ومشروعات التنمية المبنية في حدود الفترة القصيرة وغابت الدراسات المستقبلية وتم إغفال طرح سيناريوهات بديلة للوصول إلى مستقبل مخطط ومستهدف.

وكان التعامل غير العلمي والعقلاني مع الثروة المحورية للوطن وهي الثروة البشرية هو السمة الغالبة على سياسات الحكم في النظام السابق، مما أدى إلى إهدار فرص تنميتها وتوظيفها وإطلاق طاقاتها الخلاقة، إذ ينحصر التفكير الرسمي في اقتصار الثروة البشرية بأنها قوة استهلاك وإغفال طاقاتها الابتكارية الخلاقة وإمكانياتهم في استثمار فرص التنمية المستدامة بالفكر والعلم.

وتفاقمت مشكلات الشباب، وهم النسبة الأكبر من السكان، وانتشرت البطالة بينهم وتصاعدت احتمالات زيادة معدلاتها في الفترات القادمة بسبب فقدان عدد كبير من العاملين وظائفهم بسبب بيع شركات قطاع الأعمال وتطبيق نظام المعاش المبكر وتراجع معدلات خلق وظائف جديدة بسبب تراخي الاستثمارات، كما تسهم في زيادة نسبة البطالة عودة كثير من المصريين العاملين في الخارج نتيجة الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها على منطقة الخليج وغيرها من الدول العربية التي كانت تستوعب أعدادا كبيرة من المصريين. كما تدني مستوى العمالة الحرفية والمهنية وغابت

منظومة متكاملة لتدريب ورفع كفاءة العامل المصري، وافتقدت الجدوى من مئات مراكز التدريب ومؤسسات التعليم الفني.

وانتشرت العشوائيات التي تفتقر إلى أدنى متطلبات الحياة وتتكدس فيها ملايين الأسر من فقراء مصر ومحدودي الدخل، يتعرضون لكل المخاطر الناجمة عن عوامل الطبيعة وغياب الأمن والخدمات الضرورية، ويمثلون بذلك مصادر للخطر القابل للانفجار في أي وقت نتيجة لما يشعرون به من إهمال وانصراف الدولة عن إيجاد حل جذري لمشكلاتهم.

وكان مما زاد في حدة مشكلات المواطنين من أصحاب الدخول المحدودة والفقراء، قصور شبكة الضمان الاجتماعي، وغياب نظام تأميني على العمال الزراعيين، بالإضافة إلى مشكلات القطاع الزراعي التي سبباً في إعاقة تطوير وتدني إنتاجيته وبقاء الريف المصري في حالة الفقر والحرمان.

كما غابت استراتيجية واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وعدم وجود آليات فعالة لتمويلها وتيسير قيامها خاصة في الريف المصري والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

كذلك تراجع دور العلم والبحث العلمي في رسم السياسات واتخاذ القرارات وغلبة العشوائية ومنطق التجربة والخطأ حتى في أكبر المشروعات التنموية مثل مشروع توشكي وفوسفات أبو طرطور وفحم المغارة.

كما تصاعدت التحديات الخارجية في منطقة من العالم مضطربة أشد الاضطراب يكاد يعجز فيها الدور المصري عن مواجهة القوة الإسرائيلية المنفلتة والتي تسعى للسيطرة في المنطقة بالتكامل مع السياسة الأمريكية الرامية منذ غزو العراق إلى إعادة هيكلة الشرق الأوسط لترسيخ تلك السيطرة.

فيلم وثائقي عن كيف تسقط ديكتاتورا

https://youtu.be/amkn9MN4AgU

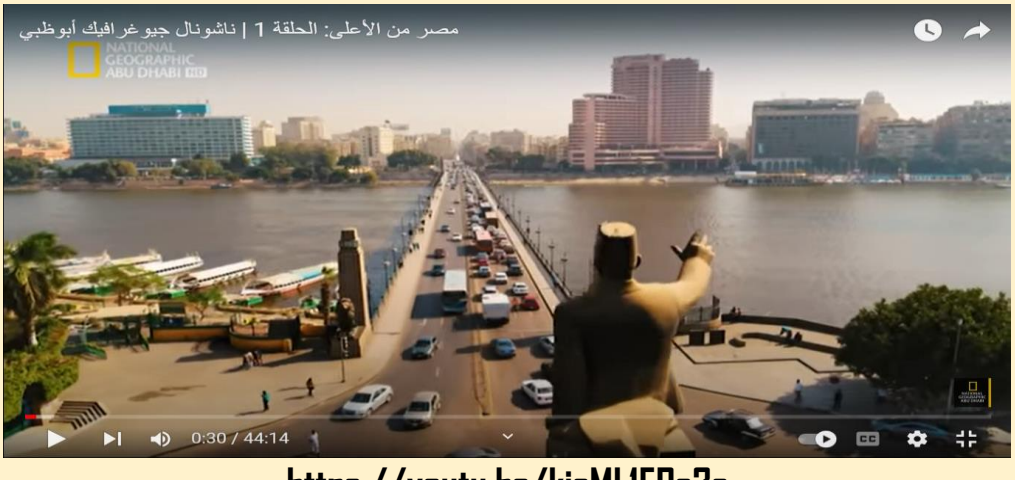

https://youtu.be/kjsML1ERa3s

رصد سريع لأهم مشكلات مصر 2024

أولا: مشكلات اقتصادية

1. ما حجم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها مصر؟[75]

اتفقت مصر مع صندوق النقد الدولي - الأربعاء - على برنامج دعم موسع بقيمة 8 مليارات دولار وتركت عملتها تنخفض بشكل حاد، وأعلنت أنها ستسمح بتحديد سعر الصرف وفقا لآليات السوق، في محاولة لتحقيق استقرار اقتصادي.

وقبل هذه الخطوة، توصلت مصر لصفقة استثمارية بقيمة 35 مليار دولار مع الإمارات لتطوير شبه جزيرة على ساحل البحر المتوسط ومشاريع أخرى، مما خفف من أزمة العملة الأجنبية المستمرة منذ فترة طويلة، حسب ما أوردت رويترز.

ما سبب المشاكل الاقتصادية في مصر؟

1. تعود بعض الأسباب إلى عقود مضت، مثل تعثر التنمية الصناعية بسبب سوء التخطيط والبيروقراطية، وسياسات التصدير التي خلفت عجزا تجاريا مستمرا.
2. وأدى تقييم العملة بأعلى من قيمتها وهيمنة الدولة والجيش إلى عزوف المستثمرين وتقويض المنافسة، كما يقول تقرير رويترز.

---

[75] ما حجم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها مصر؟ | اقتصاد | الجزيرة نت (aljazeera.net)

3. وتسبب الإقبال على الاقتراض في عهد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في تراكم الديون الخارجية. كما أصبح الدائنون الأجانب يحجمون عن الاستثمار مما دفع الحكومة إلى الاقتراض محليا رغم ارتفاع أسعار الفائدة، بما يفاقم العجز. وقاد هذا كله، بالإضافة إلى نمو المعروض النقدي، إلى انخفاض قيمة العملة وارتفاع التضخم.
4. وأصبح الاستثمار الأجنبي خارج قطاع النفط والغاز ضئيلا.
5. وانخفضت التحويلات خلال 2022-2023 بواقع 30% إلى 22 مليار دولار، مع إحجام العاملين في الخارج عن التحويل بسعر الصرف الرسمي.
6. ألقت حرب إسرائيل على في قطاع غزة المناخم للحدود الشمالية الشرقية لمصر بثقلها على السياحة وعائدات قناة السويس .وانخفضت إيرادات الممر الملاحي بنحو 50% في وقت سابق من هذا العام.

ما موقف الدولة؟

أرجع السيسي مرارا التحديات الاقتصادية التي تواجهها مصر إلى اضطرابات ثورة 2011، فضلا عن النمو السكاني السنوي الذي يقول البنك الدولي إنه كان عند 1.7% في 2021.

كما تُرجع السلطات التحديات إلى صدمات خارجية بما في ذلك جائحة كوفيد-19 والحرب في أوكرانيا.

الجنية المصري تراجع إلى أكثر من 50 أمام الدولار (الجزيرة)

إلى أي مدى أصبحت الأمور سيئة؟

على مدار العامين الماضيين، ضغط الشح الحاد في الدولار على الواردات وتسبب في تراكم البضائع في الموانئ مما أثر على الصناعة المحلية.

وارتفعت أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية بوتيرة أسرع بكثير من معدل التضخم الذي تسارع لمستوى غير مسبوق بلغ 38% في سبتمبر الماضي.

وتباطأ النمو الاقتصادي، في حين يشكو كثير من المصريين من تراجع مستوى معيشتهم.

وهوى الجنيه بأكثر من الثلثين مقابل الدولار منذ مارس 2022 خلال مراحل من تخفيضات قيمته، وتزايد الضغط على العملة خلال العام الماضي في وقت ظل فيه سعر الصرف ثابتا دون 31 جنيها للدولار.

ويثقل جدول سداد الديون الخارجية كاهل البلاد، بينما أدى ارتفاع أسعار الفائدة وضعف العملة إلى زيادة تكاليف خدمة الديون.

والتهمت مدفوعات الفوائد أكثر من 45% من إجمالي الإيرادات في السنة المالية المنتهية في يونيو 2023.

وصنفت البيانات الرسمية حوالي 30% من السكان على أنهم فقراء قبل جائحة كورونا، ويقول المحللون إن الأرقام ارتفعت منذ ذلك الحين.

وتشير تقديرات إلى أن ما يصل إلى 60% من مواطني مصر البالغ عددهم 106 ملايين نسمة يعيشون تحت خط الفقر أو قريبون منه.

وانخفضت البطالة إلى حوالي 7%، لكن المشاركة في سوق العمل هبطت أيضا بشكل مطرد في العقد المنتهي في 2020 . ويعاني قطاع التعليم العام حالة من التدهور، ويسعى كثير من الخريجين إلى البحث عن عمل في الخارج.

إلى أين ذهبت الأموال؟

إلى جانب النفقات الاعتيادية، تنفق مصر مبالغ طائلة على البنية التحتية بما يشمل مشاريع الإسكان والمدن الجديدة ومد الطرق السريعة.

وأبرز هذه المشروعات الضخمة هو بناء عاصمة جديدة بتكلفة 58 مليار دولار في الصحراء إلى الشرق من القاهرة.

كما ارتفعت واردات مصر من الأسلحة خلال العقد الماضي بما جعلها ثالث أكبر مستورد على مستوى العالم، وفقا لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام.

ويقول المسؤولون إنهم عززوا الإنفاق على البرامج الاجتماعية للمحتاجين، بما في ذلك على برنامج لتقديم منح نقدية يغطي حوالي 5 ملايين أسرة.

ما خطة الحكومة؟

بموجب الاتفاق الأحدث مع صندوق النقد الدولي، تلتزم السلطات بمرونة في سعر الصرف فضلا عن الانضباط المالي من أجل خفض التضخم وعجز الميزان التجاري.

كما تتضمن الخطة التي قادت للاتفاق إصلاحات هيكلية لتشجيع نمو القطاع الخاص، بسياسات من بينها إلغاء الإعفاءات والامتيازات للشركات المملوكة للدولة التي تتمتع بثقل كبير.

وقال صندوق النقد الدولي إن الاتفاق ينص أيضا على "إطار عمل جديد لإبطاء الإنفاق على البنية التحتية بما في ذلك المشاريع التي عملت حتى الآن خارج نطاق الرقابة على الميزانية العادية."

https://youtu.be/fEou1HB_MgQ?si=Qomyq-pZMpCeDyms

ما الدعم الذي يمكن لمصر البناء عليه؟

تنظر دول غربية وخليجية على نطاق واسع إلى مصر في عهد السيسي باعتبارها الركيزة الأساسية للأمن في منطقة مضطربة.

وتلقت القاهرة ودائع واستثمارات بمليارات الدولارات من حلفائها في الخليج بعد الصدمة التي أحدثها الحرب الروسية الأوكرانية، وحصلت على تأكيدات جديدة للنضامن بعد اندلاع أزمة غزة.

لكن دول الخليج العربية أصبحت تشدد شروطها لضخ أموال جديدة، وتبحث بشكل متزايد عن استثمارات تعود عليها بعائد.

وظلت مثل هذه الاستثمارات والمبيعات من أصول الدولة عند مستويات متواضعة حتى الاتفاق مع الإمارات على مشروع تطوير شبه جزيرة رأس الحكمة، الذي يقول صندوق النقد الدولي إنه سيخفف من ضغوط التمويل على المدى القريب.

وأثار الاتفاق تكهنات بشأن المزيد من الصفقات المحتملة، بما في ذلك قطعة أرض قرب شرم الشيخ جنوب سيناء. وتسعى مصر أيضا لتوسيع العلاقات الاقتصادية مع دول من بينها الصين والهند، وتأمل أن يؤدي انضمامها مؤخرا لتجمع بريكس إلى جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية.

الجنية المصري تراجع إلى أكثر من 50 أمام الدولار (الجزيرة)

2. الاحصائيات الاقتصادية لمصر 2024[76]

الإحصاءات-الاقتصادية-لمصر-2024-2.pdf

لقراءة الكتيب اضغط الرابط

المركز المصري للدراسات الاقتصادية – الإحصائيات الاقتصادية المصرية 2024 –

موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

[76] [76] الإحصاءات الاقتصادية لمصر ECES 2024 -

https://youtu.be/rVRj4XBfsr8?si=XpzBOWCKuVad-IPO

https://youtu.be/3MO_9CfoYeo?si=Z9mDdloqnwmM-Rwq

ثانيا: مشكلات سياسية

1. عدم التفعيل الكامل للدستور.
2. مشكلات المعتقلين السياسيين.
3. مشكلات "حقوق الإنسان" المصري.
4. تجفيف الحياة الحزبية وتراجع الأحزاب القائمة وعدم تواجدها الجماهيري.
5. سيطرة الدولة على الإعلام الرسمي وجميع وسائل الاتصال المجتمعي.
6. غياب (أو تغييب) الشباب عن المجال السياسي.
7. تضاؤل مساحة استقلال الجامعات وسيطرة الأجهزة الحكومية على قرارات تعيين القيادات الجامعية.
8. غياب المواقف الجماهيرية في الحركة السياسية والوطنية؟
9. تراكم مشكلات الحكومات المتتالية وعدم التزامها بالخطط المعلنة والوعود والتصريحات للمسؤولين الحكوميين؟
10. تعطيل أداة مهمة منذ 2011 وهي المجالس الشعبية المنتخبة؟

وفي هذا المقام نورد عينة من مقالات نشرتها في الصحف المصرية تناولت فيها تلك الموضوعات!!!

أحزابنا الغائبة!

يعتبر عام 1907 هو عام نشأة الأحزاب السياسية في مصر. حين تأسس أول حزب باسم "حزب الأمة" بقيادة أحمد لطفي السيد في سبتمبر من ذلك العام وكان يمثل طبقة كبار الملاك وقد اسند في كل أشكال ومقومات الحزب بما فيها برنامج وهيكل تنظيمي للحزب وتشكيل جمعية عمومية ومقر ونظام للعضوية.

وفي أكتوبر من نفس العام تأسس الحزب الوطني بقيادة مصطفي كامل الذي كانت أهدافه جلاء الإنجليز عن مصر، وبث الروح الوطنية في الشعب، ووضع دستور يكفل الرقابة البرلمانية على الحكومة، وترقية الزراعة والصناعة والتجارة والعمل لاستقلال الأمة علميا واقتصاديا، وكان حزب الأمة والحزب الوطني هما الأكثر شعبية.

ثم تأسست أحزاب أخرى كان بعضها مؤيداً للخديوي وبعضها كان موالياً للإنجليز.

ثم تأسس عام 1918 "حزب الوفد" الذي اكتسب اسمه من لقاء 13 نوفمبر 1918 [عيد الجهاد] وما أعقبه من اندلاع الثورة في 9 مارس 1919. وكان "حزب الوفد" هو حزب الأغلبية قبل ثورة 23 يوليو 1952 ، التي ألغت عصر الحزبية واعتمدت فكرة تحالف قوى الشعب بتأسيس كيانات كان كل منها يمثل التنظيم السياسي الأوحد في البلد أولها " هيئة التحرير "وآخرها" الاتحاد الاشتراكي العربي "، ولم يعد حزب الوفد إلى نشاطه السياسي إلا في عهد الرئيس أنور السادات سنة 1978، بعد سماحه بعودة التعددية الحزبية، وقد اتخذ لنفسه اسم "حزب الوفد الجديد". .

وكانت غاية الأحزاب في مصر الدعوة للاستقلال وتحقيق جلاء الإنجليز عن مصر. وكان منبرها الوحيد في ذلك الوقت هو الصحف، فلم يكن لها تمثيل في البرلمان، حتى جاء دستور 1923 الذي أعطي للأحزاب الفائزة بالأغلبية في الانتخابات حق تشكيل الحكومة.

ويوجد الآن في مصر ما يقرب من تسعين حزباً بعد حل الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الحرية والعدالة وحزب الاستقلال وذلك بأحكام قضائية نهائية ، وبعد اندماج حزب الجبهة الديموقراطية في حزب المصريين الأحرار عام 2013 .

ولا تتعدى إمكانات أغلب الأحزاب القائمة وجود مقر متواضع في شقة بسيطة ولافتة باسم الحزب، وبعضها يملك جريدة غير مقروءة أو رخصة لجريدة تباع لمن يريد، ولا يوجد لأغلب تلك الأحزاب أي تأثير في الشارع السياسي ولا تمارس أي أنشطة ولا فعاليات ولا يوجد لها أعضاء إلا بضع عشرات أو مئات، في أحسن الأحوال، يتنازعون فيما بينهم رئاسة الأحزاب المجهولة من المصريين. وحيث نص قانون الأحزاب الصادر في 2011 أن يشترط لتأسيس الحزب ألا يقل المؤسسون عن خمسة آلاف كان من الصعب تحقيق هذا الشرط وفشلت محاولات شباب الثورة عن تأسيس حزب يتبنى أهدافها !

ويستدل على هوان شأن تلك الأحزاب ما حصلت عليه من مقاعد في مجلس النواب الحالي فقد حصل حزب المصريين الأحرار على 65 مقعد، ومستقبل وطن 53، والوفد الجديد 36، وحزب حماة الوطن 18، وحزب الشعب الجمهوري 13، وحزب

المؤمن 12، وحزب النور 11، وتراوحت مقاعد باقي الأحزاب الممثلة في البرلمان بين 6 مقاعد ومقعد واحد، بإجمالي 242 مقعد من أصل 596 عضوا ، أي جميع أعضاء مجلس النواب من ممثلي الأحزاب السياسية لا يستطيعون الوصول إلى نسبة الثلثين أي 398 عضوا التي يشترطها الدستور لإقرار موضوعات معينة في حال اختلفت آراؤهم عما تقدمه الحكومة أو تحاول المجلس تمريره من تشريعات أو اتفاقات!

ولم يمارس أعضاء المجلس ممثلي الأحزاب سلطاتهم التي نص عليها الدستور كحق اقتراح مشروعات القوانين أو توجيه الأسئلة والاستجوابات إلى أعضاء الحكومة أو سحب الثقة من أي منهم! ولم تتعد إنجازاتهم مجرد تقديم طلبات إحاطة لا يتوقف المجلس عندها طويلا ! وحتى في المرة الوحيدة التي تشكلت لجنة لتقصي الحقائق في موضوع فساد منظومة صوامع القمح أكتفى المجلس بإحالة تقرير اللجنة إلى النائب العام ثم طوى النسيان ذلك الموضوع !

ولما كانت الأحزاب هي ركيزة الحياة السياسية، ومن ثم أداة رئيسة لدعم الديموقراطية، فإن حال أحزابنا لا يبشر بتنمية سياسية حقيقية كما يتمناها المصريون.

وللحديث بقية إن شاء الله.

نشر في صحيفة المصري اليوم يوم 2 يوليو 2018

قضايا وطنية في حاجة إلى حسم

بعد 25 يناير اعتقد المصريون أن هدف ثورتهم قد تحقق بتنحي مبارك، ولكنهم لم يتبينوا حقيقة من تربصوا بالثورة وركبوا موجتها وانحرفوا بها عن الطريق إلى دولة مدنية ديموقراطية يسودها العدل وتحكمها الدستور والقانون ويشيع التوازن بين سلطاتها كما تمناها المصريون.

وترتب على سرقة الثورة من أصحابها الحقيقيين أن مرت مصر بسنوات عصيبة عانى فيها الشعب من الانفلات الأمني والقتل والتدمير والإرهاب، وتوقفت مسيرة الاقتصاد والتنمية والتحول الديموقراطي، وتعطل مشروع إعادة بناء الوطن.

واستمرت معاناة المصريين على مدى المرحلة الانتقالية التي تولى خلالها المجلس الأعلى للقوات المسلحة "إدارة شئون البلاد"، ثم أثناء السنة التي تولى فيها محمد مرسي الرئاسة ثم كانت ثورة 30 يونيو باعتبارها تصحيح لمسار 25 يناير.

وطوال سنوات حكم مبارك وما بعدها تعرض الوطن، وما يزال .، لمشكلات وتحديات عصفت بأمن المواطنين واستقرار الوطن، من حرب إرهابية بشعة، وكانت سبع سنوات عجاف عانى الوطن خلالها من أوضاع أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية متردية، وافتقدت مصر أملها في بناء دولة ديمقراطية تسودها العدالة والقانون وقيم المواطنة تحمي حقوق المواطنين في الحياة الآمنة والتمتع بعوائد التنمية الوطنية الشاملة.

واستمرت مصر طوال السنوات السبع تواجه اختباراً مصيرياً وهو التعامل مع متغيرات وقوى خارجية تحاول فرض إرادتها لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقتنا وما عُرف أخيراً بـ "صفقة القرن" وقرار الرئيس الأمريكي ترامب بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس التي اعترفت بها أمريكا عاصمة أبدية لإسرائيل يوم 6 ديسمبر 2017 .

وتواجه مصر تحديات تهدد أمنها القومي تصدر من تحالفات وتوافقات بين دول وتنظيمات تابعة لها أهمها إسرائيل وتركيا وقطر وجماعة الإخوان المسلمين، الأمر الذي حتم على مصر بذل كل الجهد لحماية أمنها القومي والمحافظة على تراثها الوطني ومقومات حضارتها . في نفس الوقت تعثرت جهود تحقيق التنمية الوطنية وعلاج المشكلات الاقتصادية والمجتمعية والثقافية المتراكمة .

إن المصريين إذ يجددون ثقتهم في ثورتيهم، 25 يناير و30 يونيو، يدركون اليوم عمق وخطورة المشكلات التي يعيشها الوطن ويكابدون آثارها ويتحملون أعباءها . فهم يتطلعون إلى التغيير والإصلاح في جميع جوانب ومجالات الحياة والحكم والمجتمع، ويتطلعون إلى نجاح الدولة في القضاء على الإرهاب ومصادر الخطر الداخلية والخارجية، ويأملون في تحقيق الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي والنهوض الاقتصادي والعلمي، فضلاً عن تأكيد الدولة المدنية والتحول الديموقراطي وتدعيم قيم المواطنة.

وفي سلسلة هذه المقالات، سأتناول عدداً من القضايا الوطنية المهمة التي طال تحتاج إلى حسم، حيث لا تستمر في تعويق مسيرة الوطن نحو آفاق التنمية والديموقراطية.

وقضية اليوم تتبلور في حتمية العمل الجاد لتأسيس الدولة المدنية الديموقراطية، إذ يكون واجباً على المصريين، المواطنين والدولة، الالتزام بتأكيد ما جاء في دستور الثورة، دستور 2014. بأن تكون مصر:

1. دولة يحكمها الدستور الديموقراطي الذي وافقت عليه غالبية المواطنين،
2. دولة تؤمن بحياة أساسها الحرية والديموقراطية واحترام كرامة الإنسان وحقوقه، والتغيير الديموقراطي من أجل إقامة وطن حر ومجتمع تسوده الحرية والقانون.
3. دولة تؤمن بتدعيم قيم المواطنة وأن الدين لله والوطن للجميع، وتلتزم بحق المواطنين في تحسين جودة الحياة باستمرار، وضمان الحق في حياة حرة كريمة يأمن فيها المواطن على حاضره ومستقبله.
4. دولة تلتزم بتكافؤ الفرص للجميع وتضمن عدم التمييز، ومن ثم فهي دولة تنطلق فيها الفرص والحريات للإبداع الإنساني في جميع المجالات،
5. دولة تؤمن باستقلال القضاء وأن يحاكم المصريون أمام قضائهم الطبيعيين والمساواة بين الحكام والمحكومين في الامتثال لحكمه.
6. دولة تؤكد استقلال الجامعات وحرية البحث العلمي. والله المستعان.

نشر هذا المقال في صحيفة المصري اليوم في 3 مايو 2018

الاستحقاق الخامس لخارطة المستقبل . . .الانتخابات المحلية !

لا تزال خارطة المستقبل تمثل الأساس الذي تم التوافق عليه بين المصريين باعتبارها الخطة الوطنية المتكاملة للعبور بالوطن إلى مستقبل أفضل وآمن بالتنمية المستدامة والديموقراطية والعدالة الاجتماعية، وأنها ليست فقط تلك الاستحقاقات الثلاث التي حظيت بالاهتمام الرسمي والإعلامي.

فقد توافقت القوى السياسية المجتمعة يوم 3 يوليو 2013 على خارطة للمستقبل تتضمن خطوات أولية لتحقيق بناء مجتمع مصري قوي ومتماسك لا يقصي أحدا من أبنائه وتياراته وينهى حالة الصراع والانقسام. بحسب البيان الذي ألقاه الفريق السيسي.. واشتملت الخارطة على أمور تم تنفيذها مثل تعطيل العمل بالدستور الذي وضعته الجماعة الإرهابية، وتعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً مؤقتا للبلاد، ووضع دستور جديد وافق عليه المصريون، وانتخاب رئيس للجمهورية، وتجري الآن انتخاب مجلس النواب باعتباره حسب القول الشائع الاستحقاق الثالث والأخير من خارطة المستقبل!

ولقد بينت في مقال الأسبوع الماضي أن ثمة استحقاق رابع هو إعادة بناء الوطن، واليوم نستكمل بالحديث عن أمور لم يتم إنجازها من خارطة المستقبل، واستحقاق خامس لا بد وأن يلقى الاهتمام والإنجاز السريع من الدولة والدعم والمؤازرة من المواطنين، وهو تشكيل مجالس محلية مؤقتة لحين إصدار قانون جديد للإدارة المحلية ينظم شؤنها على نحو جديد.

أما الأمور التي لم تتم من خارطة المستقبل فهي تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية، ذلك بأن الحكومات التي تم تشكيلها منذ 30 يونيو 2013 افتقدت صفات الكفاءة والقدرة على إنجاز ما يطمح إليه المواطنون. كذلك لم يتم وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام وتحقق القواعد المهنية والمصداقية والحيادية وإعلاء المصلحة العليا للوطن، حيث ما يزال الإعلام المصري. وخاصة الإعلام والقنوات الفضائية الخاصة. نموج بكل ما هو سلبي ومناقض لمواثيق الشرف الإعلامي في الدول الديموقراطية المتحضرة ! كذلك لم يتم اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكون شريكا في القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة، في حين تم تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية وقت الرئيس المؤقت عدلي منصور واجتمعت اللجنة مرة واحدة !

ونأتي إلى الاستحقاق الخامس لخارطة المستقبل وهو ضرورة الإسراع بتشكيل مجالس محلية مؤقتة لضمان وجود رقابة ومساءلة شعبية على أداء المحافظين وأجهزة الإدارة المحلية بعد تفشي الإهمال وتردي الخدمات العامة، ناهيك عن توقف التنمية المحلية وتوحش الفساد ! إضافة إلى أن نظام الإدارة المحلية الحالي يركز معظم السلطات في الوزارات المركزية مع إنشاء مديريات للخدمات على المستوى المحلي لمباشرة بعض الاختصاصات في حدود ضيقة من الصلاحيات وتحت الإشراف والسيطرة والهيمنة من الوزراء المركزيين.

إن الغاية من تطوير نظام الإدارة المحلية هو التحول نحو اللامركزية لتخفيض سيطرة الحكومة المركزية على شئون المحليات التي يكون مواطنيها أعرف بمشكلاتها، مع تخويل يكون الأجهزة الإدارية ومقدمي الخدمات بها الصلاحيات الكافية لإدارة شئونهم باستقلال يتناسب مع طبيعة الظروف المحلية التي تتباين من محافظة لأخرى ولا يستقيم معها فرض ذات النظم والإجراءات والقواعد التي تحددها الحكومة المركزية على جميع تلك المحافظات والوحدات المحلية. كما أن إدخال درجة من التنافسية بين المحافظات والوحدات المحلية. بما يستتبع ذلك تمكينها من الأداء واتخاذ القرارات. يعتبر حالة صحية من أجل تحسين مستوى الأداء وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين.

ولعلنا نتأمل الإهمال الشديد الذي لاقته محافظات صعيد مصر لسنوات طوال من جانب الدولة التي انصرفت جهودها بالأساس للمشروعات التنموية في حضر مصر وتغافلت تماماً عن تخطيط التنمية وتوزيع مشروعاتها بعدالة بين أقاليم مصر، وكانت النتيجة تفاقم مستويات الفقر في صعيد مصر وانتشار البطالة بين أبنائه، ومن ثم ما كان من تفجر حالات العنف لفترة كانت من أسوأ ما شهدت مصر في تاريخها القريب.

وليس يخفى على أحد أن ما يبدو من هدوء وانحسار للعنف والجماعات المتشددة لا يعني انتهاء المشكلة طالما كان الفقر وسوء توزيع الثروة وانعدام تكافؤ الفرص سائداً، وطالما كان صعيد مصر وغيره من المحافظات سيئة الحظ البعيدة عن اهتمام الدولة قائماً. ويصدق نفس الأمر بالنسبة لسيناء بسبب الإرهاب ما يؤدي إلى تراجع معدلات تنفيذ المشروع القومي لتنميتها.

وتتضح حالة الوحدات المحلية في ظل المركزية الشديدة وعدم إطلاق قدراتها في التصرف من مأساة الإسكندرية خلال أيام سوء الأحوال الجوية في الأسبوع الأخير من أكتوبر 2015 وغرق المدينة في مياه الأمطار ومياه البحر وعدم وجود صيانة دائمة ومستمرة للبالوعات واختفاء عربات شفط وكسح المياه ما أدى إلى وفاة خمسة مواطنين، ودعا المحافظ إلى الاستقالة وأن تجمع الرئيس السيسي مجلس الوزراء في اجتماع عاجل لدراسة الحالة واتخاذ قرارات بشأنها .

وكان حل المجالس المحلية بعد 25 يناير 2011 تلبية لمطالب الثورة، وحكمت محكمة القضاء الإداري في 25 يونيو 2011 بحل جميع المجالس الشعبية المحلية وإلزام المجلس العسكري ومجلس الوزراء بإصدار قرار بحل تلك المجالس.

وبالفعل أعد مجلس الوزراء برئاسة دكتور عصام شرف مشروع قانون بحل المجالس الشعبية المحلية وتشكيل مجالس محلية مؤقتة في المحافظات من 7 – 15 عضوًا يتألفون من أعضاء الهيئات القضائية السابقين ومن هيئات التدريس بالجامعات والشخصيات العامة وممثل للشباب وممثلة للمرأة. وقد صدر المرسوم بقانون رقم 116 لسنة 2011 بتحديد اختصاصات المجالس الشعبية المحلية المؤقتة في قيامهم بتولي اختصاصات جميع المجالس الشعبية المحلية في دائرة المحافظة بالنسبة للموضوعات الضرورية والعاجلة لإدارة عمليات التنمية وتلبية مطالب المواطنين طبقا للخطة الاستثمارية للمحافظة والمشاركة المجتمعية بالإضافة الى تحقيق سير المرافق العامة في المحافظة بانتظام

واضطراد .على أن يستمر الشعبي المحلى المؤقت المشكل وفقا لهذا القانون لمدة سنة أو انتخاب مجالس شعبية محلية جديدة أيهما أقرب.

ولكن من أسف أن ذلك القانون لم تنفيذه في صدد إلغاء المجالس المحلية التي كانت قائمة، ولم يتم تفعيله حتى الآن فيما يتعلق بتشكيل المجالس المؤقتة، فعسى أن يكون تشكيلها هو الاستحقاق الخامس لخارطة المستقبل ! ! !

نشر هذا المقال في صحيفة "الوطن" في 19 يونيو 2021

مواد معطلة في الدستور ! ! !(1)

يقترب يوم الثامن عشر من يناير 2017 وهو يوم الذكرى الثالثة لصدور دستور مصر لعام 2014 بعد ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو ،2013 وفي ذات الوقت تتجدد دعوات تعديل الدستور بدعاوى مختلفة، رغم أنه يعاني من تعطيل فعلي يقترب من حد التجميد !

وقد بدأت تلك النغمة إلى التعديل المبكر للدستور بحديث للرئيس السيسي كان مفاجأة كبيرة أثناء افتتاح مهرجان طالب الجامعات بالإسماعيلية يوم 13 سبتمبر 2015 حين قال" إن بعض مواد الدستور كتبت بنوايا طيبة، ولكن النوايا الطيبة لا تصنع الدول" ! ! ! وبعد إشارة الرئيس تلك، ساد المشهد المصري فورة نفاق ممن ظنوا أن الرئيس يهاجم الدستور وأنه غير راض عنه، وتخيلوا أن ما يرضي الرئيس، الذي انتخبه المصريون بأغلبية غير مسبوقة في ظل ذلك الدستور، هو تعديله قبل أن يتم تفعيله ! ! وكان الرئيس السيسي أثناء الاحتفال بالذكرى الثانية والأربعون

لنص أكتوبر العظيم، قد استرجع تلك العبارة وأشار إلى أن البعض تحسب من هذا الكلام، وأكد أنه واحد من أبناء الشعب المصري وليس صاحب سلطان، بل هو واحد من أبناء الشعب المصري، قاطعاً الطريق على المتربصين بالدستور قائلا: "وإذا حد فكر أن تعديل الدستور من أجلى أو لصالحي فأنا إن شاء الله لا"!!!

وفي حديثه بعد جنازة شهداء التفجير الإرهابي للكنيسة البطرسية، طالب الرئيس البرلمان والحكومة بالتحرك السريع لإصدار قوانين تعالج مسألة الإرهاب بشكل فعال وحاسم وتعديل أية قوانين مكبلة أمن المصريين. بما يضمن الجزاء الرادع لكل من يستهدف أمن المصريين.

وبدلاً عن الاهتمام بسرعة تعديل قانون الإجراءات الجنائية لتحقيق العدالة الناجزة كما طالب الرئيس، اتجه البعض إلى إطلاق دعوة جديدة لتعديل الدستور بالنص على جواز محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وهو ما تحرمه الدستور الحالي في المادة رقم 204 التي جاء بها " . . . ولا تجوز محاكمة مدني أمام القضاء العسكري، إلا في الجرائم التي تمثل اعتداء مباشر على المنشآت العسكرية أو معسكرات القوات المسلحة أو ما في حكمها، أو المناطق العسكرية، أو الحدودية المقررة كذلك، أو معداتها، أو مركباتها، أو أسلحتها، أو ذخائرها، أو وثائقها، أو أسرارها العسكرية، أو أموالها العامة، أو المصانع الحربية، أو الجرائم المتعلقة بالتجنيد، أو الجرائم التي تمثل اعتداء مباشراً على ضباطها أو أفرادها بسبب تأدية أعمال وظائفهم. وتحدد القانون تلك الجرائم، ويبين اختصاصات القضاء

العسكري الأخرى. وأعضاء القضاء العسكري مستقلون غير قابلين للعزل، وتكون لهم كافة الضمانات والحقوق والواجبات المقررة لأعضاء السلطة القضائية".

وفي مناسبة الذكرى الثالثة لإصدار الدستور، ننطرق إلى الإشكالية الأكبر وهي ليست تعديل الدستور، بل ضرورة تقنينه وتفعيله بما تحقق مقاصده وغاياته الوطنية.

إن تفعيل دستور ثورة 30 يونيو يتطلب ثورة تشريعية شاملة تكتسب أهميتها من أنها ستكون أساسا. في حال تمت بالكفاءة القصوى وبالتجرد الوطني الذي لا ينحاز سوى للمصالح الوطنية العليا وتيسير انطلاق الوطن نحو مسيرة جادة للتنمية الوطنية الشاملة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وهي الأهداف التي قامت من أجلها ثورتي الشعب في 25 يناير و30 يونيو وسالت دماء غالية واستشهد فيها مواطنون هم عند ربهم أحياء يرزقون، فضلاً عن انقاذ الوطن من الإرهاب والفساد وتأكيد قيم المواطنة والوحدة الوطنية الجامعة.

والإشكالية هنا؛ أن إتمام تلك الثورة التشريعية يستلزم تفكيرا غير تقليدي حيث إن مسئولية إتمام تلك المهمة الشاقة والرئيسة في ذات الوقت، وتتمثل تلك الإشكالية في ضرورة إعداد التشريعات الجديدة التي نص عليها الدستور نصاً صريحاً كما جاء في المادة مادة 238 بأن " تضمن الدولة تنفيذ التزامها بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الانفاق الحكومي على التعليم، والتعليم العالي، والصحة، والبحث العلمي المقررة

في هذا الدستور تدريجياً اعتباراً من تاريخ العمل به، على أن تلتزم به كاملا في موازنة الدولة للسنة المالية 2017/2016. وتلتزم الدولة بمد التعليم الإلزامي حتى تمام المرحلة الثانوية بطريقة تدريجية تكتمل في العام الدراسي 2017/2016. وما جاء بالمادة 239 بأن "يصدر مجلس النواب قانونا بتنظيم قواعد ندب القضاة وأعضاء الجهات والهيئات القضائية، بما يضمن إلغاء الندب الكلى والجزئي لغير الجهات القضائية أو اللجان ذات الاختصاص القضائي أو إدارة شئون العدالة أو الإشراف على الانتخابات، وذلك خلال مدة ال تتجاوز خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا الدستور. وما جاء في مادة 241 بأن "يلتزم مجلس النواب في أول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور بإصدار قانون للعدالة الانتقالية يكفل كشف الحقيقة، للمعايير والمحاسبة، واقتراح أطر المصالحة الوطنية، وتعويض الضحايا، وذلك وفقاً الدولية". وما جاء في المادة 237 أن الدولة، بسلطاتها الثالث التشريعية والتنفيذية والقضائية. ملتزمة بمواجهة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله، وتعقب مصادر تمويله وفق برنامج زمني محدد والحصول من الإرهابيين على التعويض العادل عن الأضرار الناجمة عن إرهابهم وبسببه. ومنذ إقرار الدستور في 18 يناير 2014 لم تحاول الدولة تفعيل هذا النص ولم تلتزم بإعلان صريح عن خطتها في مواجهة الإرهاب. وحتى بعد إصدار رئيس الوزراء قراره باعتبار جماعة الإخوان المسلمين "منظمة إرهابية" لم تحاول حكومته تطبيق مواد الإرهاب المضافة إلى

قانون العقوبات والإجراءات الجنائية وأشهرها المادة رقم 86 ولا يزال قانون الكيانات الإرهابية وقانون مكافحة الإرهاب غير مفعلين ! !

كذلك يكون تفعيل الدستور بتعديل التشريعات القائمة بما تجعلها متوافقة مع نصوص الدستور كما جاء في المادة 242 التي نصت على أن " يستمر العمل بنظام الإدارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه في الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه . كذلك يتطلب تفعيل الدستور إلغاء قوانين بسبب عدم دستوريتها أو بسبب تناقضها مع مواد في الدستور تناقضاً يلزم معه استبدال بها قوانين جديدة أو معدلة تتوافق مع النصوص الدستورية الجديدة .

كما نصت المادة 227 من الدستور على أن " يشكل الدستور بديباجته وجميع نصوصه نسيجا، وكلا لا يتجزأ وتتكامل أحكامه في وحدة عضوية متماسكة مترابطة " .

وتشير تلك المادة أن على مجلس النواب مسئولية تاريخية لترجمة تلك المبادئ والتعهدات إلى تشريعات نافذة، والرقابة على السلطة التنفيذية في تنفيذها والحفاظ على روح التشريع وليس فقط على نصوصه . وأن السلطة التنفيذية، عليها مسئولية كبرى في تفعيل تلك التشريعات وترجمتها إلى نظم عمل وإجراءات تتصف بالعدالة والمرونة ولا تتصادم مع غايات التشريع أو تفرغه من مضامينه الحقة . كذلك على السلطة القضائية تطبيق تلك التشريعات أو اتخاذ إجراءات رفعها إلى المحكمة الدستورية العليا في حالة وجود شبهة عدم دستورية فيها .

والأهم، أن يكون الشعب خلق "السيد في الوطن السيد" كما جاء في خاتمة ديباجة الدستور، وأن يمارس سيادته كما حددها المادة الرابعة من الدستور ذاته "السيادة للشعب وحده، يمارسها وتحميها، وهو مصدر السلطات، ويصون وحدته الوطنية التي تقوم على مبادئ المساواة والعدل وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين، وذلك على الوجه المبين في الدستور".

وفي الأسبوع القادم بإذن الله نعرض المزيد عن ضرورات تفعيل الدستور!!

2017

مواد مهدرة في الدستور!!! (2)

نناقش اليوم بعض المواد الدستورية المفصلية والتي لم يتم تفعيلها، بل أكثر من هذا فقد أُهدرت نتيجة لتصرفات وقرارات مؤسسات الدولة!!!

ولنبدأ مسلسل إهدار الدستور من آخر حلقاته، وكانت تضم بضع تسريبات بثها أحد البرامج من قناة فضائية خاصة لتسجيل مكالمة هاتفية بين الدكتور محمد البرادعي والفريق سامي عنان رئيس الأركان الأسبق. وبغض النظر عن مضمون المكالمة المسجلة وتوقيتها، فإن مجرد تسريبها وبثها على قناة فضائية يمثل جريمة متكاملة أهدرت نصاً دستورياً تحمي حرمة الحياة الخاصة وتجرم التصنت على وسائل الاتصال بكافة أشكالها، إلا بضوابط محددة في النص الدستوري، كما يتضح من المادة 57 من دستور ثورة 30 يونيو أن "للحياة الخاصة حرمة، وهي مصونة لا تمس. وللمراسلات البريدية، والبرقية، والإلكترونية، والمحادثات الهاتفية، وغيرها من

وسائل الاتصال حرمة، وسريتها مكفولة، ولا تجوز مصادرتها، أو الاطلاع عليها، أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب، ولمدة محددة، وفى الأحوال التي يبينها القانون. كما تلتزم الدولة بحماية حق المواطنين فى استخدام وسائل الاتصال العامة بكافة أشكالها، ولا تجوز تعطيلها أو وقفها أو حرمان المواطنين منها، بشكل تعسفي، وينظم القانون ذلك".

ثم أتبع مقدم ذلك البرنامج التسريب الأول بآخر دون أن يمارس أي من المسئولين عن حماية الدستور وإنفاذ القانون مسئولياتهم في منع ذلك العدوان على الحياة الخاصة وإهدار الدستور. وهذا الصمت الرسمي مستمر منذ قدَم أحدهم. وهو عضو في مجلس النواب حالياً. برنامجاً خصصه لبث تسريبات كان عنوانه "الصندوق الأسود" والذي استمر شهوراً دون أدنى مسائلة من أي جهة تنفيذية أو تشريعية أو قضائية، ولم يتوقف إلا بقرار من مالك القناة حين هاجم مقدم البرنامج صديق له من كبار رجال الأعمال الذي كان له وجود على الساحة السياسية في ذلك الحين، فتم وقف البرنامج على الهواء.

وثمة مخالفة دستورية مستمرة منذ يونيو 2016، والمخالف في هذه الحالة هو مجلس النواب "الموقر" الذي أقسم رئيسُه وأعضاؤه على احترام الدستور وهم المعنيون بالدرجة الأولى بتنفيذه وتفعيل مواده!! إذ ما يزال مجلس النواب "الموقر" ممتنعاً عن تطبيق حكم محكمة النقض بتصعيد د. عمرو الشوبكي لعضوية المجلس بعد أن تحققت المحكمة من حصوله على أصوات تزيد عن منافسه الذي حصل فعلاً على

عضوية المجلس، وذلك بالمخالفة لمادة لنص المادة 107 الذي كان يقضي بأن " تختص محكمة النقض بالفصل فى صحة عضوية أعضاء مجلس النواب، وتقدم إليها الطعون خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان النتيجة النهائية للانتخاب، وتفصل فى الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ ورود إليها . وفى حالة الحكم ببطلان العضوية، تبطل من تاريخ إبلاغ المجلس بالحكم."

وتأتي إلى مخالفة دستورية أخرى غض مجلس النواب "الموقر" طرفه عنها، وهي إقدام الحكومة على توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي والحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار، واستلام الشريحة الأولى منه فعلاً، دون الحصول على موافقة المجلس "الموقر" كما "كانت" تقضي بذلك المادة 127 بأنه "لا يجوز للسلطة التنفيذية الاقتراض، أو الحصول على تمويل، أو الارتباط بمشروع غير مدرج فى الموازنة العامة المعتمدة يترتب عليه إنفاق مبالغ من الخزانة العامة للدولة لمدة مقبلة، إلا بعد موافقة مجلس النواب".

كما يغض المجلس "الموقر" طرفه أيضاً عن عدم تقدم الحكومة ببيان عن نتائج أدائها منذ تقدمت ببرنامجها إلى المجلس في مارس 2016 وحصلت بموجبه على ثقة "غير مستحقة" من المجلس "الموقر" في ضوء العديد من الملاحظات السلبية عن برنامج الحكومة والتي ترددت في اجتماعات المجلس ولجانه قبل التصويت عليه، ورغم أن رئيس الحكومة أعلن عدة مرات عن إرسال تقرير الأداء إلى المجلس منذ أسابيع!

وتتعدد المواد الدستورية المهدرة نتيجة ممارسات سلطات الدولة مما يفقد الدستور قيمته الفعلية وتحيله إلى نصوص تخالفها المسئولون عن تنفيذها ! ! منها مادة 92 التي نصت على أن " الحقوق والحريات اللصيقة بشخص المواطن لا تقبل تعطيلًا ولا انتقاصًا . ولا يجوز لأي قانون ينظم ممارسة الحقوق والحريات أن يقيدها بما يمس أصلها وجوهرها . " إذ رأينا أن قانون تنظيم الحق في التظاهر قد اعتدى على ذلك الحق وحكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية المادة العاشرة منه التي كانت تنص على أنه يجوز لوزير الداخلية إلغاء التظاهرة بعد تلقي إخطارها. وقالت المحكمة القضاء فقط هو المخول له برفض أو قبول الإخطار بالتظاهر وليس السلطة التنفيذية "التي تراجع فقط البيانات المطلوبة قانونا في الإخطار." وأكدت – في منطوق حكمها – على أن الدستور فرض قيودا على السلطتين التشريعية والتنفيذية لصون الحقوق والحريات العامة.

ومن المهم الإشارة إلى أن ذلك القانون بما يتضمنه من مادة حكم عليها بعدم الدستورية كان مجلس النواب "الموقر" قد مرره ووافق عليه ضمن القرارات بقوانين التي صدرت قبل تشكيله التزاماً بالمادة 157 من الدستور ! ! !

ومن أسف إن المواد الدستورية المهدرة كثيرة، ومنها المادة رقم 44 التي "كانت تنص على أن " تلتزم الدولة بحماية نهر النيل، والحفاظ على حقوق مصر التاريخية المتعلقة به، وترشيد الاستفادة منه وتعظيمها، وعدم إهدار مياهه أو تلويثها . كما تلتزم الدولة بحماية مياهها الجوفية، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائي ودعم

البحث العلمي فى هذا المجال. وحق كل مواطن فى التمتع بنهر النيل مكفول، وتحظر التعدي على حرمه أو الإضرار بالبيئة النهرية، وتكفل الدولة إزالة ما يقع عليه من تعديات، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون".

ويعتبر تخاذل الدولة في التعامل مع قضية سد النهضة الأثيوبي والمهدد لحصة مصر من مياه النيل والذي كاد أن ينتهي إنشاؤه ولم تتمكن الحكومة المصرية الرشيدة من التوصل بعد إلى اتفاق مع إثيوبيا والسودان بشأن المكتب الاستشاري الذي سوف يدرس احتمالات إضرار السد بمصر مما يمثل مخالفة صريحة النص المادة الدستورية التي تلزم الدولة "باتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن المائي"!!! كما تعتبر التعديات المستمرة على نهر النيل والإضرار بالبيئة النهرية مخالفة لما قصده الدستور بحق المواطن في التمتع بنهر النيل!

ولا زالت الممارسات القائمة على التمييز بين المواطنين مستمرة برغم نص المادة 35 أن المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم لأي بسبب وأن التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز."

ونختتم المقال بتذكير مجلس النواب "الموقر" أنه لم يلتزم بإصدار قانون للعدالة الانتقالية فى أول دور انعقاد له بعد نفاذ هذا الدستور، وأنه أهدر المادة 241 من الدستور التي كانت تنص على هذا الالتزام. !!!!!!!

ومن غير شك أن ممارسات سلطات الدولة المهدِرة لحقوق وحريات نص عليها الدستور، والتي ذكرنا بعضاً منها في هذا المقال، هي بالقطع مؤثمة وفق المادة 92 والمهدرة هي الأخرى!!!

وقد استخدمت في ذكر تلك المخالفات الدستورية، الفعل الماضي "كان" باعتبار أن إهدار نصوص دستورية وافق الشعب عليها إنما يجعلها أصبحت والعدم سواء!!!!

وأخيراً نُذكر بأن بعض التعديلات التي وافق عليها في 2019 لم يتم تفعيلها، ومنها استحداث منصب نائب رئيس الجمهورية، ليكون للرئيس أن يعين نائبا له أو أكثر، وأن تحدد اختصاصات نوابه، وأن يعفيهم من مناصبهم، وأن يقبل استقالتهم.

وكذلك العودة إلى يكون البرلمان من مجلسين، إذ تم استحداث مجلس للشيوخ لم تثبت فاعليته!!!

ثالثا: مشكلات إقليمية

1. الحرب في السودان.
2. الانفكاك في ليبيا .
3. الحرب الصهيونية على غزة والضفة الغربية.
4. مشكلة العجز المائي نتيجة إنشاء "سد النهضة الإثيوبي".
5. الحرب في اليمن والتدخل السعودي / الإماراتي والآثار المدمرة لتلك الحرب على الشعب اليمني.

رجاء طالع الكتب التالية بضغط الرابط لكل كتاب:

1. دكتور علي السلمي – إزالة الاحتلال الصهيوني وتحرير فلسطين – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
2. دكتور علي السلمي – عودة دولة فلسطين المستقلة – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)
3. مصر وسد النهضة – قضية حياة أو موت – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

نحو رؤية وطنية لمصر المستقبل

إن مصر

تجتاز مرحلة ضعف الوعي الوطني للمصريين وبداية الاهتمام العام بإعادة تشكيل المشهد السياسي الوطني. . . وهي قد عقدت العزم على التخلص من كل السلبيات والعوائق التي ترتبت على ضياع زخم ثورة 25 يناير 2011، وهي تستعد لاستعادة السيطرة على مقدراتها، وسيادتها، وفق الدستور، والقانون.

إن مصر

تتهيأ لمرحلة يشارك فيها المصريون كافة بفاعلية للانتقال بالمجتمع المصري نحو مستقبل أفضل وأزهى اقتصاديا واجتماعياً، ونحو تحول ديموقراطي أفعل وفق الرؤية المصرية الوطنية وثوابت الوطن التاريخية والمستمرة.

إن مصر ستعمل على تحقيق رؤيتها الوطنية للوصول إلى مستقبل زاهر

أولاً:

المبادئ الرئيسة للرؤية

1. الديمقراطية القائمة على تعدد الأحزاب السياسية وعلى الحرية السياسية والحرية الاقتصادية.

2. مشاركة الشعب مصدر السلطات في رسم وتقرير السياسة العامة للدولة في جميع المجالات، ومن خلال نوابه المختارين بالاقتراع العام المباشر في انتخابات دورية نزيهة ومتحررة من جميع الضغوط.
3. احترام حقوق الإنسان والحريات العامة للمواطنين ومحاسبة كل من يعتدي عليها.
4. العدالة الاجتماعية القائمة على حسن توزيع الدخل القومي، وتقريب الفوارق بين الطبقات والحفاظ على حقوق المواطنين التي كفلها الدستور.
5. التمسك بنصوص الدستور جميعها وخاصة مادته الثانية بأن الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، ونص المادة الثالثة بأن مبادئ شرائع المصريين من المسيحيين واليهود المصدر الرئيسي للتشريعات المنظِمة لأحوالهم الشخصية، وشئونهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية. وكذا التمسك بالقيم الروحية التي أرستها الديانات السماوية جميعا وبالوحدة الوطنية.
6. تأكيد دور مصر الرائد في المجالات العربية والإسلامية والإفريقية والعالمية، وذلك وفقاً للمبادئ التي حددها الدستور، ومن أجل خلق الظروف لتوفير الحياة الأفضل للمصريين كافة وضمان التعايش السلمي مع كل شعوب العالم.

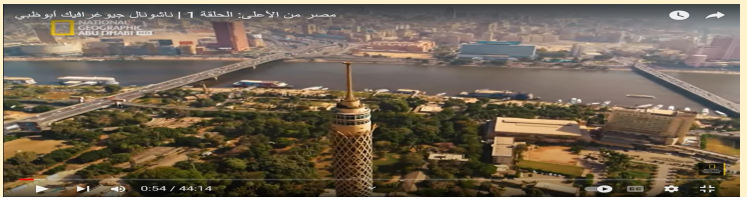

ثانياً:

ركائز الرؤية الوطنية لمصر

1. مصر دولة مدنية ديموقراطية حديثة

جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا ينزل عن شيء منها، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون. [مادة 1 من الدستور].

2. تفعيل الدستور

إن تفعيل الدستور يمثل واجباً وطنياً على الدولة المسارعة إلى تنفيذه، وذلك في إطار منظومي متكامل ومتزامن من خلال مبادرة مجلس الوزراء . بالأساس . وكذلك رئيس الجمهورية وأعضاء مجلس النواب. للتقدم بمشروعات قوانين لترجمة ما تضمنه من نصوص إلى قوانين نافذة ونظم وإجراءات تُفصّل وتُنظم قواعد العمل في كل المجالات التي تعامل معها الدستور، وفي المقدمة منها المواد التي فرضت على الدولة التزامات محددة.

3. الالتزام التام بنص الدستور حين الحاجة إلى تعديله

تردد دعوات لتعديل الدستور بهدف إطالة الفترة الرئاسية عن أربع سنوات وزيادة عدد مرات شغل المنصب الرئاسي عن مدتين كما ينص الدستور. وقد بدأت

تلك الدعوات بعد فترة قليلة من الرئاسة الأولى للرئيس السيسي ثم خفتت بعض الشيء لتعود بقوة بعد بداية فترة الرئاسة الثانية والأخيرة كما يقضي الدستور![77]

4. تفعيل دولة المؤسسات الديموقراطية

إن صياغة الدستور ليست كافية في حد ذاتها لضمان تحقق مبادئه، وإنما يبقى الدور المهم أن تقوم الدولة بتفعيل هذا الدستور واحترام غاياته ومقاصده، وينم ذلك بتأكيد الانتقال من السلطة الشخصية للحاكم إلى سلطة المؤسسات الدستورية في الدولة وضرورة فصل السلطة عن أشخاص ممارسيها . وبهذا يكون تفعيل نص الدستور أن " السيادة للشعب" عملاً وليس قولاً وتأكيد ما جاء في ديباجته " نحن المواطنات والمواطنين، نحن الشعب المصري، السيد في الوطن السيد، هذه إرادتنا، وهذا دستور ثورتنا" .

5. سيادة القانون

سيادة القانون أساس الحكم في الدولة وتخضع الدولة بجميع مؤسساتها للقانون، واستقلال القضاء، وحصانته، وحيدته، ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات . [مادة 94 من الدستور] . إن سيادة القانون هي عماد الدولة المدنية الحديثة حيث تجب مراجعة تطبيقاتها في جوانب ونشاطات الدولة المختلفة بما تحقق إشاعة العدالة العامة والتصدي للفوضى، وتحقيق مبدأ المساواة أمام القانون، حيث يعتبر جميع الناس

---

[77] تمت تعديلات دستورية عام 2019 ليبانها يرجع إلى

تعديلات الدستور . . تعرف على النص الكامل للمواد المعدلة – اليوم السابع(youm7.com)

متساوين أمام القانون، وخضوع السلطة التنفيذية أيضا للرقابة سواء من قبل البرلمان أو المحكمة الدستورية أو مجلس الدولة.

6. دعم المواطنة وتأكيد وحدة الشعب المصري

ينص الدستور في مادته الأولى أن جمهورية مصر العربية نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون.

والمطلوب استعادة قيم المواطنة؛ وأن الجميع في مصر لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعي، أو الانتماء السياسي، أو الجغرافي، أو لأي سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون.

7. تأكيد قيم المحاسبية والمساءلة للجميع

لا تكتمل مسيرة الوطن في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والمجتمعية، ولا تتحقق أهداف الوطن في كل نواحي الحياة بدون تفعيل قيم المحاسبية والمساءلة لكل مواطن يشارك في الحياة العامة مهما كان موقعه أو منصبه سواء كان في مجال العمل السياسي أو الاقتصادي أو المجتمعي، أو كان يعمل في عمل حكومي أو خاص. إن المحاسبية والمساءلة لجميع المشاركين في الحياة العامة شرط ضروري لتأكيد جودة الأداء وسد منافذ الفساد.

8. تحرير الإعلام والثقافة من سيطرة الدولة والبيروقراطية الحكومية

تتعدد مواد الدستور المتعلقة بالمقومات الثقافية للمصريين وبالحريات الفكرية والإبداعية لهم، وكذلك ما تخص الإعلام. لكن الممارسة الفعلية على أرض الواقع تكشف الانحراف عن مقاصد الدستور وعدم تفعيل مواده المتعلقة بالمقومات الثقافية للمصريين وبالحريات الفكرية والإبداعية وحرية الإعلام لهم بشكل جاد، تلك المواد التي تُلزم الدولة بتوفير المقومات والموارد بما تحقق الحرية الكاملة للمصريين في تناولهم لكل ما يتصل بموضوعات الثقافة والإعلام دون تقييد أو تدخل من أجهزة الدولة إلا بغرض التيسير والمساندة، مما يتطلب إلزام الدولة بالتفعيل الحقيقي والجاد للنصوص الدستورية.

9. استقلال القضاء

"السلطة القضائية مستقلة، تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفقاً للقانون، ويبين القانون صلاحياتها، والتدخل في شئون العدالة أو القضايا، جريمة لا تسقط بالتقادم." [مادة 184 من الدستور].

ويقتضي تأكيد استقلال القضاء مراجعة ما تم من تعديلات في قانون السلطة القضائية فيما تعلق بقواعد تعيين رؤساء الهيئات القضائية لتأكيد قرارات الجمعيات العمومية لتلك الهيئات في ذلك الخصوص.

10. استقلال الجامعات

تكفل الدولة استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقاً لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقا للقانون. [مادة 21 من الدستور] وذلك يقتضي السعي لإصدار قانون جديد لتنظيم الجامعات يؤكد الاستقلال الأكاديمي والإداري والمالي لكل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة والأهلية. كما تخضع فروع الجامعات الأجنبية لذلك القانون.

11. القوات المسلحة مؤسسة وطنية تحمي الوطن

"القوات المسلحة ملك للشعب، مهمتها حماية البلاد، والحفاظ على أمنها وسلامة أراضيها، والدولة وحدها هي التي تنشئ هذه القوات، وتحظر على أي فرد، أو هيئة، أو جهة، أو جماعة إنشاء تشكيلات، أو فرق، أو تنظيمات عسكرية، أو شبه عسكرية. ويكون للقوات المسلحة مجلس أعلى، على النحو الذي ينظمه القانون". [مادة 200 من الدستور]

وفي هذا المجال تؤكد الرؤية الوطنية لمصر ضرورة التقيد بنص المادة الدستورية فيما يصدر من قرارات تكليف القوات المسلحة بمهام تخرج عن مهامها الأصيلة إلا في حدود ما تفرضه متطلبات الأمن القومي.

12. مراجعة وتقييم وتصويب برامج الإصلاح والتنمية الاقتصادية

إن مصر تعاني من مشكلات اقتصادية مزمنة ومتراكمة منذ سنوات طويلة، وقد تفاقمت وتصاعدت في السنوات الأخيرة، ما يتطلب المراجعة الشاملة والتطوير العلمي للسياسات والبرامج والتوجهات الاقتصادية في جميع المجالات بما تحقق التنمية الشاملة المستدامة في إطار مفاهيم العدالة الاجتماعية والتوافق المجتمعي على الأولويات.

13. مراجعة وتقويم أداء السلطة التنفيذية

التزام مجلس النواب بتفعيل نص المادة رقم 101 من الدستور وأن يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية والتي تضم رئيس الجمهورية، والحكومة، والإدارة المحلية. وكذلك مراجعة وتقويم أداء مجلس النواب ذاته، إن المسؤولية في محاسبة وتقويم أداء مجلس النواب تقع في الأساس على المواطنين أصحاب الحق في انتخاب النواب وذلك بعدم تجديد انتخابهم حين تقصيرهم في أداء واجباتهم.

14. سياسة خارجية جديدة

- تأكيد السعي نحو التنمية المستمرة للعلاقات المصرية مع المملكة العربية السعودية ودولة الكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة البحرين ودولة قطر على أسس تتفق مع المصالح المصرية العليا والتكافؤ والمشاركة في تأمين المصالح العربية الكبرى، ومراجعة ما سبق من اتفاقات وما صدر من قرارات لم تحظى بالموافقة المجتمعية في مصر!

- تأكيد التوجه نحو تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية مع جميع الدول العربية على أسس التعاون المتبادل والمصالح المشتركة للجميع، وعدم التدخل في الشئون الداخلية لأي دولة.
- إعطاء اهتمام متكافئ لتطوير وتثمير العلاقات مع الدول الإسلامية وخاصة ماليزيا وإندونيسيا، والدول الأفريقية، ودول أمريكا اللاتينية، ودول الاتحاد السوفييتي القديم.
- مراجعة ما صدر من إعلانات أو قرارات تخص مشكلة سد النهضة الأثيوبي واتفاقات ترسيم الحدود مع دول الجوار بما ترتب عليها من آثار تناقضت مع أحكام القضاء أو دراسات معتمدة مغايرة لما اعتمدت عليه تلك الإعلانات والقرارات وما نتج عنها من معارضة شعبية!
- أهمية إعطاء زخم كبير للعلاقات المصرية مع كل من روسيا والصين في ضوء المواقف الإيجابية والتعاون الاقتصادي والعلمي والسياسي للدولتين المتنامي مع مصر.
- مراجعة العلاقات مع تركيا وإيران وسوريا والسودان؛ حيث إن للعلاقات مع تلك الدول أهمية خاصة، وسوف تكون محلًا للمراجعة والتقويم دون تأثر بالقطيعة وتبادل الاتهامات، إذ ينبغي إعادة تصمير علاقات مصر بتلك الدول على خلفية تأمين المصالح الوطنية لمصر والسعي إلى إزالة المعوقات النفسية لتطور وتنامي تلك العلاقات.

- العناية بدراسة التكتلات الدولية المتعددة وتحديد مواقف مصر منها بما يعظم فرص تحقيق المصالح الوطنية المصرية.
- التزام السياسة الخارجية المصرية بالمحافظة على علاقات متوازنة مع كافة أطراف المجتمع الدولي ومواجهة المشاكل الخارجية من خلال بناء قوي لأرضية مشتركة من المصالح والضمانات المتبادلة.
- الالتزام في كافة المواقف والمناسبات والمحافل الدولية بإدانة قتل المدنيين في أي مكان وتحت أي مسمي، ومساندة حقوق الشعوب في المقاومة الشرعية ضد اعتداء أية دولة على سيادتها أو احتلال أراضيها بالقوة.

15. القضاء على الفساد

ضرورة تجفيف منابع الفساد وأصل البلاء الإداري في البلاد؛ وهو سيطرة الجهاز الإداري للدولة واحتكاره تقديم الخدمات والمنافع العامة التي تحتاجها المواطنون، بما يقتضي ابتكار آليات جديدة تمنع فرص الفساد وتهيئ الرقابة المجتمعية في جميع مجالات العمل الوطني.

16. إصدار قانون العدالة الانتقالية

وذلك تنفيذا لنص المادة 241 من الدستور التي ألزمت مجلس النواب بإصدار قانون العدالة الانتقالية في أول دور لانعقاده بعد نفاذ الدستور ولم يفي المجلس بذلك الالتزام حتى اليوم وقد انقضى دور انعقاده الأول وقد انقضى الدور الثاني أيضا دون وفاء المجلس بالنص الدستوري.

17. العفو عن سجناء الرأي والمخالفين لقانون تنظيم الحق في التظاهر

لقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم صلاحية مواد في ذلك القانون، الأمر الذي أصبح فيه استمرار سجن المخالفين لتلك المواد أمراً غير عادل ناهيك عن الاعتراضات الهائلة من المصريين ومنظمات حقوق الانسان الوطنية والدولية وكثير من دول العالم الديموقراطية على ذلك القانون.

18. تطوير الإدارة المحلية وإجراء الانتخابات المحلية

وذلك بتفعيل المادة رقم 242 من الدستور التي تنص على أن يستمر العمل بنظام الادارة المحلية القائم إلى أن يتم تطبيق النظام المنصوص عليه في الدستور بالتدريج خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذه، ودون إخلال بأحكام المادة (181) من هذا الدستور.

19. الدفاع عن غزة والضفة الغربية واجب قومي على مصر ! ! !

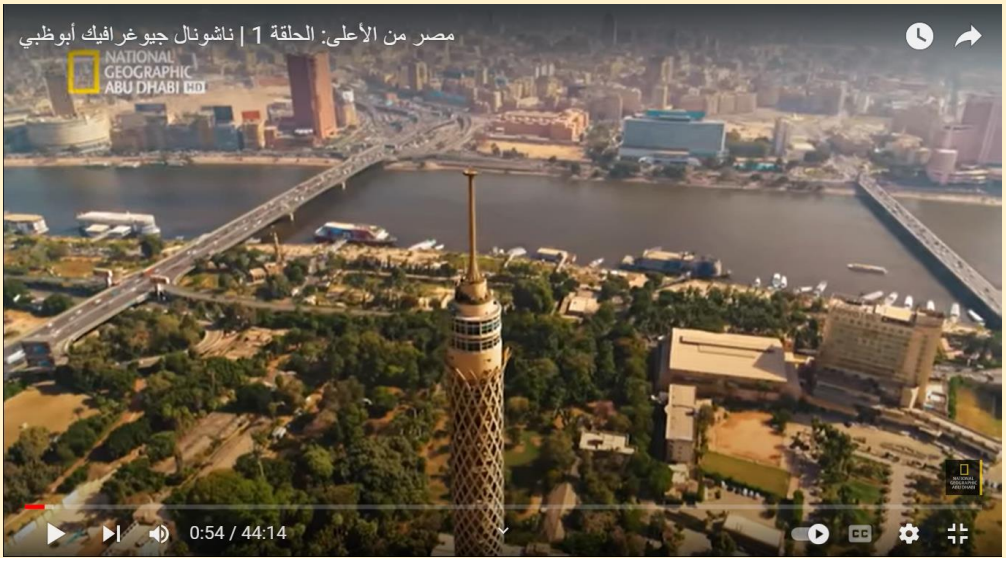

ثالثاً:

المهام الوطنية لتفعيل الرؤية

إن نجاح الوطن في تحقيق أهدافه والارتقاء إلى مصاف الدول المتقدمة حقيقة إنما يتوقف على الالتزام الوطني بالمبادئ التالية:

1. مبدأ المشاركة الكاملة من الجميع لتحقيق التطوير الوطني، وحرية تكوين الأحزاب السياسية وإصدار الصحف وإنشاء وإدارة القنوات التليفزيونية الفضائية والأرضية، وحرية التعبير عن الرأي، فضلاً عن حريات العمل والتنقل والامتلاك في حدود القانون.
2. مبدأ الاقتناع بإمكانية حل المشكلات والتغلب على الصعوبات باستثمار العلم الحديث والفكر المتجدد والانفتاح وعدم الانحصار في صندوق مغلق!
3. مبدأ الاختيار الديمقراطي في شغل كافة المناصب العامة بصور وأساليب الانتخاب من أصحاب المصلحة، وتجنب أسلوب التعيين الفوقي من السلطة المركزية.
4. مبدأ المساءلة والمحاسبة لكافة القائمين بالوظائف العامة بدءاً من رئيس الجمهورية وحتى أصغر عامل في الدولة، وتقرير حق أصحاب المصلحة في محاسبة ومساءلة شاغلي الوظائف العامة وممثليهم في المجالس والنقابات وغيرها من المؤسسات الديمقراطية في المجتمع.

5. مبدأ الاستخدام الذكي للتقنيات المتجددة في التغلب على مشكلات نقص الموارد الوطنية وبناء وتأكيد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطني.
6. مبدأ قبول الآخر والتعامل معه بندية وإيجابية، وضرورة تأكيد القدرات الذاتية للوطن وتحويل الاعتماد على المساعدات والقروض الأجنبية إلى نظم أكثر فعالية تقوم على المشاركة والندية بديلاً عن المنح والاستجداء.
7. مبدأ تفعيل قوى الشباب وتمكينه من ممارسة دور فعال في حل قضايا المجتمع وبناء نهضته.
8. مبدأ تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة وإزالة ما يعوق مسيرتها، ومشاركاتها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية.
9. مبدأ تعظيم الاستفادة من جهود وقدرات وموارد مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وتفعيل مبدأ " الشراكة المنتجة" بين طوائف المجتمع وتنظيماته العامة والخاصة، الأهلية والحكومية.
10. مبدأ المشاركة في تصميم وإدارة وتفعيل برامج التطوير الوطني بين الحكومة ومؤسسات الدولة المختلفة والهيئات والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهيئات ومؤسسات التعليم والبحث العلمي على كافة المستويات وهيئات ومؤسسات المجتمع المدني من الجمعيات الأهلية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقول الثقافية والاجتماعية والعلمية

على اختلافها والمؤسسات الصحفية والإعلامية المسموعة والمقروءة والمرئية الأسر والتجمعات العائلية والمواطنون جميعاً .

مصر المستقبل

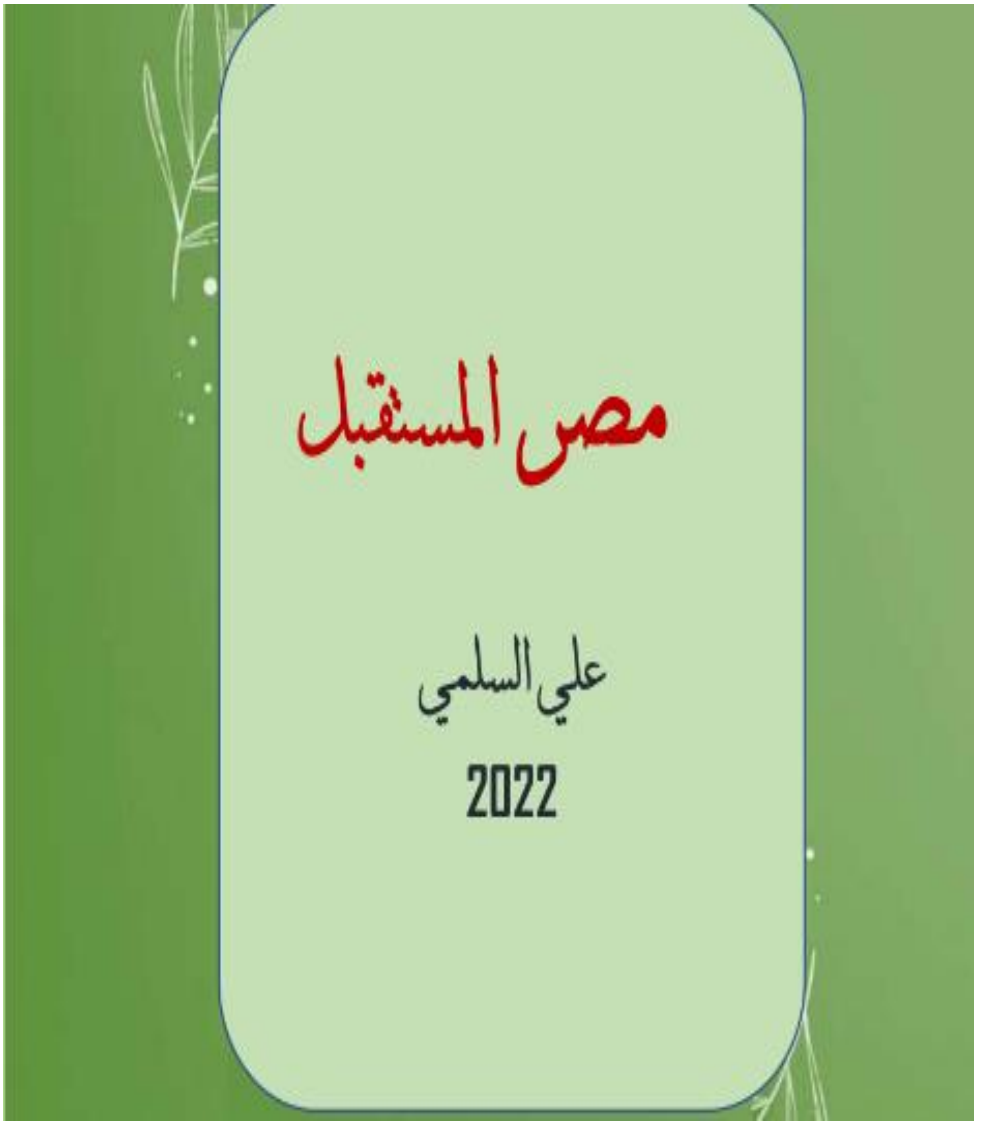

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

دكتور علي السلمي " -مصر المستقبل - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

واقرأ أيضاَ

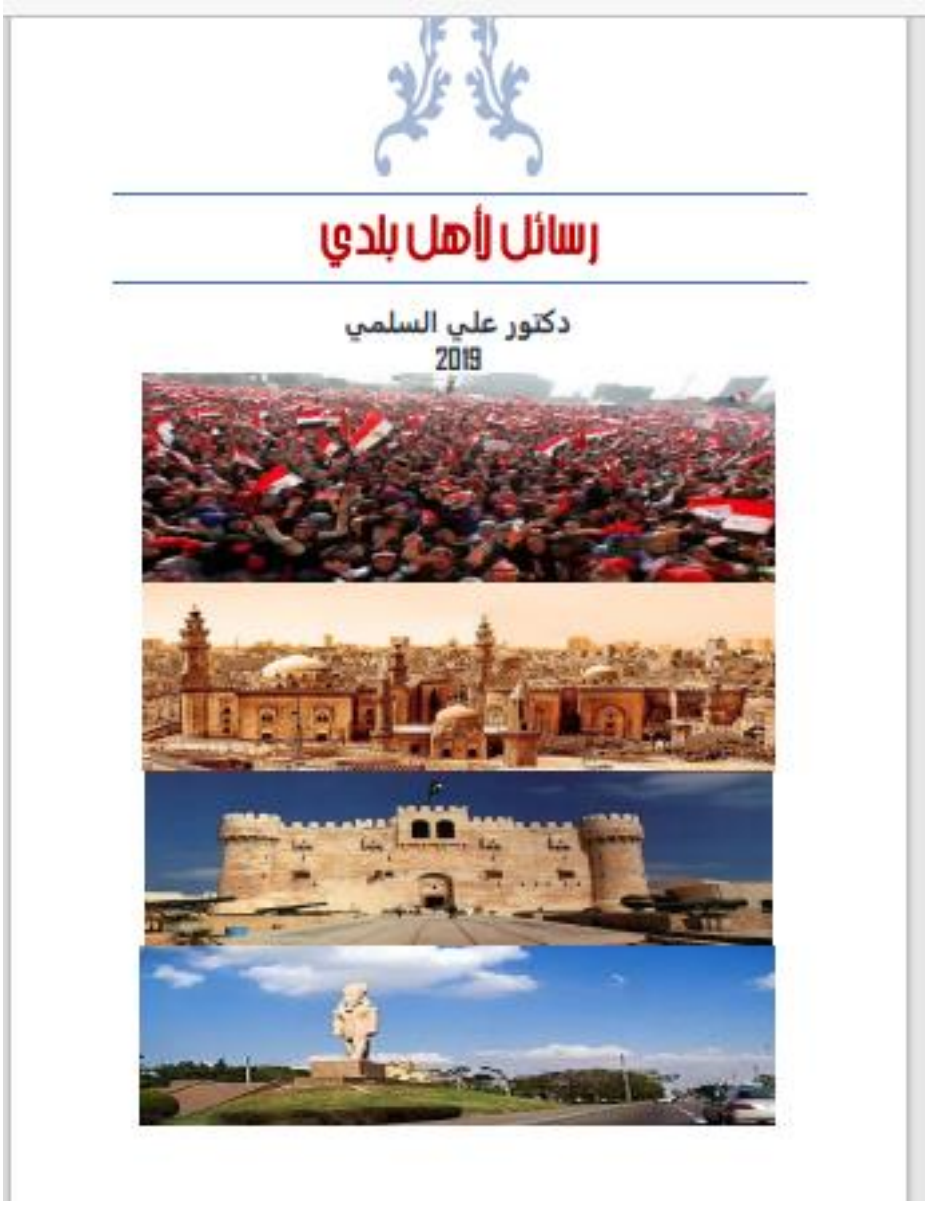

لقراءة وتحميل الكتاب اضغط الرابط التالي:

دكتور علي السلمي يكتب "رسائل لأهل بلدي - "موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

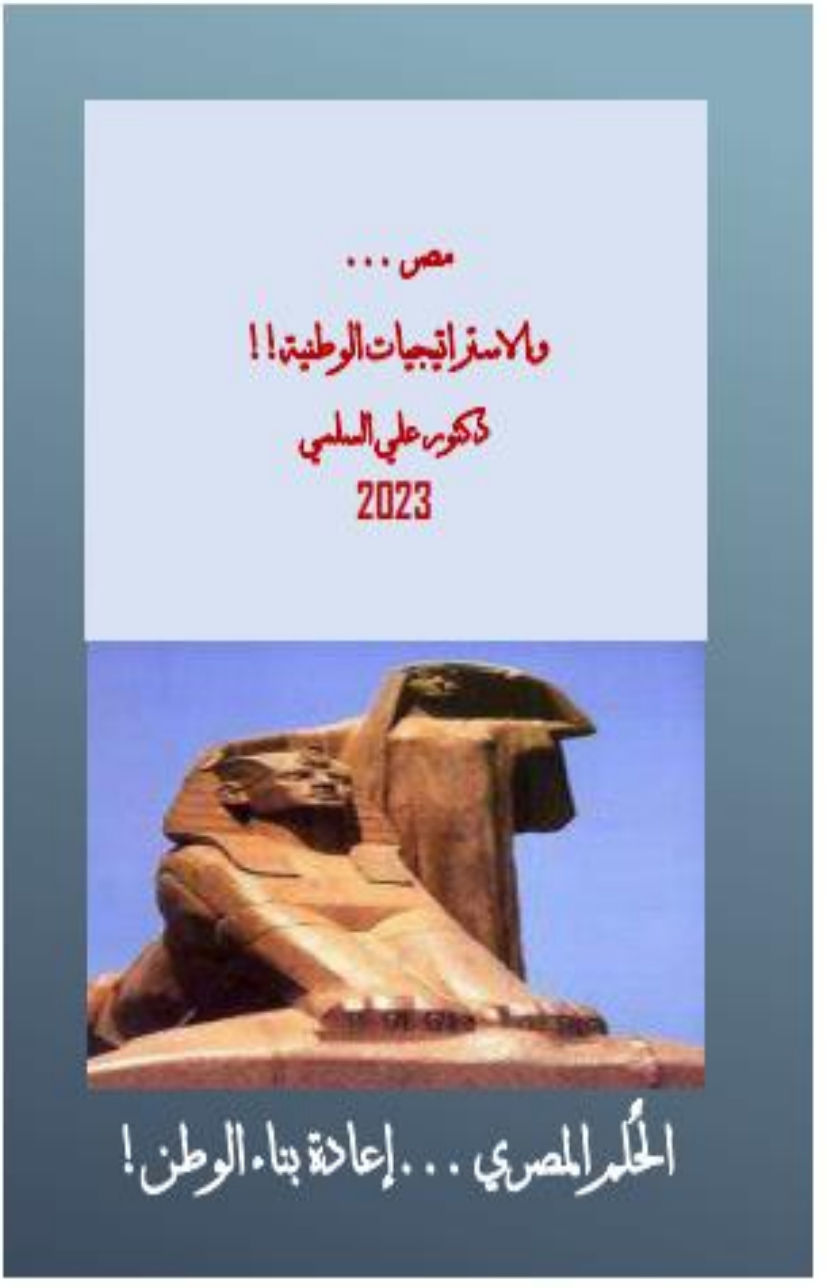

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي

مصر والاستراتيجيات الوطنية – دكتور علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

لقراءة الكتاب وتحميله اضغط الرابط التالي:

مصر التي نريد – علي السلمي – موقع الدكتور علي السلمي (alisalmi.com)

وأخيراً لا ينتهي الكتاب بدون

عرض "الحلم"

اضغط علامة P

الحلم.pptx

ومصر المحروسة

https://youtu.be/YEPzZdoKcss?si=uHOXIeHXQ69XKyR-

https://youtu.be/27UUS2LH8rU?si=adjrcxkySvvn1_Mz

https://youtu.be/fOvSuXVKkOQ?si=I-mnPNjOZxBaNvky

أحد الله على توفيقه.

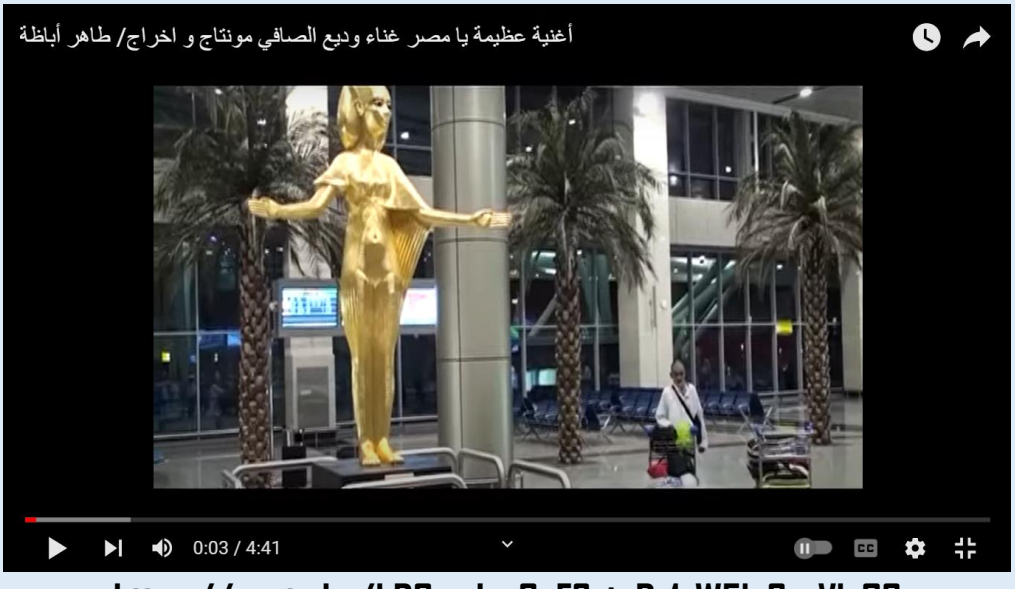

https://youtu.be/hDCsxJec8nE?si=DzIzW5lqS-qVlyO3

https://youtu.be/KlelBddyGv0?si=IxW-dnlF99uQslYp

https://youtu.be/-fEPd5OOkRO?si=Rt1lsz3b9bPZaPJn